وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية
- حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي

إعداد الطالب :
سباع خميسي

إشراف الدكتور:
بيي يوسف

لجنة المناقشة

أ.د.زبيري رابح.................أ. التعليم العالي .... جامعة الجزائر....... رئيسا
د. بيبي يوسف..................أ. محاضر .... جامعة الجزائر.......... مشرفا ومقررا
د. ذيب كمال................ أ. محاضر.......... جامعة الجزائر......... عضوا مناقشا
د. دبوب يوسف.............. أ. محاضر ....جامعة الجزائر.......... عضوا مناقشا
د. شامي رشيدة.............. أ. محاضر ....جامعة الجزائر.......... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

شكر و عرفان

بعد حمد الله تبارك و تعالى الذي وفقني لإتمام عملي على هذا النحو أتقدم بشكري

و امتناني الكبيرين للأستاذ القدير :

" الدكتور بيبي يوسف "

على قبوله الإشراف على هذا البحث , و على كافة التوجيهات التي قدمها لي .

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا البحث .

ولا أنسى أن أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إهداء

إلى من سهرت الليالي من أجل راحتي أمي الغالية

إلى من تعب من أجل أن يوفر لي السعادة أبي رحمه الله

إلى من ساندني و وقف بجانبي زوجتي العزيزة

إلى من لا تحلو الحياة من دونهم أولادي أشرف

و آدم و ماريا

إلى من شاركني حزني و فرحي إخواني

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي أصدقائي

عبد المؤمن , صالح ...

مقدمة:

تعتبر علاقة التجارة الخارجية بالتنمية المستدامة من المواضيع الجديدة التي طرحت حديثا للنقاش، سواء في الأوساط السياسية أو العلمية أوعلى المستوى العالمي. إن الذي فرض هذا الموضوع وطرحه للنقاش، هو مختلف جولات المحادثات المرتبطة بموضوع تحرير التجارة الخارجية وخاصة منها تلك المتعلقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وقواعد سيرها وشروط الانضمام إليها. ولعل أهم تلك الجولات، ما يسمى بجولة أوروغواي والتي جعلت من القضايا التي تهتم بها التنمية المستدامة وعلى رأسها القضايا البيئية في مقدمة الانشغالات الأولية على الصعيد العالمي، حيث تقضي هذه الأخيرة بأن تعمل جميع الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية وعلى حد السواء ،من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها. وفي إطار هذه الجولات، كان من الضروري أن تكون القضايا والاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات ونظم التجارة الخارجية. فعلى أساس جولة أوروغواي، شكلت لجنة جاء من بين أهم مهامها البحث في القضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في منظمة التجارة العالمية. وقد انحصر مجال عمل هذه اللجنة في البحث في أهم الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها ومدى إرتباطها بالتجارة الخارجية، وهذا نظرا لما لحماية البيئة من أهمية، وكذلك لما للتلوث البيئي من تأثيرات سلبية كثيرة على الصحة وكذلك من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتحرير التجارة الخارجية، لم يعد منحصرا في فتح أسواق مختلف الدول أمام مختلف المنتجات المتأتية من مختلف أقطار العالم بإزالة الحواجز الجمركية فقط، بل ظهرت حواجز أخرى أكثر صرامة من هذه الأخيرة, ولعل المتطلبات التي تسمح بتحقيق تنمية مستدامة، ومنها حماية البيئة الطبيعية واحترام القوانين والتشريعات التي تكرس تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير ظروف العمل الملائمة، باتت أهم من تلك الحواجز الجمركية.

إشكالية البحث :

أنشأت الدول العربية، فيما بينها،منطقة للتبادل الحر أطلقت عليها تسمية المنطقة العربية للتبادل الحر.وقد جاء إنشاء هذه المنطقة كشكل من أشكال مواجهة التهديدات التي تواجه الدول العربية، نتيجة التكتلات العالمية في إطار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية أو الإقليمية، والتي أنشئت بغرض جعل أسواق البلدان العربية منفذا من منافذ توزيع منتجاتها. إن أهم تكتل يعتبر تهديدا صريحا للبلدان العربية في هذا المجال، هو الاتحاد الأوروبي، حيث أقدم هذا الأخير على إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض الدول العربية، وأهمها اتفاق الشراكة الأورو متوسطي على خلفية معاهدة برشلونة لسنة 1995، والذي يقضي بفتح أسواق البلدان العربية التي تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بالمقابل قيام بلدان الاتحاد الأوروبي بفتح أسواقها أمام المنتجات المتأتية من البلدان العربية. ونظرا للتأخر الذي يميز الدول العربية في مجال استيفاء الشروط التي يمليها الاتفاق عليها والتي من بينها توفير أكبر قدر ممكن من الحماية البيئية في إنتاج المنتجات واحترام معايير التصنيع العالمية، و ضمان صحة وسلامة المنتجات المسوقة في الدول المعنية بالاتفاق، أصبح واضحا وجليا أن تحرير التجارة الخارجية لم تعد تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية على الاستيراد، وإنما تعدت ذلك إلى وسائل أخري تبدأ إجراءاتها على المستوى الكلي من خلال تدابير إلزامية من بيئة صحية وآمنة، واحترام الحقوق التي تضمن العدالة الاجتماعية وتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية. هذه الأخيرة تعتبر من المتطلبات الجديدة التي تدخل ضمن المبادئ التي تسمح بتحقيق التنمية المستدامة.

إن الجزائر، بصفتها دولة عربية معنية بتطبيق بنود الاتفاقات المذكورة سالفا، من اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي واتفاق إنشاء المنطقة العربية للتبادل الحر، فإنها

ستتأثر لا محالة بكل ما تقتضيه هذه الاتفاقات كما أنها أصبحت مجبرة على إجاد علاقة متبادلة بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة.

فعلا الشراكة قائمة والتحرير التجاري تتويجا لها غير أن هذا الطموح السياسي ولاقتصادي ملزما بتحقيق المصالح المشتركة ووفقا للمشروع التنموي ذو الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتدقيق،ليس دمج الدول العربية في أحضان الاتحاد الأوروبي أو منظمة التجارة العالمية تحت شروط تحمي المصلحة ،ولكن الأمر يتعلق بمدى الاستعداد الهيكلي لإقتصادات دول الضفة الجنوبية بما فيها الجزائر وفقا للتنمية مستدامة تجد نفسها محضرة لتغذية كاملة من الأطراف الاقتصادية القوية (المنظمة العالمية لتجارة والإتحاد الأوروبي).

إن أهم ما يمكن أن يضمن تنمية مستدامة مع الشريك الأوروبي ومنظمة تجارة العالمية حتمية تحريك ودفع بعض المشاريع الاقتصادية المهمة،صناعية وتكنولوجية وفي مختلف المجالات نحو الدول العربية وذلك لتمتين الهياكل الاقتصادية بهذه الدول ،مما يجعلها تستفيد من المهن والتوظيف والتصنيع وانقسام الأرباح في الأسواق العالمية،بدلا من جعلها تقوم إلا بالتحويل المنعدم المنافع الاقتصادية الحقيقية والمستدامة.

وعندئذ،نرى بأن طرحنا سوف يركز على نظرة جديدة لها لإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية داخليا بشكل حقيقي يضمن لها الحماية والتكافؤ على مستوى الفرص الممنوحة أو المكتسبة أو المفروضة عليها،وبالتالي يبقى التحليل الاقتصادي لوحده الموضح للإشكالية ومدى قدرة استعداد اقتصاد الجزائر لتحقيق أهم مصالح التجارة الخارجية في الوقت الراهن.

نظرا لما سبق وفي ظل هذا الواقع، فإن الإشكالية المطروحة للدراسة، والتي ترتبط بشكل مباشر بالجزائر تكمن في طرح السؤال التالي "هل الاقتصاد الجزائري يسمح بتحقيق التنمية المستدامة التي تجعل منه أكثر تنافسية في ظل تحرير التجارة العالمية ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، سيحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي المتطلبات الضرورية للتجارة الدولية التي تسمح بتحقيق التنمية المستدامة. ؟

-ما هي أهم المعوقات المطروحة أمام التجارة الخارجية العربية في ظل متطلبات التنمية المستدامة والتجارة الدولية؟

- هل هناك من مشاكل بيئية واجتماعية تميز الجزائر و تؤثر على تجارتها الدولية في ظل للإطار المؤسسي والتشريعي الجديد؟

- كيف يمكن لتحرير التجارة الخارجية للجزائر تحقيق التنمية المستدامة.؟

- هل يرافق تحرير التجارة الدولية التنمية المستدامة بالجزائر.؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية، فإن الفرضيات المطروحة للدراسة هي كالتالي:

1- إن تحرير التجارة الخارجية بالجزائر بالشكل الذي تفرضه الاتفاقيات الدولية الجديدة يساهم إيجابا في تحقيق التنمية المستدامة.

2- إن تحرير التجارة الخارجية اعتمادا على المتطلبات البيئية الجديدة سيجعل الدول العربية سوقا كبيرا للمنتجات المتأتية من الدول الأكثر احتراما للبيئة وللمجتمع.

3 -إن الإطار الحالي سواء المؤسسي و التشريعي في الجزائر لا يسمح باحترام القواعد الجديدة للتجارة العالمية وبالتالي سيضعف أكثر فأكثر من تنافسية اقتصادها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي :

1)- إيضاح المتطلبات الجديدة في المبادلات التجارية والتي تقضي بدمج أبعاد التنمية المستدامة كشرط من شروط تحرير التجارة العالمية.

2)- الوقوف على مدى مرونة الأنظمة العربية التجارية العربية تجاه التنمية المستدامة.

3)- الوقوف على واقع الجزائر على وجه الخصوص، في إطار احترام واعتماد المتطلبات الجديدة التي يفرضها تحرير التجارة العالمية، باعتبار أن هذه الأخيرة، لم تعد تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، كمعيار لتصدير واستيراد المنتجات، بل تتعداها إلى دمج معايير جديدة بيئية واجتماعية وسياسية وكذلك تكنولوجية. وبالتالي فالبحث يهدف إلى التعرف على مدى مرونة السياسة الاقتصادية وخاصة سياسة التجارة الخارجية وتحقيقها لمتطلبات التنمية المستدامة في بعدها الدولي.

أهمية البحث:

من أجل تعزيز قدراتها التنافسية وتحسين نفاذها إلى الأسواق العالمية ونيل حصتها، في ظل تحرير التجارة العالمية، تسعى الدول العربية، ومنها الجزائر، إلى وضع تشريعات بيئية واجتماعية والسهر على الالتزام بها قدر الإمكان. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما تم تحقيقه لحد الساعة، لا يزال بعيدا بالمقارنة مع ما تقتضيه المعايير والمواثيق والاتفاقات الدولية. ذلك أن هذه الدول لا تزال تعاني من مشاكل عديدة وفي مجالات مختلفة أهمها:بيئية،اقتصادية،اجتماعية، سياسية، تشريعية وثقافية. هذه

المشاكل، تكون كمعوقات كبيرة على الدول العربية و لها تأثير سلبي على قدرتها على تحسين موقعها في ظل تحرير التجارة العالمية. أمام هذا الوضع، فإن لهذا البحث أهميته خاصة في المجالات التالية:

- التعرف على مدى الترابط الموجود بين التجارة الدولية وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف على المعوقات المطروحة أمام الدول العربية والتي تشكل أمامها حاجزاً في التصدير حتى يمكن لها أن تحقق التطابق مع ما تقتضيه المعايير والاتفاقات الدولية.
- التعرف على كيفية تحقيق التوافق بين السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تنتهجها الدول العربية والتي من شأنها أن تحسن من تنافسيتها.

المنهج المتبع:

سوف نعتمد في تحليل هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الجانب النظري، وهذا عن طريق تكوين الإطار النظري للبحث بتجميع المادة العلمية المتعلقة به من المصادر التالية:

الكتب والمراجع العربية والأجنبية،والرسائل والأطروحات الجامعية، الملتقيات والندوات العلمية. ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي،من خلال دراسة "حالة الجزائر"،باحثين في ذلك على الجمع بين البساطة والدقة في الإجابة على الإشكالية المطروحة.

محاور البحث:

يحتوي البحث على أربعة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول : التجارة والتنمية المستدامة في إطار منظمة التجارة العالمية

يناقش هذا الفصل العناصر التالية :

- الإطار النظري للتجارة الدولية.
- الإطار النظري للتنمية المستدامة.
- المتطلبات الضرورية للتجارة الدولية التي تحقق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني : جهود المنظمات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة

يناقش هذا الفصل العناصر التالية :

- جهود تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المؤتمرات العالمية التي عنيت بالتنمية المستدامة (مؤتمر ريو دي جانيرو – قمة جوهنسبورغ – قمة كوبنهاغن).
- جولة أوروغواي واهتماماتها بالتنمية المستدامة.
- مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة (أجندة الدوحة للتنمية).

الفصل الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على الدول العربية

يناقش هذا الفصل العناصر التالية :

- تطور التجارة البينية العربية والتحديات التي تواجهها.
- وزن التجارة الخارجية العربية في التبادلات العربية.
- المعوقات المطروحة أمام تحسين تنافسية التجارة الخارجية العربية.

الفصل الرابع : انعكاسات تحرير التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

- تطور التجارة الخارجية الجزائرية.
- المشاكل البيئية والاجتماعية التي تميز الجزائر والتي تؤثر على تجارتها الدولية.

- مدى مساهمة الإطار المؤسسي والتشريعي الجديد في الجزائر تحرير التجارة الدولية بغرض تحقيق التنمية المستدامة.

- **الدراسات السابقة** إن خلال البحث والإطلاع حول المواضيع ذات الصلة يمكن إبراز أهم الدراسات التي تناولت جوانب من هذه الدراسة فيمايلي:

- *رسالة ماجيستير بعنوان: السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "حالة الجزائر 1994–2004.حيث حاول البحث دراسة مختلف السياسات البيئية التي وضعتها الجزائر في إطار السعي الدائم من أجل القضاء على التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة غير أن الدراسة أهملت الانعكاسات المترتبة التي يمكن أن تنجم عن تبني مثل هذه السياسات.

- *رسالة ماجيستر بعنوان:أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية "دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية".

- حيث إ قتصرت الدراسة على مختلف الآثار المترتبة على الصادرات الجزائرية في ظل تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية العالمية دون التطرق إلى أهم الجوانب البيئية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية.

- كما لم تتطرق الدراسة إلى الحلول التي قد تلجأ إليها الدول النامية ومنها الجزائر من اجل تصدير منتجاتها في ظل صعوبة المنافسة في الاسواق العالمية.

- ومن خلال هذه الدراسات يقوم البحث بتسليط الضوء على أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية مع دراسة حالة الجزائر.

الفصل الأول:

التجارة والتنمية المستدامة في إطار منظمة التجارة العالمية

يعتبر ميدان التجارة الدولية والتنمية المستدامة من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغييرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية إلى أخرى. ولكي تقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توفر بيئة اقتصادية عالمية منسابة، ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل. تعتبر أجندة القرن 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ سنة 1994، هي أول وثيقة من نوعها تحضى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى. إن برنامج العمل يوصى بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعة السلطات والعمومية والمنظمات غير حكوميه والمؤسسات الصناعية، والتجارية الكبرى وغيرهم من الممثلين الرئيسين للدول، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة شاملة.ونتيجة للنقاشات والاجتماعات التي تمت في مؤتمر قمة البيئة والتنمية في ريودي جانيرو في البرازيل سنة 1992، وما تم التوصل إليه في محافل دولية أخرى، أصبح من الضروري معالجة مواضيع أخرى اقتصاديه وتجاريه نظرا لتشابهها وتعدد موضوعاتها الفرعية مع موضوع البيئة. ولحد كتابة هذه السطور ما زال موضوع التجارة والبيئة محل بحث ونقاش مستمر في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وعليه سيتناول هذا الفصل بالتفصيل كل من مفهوم التجارة الخارجية والتنمية المستدامة والعلاقة الموجودة بين المفهومين من خلال دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة. ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للتجارة الدولية أما المبحث الثاني فيتناول الإطار النظري للتنمية المستدامة، والمبحث الثالث يتطرق إلى المتطلبات الضرورية للتجارة الدولية التي تحقق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية.

يعتبر التبادل الدولي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، ولقد أسفرت الأحداث الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية على أهمية وجود صرح مؤسسي يتولى الإشراف على تنفيذ النظام الاقتصادي العالمي من أجل القضاء على الفوضى الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، فبدأ العمل على هذا الاتجاه، وبعد مفاوضات عسيرة دامت عدة سنوات تم الإنفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية تشرف على النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية. وكان من بين الأهداف الأساسية لهذه المنظمة هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وفض النزاعات المتعلقة بالتجارة وغيرها من الأهداف الأخرى التي تسعى المنظمة لتحقيقها. وسيتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب إذ سيتناول المطلب الأول ماهية التجارة الدولية وفي الطلب الثاني تطور التجارة الدولية أما في المطلب الثالث دراسة كل من مفهوم التجارة الدولية وتطورها والأدوات والعوامل المؤثرة في التجارة الدولية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية.

يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة "بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي،بحيث تفصل بينها حدود سياسية وموانع تداول وأنظمة، وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية الوطنية".[1]و على نحو أعمق تعريفها بأنها "عبارة عن منظومة (مجمل) العلا قات السلعية والنقدية التي تكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة."[2] وتعتبر التجارة الدولية الجزء المكون و الرئيسي من العلاقات الاقتصادية الدولية وقد تكونت قبل نشوء الاقتصاد العالمي بفترة طويلة، ويشمل مصطلح التجارة الدولية بالمعنى الواسع "الصادرات والواردات المنظورة (السلع) والغير منظورة (الخدمات)، الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي".[3]وتقوم التجارة الدولية على عاملين–التخصص الدولي– والعوامل المؤثرة علي التخصص الدولي.

الفرع الأول: التخصص كأساس لقيام التبادل الدولي.

من الخصائص المسلم بها أنه مهما تكن طبيعة النظم السياسية للدول فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة تامة ولفترة طويلة من الزمن، ومهما كانت رغبة هذه الدولة أو تلك في إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي فإنها لا تستطيع العيش في عزلة عن الدول الأخرى، ووفقا لنظرية التخصص فإن الدولة تتخصص في إنتاج أنواع معينة من السلع، تستطيع إنتاجها بكفاءة عالية وبكلفة أقل، ثم تقوم بمبادلة

---

[1]– محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص،14.

[2]– محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، 2001،ص،14.

[3]– حسين عمر، مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 1998، ص،11.

ما يفيض عن حاجاتها بسلع أخرى من دولة أخرى. فالتخصص الدولي وما ينتج عنه من تبادل تجاري يؤدي حتما إلى زيادة الدخل الوطني للدول المشاركة في هذا التبادل.[1]

أولا: العوامل المؤثرة في قيام التخصص الدولي: أكد مجموعة من الباحثين الاقتصاديين أنه توجد عوامل كثيرة كانت وراء قيام التخصص الدولي،يمكن تلخيصها في النقاط التالية.

1 - **المناخ والظروف والموارد الطبيعية:** يؤدي المناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما إلى دفع هذا البلد في التخصص في إنتاج محصول زراعي معين يتلاءم مع ظروف المناخ والتربة ودرجات الحرارة في ذلك البلد.

ورغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي، إلا أن دوره يضعف تدريجيا نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والزجاجية وغيرها، فضلا عن الصناعات البديلة على سبيل المثال يحل المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي.

كما تختلف دول العالم اختلافا كبيرا فيما بينها في حيازتها للموارد الطبيعية كالنفط في بلدان معينة.

2 - **التعاون في عرض العمل والرأسمال:** لا يتحدد تخصص الدولة على أساس مواردها الطبيعية فحسب، بل كذلك على أساس المعروض من اليد العاملة والموارد البشرية وطبيعة رأس المال البشري وتوافر رأس المال الطبيعي في هذا البلد.

3 - **تكاليف النقل:** تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية وهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعة، فهويتم بالقرب من الأسواق أو بالقرب من أماكن توافر المواد الأولية، أو بالقرب من مصادر الطاقة. والهدف من هذا التوطين هو خفض تكاليف النقل المؤثرة على ائتمان السلع.

4 - **توافر التكنولوجيا الحديثة:** أن الدولة التي تملك التكنولوجيا الحديثة، تصبح في وضع مميز يتيح لها إنتاج سلع بمواصفات عالية التقنية وحديثة، مما يسمح لها بالتخصص الدولي في إنتاج السلع ذات الكثافة المعرفية العالية.

5 - **الاختلاف في الأسعار:** إن الأساس الجوهري لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في اختلاف الأسعار بين السلع المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج، فالمستهلك يفاضل بين السلع التي يرغب في شرائها بسعر أقل سواء كانت محلية أو مستوردة. إن الفرق السعري بين السلعة المحلية والسلعة المستوردة هو النقطة الرئيسية في قيام التجارة الدولية بينهما.

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص،34.

و من خلال ما تم تقديمه يتبين لنا أن التخصص الدولي هو أساس قيام التجارة الدولية، في المقابل لا يمكن اعتبار البلد الذي يمتاز بمناخ معين يسمح له بالإنتاج أو التخصص في سلعة ما، و أنه يبقى للأبد منتج لهذه السلعة فقط، بل يمكنه الإنتاج أو التخصص في سلع أخرى تتطلب كثافة رأس مال متى توفر المناخ الاستثماري المناسب لجلب الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية: تشترك التجارة الدولية مع التجارة الداخلية في الطبيعة، فكلا النوعين من التجارة هو في جوهره تبادل للسلع والخدمات، وهذا ما دفع بعض الاقتصاديين مثل (برتل أولين) إلى الاعتقاد بأنه لا يوجد ثمة اختلاف ظاهر بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية، وكلاهما يقوم على الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، ولكن توجد في الواقع عدة اختلافات وفروق جوهرية بين النوعين من التجارة.

ويمكن إجمال نقاط الاختلاف بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية في مايلي:[1]

- انقسام العالم إلى وحدات سياسية مستقلة.
- اختلاف وحدات التعامل النقدي بين دول العالم.
- اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج بين دولة وأخرى.
- اختلاف العقائد والنظم الاقتصادية من دولة إلى أخرى.
- اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين دولة وأخرى.
- اختلاف طبيعة الأسواق الدولية عن مثيلاتها الوطنية.

وينتج عن هذه الطبيعة المميزة للتجارة الدولية، معالجة نظرية وتطبيقية خاصة تشكلت من تراكم نظري وتطبيقي اقتصادي، وذلك تبعا لعظم المكانة التي احتلتها التجارة الدولية في القرنين الماضيين.[2]

الفرع الثاني: نظريات التجارة الدولية

حاول الكثير من الاقتصاديين التوصل إلى نظرية اقتصادية تفسر التجارة الخارجية والإطلاع على أسباب قيام التبادل الدولي. ومن أهم هذه النظريات نظرية المنفعة أو الميزة المطلقة التي جاء بها آدم سميث.ثم نظرية ديفيد ريكاردو حول النفقات النسبية ثم بعدهما جاءت النظريات النيوكلاسيكية بقيادة هكشير أولين ثم لغز ليوتينيف،و النظرية التكنولوجية وغيرها من النظريات والآراء التي حاولت إعطاء تفسير موضوعي لقيام التبادل الدولي. وسوف نحاول توضيح ما جاءت به كل نظرية من النظريات السابقة الذكر.

---

[1]– مصطفى حسين مصطفى، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية والتشريعات الاقتصادية، جامعة المنوفية القاهرة، 2005، ص،27.

[2]– مصطفى حسين مصطفى، مرجع سابق، ص،17.

1 - نظرية المنفعة (الميزة) المطلقة: يعتبر آدم سميث سنة (1776) أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله للتجارة الدولية، وقد أكد سميث في كتابه "بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة (1776) على ضرورة وأهمية التجارة الخارجية، مؤكدا أن التبادل مفيد لكل بلد و لكل دولة تتميز بأفضلية مطلقة في سلعة معينة. وتقوم الفكرة العامة لنظرية المنفعة أو الميزة المطلقة أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية وتصدير الفائض. و يرى آدم سميث أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي.[1]

ولتوضيح فكرة ادم سميث نفترض مثلا أن لدينا دولتين هما السودان وكندا، وأن كل واحدة منها تنتج قبل قيام التجارة الدولية بينهما سلعتين هي القمح وقصب السكر وأن نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل حسب الجدول التالي:

جدول رقم (01): إنتاج كل وحدة مقدرة بساعات العمل

الدولة	القمح	قصب السكر
كندا	5	10
السودان	10	5

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة.عمان 2010، ص 34.

يتم تحليل نظرية الميزة المطلقة على النحو التالي:

- أن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 05 ساعات عمل في كندا، و10ساعات عمل في السودان.
- أن إنتاج وحدة واحدة من قصب السكر يتطلب 10 ساعات عمل في كندا، و05 ساعات عمل في السودان.

وبالتالي يمكننا القول بأن النفقة المطلقة لإنتاج القمح في كندا أقل منها في السودان، وأن النفقة المطلقة لإنتاج قصب السكر في السودان أقل منها في كندا وبذلك نستنتج ما يلي:

أن كندا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج قصب السكر، في حين أن السودان تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج قصب السكر، وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القمح. و على هذا الأساس يتحدد نمط التخصص الدولي بين البلديين فنجد كندا تخصص بإنتاج القمح، وتقوم

[1]- مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 63.

بتصدير الفائض عن حاجتها إلى السودان بينما نجد هذه الأخيرة تتخصص بإنتاج قصب السكر وتبادل الفائض عن حاجتها منه بفائض إنتاج القمح لدى كندا،و تحصل هذه الأخيرة على وحدة واحدة من قصب السكر مقابل التضحية ب 5 ساعات عمل فقط (وليس 10 ساعات فيما لو أنتجت قصب السكر بنفسها).

أما السودان فصارت تضحي بـــ 5 ساعات عمل فقط للحصول على وحدة واحدة من القمح وليس 10 ساعات فيما لو اضطرت لإنتاج القمح بنفسها.

(1 ‌+) الانتقادات الموجهة لنظرية ادم سميث: واجهت نظرية الميزة المطلقة عدة انتقادات أهمها:[1]

أ – أنها مفرطة في التبسيط فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا.

ب – أن هذه النظرية غير واقعية لمعظم التجارة الدولية وخاصة بين الدول المتقدمة.

ج – أن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينهما.

2 – نظرية ديفيد ريكاردو(النفقات النسبية): نشر د فيد ريكاردو كتابه "مبادئ في الاقتصاد السياسي" سنة 1817، وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، عمل دافيد ريكاردو على تطوير أفكار سميث فبين لماذا تتاجر الأمم في ما بينها، وحدد معايير التخصص الدولي.

(2-1) الأسس والافتراضات التي قامت عليها النظرية: بنى ريكاردو نظريته في الميزات النسبية على عدد من الأسس والافتراضات وهي:[2]

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.
- التشغيل الكامل لكافة عوامل الإنتاج.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخليا وليس خارجيا.
- تشابه أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة.

---

[1]– خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، علم الكتب الحديث، اعمان، 2009، ص 70.

[2]– عادل عبد العزيز السني، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية،القاهرة.2002 ، ص ص 16– 17.

اعتبر ريكاردو أن قيام التجارة بين دولتين يكفي أن تتمتع كل منها إزاء الأخرى بميزة نسبية في إنتاج السلعتين هما موضع التبادل. فلا ضرورة أن يتمتع بلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة عكس نظرية سميث.ويمكن توضيح فكرة ريكاردو على النحو التالي:

افترض ريكاردو وجود دولتين، هما انجلترا والبرتغال، تنتجان سلعتين هما النبيذ والنسيج وتبدو نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة، مقدرة بساعات العمل كالتالي:

الجدول رقم (02): نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل

الدولة	السلعة	السلعة
	النبيذ	النسيج
البرتغال	80 ساعة	90 ساعة
انجلترا	120 ساعة	100 ساعة

المصدر: محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى بيروت، 2010، ص 99.

ووفقا لما قاله ريكاردو فإن البرتغال تنتج سلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجهما في انجلترا وهذا يعني أن الإنتاجية قبل قيام التبادل التجاري بين الدولتين هي أفضل في البرتغال مما في انجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ في البرتغال أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج ومن جهة أخرى فإن التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين في انجلترا أكبر من التكلفة المطلقة لإنتاجهما في البرتغال.

ولكن التكلفة النسبية لإنتاج النسيج في انجلترا أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ.و حسب رأي ريكاردو فإنه من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج النبيذ وأن تعتمد على انجلترا في تزويدها بالمنسوجات،كما أنه من مصلحة انجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج وأن تعتمد على البرتغال لتزويدها بالنبيذ.[1]

(2-2)- الانتقادات الموجهة نظريه ريكاردو: لقد استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن.ومع بداية الحرب العالمية الأولى واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات من قبل "أولين وفرانك جراهام" ويمكن توضيح هذه الانتقادات في مايلي:[2]

1) اعتمدت نظرية التكاليف النسبية على فرضية واحدة أن العمل كقيمة في تحديد تكلفة السلعة، وأهملت عوامل الإنتاج الأخرى.

[1]- **مورد خاي كاريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات؛ ترجمة إبراهيم منصورعلي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، 2007، ص 48.**

[2]- **مصطفى حسن مصطفى، مرجع سابق، ص، ص37-47.**

2) تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فرضية أن العمل يشترك بنسب ثابتة في إنتاج جميع السلع وهذا ما يجعل التحليل ساكنا وغير واقعي رغم أن العمل يستخدم بنسب متغيرة وحسب طبيعة السلعة. و المعروف أن عوامل الإنتاج يمكن أن تحل محل بعضها البعض بنسبة مختلفة.

3) تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية علما بأن نفقات النقل والتعريفة الجمركية تحسب ضمن تكلفة إنتاج السلعة.

4) تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدول مستغلة وهذا الافتراض غير واقعي وقد أثبت تكشير عكس ذلك أن التوازن قد يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.

3- النظرية النيو كلاسيكية في التجارة الدولية بقيادة (هكشير- أولين):

قدم برتل أولين في كتابه "التجارة الإقليمية والدولية" سنة (1933)، التقسيم الدولي للعمل، ووضح الكثير من القضايا في كتابه والذي يفسر ما قاله أستاذه **(هكشير- أولين)** وقد عرفت باسم نظرية (هكشير- أولين) أو نظرية (التوافر النسبي لعوامل الإنتاج). وقد توصلت هذه النظرية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- أن التبادل الدولي هو تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة.
- تعمل التجارة الدولية في المدى القصير على توجيه أو دفع سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل.
- تؤدي التجارة الدولية على المدى الطويل إلى زيادة عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة.

هذا أهم ما توصلت إليها نظرية **(هكشبر- أولين)** وأنها بدأت من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية.

(3-1)- الانتقادات الموجهة لنظرية (هكشبر- أولين): على الرغم من أن نظرية**(هكشير- أولين)** تمثل بدورها خطوة كبيرة إلى الأمام فيما يتعلق بتفسير التجارة الدولية، وأسباب قيام التخصص الدولي، ورغم أنها لاقت قبولا كبيرا واستمرت لفترة طويلة، إلا أنها تعرضت للكثير من الانتقادات والتي نذكر أهمها فيما يلي:[2]

أ) أن تحليل النظرية للوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كسبب لاختلاف النفقات، هو تحليل يتسم بالعمومية. كما أنها تفترض تجانس هذه العناصر رغم الاختلافات النوعية فيما بينها.

ب)- أن النظرية تفترض تماثل دول الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في أي بلد في العالم، وهذا في فترة زمنية معينة. وهذا الافتراض يعكس الواقع حيث يمكن أن تختلف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة.

---

[1]- **محمد دياب، مرجع سابق، ص 144.**

[2]- **عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص38**

ج)- عدم صحة النتائج التي انتهت إليها النظرية من الناحية العملية، لأنها لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة،إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول.

د)- أن هذه النظرية تفترض تقارب أو تكافؤ أثمان خدمات عوامل الإنتاج على المستوى الدولي وهذا ما لا يمكن حدوثه عمليا.

ه)- أن النظرية لم تستطع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغيير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.

4- لغز ليوتنيف: قام ليوتنيف في سنة 1954 بأول دراسة لاختبار نظرية **(هكشبر- أولين)**، مستخدما أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم "جداول المدخلات والمخرجات"، حيث قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من صادرات، وواردات خلال سنة 1947، وتوصل إلى أن أمريكا تقوم بإنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل بينما تستورد السلع الكثيفة الرأسمال، وهذا ما يعكس نظرية تكشير أولين، و يشكل تناقضا.[1]وقد لقي اكتشاف ليونتيف انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة فكان هذا الموضوع مادة للبحث بين العديد من الاقتصاديين من مختلف البلدان الذين حاولوا تفسير "لغز ليونتيف". وكانت النتيجة تطوير نظرية "الميزات النسبية" حيث أخذت في الحسبان الاعتبارات الإضافية التي تؤثر في التخصص الدولي ومن بينها:[2]

1- عدم تجانس عناصر الإنتاج الدولية.

2- الدور الكبير للموارد الطبيعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لدخول عملية الإنتاج.

3- تأثير السياسات الخارجية للدول على التخصص الدولي، فالدولة يمكن أن تحد من الاستيراد، وأن تحفز في الوقت نفسه إنتاج وتصدير تلك السلع التي يحتاج تصنيعها إلى عناصر إنتاج لا تتواجد فيها بوفرة نسبية.

وفي النهاية فإن هناك اعتراضا رئيسيا على تحليل (ليونتيف) قدمه الاقتصاد الأمريكي (سورث)، ويتمثل هذا الاعتراض في "أن تحليل (ليونتيف) قد قام أساسا على افتراض خاطئ لنظرية هكشير أولين وهو تماثل دول الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في جميع بلا د العالم."[3]

---

[1]- محمد دياب، مرجع سابق، ص،113

[2]- محمد دياب، المرجع نفسه، ص، 114.

[3]- مورد خاي كاريانين، مرجع سابق، ص 50.

5- النظرية التكنولوجية:

أ - نموذج اقتصاديات الحجم:

من بين فروض نظرية هكشير –أولين هو أن كلا السلعتين تنتجان في ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين،ومع زيادة عائد الحجم فإنه يمكن قيام تجارة خارجية ذات نفع متبادل حتى ولو كان كل من الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، وهو مالم يتم شرحه في نموذج هكشير- أولين.

يعتبر نموذج اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا لنموج "هكشير-أولين' لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها موفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهي تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها فيظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج،كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم والدول الصناعية كبيرة الحجم،فالدول الصناعية الصغيرة تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير على أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم

على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.[1]

يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة.

ب- نموذج الفجوة التكنولوجية:

يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي "بوسنر" 1961، حيث اعتبر أن الدول ذات نفس عوامل النتاج تتبادل فيما بينها ،وهذا ما يناقض نتائج نموذج هكشير- أولين، وهذا راجع إلى تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي. ويركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدما من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سع ذات جودة عالية أفضل ما تنتجه الدول الأخرى،أو سلع ذات تكاليف إنتاجية أقل مما يجعل هذه الدولة تكتسب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة بين الدول.[2]، حيث يتم ذلك بطرقتين:[3]

[1]- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير،ط1،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1999،ص.ص198-199.

[2]- محمد دياب،مرجع سابق،ص،ص،125،126.

[3]- سامي عفيفي حاتم مرجع سابق،ص،ص،216،217.

– زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول لأطراف التبادل الدولي، ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.

– دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليديا، لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع.

ولقد عرف "بوسنر" الفجوة التكنولوجية بأنها المدة التي تكون فيها الدولة تتمتع بالميزة النسبية في التفوق التكنولوجي،وتكون الوحيدة في إنتاج وتصدير السلعة ذات الكثافة التكنولوجية،حيث باحتكار مؤقت إلى أن يزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي.[1] وتتكون هذه الفجوة من مرحلتين:

– **مرحلة فجوة الطلب:** وهي تلك الفترات الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدول موطن الابتكار وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج.

– **مرحلة فجوة التقليد:** وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدول موطن الابتكار، وبداية إنتاجها في الخارج.

أما في حال ظهور إنتاج السلعة في الدول المقلدة تفقد الدولة التي ابتكرت فيها السلعة ميزاتها النسبية،وتبدأ العوامل التكنولوجية بفقدان الدور الذي لعبته في تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية، ويحل محلها عامل الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كلا الدولتين، باعتباره العامل الأساسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية **(**نظرية هكشر أولين**)**.

لكن يعاب على هذه النظرية أنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والفترة الزمنية التي سينتقل فيها الانتاج من الدولة المنتجة إلى الدولة المقلدة.حيث حاولت نظرية دورة حياة المنتج سد هذه الثغرة.[2]

ج– **نموذج دورة حياة المنتج**

يعتبر نموذج دورة حياة المنتج للاقتصادي "فرنون" سنة 1966 ، امتدادا لنموج الفجوة التكنولوجية، حيث اعتمد على نفس المبدأ في الفارق التكنولوجي، وهو يؤكد على دور المنتج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الخارجية. و يفترض هذا الأخير أن الاختراعات والتفوق التكنولوجي ينشأ من الدول الصناعية الأكثر تقدما، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتوافر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات متمثلة في توفر الطلب الداخلي والمعرفة التكنولوجية التي تبرز استحداث المنتج الجديد، ثم ينتقل تقليد هذا الاختراع إلى دول صناعية أقل تقدما، وفي خلال الفترة الزمنية التي

[1]- سامي عفيف حاتم، المرجع نفسه،ص،222.

[2]- محمود يونس، اقتصاديات دولية،الدار الجامعية، الإسكندرية،2007،ص،76.

تقضيها هذه الفجوة التكنولوجية عندما تصبح الأساليب التكنولوجية شائعة ومعروفة في الدول الأخرى، تشكل هذه النهاية وضعا توازنيا أخر.[1]

إن أي سلعة تعرف دورة حياة تصاحب التغيرات الهامة في التكنولوجيا (الطلب) وتقنيات الإنتاج. فكل منتج يمر بثلاثة أو أربع مراحل متتابعة يتم كل منها في إطار متسلسل مما يستدعي تغير مكان إنتاجها على الصعيد الدولي، ويمكن إيضاح دورة حياة المنتج عبر المراحل الأربعة التالية:[2]

–**المرحلة الأولى (مرحلة المنتج الجديد):** تنتج السلعة بكميات قليلة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة في هذه المرحلة، وتكون الكفاءات العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية ويحتاج الأمر يد عاملة عالية المهارة، وتكون أسعار المنتج الجديد عالية لذا يكون الطلب عليها غير كبير كما أن تصدير السلعة يكون محدود.

– **المرحلة الثانية (مرحلة النمو أو التوسع):** يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا ويجري إنتاجها بصورة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجها، وبالتالي أسعارها، مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج. ففي البداية تتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة الأم أو بواسطة شركات أخرى.

– **المرحلة الثالثة(مرحلة النضج):** في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطا، إذ تتولد المنافسة عن طريق الأسعار بحيث يرتكز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض التكاليف ، وتبدأ الدول المقلدة بإنتاج المنتج وبيعه في أسواقها الداخلية.

– **المرحلة الرابعة(مرحلة الزوال"الهبوط"):** تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر حداثة وتطورا تلي الحاجات نفسها،فعلى الرغم من انخفاض الأسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع.

نموذج دورة حياة السلعة أو المنتج وإن كان يعكس حقائق في تطور إنتاج الكثير من السلع، إلا أنها لا تقدم تفسيرا شاملا لاتجاهات تطور التجارة الخارجية، فثمة العديد من السلع (على سبيل المثال السلع ذات دورة الحياة القصيرة، أو تلك التي تتطلب نفقات عالية، أو تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات دائرة المستهلكين الضيقة) لا تندرج ضمن سياق نموذج دورة الحياة المنتج.

إلا أن بعض الشركات متعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم مابين مجموعة من الدول والبيع يتم مباشرة في كل الأسواق.؟ وفي الواقع فإن العمليات التي تميز تصدير السلع وإعادة توظيف رأس المال تعرضت إلى العديد من التغيرات، وتتمثل هذه التغيرات فيما يلي:

[1]- سامي عفيف حاتم، مرجع سابق،ص،223.
[2]- محمد دياب، مرجع سابق، ص،ص 127،128.

- تسارع عملية التجديد، التصدير ولاستثمار في الخارج.
- الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات الأمريكية تتجه نحو الاختفاء عبر الزمن.
- بعض الشركات المتعددة الجنسيات تتطور حسب قاعدة مختلفة عن الواردة في النموذج دورة حياة المنتج.

وأخيرا يمكن استنتاج أن تطور نظريات التجارة الدولية ساهم في تغيير سياسات التجارة الخارجية في الكثير من الدول العالمية وخاصة في الدول المصنعة.

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية.

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية والتجارية تحديدا بين البلدان منذ القدم قبل نشوء الاقتصاد العالمي، وقد تمحور التبادل التجاري آنذاك على سلع الترف بصورة أساسية، ولم تمارس التجارة الدولية في ذلك الحين تأثيرا فعالا على اقتصاديات بلدان تلك الحقبة كون تلك الاقتصاديات كانت تتسم بطابع عيني، ومع تطور القوى المنتجة وعلاقات السوق بدأت التجارة الدولية تمارس تأثيرها على اقتصاديات الدول المشاركة فيها، نظرا للتطور الصناعي الكبير.

لقد نشأ الاقتصاد العالمي المعاصر بعد الثورة الصناعية، وقد شهد العالم آنذاك تناقضات حادة جعلته غير مستقر إلى حد كبير. من بين هذه التناقضات الموجودة الشقاق بين الدول الصناعية المتطورة والبلدان المتخلفة، بالإضافة إلى نشوب حربين عالميتين(1914-1919)-(1939-1945) ومع استمرار التطور اللاحق أدى إلى التقسيم الدولي للعمل وللتجارة الدولية، نتيجة تطور نظام النقل العالمي. وفي منتصف القرن العشرين انقسم الاقتصاد العالمي إلى قسمين الاقتصاد الرأسمالي العالمي والاقتصاد الاشتراكي العالمي، مع هيمنة الاقتصاد الرأسمالي على منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية. وبعد انهيار النظام الاشتراكي نتيجة ما أصاب هذا النظام من تصدع بدأ نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ سيمات كيان موحد ومتكامل يقوم على مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في ما يلي:[1]

- التطور.
- تعزيز وتأثير تنامي التجارة الدولية.
- السرعة العالمية لحركة عوامل الإنتاج.
- عمولة ميدان التبادل السلعي.
- النزوع العام نحو تحرير التجارة الدولة.
- التطور الهائل لتكنولوجيات الاتصالات والأنظمة المعلوماتية.

[1]- فليح حسن يخلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010، ص 296.

وكان التوجه المتزايد للتنظيم فوق القومي للعمليات الاقتصادية كنتيجة لظهور المنظمات والهيئات والمؤتمرات الدولية مثل البنك الدولي للإعمار والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، و الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(الجات).

لقد مرت التجارة الدولية بثلاثة مراحل تاريخية و هامة، تميزت فيها كل مرحلة من مراحل التطور بخصائص وميزات تختلف بها عن سابقتها.

الفرع الأول: مرحلة التبادل التجاري في المجتمعات البدائية.

كان الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية هو الإشباع المباشر للحاجات من السيطرة على الطبيعة. و مع تطور وسائل الإنتاج نتيجة تطور المجتمعات البدائية وبداية تخصص بعض الأفراد في الزراعة والرعي، ظهرت المبادلات التجاريات لأول مرة في تاريخ البشرية، بين القبائل المجاورة آنذاك. وقدا اتسمت هذه المبادلات بالطابع العيني (المقايضة). ثم استعملت النقود السلعية كوسيط في المبادلة، إلا أن هذا النظام لم يدم طويلا نتيجة ظهور فئة التجاريين فازدادت حيوية المبادلات التجارية.

ومع ظهور فئة التجاريين والتي تعتبر بمثابة تمهيد لقيام الرأسمالية، فقد اعتمد مذهب التجاريين على تشجيع التصدير والتقليل من الاستيراد، لأن الاستيراد حسب اعتقادهم ينقص من ذمة الدولة عكس التصدير الذي يزيد من ماليتها. وقد عرفت هذه السياسة باسم "سياسة الحماية التجارية ".[1]

وقد ساهمت سياسة تقيد التجارة حسب المذهب التجاري على نمو الصناعة وتراكم رؤوس أموال كبيرة لدى فئة التجاريين والتي كانت عاملا رئيسيا لقيام الثورة الصناعية ونشوء النظام الرأسمالي. وبعد قيام الثورة الصناعية حدث تغير كامل في الفكر الاقتصادي والسياسة التجارية، وتحول دور الدولة من دولة متدخلة إلى دولة حارسة، ومن تقيد التجارة إلى حرية التجارة، فازداد حجم المبادلات التجارية بين المجتمعات في تلك الحقبة نتيجة ظهور أسواق جديدة عبر العالم.[2]

لكن هذه الحرية لم تدم طويلا، ومع بداية سنة 1880، بدأت موجة من الحماية التجارية تجتاح العالم مرة أخرى.

ثانيا: مرحلة مابين الحربين العالميتين.

أدت سياسة الحماية التجارية وفرض التعريفة الجمركية في الدول المصنعة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين إلى الإخلال بحجم المبادلات التجارية الدولية، ما أدى إلى انخفض معدل نمو التجارة الخارجية إلى 14%.[3] ومن أجل إنعاش التجارة الدولية من جديد انعقدت عدة مؤتمرات كبيرة على

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، التطور الاقتصادي في أوربا والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص41.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، المرجع نفسه،ص42.

[3]- عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص، 101.

المستوى الدولي للتخفيف من حدة سياسة الحماية التجارية، ولكن لم تلق هذه المجهودات نجاحا كبير من الناحية العملية وكان من أبرز هذه المساعي ما يلي:[1]

– مؤتمر بروكسل الاقتصادي سنة (1920)، والذي نادى بضرورة الرجوع إلى حرية التجارة من أجل تحسين الحالة المالية.

– مؤتمر جبوه الاقتصادي سنة (1922)، والذي أوصى بإلغاء الحصص الكمية المفروضة على الصادرات والواردات وتسهيل الإجراءات الجمركية.

– مؤتمر جنيف سنة (1923)، والذي أوصى بتنشيط الإجراءات الجمركية.

– مؤتمر جنيف سنة (1927)، واقترح هذا المؤتمر أن تراجع الدول إلى نظام المعاهدات التجارية التي تتضمن شرط الدولة الأولى بالرعاية.

– المؤتمر النقدي الاقتصادي العالمي الذي أنعقد في لندن سنة 1933، على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت سنة 1924، والأزمة النقدية التي تلتها سنة 1931، بعد خروج انجلترا عن قاعدة لذهب.قد أوصى المؤتمر بضرورة تخفيض التعريفات الجمركية.كما اتفق الأعضاء على تثبيت النقد والسياسة النقدية، ولكن هذا لم يتحقق.[2]

وفي ضوء فشل هذه المؤتمرات الدولية نتيجة استمرار تقيد العقود على التجارة الدولية للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مما سمح للمزيد من الفوضى و النزاعات التجارية، و من أجل الوصول إلى عالم أفضل وبناء ما دمرته الحرب، أعلنت الحكومتان الأمريكية والبريطانية أنه سيتم بذل مزيدا من الجهود لتحرير التجارة الدولية.

ثالثا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1947).

نظرا للوضع الاقتصادي غير المريح الذي ساد معظم الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، وكذلك الانسداد الكبير الذي عانت منه أمريكا باعتبارها أعتى قوة اقتصادية في العالم نتيجة لحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وما أنجر عنها من أثار اقتصادية كبيرة عليها وعلى العالم بأسره الأمر الذي دفع الولايات المتحدة وبريطانيا للبحث عن مدخل جديد للسياسات التجارية الدولية.

ومن أجل تفادي عدم تكرار حدوث كساد الثلاثينيات بادرت الولايات المتحدة في 7 ديسمبر 1945، بنشر مشروع أرسلته إلى كل دول العالم يضمن الدعوة إلى عقد "مؤتمر دولي للتجارة والعمل" لإعادة تنظيم التجارة الدولية، ووضع حد لنظام الحصص، وتخفيض الرسوم الجمركية بالإضافة لإنشاء منظمة دولية تشرف على تنظيم التجارة الدولية. وقد استحسن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع

[1]– طالب حسين موسى، قانون التجارة الدولية، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 2005 ص، 12.

[2]– عادل عبد العزيز السني، المرجع نفسه، ص، 115.

للأمم المتحدة هذه الدعوة، وأصدر قرار بالإجماع بعقد "مؤتمر دولي للتجارة والعمل" لبحث مشكلة التجارة الدولية ومناقشة مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية الذي كانت الولايات المتحدة قد نشرته في ذلك الوقت كما قامت بتشكيل لجنة تحضيرية لوضع جدول أعمال المؤتمر من ممثلي(17) دولة، وقد عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعها الأول في لندن في أكتوبر سنة 1947، وبدأت بالفعل في وضع مشروع ميثاق المنظمة[1]. ثم عقدت اللجنة اجتماع آخر في جنيف سنة 1947، لاستكمال ما تم العمل عليه في مؤتمر لندن وقد تناول مؤتمر جنيف ثلاث نقاط أساسية.[2]

1- الاستمرار في إعداد مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية وذلك تمهيدا لعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل.

2- التفاوض في إطار متعدد الأطراف لتخفيض التعريفات الجمركية في التبادل الدولي.

3- وضع مشروع للمواد العامة المتعلقة بالالتزامات بشأن التنازلات التعريفية وكذلك الجداول التفضيلية لهذه التنازلات.

وقد شكل كل من العنصرين الثاني والثالث اللذان جاءا في مؤتمر جنيف أرضية لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. وفي سنة 1948، قام الرئيس الأمريكي بعرض ميثاق هافانا لإنشاء منظمة التجارة الدولية على الكونجرس للتصديق عليه إلا أن هذا الأخير رفض المصادقة. وقد برر الكونجرس الأمريكي رفضه هذا لإبقاء الولايات المتحدة مسيطرة على التجارة العالمية وعدم تقييد حريتها في مجال سياستها التجارية الخارجية بمقتضى ميثاق دائم و منظمة دولية.

وبما أن هدف "الجات" هو توفير بيئة تجارية دولية آمنة يمكن للمتعاملين فيها التنبؤ بما ستكون عليه التجارة في المستقبل، وكذلك العمل على تحرير التجارة العالمية بصفة مستمرة بما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم.وقد ارتكزت "الجات" في مسعاها لتحقيق أهدافها المسطرة على مبادئ أساسية هي كما يلي:[3]

- مبدأ عدم التمييز في مسائل التجارة الخارجية.
- مبدأ التخفيض المتبادل للضرائب الجمركية.
- مبدأ حظر القيود الكمية.
- مبدأ نبذ الاحتكارات (الكارتل) الدولية في مجال التجارة الخارجية.

وتعتبر هذه المبادئ التي ترتكز عليها "الجات" بمثابة النصوص التي عرضت في ميثاق هافانا الخاص بإنشاء منظمة دولية للتجارة والذي رفضت أمريكا التصديق عليه سابقا، ولكن في مؤتمر جنيف

[1]- مصطفى حسن مصطفى، مرجع سابق، ص،ص، 121.
[2]- مصطفى حسن مصطفى،المرجع نفسه ، ص124.
[3]- مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص 187.

سنة 1948، تم المصادقة عليه تحت غطاء "الجات"، والتي عقدت فيما بعد ثماني جولات في مناطق مختلفة من العالم أثمرت عن ميلاد "منظمة التجارة العالمية سنة 1995".

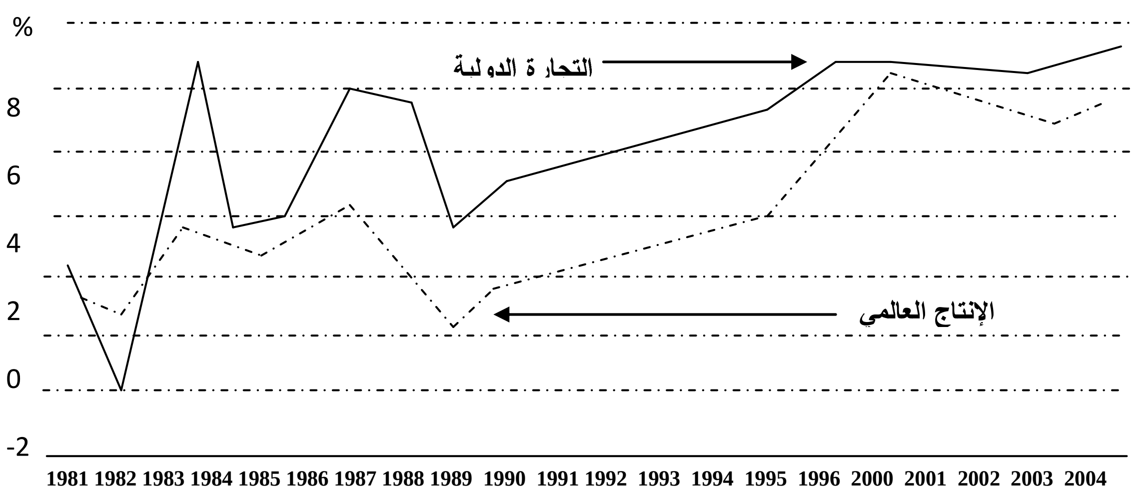
واعتبارا من سنة (1995)، أصبحت منظمة التجارة العالمية مسئولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي.[1]

ونشير بأنه سوف نتناول في البحث التطور التاريخي والمراحل الهامة التي مرت بها "الجات" وصولا إلى منظمة التجارة الدولية بكثير من الإسهاب والتفصيل في الدراسة اللاحقة.

ولقد أدت التغييرات البنيوية في النظام التجاري الدولي إلى نمو التجارة الدولية والتوسع الكبير في الشبكات الإنتاجية الدولية (من خلال الشركات العابرة للقوميات) في تجارة المنتجات الصناعية والسلع الإلكترونية والتكنولوجيا، ووسائل الاتصال،مما سمح بتدفق رؤوس أموال الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف بلدان العالم كنتيجة لعمليات تحرير التجارة الدولية.

الفرع الثاني: النمو السريع للتجارة الدولية: لقد ساهمت العوامل السابقة الذكر بدرجة كبيرة في نمو الإنتاج على المستوى الدولي، ورغم سيطرة الشركات العابرة للقوميات على جل التجارة العالمية فإن مطلع القرن الواحد والعشرين بين أن نمو التجارة الدولية يجري في البلدان المتطورة والبلدان النامية على حد سواء فقد بلغ متوسط النمو السنوي لحجم التجارة الخارجية للبلدان النامية خلال التسعينيات وفي الفترة (2000– 2004) أكثر من 9% بمتوسط نمو مجمل التجارة الدولية خلال الفترة نفسها ب 7% في حين بلغ هذا المؤشر في البلدان المتطورة 6.3%.[2]أما السلع الأخرى للتجارة الدولية فتتمثل في أن نموها يفوق نمو الإنتاج الدولي وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (1): ديناميكية التجارة الدولية والإنتاج الدولي خلال الفترة (1982–2004)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF) : International Business Statistics. 2000- 2004

[1]- عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص 105.

[2]– محمد دياب، مرجع سابق، ص، 60.

فكما يتبين من الشكل البياني أعلاه فإن نمو التجارة الدولية يسبق نمو الإنتاج الدولي ويعمل بالتالي على تحفيزه على الرغم من أن هذا الاتجاه العام شهد نموا متقطعا في الفترة (1980–1990) تحت تأثير عوامل متعددة غير أنه عاد ليشهد نموا متصاعدا حتى أواسط العقد الأول من القرن الحالي.

المطلب الثالث: الأساليب والأدوات والعوامل المؤثرة في تطور التجارة الدولية.

تترك الإجراءات الإدارية و الأساليب الفنية وغير فنية التي تضعها الدول في اطار سياستها الخارجية أثر بالغا في نمو وتطور التجارة الدولية،كما تتأثر هذه الأخيرة بعوامل خارجية كالأزمات الإقتصادية والمالية العالمية.

الفرع الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في التجارة الدولية.

لا يتصور وجود دولة، مهما اختلفت فلسفتها أو توجهاتها الاقتصادية لا تتدخل في تجارتها الخارجية كي تنظم مبادلاتها مع العالم الخارجي.ومع حتمية التبادل الدولي كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الخارج بقصد تحقيق أهداف معينة، سواء أكانت أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو جميعها معا، وتعرف هذه الإجراءات بأدوات سياسة التجارة الخارجية. وقد نالت هذه الأخيرة قسطا وافرا من الاهتمام سواء على المستوى الفكري (المذهبي) أو التطبيقي فقد شهد الأدب الاقتصادي خطين فكريين لتنظيم التجارة .فالفكر الأول يقوم على مبدأ تقيد التجارة الخارجية، أما الثاني يقوم على مبدأ تحرير التجارة الخارجية، فإذا كانت سياسة التجارة الخارجية هي من تخطيط الدولة بمفردها فإن سياسة التجارة الخارجية الدولية تتم في إطار منظومة عالمية تشرف على تنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما. وتعتبر منظمة التجارة العالمية

الهيئة الوحيدة المخولة لتنظيم التجارة الدولية، ورغم المجهودات التي تبذلها هذه المنظمة في التصدي لكافة أشكال التقيد للتجارة الدولية، إلا أن أدوات سياسة التجارة الخارجية التي تستعملها بعض الدول تكون عائقا ومؤثرا على حرية التجارة الدولية.

أولا: أدوات سياسة التجارة الخارجية.

لتحقيق سياسات التجارة الخارجية نحتاج إلى مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تسمى بأدوات السياسة التجارية وهي كل الأساليب والطرق التي تستخدمها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية، وقد كانت الأدوات التعريفية للسياسة التجارية (الضرائب الجمركية) تمثل أداة السياسة التجارية التقليدية خلال القرن التاسع عشر. ومع التطور الذي شهدته التجارة الدولية ظهرت أساليب وأدوات حديثة بالإضافة إلى الإجراءات التقليدية، تستعملها الدول في تنظيم تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1- الأساليب التعريفية (الرسوم الجمركية والإعانات): وتشمل مايلي:[1]

(1-1)- الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية دخولا أو خروجا وغالبا ما تفرض على الواردات باستثناء بعض الدول النامية المنتجة للمواد الأولية والتي تحاول كبح التضخم أو المحافظة على بعض المواد الأولية فتلجأ إلى فرض رسوم على الصادرات[2].

(1-2)- التعريفة الجمركية: توجد في كل دولة قائمة للرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة، وتسمى هذه القائمة التعريفة الجمركية. ويمكن التمييز بين التعريفات والاتفاقيات الدولية، والتعريفات الفرضية الناشئة من التشريع الداخلي. وتطبق التعريفة البسيطة بين دولة وأخرى، بينما تشمل التعريفة المزدوجة على سعر عادي يعمل به بشكل عام وسعر إنفاقي يعمل به في حالة وجود اتفاق معين. أما التعريفة المتعددة فتشمل عدة مستويات من الأسعار منها المرتفعة ومنها الأقل ارتفاعا، ومنها الأدنى. أما التعريفة التفضيلية فهي جاءت في اتفاقية "الجات" وتخص الدول النامية، وتنص على حق الدول النامية في رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع لحماية اقتصادها الوطني في المقابل التزام الدول المتقدمة على تخفيض الرسوم على السلع الدول النامية.[3]

(1-3)- الإعانات (الدعم): تقوم بعض الدول بتقديم إعانات لبعض الشركات المحلية بغية تقليل تكاليف إنتاجها والرفع من قدرتها التنافسية بهدف تشجيعها على التصدير.

كما تقوم بعض الدول الكبرى بإعطاء امتيازات ضريبية للشركات المحلية التي تنتج سلعا تجارية لها تأثير مباشر على التكلفة النسبية التنافسية وعلى التجارة الدولية.

(1- 4)- الرسوم القيمية: وهي الرسوم التي تفرضها الدولة على قيمة السلع المستوردة وعادة تكون الرسوم القيمية ثابتة أي محددة بنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة فإذا كان مثلا سعر السلعة في البلد المستورد هو30 دولار ونسبة الرسم القيمي هو5%، فإن الضريبة أو الرسم القيمي هو1.5% دولار ويتغير الرسم القيمي في حالة التضخم وكذالك في حالة تغيير الأسعار في الأسواق العالمية.

(1-5)- الرسوم النوعية: وتصدر على أساس العدد أو الوزن غالبا ما تطبق هذه الرسوم في البلدان النامية، وهي لا ترتبط بتغيير الأسعار في الأسواق العالمية على عكس الرسوم القيمية وتكون هذه الرسوم النوعية ذات فاعلية بصورة خاصة عندما تنخفض أسعار السلع في فترات الركود والأزمات.

---

[1]- أحمد عادل حشيش، محمود حمدي شهاب، الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية، القاهرة ،2004،ص،227

[2]– عادل عبد العزيزالسني، مرجع سابق، ص31.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص،265.

(1-6)- الرسوم المركبة: وهي تشمل الرسوم القيمية والرسوم النوعية.

(1-7)- الرسوم التفضيلية: وهي معدلات التعريفة التي تطبق على الواردات من السلع وذلك حسب مصدرها الجغرافي وأن الدولة التي تمنح معاملة تفضيلية تدفع تعريفة أقل على بضائعها المصدرة للدولة المانحة لهذا التفضيل. مثال تمكن الرسوم التفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من انتقال السلع من دولة إلى أخرى دون أن تدفع رسوم جمركية كما تتمتع بعض الدول النامية بهذه الميزة التفضيلية عندما تقوم بتصدير منتجاتها إلى الدول المتقدمة.

2- الأساليب الكمية (نظام الحظر، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد) وتشمل مايلي:[1]

(2-1)- نظام الحظر: الحظر هو منع سلعة من الدخول إلى الدولة أو الخروج منها ويعتبر هذا الإجراء ظرفي أو دائم. ويشمل الحظر كل السلع التي تراها الدولة أنها تشكل خطرا على كيانها أو سيادتها كما يشمل كذلك السلع التي تراها الدولة غير أخلاقية تتنافى مع طبيعة المجتمع.

(2-2)- نظام الحصص الاستيرادية: من أهم العوائق التجارية غير الجمركية هي قيود كمية تفرض على كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها ويكون تحديد الكمية المسموح بها على أساس الكم والقيمة كأن تفرض الدول قيودا على استيراد السيارات التي تتجاوز قيمتها مائة مليون دولار أو(عشرة آلاف سيارة) في السنة.

(2-3)- نظام تراخيص الاستيراد: ونعني به المستورد الذي يرغب في استيراد سلعة معينة تكون الدولة قد أعلنت عنها يجب على المستورد أن يحصل على الإذن بالاستيراد أو الترخيص بالاستيراد من الجهة المخولة قانونا في السلطة، ويكون المستوردون بدون دراية على الكمية التي تسمح الدولة باستيرادها حتى يحصلون على التراخيص، حينها تحدد الكمية للمستورد. وقد ترفض الدولة طلب بالترخيص الذي يقدمه المعني بناءا على رفض الدولة السلعة من بلد الذي يريد التاجر الاستيراد منه.[2]

(2-4)- الأساليب الفنية والإدارية: أن تقوم الدولة بفرض بعض الإجراءات الإدارية من أجل منع دخول سلعة معينة في وقت معين كما فعلت فرنسا عندما خصصت منفذا جمركيا واحدا يعمل مرة في الأسبوع لجميع السلع التي تدخل التراب الفرنسي. كما عملت السلطات اليابانية في هذا الاتجاه بطريقة ذكية حيث أنها لا تمنح تراخيص الاستيراد إلا مرة في السنة فقط.أحيانا تضع الحكومات قواعد واشتراطات فنية ملزمة على المنتجات الواردة إليها لاعتبارات الأمان والصحة والبيئة تحت غطاء حماية المستهلك، والذي من حقه أن تكون له معرفة و دراية تامة على المنتوج الذي يستهلكه.كما تشترط على

---

[1]-أحمد عادل حشيش، محمود حمدي شهاب، مرجع سابق، ص،236.

[2]- بها جيراث لال داس، مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، ترجمة أحمد يوسف الشحات، دار المريخ الرياض، 2006، ص96.

أن يكون المنتج حاصل على علامة الجودة العالمية وخاضع لإجراء ومعايير المطابقة العالمية كالتغليف وطرق الحفظ و نوع عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل الذي يشترط أن يكون سليما من تشغيل اليد العاملة غير المسرح لها قانونا و بالإضافة إلى نسبة التلوث المحيطة بالمصنع والدخان الذي يصدره هذا المصنع وتأثيره على البيئة المحيطة به. كما يشترط أيضا النظافة ونسبة المواد الكيماوية الممزوجة فى المنتوج والمستخدمة في التصنيع، كل هذه الإجراءات الفنية منها أو الوقائية تعتبر مجحفة في حق المنتوجات المتأتية من الدول المنشأ والتي من شأنها أن تضر بالتجارة الدولية وتقلل من حجم المبادلات التجارية بين الدول النامية والمتقدمة.[1]

الفرع الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في التجارة الدولية.

سبق القول أن التجارة الدولية تتأثر بعوامل داخلية بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي يمكن توضيحها فيما يلي:[2]

1- الحروب الدولية والداخلية.

2- احتكار الأسواق العالمية لبعض الشركات العابرة للقوميات.

3- عدم احترام المعاهدات والإنفاقات الدولية المنظمة للتجارة الدولية.

4- هيمنة الدول الصناعية على حجم المبادلات التجارية

5- الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

وللإشارة سوف يحاول البحث التركيز على الأزمة المالية للرهن العقاري سنة(2008) التي أصابت أمريكا باعتبار أن الاقتصاد الأمريكي يساهم بأكثر من 50 % من حجم التجارة العالمية وتداعياتها على التجارة الدولية كمثال على أثر العوامل الخارجية على التجارة الدولية.

في بيان سنة (2009)، أصدرت مجموعة البنك الدولي تقريرا يتناول كيفية مساعدة التجارة الدولية على تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي تجلت في خسائر بلغت 1.5 تريليون دولار وفي تراجع يزيد عن 6% حتى نهاية سنة 2009.و حسب توقعات البنك الدولي فأن التجارة الدولية تعاني في الوقت من مصاعب كثيرة جراء الأزمة المالية العالمية، فالصادرات تشهد انخفاضا وتعمل الشركات على تسريح أعداد من العاملين لديها، بل أن البعض يغلق أبوابه، حيث يواجه العديد من هذه الشركات، ابتداء من تلك التي تصدر الألبسة... وصولا إلى تلك التي تصدر خام الحديد في شتى أنحاء العالم مصاعب جمة في الحصول على قروض من المصارف لتحويل عملياتها وشحن بضائعها، كما يتوقع البنك الدولي صورة قاتمة للوضع الاقتصادي خلال الفترة 2010/2009، ويتوقع أن ينكمش معدل

---

[1]- يلماظ أكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 64.

[2]- سهير حسن، مرجع سابق،ص60.

النمو العالمي ككل إلى 7.1% وهذا أول تراجع في الناتج العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، كما يتوقع تقرير البنك الدولي انكماشا أيضا في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات في سنة(2009)،[1] مع استمرار تراجع قيمة التجارة الدولية جراء انخفاض أسعار السلع الأولية وفي هذا الصدد يقول مدير إدارة التجارة الدولية في البنك الدولي برنارد هوكمان "لقد هبطت إحصاءات التجارة في واقع الأمر بصورة حادة، خاصة في ما يتعلق بالبلدان والشركات المتخصصة في السلع المصنعة والإلكترونيات والملابس".[2]

وخلال ستة أشهر من اندلاع الأزمة حسب تقرير البنك الدولي تقلص الطلب العالمي على السلع والخدمات إلى انخفاض قيمة التدفقات التجارية بأكثر من 5،1 تريليون دولار ويرجع السبب في هذا الانخفاض في جانب منه إلى زيادة تكاليف تمويل التجارة كما تنشر منظمة التجارة العالمية توقعاتها التي كانت أشد قتامه أنه من المتوقع أن ينخفض حجم التجارة العالمية بنسبة 9% خلال سنة 2009 فالملاحظ أنه بعدما كانت التجارة تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو الاقتصاد، فإن الركود الشامل المقترن بتراجع الطلب وبتجفيف مصادر تمويل التوريدات وغير ذلك، يلحق بالتجارة أضرارا كبيرا مقارنة بالضرر الذي يصيب الاقتصاد عموما وفي إطار السعي فإنه لا توجد حلول للمشكلة، أعلنت مجموعة العشرين في مؤتمر القمة الذي عقدته في لندن في 2009 عن قرار تخصيص ما لا يقل عن 250 مليار دور تمويل التجارة الدولية خلال 2010 و2011. كما قررت مجموعة البنك الدولي من خلال إطلاق برنامج جديد لتوفير السيولة للتجارة الدولية، يمكنه مساندة أنشطة تجارية بقيمة تصل إلى 50 مليار دولار.[3]

ويعبئ هذا البرنامج الأموال من مؤسسات التمويل والتنمية الدولية ومن الحكومات والبنوك ويعمل من خلال البنوك العالمية والإقليمية على تقديم التمويل التجاري للمستوردين والمصدرين في البلدان النامية، وثمة مساع أخرى ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها التنافسية وتخفيض تكاليف التبادل التجاري من خلال برنامج تسهيل التجارة.[4]

كل هذه الجهود ترمي إلى مساعدة التجارة الدولية للخروج من الركود الذي تعانيه والذي لم تشهد له مثيل من قبل وهي جهود قد تؤدي إلى تخفيض وطأة الأزمة إلا أن الخروج النهائي منها واستعادة التجارة الدولية عافيتها مرهونة بخروج الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية الاقتصادية الخطيرة. وتعتبر الأزمات المالية أو التجارية بمثابة الحاجز الكبير الذي يقف في تطور التجارة العالمية

مما سبق يتضح أن أدوات السياسة التجارية بكل أنواعها سواء التعريفية منها أو الكمية أو غيرها من الإجراءات الإدارية الأخرى التي تضعها الدول النامية تجاه التبادل الخارجي بغية تحقيق أهداف

1 - تقرير البنك الدولي، حول الأزمة المالية العالمية وآثارها الاقتصادية (2009)، ورقة الكترونية على الموقع:www.world.org تم الاطلاع عليها يوم 2011/08/12.

[2]– محمد دياب، مرجع سابق، ص،61.

[3]- محمد دياب، مرجع سابق،ص،63.

[4]- محمد دياب، المرجع نفسه،ص،63

محلية، تعتبر من العوامل المباشرة التي تقيد التجارة الدولية. ولم يشمل التقييد التجارة الخارجية للدول النامية فقط بل حتى الدول التي تتبنى حرية التجارة الخارجية فإنها تلجأ إلى تقيد تجارتها الخارجية كلما احتاجت الدولة لتحقيق أغراض محلية، مستعملة في ذلك الأساليب الكمية أو الإدارية أو الوقائية أو تقديم الدعم المباشر للشركات المحلية حتى ترفع من تنافسيتها في أسواق المنافسة العالمية. كل هذه الأساليب تضعف من حجم التجارة الدولية وتؤثر على نموها بصورة طبيعية وهذا نوع من الدعم ينتج عنه عدم التكافؤ في الفرص بين الدول السائرة في طريق النمو والدول المتقدمة. وقد أدت السياسات الحمائية وتقيد التجارة الخارجية إلى حدوث أزمات اقتصادية عالمية عنيفة مثل أزمة الكساد العظيم التي حدثت في الثلاثينيات والتي أثرت بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم. [1] وبالتالي أصبح من الضروري إيجاد نظام جديد يعمل على تنظيم التجارة الدولية ووضع حد لنظام الحصص وتخفيض الرسوم الجمركية. وبمبادرة من الولايات المتحدة تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT" والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم منظمة التجارة العالمية والتي جاءت بنظام جديد للتبادل الدولي يرغم جميع الدول المنظمين إليها بالالتزام بالمبادئ التي وضعتها المنظمة وتتمثل في مايلي. [2]

1 – مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية.

2 – مبدأ المعاملة الوطنية.

3 – مبدأ حظر استخدام قيود الكمية.

4 – مبدأ التخفيضات الجمركية المتقابلة "مبدأ التقابلية".

ومن أجل السعي قدما نحو مزيد من التحرير الشامل للتجارة الدولية وإعطائها الفضاء القانوني الذي في إطاره تتحقق المنافسة الشرعية وتكون تجارة عادلة وممارسات تجارية مشروعة وغير ضارة بالتجارة الدولية، أضافت منظمة التجارة العالمية مجموعة من القواعد التي تكفل التطبيق العملي بأفضل صورة ممكنة وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:[3]

1 – مكافحة الإغراق.

2 – مواجهة الدعم.

3 – الإجراء الوقائي لحماية الإنتاج المحلي.

4 – فض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

---

[1]– يلماظ أكيوز، مرجع سابق،ص،65.

[2]–. بها جيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية، ترجمة، رضا عبد السلام، أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2006 ص 145.

[3]– بها جيراث لال داس، مرجع سابق، ص99.

فمن أجل القضاء على التجارة غير الشرعية وتحقيق العدالة الدولية في ما يخص التبادل الدولي بين جميع الدول الموقعة على الاتفاقية سواء الدول النامية أو الدول المتقدمة، اهتمت المنظمة ومن باب الإنصاف بإعطاء الدول النامية بعض التفضيلا ت حتى تستطيع تكملة برامجها التنموية المسطرة،والقضاء على المشاكل الاقتصادية والتجارية التي تعاني منها صناعتها.لكي تكون منتوجاتها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ورغم المعاملة التفضيلية التي منحتها منظمة التجارة العالمية إلى الدول النامية، فإن التدابير البيئية والصحية التي أقرتها المنظمة جاءت محبطة للدول النامية التي اعتبرتها عائقا أمام تصدير منتجاتها إلى الدول المتقدمة والتي تستعمل هذه الأخيرة المعايير البيئية كحاجز أمام دخول منتجات (الدول النامية) إلى أسواقها مما يزيد من عرقلة التجارة الدولية. كل هذه العوامل يمكن معالجتها في إطار تحقيق العدالة الدولية والالتزام بما جاءت به منظمة التجارة العالمية دون أن ننسى مساعدة الدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو على تحقيق الاستقرار الداخلي الذي يشمل الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي حتى تساهم هي الأخرى في تطوير وتحسين أداء التجارة الدولية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

إن التحولات الاقتصادية الكبرى وما أفرزته من نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة في ظل إهمال للمعايير والأسس الإستخدامية للموارد الاقتصادية المتاحة، وانعكاساتها الخطيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للبشر وأثارها على الحياة الطبيعية لمواردها ومناخها وكائناتها. وارتفاع التكاليف الاقتصادية (تكاليف التلوث، تكاليف الكوارث الطبيعية والصناعية، ، تكاليف التغيرات المناخية، تكاليف الإخلال بالتنوع الإحيائي والتوازن البيئي، تكاليف التصحر، تكاليف الهد ر والاستغلال التجاري المكثف للموارد الصناعية والزراعية...).

ونظرا لتزايد تكاليف التحولات الجارية في دول العالم ومنها البلدان العربية، أصبح الأمر يتطلب فهم طبيعة التنمية المستدامة وأهم طوابعها وأبعادها ومعايير الكفاءة الإستخدامية للموارد المرتبطة بها، وأهم التحولات والسياسات التي يستدعي القيام بها لضبط المسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحويل مجتمعاتنا تحولا يعكس الاستدامة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية والسياسية وبالتالي تلبية الاحتياجات المجتمعية الحالية والمستقبلية للأجيال المتعاقبة. وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث سيتناول المطلب الأول مفهوم التنمية المستدامة، المطلب الثاني مبادئ التنمية المستدامة وأخيرا المطلب الثالث أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

في بداية السبعينيات كان هناك حوار كبير حول مفهوم التنمية المستدامة، وفي نهاية الثمانينيات تم صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر سنة 1987، عن اللجنة العالمية

للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة (جرو هارلم برونتلاند). وحسب تعريف هذه اللجنة فإن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي وتواجه احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها المستقبلية."[1].وقد عرفت أيضا على أنها "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل من الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش.".[2] وقد كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي لمؤتمر قمة الأرض الذي انعقد سنة 1992، في ريود جانيروا والذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21. هذه الوثيقة هي التي حددت المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. كما أكدت القمة الثانية التي عقدت في شهر جويلية من سنة (2002) في جوهنسبورغ التي عقدت تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة"فيها نوقشت المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي صدرت عن مؤتمر قيمة الأرض في ريو[3]. هذا و قد حاول الكثير من الإقتصادين والمنضمات العالمية إعطاء تعاريف أخرى للتنمية منها:

1 - تعريف "روبرت سولو"سنة (1991): عرف الإقتصادي "روبرت سولو" سنة (1991)، التنمية المستدامة بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي".[4] فهو بذلك لا يركز على الموارد المستهلكة من طرف الجيل الحالي فقط والتي تنتقل وتورث للأجيال القادمة بل يؤكد على نوعية وطبيعة البيئة في المستقبل التي تضم وتشمل حسب رأيه إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، سواء كانت مادية أو معرفية.

2 - تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة: البنك الدولي يعتبر نمط الاستدامة هو رأس مال، وعرف التنمية المستدامة بأنها "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".[5]

---

[1]– صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية لثروة البترولية في الجزائر،فى ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف يوم 08/07 أفريل 2008، ص867.

[2]-عبد العزيز صالح بن حبتور،الادارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير،دار الميسرة،عمان،2004،ص96.

[3] – خالد مصطفى قاسم،المرجع السابق، ص340.

[2]– بقة الشريف وعبد الرحمان العايب، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أما المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن الجزائر، في ملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بكلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، يوم 08/07 أفريل 2008، ص،144.

3– بوعشة مبارك، مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، يوم 08/07 أفريل،2008.ص53.

3 - تعريف التنمية المستدامة عند بعض الاقتصاديين: يعرف بعض الاقتصاديين التنمية المستدامة بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي".[1]

ومهما تعددت التعريفات وتنوعت، فإن تعريف لجنة برنتلاند سنة 1987 هو التعريف الأكثر استعمالا في تأكيده على الموازنة في مصالح الأجيال المتلاحقة في المجتمع ومع ذلك بقيت العديد من الإشكاليات مطروحة كطبيعة ونوعية الحاجات ومستوياتها لكل جيل والآليات اللازمة لضمان العدالة بين الأجيال والمسؤوليات المتعددة عن الاستدامة بجوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة:

وقد خلصت لجنة بروتنلاند في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن العالم في حاجة إلى تنمية مستدامة تضمن له التقدم المستديم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية في الحاضر والمستقبل. ورغم أن هذا التقرير يعتبر الأرضية والمرجعية الحقيقية في تعريف التنمية المستدامة وفي وضع الأسس والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، إلا أنه بقيت العديد من الإشكاليات مطروحة، مما فتح المجال أمام العديد من الهيئات المختصة في محاولة إعطاء تفسيرات أخرى حول الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وكان بين هذه الهيئات ما جاء به البنك العالمي للإنشاء و التعمير حيث وضع عشرة مبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1 - تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التدقيق في وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها كضرورة قصوى، وتعتمد هذه الدراسة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية، وأن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.

2 - الاستفادة من كل دولار: وهذا يعني أنه يجب تقليص حجم تكاليف التنمية الاقتصادية والتقليل من التبذير عن طريق ترشيد النفقات العامة وفق تحديد الأولويات والضروريات والتخلي عن التكاليف الزائدة التي تستخدم في البلدان النامية.

3 - اغتنام فرصة تحقيق الربح لكل الأطراف: يهدف هذا المبدأ إلى رفع الدعم عن الموارد الأساسية بحيث سيؤدي إلى تحقيق مزيد من المشاريع للمجتمع. وبالتالي تحقيق مكاسب إضافية تحسب للدخل القومي، مما يؤدي إلى مزيد من التشغيل والتقليل من مخاطر البطالة والفقر.

---

[1] - محمد عبد الكريم علي عبد ربه،مقدمة في اقتصاديات البيئة،مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة،دبي،2003،ص36

[2] - أندروسيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1996، ص ص5-6.

4 - استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكن: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، وفي المقابل تقوم بعض الدول بفرض رسوم على الانبعاث الغازي وتدفق النفايات رسوم قائمة على قواعد السوق.

5 - العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدول التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، وذالك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الايزو14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

6 - الاشتراك الكامل للمواطنين: حاول البنك الدولي للأعمار في هذا المبدأ جعل المشاركة الشعبية ضرورية في عملية التنمية بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية محلية مستديمة للجميع.

7 - توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة– القطاع الخاص– منظمات المجتمع المدني) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

8 - الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما، وذلك عن طريق إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية مثل اندونيسيا أدخلت نظام يتكون من خمسة نجوم لتقديم الأداء البيئي.

9 - تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: فبوسع المسيرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى تكاليف وهذا مما يسمح بزيادة الفعالية داخل المؤسسة التي ستجيب إلى المعايير البيئية النظيفة.

10 - إدماج البيئة من البداية: يجب على السياسات الاقتصادية المتبعة أن تساير وتحفز المشاريع الصديقة للبيئة من البداية حتى تتمكن من الوصول إلى تنمية اقتصادية مستديمة.

مما سبق نستنتج أن المبادئ العشرة التي جاء بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير تعتبر هامة ومفيدة لصانعي السياسات البيئية في العالم.

المطلب الثالث:أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

إن الفهم الدقيق لمصطلح التنمية المستدامة بكافة جوانبها وأبعادها مقدمة أساسية لوضع السياسات الملائمة. وتوجيه التحولات توجيها صحيحا خاصة في البلدان التي تعاني من التخلف، وفي اطار جهود البنك العالمي لتدعيم التنمية المستديمة ومحاولة الوصول إلى أسلوب منظم للحكم على الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية، حدد هذا البنك ثلاثة أبعاد تشكل ما يعرف بمثلث التنمية المستديمة.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

يمكن حصر أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد وهي البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، ومع ذلك هناك من يرى أنه توجد أبعاد أخرى مثل البعد السياسي.

أولا: البعد البيئي.

يعني وضع الإستراتيجيات التي يجب توفرها واحترامها في مجالات التصنيع بهدف التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا يؤثر على التوازن البيئي وكذلك التحكم في استعمال المواد الكيماوية، وتوظيف تقنيات تتحكم في النفايات الصناعية واستعمال المواد، والعمل على نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. وترجع أسباب المشكلة البيئية بالدرجة الأولى إلى النمط الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمن كأحد العوامل المهددة للبيئة ونلاحظ في هذا الإطار أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تستأثر بقدر هائل من الطلب على الموارد الطبيعية. حيث يصل استهلاكها من الطاقات الحرارية إلى 43% من مجموع الاستهلاك العالمي من الطاقة. كما تساهم هذه الدول بنصيب كبير في زيادة نسبة التلوث العالمي. حيث أطلقت سنة (1989) ما يقرب من 40% من الانبعاث العالمية من أكسيد الكبريت و45% من انبعاث أكسيد النيتروجين وهي المصادر الرئيسية لتهاطل الأحماض. كما أنتجت هذه البلدان 68% من النفايات الصناعية في العالم إذا قيست بالوزن، وتسببت في 38% من التأثير المحتمل على الغلاف الجوي للاحتباس الحراري العالمي الناتج عن انبعاث الغازات، رغم أن عدد سكان هذه البلدان الذي يصل إلى حوالي 264 مليون نسمة لا يمثل سوى 20% من عدد سكان العالم.[1]

وفي تقرير أصدره الصندوق العالمي للحياة البرية يحذر من أن البشرية تتجه نحو انخفاض حاد في مستويات المعيشة بحلول منتصف القرن الجاري ما لم تتوقف عن استنزافها الشامل للموارد الطبيعية. وقد نشر تقرير أخر بعنوان (الكوكب الحي 2002) يذكر بأن هناك ضغوطا كثيرة على مصادر المياه والغابات والأراضي المستخدمة والطاقة، و أن الطلب العالمي على الطاقة والموارد الطبيعية في ارتفاع مستمر بنسبة 20% كل سنة ما ينذر بالاستعمال المكثف لمصادر الطاقة في المستقبل التي تعني بدورها مزيد من التلوث البيئي، و يضيف التقرير بأنه في سنة (2050) يحتاج العالم ضعف الموارد الحالية للوفاء بمطالب البشر،وأن الاستنزاف المتزايد للرأسمال الطبيعي لا يمكن أن يستمر إلى ما نهاية.[2] وعليه يجب إعادة النظر في السياسات التنموية الحالية وإدماج البعد البيئي كعنصر رئيسي ومحوري في

---

[1]–عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مذكرة ماجستير–جامعة الشلف2005, ص 23.

[2]- عبد الله الحرتسي حميد،المرجع نفسه،ص25

التخطيط الإداري عن طريق تشجيع المشاريع التنموية الصديقة للبيئة ومحاربة كل مظاهر الاستنزاف اللا عقلاني لرأس المال الطبيعي لأجل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

وتشير الدراسات إلى أن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي:[2]

-**الأنظمة البيئية:** تحقيق الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الأنظمة الطبيعية. وتوجيها نحو التحسن لاتدهور.

-**تقليل الضغوطات البيئية:** تحقيق الاستدامة البيئية عندما تقل الضغوط البشرية على البيئة.

– **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما يكون السكان غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.

– **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما تتحقق القدرة على بناء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

– **القيادة الدولية:** تتحقق الاستدامة البيئية من خلال التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات العابرة للحدود.

ويشمل بصفة عامة البعد البيئي للتنمية المستدامة النقاط التالية:

– مكافحة ظاهرة التدهور البيئي،
– تبني مفهوم الادارة البيئية من قبل المؤسسات،
– حماية المناخ من الاحتباس الحراري وحماية التنوع البيولوجي
– الادارة المتكاملة لنظم البيئة
– التعليم والتوعية البيئية،
– تقليل النفايات ومنع التلوث،
–الاعتماد على التكنولوجيات النظيفة،
– الاستخدام الامثل للموارد.

ثانيا: البعد الاجتماعي.

يرتبط بقدرة الإنسان على تحصيل الاحتياجات التي تضمن له مستوى الكفاية وحد الكرامة الإنسانية وحماية الخصوصيات الاجتماعية والثقافية وتطويرها، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع

---

[1]– لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، يوم 08/07 أفريل 2008، ص 244.

4- سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية،أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئي حول ' المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة'، تونس، 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص8

أفراد المجتمع الواحد.وتتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوفر الموارد اللازمة لتحقيق الاحتياجات الضرورية كالصحة والتعليم وغيرها للأجيال الحالية مع استدامتها للأجيال اللاحقة.[1]

وقد أعطيت للتنمية الاجتماعية عدة تعاريف منها ' هي تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات التنظمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الأساسية والسياسات والبرامج الاجتماعية."[2]

ويركز البنك الدولي في تعريفه للتنمية على البعد الاجتماعي من خلال النقاط التالية:[3]

- التركيز على الحاجات الأساسية للإنسان والمجتمع،
- تحسين نوعية حياة للإنسان في المجتمع،
- المساواة الاجتماعية،
- الاهتمام بالتعليم والصحة،

ولعل من أهم اولويات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو التقليل من الفقر،عن طريق تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين جميع افراد المجتمع على مستوى الوطن الواحد، كما ترتقي التنمية الاجتماعية بين الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية الدولية عن طريق الانصاف في تحقيق العدل بين الدول الغنية والفقيرة عن طريق مساعدة الدول الفقيرة وتمكينها من تحقيق التنمية الاجتماعية لمجتمعاتها وحينها يتحقق الاستقرار السياسي على المستوى الوطني والعالمي.

ثالثا:البعد الاقتصادي.

يستدعي هذا المبدأ إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي، والتركيز على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة بدءا من مرحلة توزيع واستخدام مصادر الثروة وتوزيعها بطريقة تراعي حقوق الأجيال المستقبلية، وتشجيع الاستثمارات التي تحافظ على المورثات الطبيعية وتخضع لقواعد الاستدامة. وتزداد أهمية البعد الاقتصادي لاسيما في تغيير السلوك الاستهلاكي الحالي لينسجم مع متطلبات السلوك الإنتاجي والتسويقي والاستهلاكي المستدام وما يرتبط بهم من نشاط مستدام مع الأبعاد الأخرى للتنمية الشاملة المستدامة.كما عرفت للتنمية الاقتصادية المستدامة " هي التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع مرور الوقت'.[4]

كما يتطلب تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

- الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة،

---

[1]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،(2006)، 'أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية'،ص،123.

[2]-أحمد فرغلي، البيئة والتنمية المستدامة،الإطالر المعرفي والتقيم المحاسبي،علم الكتب،القاهرة،2007،ص،19

[3]- طلعت مصطفي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث،القاهر،2009،ص،17.

[4]- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،المركز الوطني للسياسات الاقتصادية،دمشق،2003،54.

- تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة
- إعادة تدوير النفيات،
- معالجة التلوث،
- إدماج البيئة في السياسات والخطط الاقتصادية والبرامج التنموية على مستوى الوطني والإقليمي مع المشاركة في تحقيقا على المستوى العالمين
- تقليص الانفاق العسكري وتحويل الأموال إلى أغراض التنمية،
- العدالة في توزيع الموارد
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

رابعا: البعد السياسي.

رغم إتفاق الكثير من الدراسات على وجود ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة،إلا أن الاقتصادي (christian bred hag) يرى أن هذه الأبعاد الثلاث لا يمكن تحقيقها إلا بوجود شرط ضروري وهو"الحكم الرشد" والذي يمثل البعد السياسي للتنمية المستدامة.يعتبر الحكم الراشد شرط أساسي ورابط ضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية، وهو يهيئ الظروف الأمنية الملائمة للمواطنين ويشعرهم بالانتماء للوطن ويحفزهم على العمل بكل إخلاص.كما للبعد السياسي أهمية كبيرة لما له تأثير على مختلف الجوانب الأخرى.وهو ما يوضحه "باي" في تعرفيه للتنمية السياسية على أنها" مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي تحديث سياسي،وهي تنظيم للدولة،وهي تنمية إدارية وقانونية،وهي تعبئة ومشاركة حماهرية، وهي بناء للديمقراطية، وهي إستقرار وتغير نظم، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة".[1]

ويشمل البعد السياسي للتنمية المستدامة:

- إرساء الديمقراطية والحكم الراشد،
- احترام الحقوق المدنية والسياسية،
- دعم المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار والحكم واختيار البرامج والسياسات وتنفيذها،
- احترام حقوق الانسان وحرياته،
- دعم مبادئ الشفافية والمساءلة،
- إقامة دولة القانون،
- تحقيق المساواة والإنصاف.

[1] - نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة،بيروت.1996،ص232.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

بعد بروز فكرة التنمية المستدامة حاول العديد من المهتمين والمختصين من بلورة وتحديد مؤشرات لها. إلا أن هذه المحاولات لم تكن بالمقاييس الشاملة للتنمية المستدامة، نظرا لتشعب وتفرع أبعاد التنمية المستدامة من حيث الكم و النوع، إلا أنه تبقى المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة تعتبر الأهم، حيث وضعت 59 مؤشر تصنفها بناءا على أربع معايير اقتصادية اجتماعيه وبيئية ومؤسسية.كما أوجدت المنظمة تصنيفا أخرا قائم على ضم ودمج المؤشرات في ثلاث طبقات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة والعمليات والأنماط. أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع وتوضيح التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول إلى التنمية المستدامة. ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03) مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر
الاجتماعية	تفاوت الدخول– معدل البطالة– نسبة متوسط اجر المرأة إلى اجر الرجل– النسبة المئوية للأطفال دون سن أل 15 الذين خرجوا من بيوتهم. الحالات الغذائية للأطفال حالات الوفيات– معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات. متوسط العمر المتوقع عند الولادة نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية التحصين ضد الأمراض المعدية بين الأطفال – معدل انتشار وسائل منع الحمل نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية – معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين– نصيب الفرد من مساحة البيت– عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة معدل النمو السكاني– سكان المناطق الحضرية والغير منظمة.
البيئة	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة دائما. استخدام المبيدات الحشرية – استخدام الأسمدة. مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي – مساحة المستوطنات الحضرية كثافة قطع الأشجار – الأراضي المصابة بالتصحر – مجموع السكان في المناطق الساحلية حجم المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة – الطلب البيولوجي والكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية.
الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي ميزان التجارة للسلع والخدمات– الدين/ الناتج القومي الإجمالي مجموع المساعدات الإنمائية – كثافة استخدام المواد نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة – كثافة استخدام الطاقة توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة – توليد النفايات المشعة – توليد النفايات الخطرة – إعادة تدوير واستخدام النفايات المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل اليومية
المؤسسية	إستراتيجية التنمية المستديمة – تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة الارتفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية.

المصدر: سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية، ملتقى دولي حول "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، سبتمبر 2006 ص 28.

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن هذه المؤشرات ت الموضوعة تعتبر مهمة للدول في قياس نتائج برامجها التنموية التي طبقتها في مختلف القطاعات وهي تبين الحالة التي وصل إليها كل قطاع على حدى.ومن خلال مؤشرات الضغط والحالة يمكن تنبه السياسات التنموية المستقبلية بضرورة تكثيف التنمية على الحالة الاستعجالية حتي تستطيع الوصول إلى حالة الاستجابة.وحينها تتحقق التنمية المستدامة.غير أن الملاحظة الهامة التي يمكن الإشارة إليها أن المؤشرات بصفة عامة غير ثابتة، لكونها تتأثر بثلاثة عوامل رئيسية وهي المكان والزمان ودرجة الأهمية.

وعلى وضؤ ما تقدم نخلص إلى أن التنمية الاقتصادية أصبحت أكثر شمولية وإنصاف إذ أصبحت تعني الاهتمام بالإنسان وبيئته في الحاضر والمستقبل مع المحافظة على احتياجاته الضرورية الحالية والمستقبلية وأيضا ضمان حقوقه السياسية والمدنية.

المبحث الثالث: المتطلبات الضرورية للتجارة الدولية التي تحقق التنمية المستدامة.

يشهد العالم اليوم من أجل تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، نظرا لتوسع المعاملات التجارية من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى. وفي خضم هذه المتغيرات واستجابة لمقتضيات المرحلة أصبح من الضروري طرح جميع القضايا البيئية والتنمية المستدامة ذات العلاقة مع التجارة الدولية للنقاش.

وعليه سوف يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب بحيث سنتناول في المطلب الأول الارتباط بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة. أما في المطلب الثاني نتناول البعد البيئي والاجتماعي في التجارة الدولية، وأخيرا المطلب الثالث تم تخصيصه للبعد السياسي للتجارة الدولية.

المطلب الأول: الارتباط بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة.

اتجه المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة وبالضبط منذ مؤتمر قمة الأرض سنة 1992، نحو الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة وما يترتب عليها من أثار على المستوى الدولي ولإقليمي.حيث أصبح هذا الموضوع يشغل جميع دول العالم. ووفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد بلغ عدد الاتفاقات الإقليمية الدولية في المجالات البيئية أكثر من (200) اتفاقية. واستمرارا في المناقشات والاجتماعات الدائرة في المنظمات والمؤتمرات الدولية، خلصت إلى أن هناك علاقة بين البيئة والتجارة وأن المعوقات البيئية يمكن أن تكون لها تأثيرا حقيقيا على حركة التجارة الدولية وأن العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة تجعل كل منها يؤثر في الآخر، فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية. فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تنمية دون وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول خاصة النامية منها. وقد أشارت لجنة التجارة

والبيئة في منظمة التجارة العالمية أن هناك تباينا واضحا في الآراء خاصة بين الدول النامية والمتقدمة، فالدول النامية تخشى لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية يمكن أن تعيق صادراتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وترى أن الإجراءات البيئية قد تستخدم أحيانا كعوائق تقييدية في نفاذ المنتوجات المتأتية من الدول النامية إلى الأسواق العالمية[1].

وقد تركزت مقترحات الدول المتقدمة على أهمية إدخال الاعتبارات البيئية ضمن التزامات 'الجات) لأن العواقب المترتبة على تلوث البيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، مثل (الغابات والأراضي الزراعية)، ستكون عواقبها وخيمة على كوكب الأرض، وعلى الجنس البشري والحيواني والنباتي. ورغم تحفظ الدول النامية على الاعتبارات البيئية إلا أنها اتفقت مع الدول المتقدمة على أهمية تحرير التجارة الدولية من أجل التنمية المستدامة. كما أكدت على أهمية العمل الذي تقوم به كل من لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء.

المطلب الثاني: البعد البيئي والاجتماعي في التجارة الدولية.

الفرع الأول: البعد البيئ في التجارة الدولية.

وحول العلاقة بين التجارة والبيئة فهناك أراء تقول أن التجارة ستؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، وعلى الجانب الآخر هناك من يرى أن تحرير التجارة الخارجية وما ينتج عنها من زيادة في الإنتاج والنقل،.. سيؤدي إلى أضرار كبيرة بالبيئة. فتحرير التجارة المبني على العدل والإنصاف في الاحتياجات الطبيعية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، في حين أن تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سيكون سببا رئيسيا في هدر الموارد المتاحة دون شعور بالأضرار التي تلحق بالبيئة. وهكذا يظهر التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقات البيئية الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة، ومواجهة التلوث البيئي والحد منه. بالإضافة إلى اتفاقيات (الجات) المنبثقة عن جولة أوروغواي التي تناولت موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام. ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في ريودي جانيروا والذي يعتبر من أهم المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا البيئة، وقد أسفر عنه عدد من الإتفاقات البيئة وبرامج العمل، مثل أجندة القرن 21، واتفاقية التنوع البيولوجي،وغيرها من الاتفاقات البيئية التي تهتم بالبيئية والمحافظة عليها.

ومع تنامي الوعي للبيئي للدول تحول الاعتقاد تدريجيا إلى أن تحرير التجارة أصبح وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس إضرار بالبيئة. كما أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على كافة المستويات

---

[1] – عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة،ورقة إلكترونية موجودة على الموقع:**www.hodardoh.com/hod/showthread.php30%** تم الاطلاع عليه يوم **2010/12/16**.

الدولية والإقليمية والوطنية وفي جميع مختلف الأنشطة خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أصبحت تهدد الحاضر والمستقبل معا، و كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة الموضوعات ذات الاهتمام على الصعيد الدولي.وقد تضمنت اتفاقية (الجات) عددا من المواد ذات صلة مباشرة بالقضايا البيئية المرتبطة بالتجارة، تأتي على رأسها المادتان الأولى والثانية بشأن عدم التمييز.ومبدأ عدم التمييز في اتفاقية (الجات) له تأثير جوهري على صيانة وتنفيذ السياسات البيئية في البلدان الأعضاء (الجات).[1]ويقوم مبدأ عدم التمييز على عنصرين هما: الفقرة التي تتناول الدولة الأولى بالرعاية في المادة الأولى، والفقرة التي تتناول المعاملة القصرية بالمادة الثانية،بحيث تلزم هذه البلدان الأعضاء بمنح منتجات البلدان الأخرى معاملة لا تقل عن المعاملة الممنوحة لمنتجات أي بلد أخر.[2]

وهناك أحكام ونصوص أخرى في اتفاقيات (الجات) تتضمن أشكالا أخرى أكثر تحديدا لحماية البيئة.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي في التجارة الدولية.

تنص اتفاقية الجات (المادة 20) على حق استثناء القواعد العامة للاتفاقية لعدة أسباب من بينها حماية البيئة والإنسان وحياة النبات والحيوان والصحة العامة...مع التحفظ عند استعمال هذا الحق من خلق تمييز بين الدول المتخلفة وعدم فرض إجراءات تقييدية ضد حركة التجارة الدولية ورغم التضمينات التي تبديها منظمة التجارة العالمية لسكان العالم الأكثر فقرا، فإن التحرر الاقتصادي للتجارة الدولية سوف يؤدي إلى مزيد من الاهتمام بالحاجات البشرية، والقضاء على مظاهر التخلف والفقر، والحفاظ على البيئة، إلا أن مخاوف الدول النامية وفزعها من التوجه الاقتصادي العالمي الجديد وما يترتب عليه من عواقب اجتماعية خطيرة قد تعصف بالمجتمعات المتخلفة إلى أعمق مما هي فيه.وجاء في كلام خاغات ميتا، نائب وزير خارجية الهند، "أن الفلسفة الأساسية لمؤتمر القمة هي جعل التنمية أكثر تركيزا على البشر".[3] أي الحاجة إلى بذل جهود جديدة لإعطاء الأسواق العالمية وجها إنسانيا في سبيل الوصول إلى مصادر الرزق والخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأوفر في إطار نظام عالمي موات. في حين أن التجارة تشكل حاليا عنصر أساسيا في التنمية الاقتصادية فإن هناك عناصر أخرى ينبغي معالجتها أيضا في أعقاب الأزمة المالية التي ألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاديات والتجارة العالمية.[4] ويقول كوفي عنان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "لا يستطيع القطاع الخاص وحده رغم كونه عنصرا

---

[1]– تقرير اجتماع الخبراء، حول، أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية ، جراند حياة، القاهرة،(2007)،ص21، الموقع:
http://Documentsandsetting/HD/MyDocuments/TradeandEnveronnment-General/cairo/DocFrancLAS/.doc.
تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/11/20.

[2]- تقرير اجتماع الخبراء،المرجع نفسه.(دون صفحة).

[3]- أوراق مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، الموقع: http://www.un.org/arabic/ga/s.24/2100.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/01/20.

[4]- تقرير اجتماع الخبراء،المرجع نفسه، (دون صفحة)

لا غنى عنه ورغم طابعه الديناميكي، أن يكسب الأسواق العالمية طابعا إنسانيا وأن يصل إلى الملايين الذين يقفون على الهامش".[1] ويعتقد الكثيرون أن التحديات الدولية الجديدة، كمكافحة الفقر وتوفير فرص عمل جيدة، وحماية البيئة، والاهتمام بالبشر وإشراكه في التنمية الاقتصادية يستلزم تعاون دولي ومؤسسات جديدة لإدارة هذا التعاون وقد صرحت مديرة مكتب الدراسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة الإنمائي، "أن ميدان التنمية الاجتماعية ينبغي له أن يستقي دروسا كثيرة من الاقتصاد. وتؤكد على أن جميع السكان لديهم الحق في النمو والإسهام في المجتمع والتمتع بصحة جيدة والاستفادة من فرص التعليم والحصول على عمل منتج. ونضيف أنه يتعين على الحكومات أن تخضع جميع قراراتها الرئيسية على صعيد السياسة العامة لاختبار من منظور التنمية الاجتماعية لمعرفة الآثار الاجتماعية لهذه القرارات".[2]

لقد تبين وبكل اقتدار أن للجمعيات والمنظمات غير الحكومية دور لا يستهان به في تصميم وبلورة سياسات تدمج بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والإنمائية. وتسعى الجمعيات الأهلية والمنظمات غير حكومية إلى معاضدة العمل الذي تقوم به الهيئات الدولية والمنظمات العالمية بكامل مؤسساتها في محاربة مظاهر التلوث البيئي والتخفيض من حدة النفايات الصلبة، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة.وتوعية المجتمعات بأهمية الاستهلاك الصحي عن طريق اختيار المنتوجات ذات المواصفات العالمية والتي تتميز بالجودة والنوعية الغذائية الخالية من كل إضافات من المواد غير الصحية.كما تعمل الجمعيات غير حكومية على التوعية والتشهير بمخاطر التلوث البيئي وما ينجر عليه من محيط ملوث يرجع بالدرجة الأولى على صحة الإنسان.ودائما في إطار التوعية والتحسين للمواطن بصفة عامة حول البيئة تعمل الجمعيات على المشاركة الفعلية في حملات تطوعية من أجل غرس الأشجار لوقف التصحر وكذلك التقليل من الاستهلاك المفرط للمياه والطاقة الكهربائية، والحد من تلويث البيئة بالفضلات المنزلية اليومية. وغيرها من التدابير والأعمال التي تسعى المنظمات الدولية والوطنية لأجل تجسيدها في الواقع بهدف حماية صحة الإنسان والنبات والحيوان،كما تعمل الجمعيات غير الحكومية على الضغط على المؤسسات الصناعية والتجارية التي لا تمتثل إلى الشروط والقوانين البيئية وذلك عن طريق للجوء إلى مقاضاتهم في المحاكم.وهذا ما حدث إلى كثير من شركات التبغ العالمية.

المطلب الثالث: البعد السياسي في التجارة الدولية.

يتطلب تحقيق التنمية السياسية المستدامة على الصعيد الوطني والدولي تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتنمية الثقة والمصداقية وتوليد السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. والاستمرار في تعزيز النظم التجارية والمالية

[1]– أوراق مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المرجع نفسه، (دون صفحة).
[2]– أوراق مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، مرجع سابق، (دون صفحة).

المتعددة الأطراف المفتوحة والمنصفة والقائمة على قواعد يمكن التنبؤ بها والغير تمييزية التي تعود بالفائدة على جميع البلدان حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تشجيع الجهود الجارية التي تبذلها المؤسسات التجارية والمالية الدولية لضمان أن تكون عمليات اتخاذ القرارات والهياكل المؤسسية مفتوحة وشفافة، كما يتطلب أن تكون السياسات الاقتصادية والتنموية والتجارية فعالة ومنسقة ومحددة الهدف بنية الوصول إلى سياسة تجارية دولية محكمة تهدف إلى تفعيل العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية. وقد أعطى صندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدول واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

إن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة ،ويمكن أن تحدد عناصر الحكم الراشد من خلال المرتكزات التالية:[1]

– احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التميز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة والانتقاص

–ديمقراطية حقيقة مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فيئان المجتمع وتعتمد أساسا على المحاسبة لأية حكومة.

–احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التميز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة والانتقاص.

– احترام شهادة القانون وتعزيز مفهوم استقلالية القضاء.

– إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع.

ومنه نخلص إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة العالمية إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية ولا تتحقق التنمية الاقتصادية إلا بتحقق التنمية الاجتماعية ولا تتحقق هذه الأخيرة إلا في إطار الحكم الراشد، الذي يحقق العدل بين الدول الغنية والفقيرة في ما يخص الفوارق والأرباح من التجارة الدولية.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية حول ' تحقيق الديمقراطية في عالم مفتت'،ص،14.سنة 2008.

خلاصة الفصل:

لعبت التجارة ومازالت على مر العصور دورا كبيرا في تحفيز التنمية الاقتصادية وتنشيط التجارة الدولية، ويرجع الفضل في ذلك إلى الثورة التكنولوجية الحديثة وإسهاماتها في زيادة الفائض الإنتاجي، وإلى تطور نظريات التجارة الدولية التي تعتبر الدعائم الأساسية التي قامت عليها التجارة الخارجية، فلقد اهتمت نظريات التجارة الدولية بدراسة العوامل والأسباب التي تؤثر في قيام التخصص الدولي وكذلك اهتمت بالأسباب الداخلية والخارجية التي تقف في نمو وتطور المبادلات التجارية، و في الأخير توصل أصحاب النظريات إلى أن التجارة الخارجية تتأثر بعوامل داخلية كالتنمية المحلية في كل بلد وعوامل خارجية دولية كالأزمات المالية والأزمات الاقتصادية. وبهدف استمرار المبادلات التجارية الدولية والقضاء على كل أنواع العراقيل والصعوبات التي تواجه التجارة الدولية تم إنشاء (الغات) لتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي، وقد رئي آنذاك أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار.

وفي الاتجاه الاخر كانت المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة قد شعرت بالخطر البيئي الذي بدأ يهدد الحياة البشرية والكائنات الحية بما فيها النبات، من جراء التلوث الناتج من المخلا فات الصناعة والزراعية ، والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية المتاحة. فظهر في الأفق مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية أكثر شمولية وإنصاف من المفهوم التقليدي لها.إذ أصبحت التنمية الاقتصادية تعني الحد من الاستغلال المجحف للرأس المال الطبيعي و الحفاظ على البيئة وعلى صحة و سلامة الإنسان في الحاضر والمستقبل، ومع استمرار الضغط الدولي عن طريق التنظيمات والتجمعات غيرالحكومية على ضرورة الحفاظ على كوكب الأرض، والحد من الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية بحجة تنشيط التجارة الدولية، بدأت المؤتمرات والقمم الدولية الخاصة بالبيئة تنعقد هنا وهناك من أجل وضع أسس وقواعد تشريعية تهتم بموضوع الاستدامة لكوكب الأرض من أجل مستقبل مشترك.

الفصل الثاني:

جهود المنظمات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة

إن الطلب المتزايد من قبل الدول الصناعية، على الموارد الطبيعية التي تصدرها الدول النامية، للحصول على العملة الصعبة، لتغطية متطلبات التنمية الوطنية ولد نوعا من التشجيع لدى هذه الدول على الاستغلال المكثف للموارد المتاحة، مما أثر على التدهور البيئي وانتشار الملوثات الطبيعية لمخلفات الصناعة الإستخراجية في معظم الدول النامية. ومن جهة أخرى أدى انتشار الصناعات الكثيرة والمتنوعة في الدول الصناعية إلى تدمير البيئة وتلويث المحيط. هذا مادفع بالمجتمع الدولي إلى التحرك والإسراع في عقد المؤتمرات والملتقيات الدولية من أجل البحث عن إجراءات وحلول سريعة وفعالة للحد من التلوث بكل أشكاله الذي يهدد الحياة فوق كوكب الأرض.

ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث في المبحث الأول نتطرق إلى جهود تحقيق التنمية المستدامة في القمم والمؤتمرات العالمية.كما سنتناول في المبحث الثاني جولة أوروغواي واهتماماتها بالتنمية المستدامة أما في المبحث الثالث فنخصصه لمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

المبحث الأول: جهود تحقيق التنمية المستدامة في القمم والمؤتمرات العالمية.

من أجل مستقبل مشترك ،في كوكب واحد، وخوفا من زيادة التلوث والآثار الخطيرة التي يخلفها على البيئة وحياة الإنسان، هذا الخوف و الإحساس المتنامي لدى الدول وخاصة الصناعية منها على المستقبل ،أصبح من الضروري على الجميع العمل لهدف واحد وهو إنقاذ كوكب الأرض. وعليه تم تقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب إذ سيتناول المطلب الأول مؤتمر ريودي جانيرو، المطلب الثاني قمة جوهانسبورغ أما المطلب الثالث سيتناول قمة كوبن هاغن.

المطلب الأول: مؤتمر ريو دي جانيرو 1992.

انعقد هذا المؤتمر التابع للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 1992، بهدف حماية الأرض من الكوارث البيئية، وتعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى. وتجمع الأجندة سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للبيئة والتنمية البشرية والتي في إطارهما يتم تحقيق التنمية المستدامة.[1] و قد تضمنت الوثيقة أيضا عدة حوافز وتدابير محددة، العمل بها يساعد من تخفيف الثغرة بين البلدان الغنية و الفقيرة، من أجل الوصول إلى تنمية مستديمة تخدم البيئة وتحافظ عليها.كما أوصى برنامج العمل بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، والشباب، والسكان أو مجموع السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعية والمنظمات غير الحكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة.وفيه أيضا تعهدت الدول باستخدام برنامج تنفيذي لتدعيم التنمية المستدامة حول العالم (بوضع وإعدادا وتنفيذ السياسات، والاستراتيجيات المساعدة على تحقيقها) والتي تشمل هذه البرامج الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بدلا من التركيز فقط على تحقيق مسار محدد للنمو الاقتصادي.

كما فرضت قمة ريو مصطلحات علمية معقدة مثل اضمحلال طبقة الأوزون، الاحتباس الحراري، تغير المناخ العالمي، تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون، تلوث الجو، واستنزاف التربة.وقد تضمنت هذه المفكرة أيضا أكثر من (2500) توصية تركزت خاصة على قضايا محاربة الفقر، وحماية

---

[1]– محسن أحمد هلال، التجارة والبيئة في مفاوضات التجارة العالمية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الرابع المنعقدة في صنعاء، المنظمة العربية للتنمية، 2009، ص327.

البيئة، والمحيطات، ودعم الزراعة المستديمة وتعزيزها، وذلك من خلال: [1]

- إدارة متكاملة للأراضي واستغلالها وحمايتها.
- المحافظة على التنوع البيولوجي
- مكافحة عمليات إزالة الغابات.
- إدارة المناطق الجبلية والتنمية الريفية المستديمة.
- مقاومة التصحر، والتغيرات المناخية.

كما وردت عن المؤتمر 03 وثائق أساسية هي:[2]

الوثيقة الأولية: إعلان (ريو) عن البيئة والتنمية، تضمن 27 مبدأ عن حقوق وواجبات الدول الموقعة عليه فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

الوثيقة الثانية: إعلان (ريو) برنامج عمل شامل على المستوى القومي والدولي للعمل في اتجاه التنمية الشاملة والمستديمة ووضع وإرساء التدابير اللازمة للتقليل من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري (في إطار اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي).

الوثيقة الثالثة: إعلان (ريو) لحماية الغابات ويشمل المبادئ الخاصة بإدارة الغابات وحمايتها والحث على تجديد الأشجار و الاستمرار في العناية بها.

وقد حدد مؤتمر ريودي جانيرو الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في:[3]

- الكفاءة الاقتصادية مع تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئة،
- الاستخدام المستدام للموارد وحماية النظم البيئية،
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولتأكيد أهداف القمة، عقد اجتماع في سنة 1997، ضم ممثلي أكثر من 168 دولة لوضع برنامج مساعد ومدعم لتطبيق مفكرة (21) حدد لها آجال 2002، كتاريخ لإنهاء من إعداد وتفصيل الاستراتيجيات القومية للتنمية المستديمة في الدول المشاركة. وفي أوت سنة 2002، عقد بمدينة جوهنسبورغ بجنوب إفريقيا مؤتمر التنمية المستدامة لمراجعة ما تم تطبيقه من أهداف وتوجيهات الأجندة (21)، واقتراح سياسات وإجراءات أخرى مدعمة لهذا الهدف.

---

[1]– لطرش ذهبية، مداخلة، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008، ص249.

[2]- محسن أحمد هلال، مرجع سابق، ص333.

[3]- Daniele Bazin.jean yves vilcot ,vers une éducation du développement durable,CRDP de l'académie d'Amiens, parix,2007.p.40

المطلب الثاني: قمة جوهانسبورغ.

عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة خلال الفترة 26 أوت 2002 في مدينة جوهنسبورغ بجنوب إفريقيا. بهدف تحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نموا سكانيا يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والمأوى، والطاقة والخدمات الصحية والأمن الاقتصادي، كما يسعى هذا المؤتمر إلى أن يعيد إلى البلدان النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسئول والسليم بيئيا، وأن تعمل معا على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات التكنولوجيا والموارد الضرورية للسكان. واعتبر مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبورغ كامتداد لمؤتمر ريو(1992) الذي تم إقراره في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو في سنة 1992، و هويمثل خطة العمل الجماعية من أجل التنمية المستدامة. وأشار الحاضرون أن النساء والأطفال والشباب والسكان الأصلين، والمنظمات الغير الحكومية والسلطات المحلية، والعمال، ونقاباتهم، وقطاع الأعمال التجارية، والأوساط العلمية والتكنولوجية والمزارعين هي الهيئات الرئيسية التي تشكل مساهمتها ومشاركتها عاملا ضروريا لنجاح التنمية المستدامة. وقد ركز المؤتمر على ترجمة الخطط إلى أعمال و توضيح العقبات التي عرقلت التقدم في الوصول إلى تحقيق متطلبات البيئة والتقليل من نسبة التلوث.

كما حث مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبورغ، أن ما جاء في مؤتمر ريو من إجراءات ينبغي على الدول اتخاذها. وعرض في هذا المؤتمر أيضا ما تم عمله خلال العشر سنوات الماضية من تحقيق أجندة القرن (21)، ومدى وفاء الدول بالتزاماتها لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: أهم المواضيع المتداولة في هذه القمة.

نظرا لكثرة الموضوعات المطروحة و تشعبها عقدت ستة جلسات عامة ورئيسية، خلال أربعة أيام لبحث الموضوعات التالية:[1]

1)- الاهتمام ببناء القدرات البشرية ونقل التكنولوجيا وتبادلها.

2)- التركيز على موضوع ضمان وجود سياسات، وإستراتيجية وطنية سليمة مثبتة على التشاور والديمقراطية، يتم إشراك كافة طبقات المجتمع فيها.

3)- أن التقدم الزراعي هو أفضل شبكة للحماية من الجوع للبلدان النامية، وأنه أساس حماية البيئة، فلا بد من الحفاظ عليه من المتغيرات المناخية وارتفاع منسوب المياه.

---

[1]-تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهنسبورغ ، تقارير وأبحاث الموسوعة على كفيك،2009،(بدون صفحة)، الموقع:http://www.exwa.un.org/arabic/information/meetings/events/wssd/arab.html تم الاطلاع عليه يوم:2010/11/26.

4)- التركيز على الحكومات في تحسين أوضاعها المؤسسية، حتى تكون قادرة على تعزيز عملية الشراكات المجتمعية بشكل أفضل.

5)- التركيز على المواضيع المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، والطاقة ،والصحة، والزراعة والتنوع البيولوجي، وهذه المبادرة جزءا من عملية التطبيق لخطة التنفيذ المقترحة للمؤتمر.

6)- ضرورة وضع برامج وإجراءات عملية، تتضمن أهدافا واضحة ذات أطر زمنية محددة.

ومن خلال الاجتماعات والمناقشات التي تناولها المؤتمر توصل المجتمعون إلى إصدار وثيقتين أساسيتين وهما:[1]

الوثيقة الأولى: تتعلق بخطة تنفيذ وتسمى "مشروع خطة التنفيذ المعدة من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة"، والتي تمثل برنامج عمل للسنوات العشر القادمة وذلك لتنفيذ أجندة القرن (21) الصادرة عن قمة الأرض (ريو)، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الدولية التي تضمنها إعلان قمة الألفية الصادر عن الأمم المتحدة في سنة(2000)، وتضمنت خطة التنفيذ التي تلزم الدول العمل بها، وقد تضمنت مقدمة الوثيقة الأولى إقرار المبادئ التي تضمنتها أجندة القرن (21)، رغم تركيز النقاش حول المبدأين التاليين:

1- مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول النامية والمتقدمة.

يعتبر الفقر التحدي الأكبر الذي يواجه العالم و من أهم الأهداف الأساسية للمؤتمر، و قد تضمن هذا الجزء من الوثيقة التنفيذية اهتمام خاص من قبل جميع الحاضرين، وقد دعا المؤتمر جميع الدول إلى تحمل المسؤولية لما يحدث من معانات لفئات كثيرة عبرا العالم،كما وضع المؤتمر خطة عمل تهدف إلى خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وكذلك التقليل من عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول سنة (2050)،وإنشاء صندوق تضامن عالمي لمساعدة البلدان النامية، وخاصة الفقيرة منها.كما ركز أيضا المجتمعون على موضوع المياه من خلال توفير مياه شرب نظيفة، ومحاربة التصحر، والتقليل من آثار الجفاف والفياضانات، وتحديد برامج عمل تنفيذية لاستخدام الطاقة المتجددة والبديلة كما حث المؤتمر جميع الدول على ضرورة الالتزام بما يلي:[2]

- تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.
- حماية إدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

2- مبدأ الاهتمام بالتنمية المستدامة: أكد هذا المبدأ على ضرورة الاتفاق على المضي قدما للعمل الخاص بإعلان الدوحة الوزاري لسنة (2001)، وتنفيذ توافق آراء اتفاقية (مونت ري) الصادر سنة

---

[1]- مؤتمر القمة العالمي لتنمية المستدامة جوهنسبورغ، مرجع سابق،(بدون صفحة)، تم الاطلاع عليه يوم: 2010/11/28.

[2]- مؤتمر القمة العالمي لتنمية المستدامة جوهنسبورغ، مرجع سابق(بدون صفحة). تم الاطلاع عليه يوم: 2010/11/28.

(2002)، وتعزيز قدرات الدول النامية للاستفادة من فرص تحرير التجارة الخارجية، و الدعوة إلى زيادة مصادر التمويل لمساعدة الدول النامية في بناء قدراتها الذاتية، و تنفيذ برامجها التنموية، و تسهيل دخولها إلى منظمة التجارة العالمية، و العمل على إزالة القيود والتعريفات الجمركية التي تواجها و تسهيل نقل التكنولوجيا الخاصة بالتجارة. وكذالك دعم وتشجيع منظمة العمل الدولية فيما تبذله من عمل.و تم الاتفاق أيضا على دمج أهداف التنمية المستدامة بالسياسات وبرامج العمل والخطوط العامة التنفيذية في الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات التجارية و المالية الدولية، وتنفيذ القرارات الدولية الصادرة بشأن المحافظة على البيئة. و تعزيز الشراكات بين الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وإقامة البرنامج والأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة.[1]

الوثيقة الثانية: سميت هذه الوثيقة ب "الوثيقة السياسية" لاحتوائها مشروع الإعلان السياسي الذي وقعه قادة الدول المشاركين، و تبين التزام الدول بتنفيذ ما تم التوصل إليه في الوثيقة الأولى (خطة التنفيذ). وتضمن الإعلان السياسي التزام جوهنسبورغ بشأن التنمية المستديمة ما يلي:[2]

– التأكيد على بناء مجتمع إنساني مبنى على المساواة ويصون كرامة الإنسان وتدعيم الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (حماية البيئة، التنمية الاجتماعية،التنمية الاقتصادي) على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية،و التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يقضي على الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مع التأكد على ضرورة العمل على تحقيق التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم.

رغم ما جاء في الوثيقة من اهتمام كبير يليها المجتمع الدولي إلى مواضيع هامة وعملية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الوثيقة عبرت عن قلقها إزاء أمور عديدة،حيث تواجه الدول النامية، عدة تحديات، كالفقر وسوء المعيشة، وتدهور البيئة. والتفاوتات الاقتصادية، والاجتماعية في الدول فيما بينها وبين الدول المتقدمة. وهكذا تشكل الفجوة المتزايدة فيما بين العالم المتقدم والنامي تهديدا كبيرا للاستقرار على المستوى العالمي. وقد جاءت ردود أفعال المنظمات غير الحكومية بعدم الرضا ،ووصفت المؤتمر بالفشل لأنه لم يقدم أي حلول عملية حقيقة وفعالة تهدف إلى تقليص آفة الفقر، ومكافحة الأمراض المنتشرة وإيجاد حلول لها ووقف الحروب والصراعات الداخلية، والتصدي إلى الجرائم العابرة للدول وخاصة الجريمة المنظمة و الفساد.

ثانيا– توصيات التي خرجت بها القمة: أختتم المؤتمر أشغاله بجملة من التوصيات نصت كلها في مجموعة من النقاط أهما:[3]

---

[1]– عادل السن، تحريرا لتجارة في الخدمات في ضؤالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومفاوضا ت جولة الدوحة ،بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث،دمشق،،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008، ص،421.

[2]– عادل السن،المرجع نفسه، ص،430.

[3]- مؤتمرالقمة العالمي لتنمية المستدامة جوهنسبورغ، مرجع سابق(بدون رقم صفحة). تم الاطلاع عليه يوم: 2010/11/28

1)- زيادة مشاركة الجهود المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بقضايا الإنتاج والطاقة والمياه و البيئة.

2)- تشجيع السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي.

3)- أهمية بناء القدرات الوطنية لفهم والتعامل مع المتغيرات العالمية.

4)- حشد المدخرات والموارد المالية الوطنية وتعزيز النظام المالي للدولة للاستفادة من العولمة.

5)- فهم قواعد التفاوض في سياق نظام التجارة المتعددة الأطراف.

المطلب الثالث: قمة كوبن هاغن.

أولا: الدوافع التي أدت إلى انعقاد المؤتمر.

بدأ الاهتمام العالمي بالبيئة في إطاره الحديث بما تم إنجازه بإشراف الفريق الحكومي الدولي للتغير المناخ الذي تأسس في إطار الأمم المتحدة سنة 1988، وعهد إليه مهمة تجميع المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي من الزاوية العلمية والفنية، والاقتصادية والاجتماعية. ومن تلك الإنجازات وضع "الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي" التي اعتمدتها قمة الأرض بالبرازيل سنة 1992.[1]

ويهدف إطار الاتفاقية بصفة أساسية إلى تحجيم انبعاث غازات الاحتباس الحراري وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يشكل خطرا كبير على المناخ وعلى حرارة الأرض.و قد أشار التقرير الصادر عن الفريق الحكومي الدولي في متابعة تطورات التغير المناخي إلى أن غاز ثاني أكسيد الكربون ينطلق إلى الغلاف الجوي بمعدلات كبيرة حسب ما يبينه التقرير وهي كتالي:[2] .

- إن درجة تركز **(GHGS)** في الغلاف الجوي استمرت في الازدياد نتيجة استهلاك الوقود الحراري، بحيث بقدر ما انطلق من ثاني أكسيد الكربون CO_2 إلى الغلاف الجوي خلال عام 2000 نتيجة لعوامل طبيعية بنحو 6.3 مليار كربون مكافئ أي نحو 23 مليار طن CO_2 بلغ نصيب الولايات المتحدة منه 1.58 مليار طن أي 25% من إجمالي العالم.وحسب التقرير المذكور أعلاه فأن حرارة الغلاف الجوي ارتفعت خلال القرن العشرين بنحو 0.6 درجة مئوية.

و يرى أنصار حماية البيئة أن ذلك الارتفاع الحراري من شأنه إذابة الغطاء الجليدي في القطبين الشمالي والجنوبي وهذا ما يهدد نوعية الحياة. و تنفيذا للاتفاقية الإطارية عقدت عدة مؤتمرات تحت ما يسمى مؤتمر الأعضاء كان أولهما سنة 1995 وثالثها في كيوتو باليابان سنة 1997 بحضور ممثلي 160

---

[1]– مؤتمر كوبنهاجن، حماية البيئة، ورقة إلكترونية متوفرة على الموقع:
http://www.shorouknews.com/columns/column.uspx?id-158424 تم الاطلاع عليه يوم: 2011/08/26.

[2]- إذاعة الأمم المتحدة، الآثار الناتجة عن التغير المناخي، الموقع: http://www.unnultimedia.org/arabic/Radio/36651.html
تم الإطلاع عليه يوم: 2010/12/10.

دولة حيث انتهى المؤتمر باعتماد لبروتوكول كيوتو الذي وضع أهداف محددة منها. حث الدول المتقدمة على الالتزام بتقليل نسبة إنبعاثات غاز الكربون في الجو، و العمل على إتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال (2008–2012). ويقضي بروتوكول كيوتو بإلزام كافة الدول بخفض غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم بما يتراوح بين 5.2% و 10% بمتوسط 5% خلال الفترة (2008–2012).و يعاب على هذا المؤتمر أنه لم يضع أهداف لما بعد هذه الفترة وهو ما أدى لعقد مؤتمر كوبنهاجن.[1]

ثانيا:انعقاد مؤتمر كوبن هاغن.

انعقد المؤتمر خلال الفترة(7–18 ديسمبر 2009) تحت رعاية الأمم المتحدة بعنوان"التغير المناخي" بحضور أكثر من مائة مفاوض دولي لمناقشة تفاصيل التغير المناخي و الاحتباس الحراري ، تحت كثير من التفاؤل والأمل في الوصول إلى اتفاق دولي عام يشمل ما يلي:[2]

– التطبيق السريع والفعال فورا ودون أي تأخير للتكيف مع التغير المناخي، والتنمية، وبناء القدرات لدى الدول النامية.

– التزامات طموحة للقضاء على الانبعاثات الكربونية أو الحد منها بالإضافة إلى تمويل مبدئي للدول النامية، وكذلك التعهد بتوفير التمويل اللازم على المدى الطويل.

– الاتفاق حول رؤية مشتركة طويلة المدى لخفض الانبعاثات الكربونية في المستقبل للجميع.

أخيرا جاءت نتائج مؤتمر كوبنهاجن مخيبة لأمال الدول النامية وأنصار حماية البيئة، واللذان اعتبر البيان الختامي لمؤتمر كوبنهاجن كأنه مجرد تراض بين الدول الصناعية الكبرى الثرية على حساب دول العالم الفقيرة، وأن الاتفاق لا يرقى أبدا إلى ما تصبو إليه تلك الدول، كما واجه هذا المؤتمر انتقادات حادة من طرف الدول النامية و من بينها الدول العربية، التي اعتبرت أن نص الاتفاقية لا توجد فيها أهداف ملزمة لخفض الغازات بالنسبة للدول الصناعية، لكنها تتضمن التزامات لدول بعينها، واعتبرت البلدان النامية نفسها هي المناطق الأكثر تعرضا للتأثيرات السلبية المختلفة لتغيير المناخ نظرا لما تعنيه من تدهور بيئي خطير في جميع القطاعات.

المبحث الثاني: جولة الأوروغواي واهتماماتها بالتنمية المستدامة.

تعتبر جولة لأوروغواي من أهم جولات(الجات) على الإطلاق. وهي في الوقت ذاته تمثل أخر جولات التفاوض بين الدول الأعضاء، للتشاور والاتفاق حول مبادئ التجارة الدولية. ولقد جاءت الدعوة

[1]–. إذاعة الأمم المتحدة، مرجع سابق، (دون صفحة) تم الإطلاع عليه يوم: 2010/12/10.

[2]– إذاعة الأمم المتحدة، المرجع نفسه، (دون صفحة) تم الإطلاع عليه يوم: 2010/12/10

لهذه الجولة من قبل الدول الكبرى لإ عادة رسم الخريطة الاقتصادية الدولية ووضع قوانين لحركة التجارة العالمية من منظور النظام العالمي الجديد.

وعليه سيتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب: إذ تناولنا في المطلب الأول أهمية ومكانة جولة لأوروغواي في النظام التجاري الدولي ثم في المطلب الثاني البعد البيئي والاجتماعي و التنمية المستدامة في جولة أوروغواي وفي المطلب الثالث نتائج جولة أوروغواي ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: أهمية ومكانة جولة الأوروغواي في النظام التجاري الدولي.

أولا: الواقع الاقتصادي العالمي قبل جولة الأوروغواي.

شهدت أوائل الثمانينات وهي الفترة السابقة على جولة الأوروغواي عدة تطورات أثرت بطريقة سلبية في الاقتصاد العالمي وسياسات التجارة الخارجية، وقد احتوت المواد القانونية لاتفاقية "الجات" العديد من الثغرات في محتواها ما سمح للدول الأعضاء باستغلالها مما شجع على المزيد من الفوضى التجارية أمام عجز "الجات" في التصدي لتلك الخروقات. ومع تنامي العلاقات الدولية الاقتصادية تغيرت معها السياسات التجارية التي تناقض المبادئ التي وضعتها (الجات)، وخاصة فيما يخص مبدأ تحرير التجارة الخارجية من القيود الإدارية والتعريفة الجمركية التي بقيت مرتفعة ما عدا السلع ذات الأهمية التجارية في الدول الصناعية المتقدمة.[1]

وقد أدت الفوضى التجارية السائدة وعدم احترام المبادئ التي جاءت بها (الغات) الى حرمان الدول النامية من النظام المعمم للتفضيلات نظرا لتمسك الدول الصناعية بالتعريفات الجمركية المرتفعة على المنتوجات المستوردة من الدول النامية التي تتميز بها بقدرة تنافسية عالية، والسماح بتخفيضات جمركية فقط على المواد الأولية ذات الأهمية النسبية في الدول النامية. كما بقيت المنسوجات والملابس والمنتوجات الزراعية خارج نطاق جولات (الغات)، ما سمح للدول الأوروبية بالاستمرار في تقديم الدعم للقطاع الزراعي وإعطائه ميزة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية وقد اثر هذا الإجراء سلبا على المنتوجات الزراعية المتجانسة المتأتية من الدول النامية. وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى طلب إدراج السلع الزراعة في المفاوضات القادمة، رغم تحفظ المجموعة الأوروبية على هذا الإجراء. ومع استمرار الوضع الحالي، وانتشار موجة من الحماية الجمركية في البلاد الصناعية، نتيجة انتشار ظاهرة الكساد التضخمي، و زيادة المشاكل التجارية نتيجة ضعف آلية فض النزاعات في (الجات) هذا ما سمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتحايل على مبادئها.و مع استمرار هذه الفوضى الاقتصادية أصيبت الدول النامية بإحباط كبير عندما اكتشفت أن النتائج التي توصلت إليها في إطار مفاوضات جولة طوكيو لم يدخل منها حيز التنفيذ إلا القدر الضئيل، ما دفعها إلى الشك وعدم التقيد بما منحته لها (الجات) من

[1]– عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص،66.

معاملة تفضيلية خاصة لها. أما الدول الصناعية فقد اعتبرت دخول الدول النامية في (الجات) سياسة خاطئة وغير مناسبة وخاصة مع استفادتها من معاملة تفضيلية وتميزية من دون مقابل. أما أمريكا فكانت المتحمس الحقيق لفكرة بعث الحياة من جديد إلى (الجات)،وسعت إلى تحفيز الدول من أجل عقد جولة مفاوضات أخرى، بهدف التأكيد على ضرورة احترام ما تم التوصل إليه في الجولات السابقة، وطرح مواضيع جديدة، والتشديد في صرامة
تطبيق القواعد المتفق عليها والوصول إلى نظام تجاري عالمي موحد.[1]

ثانيا:أهمية جولة أوروجواي.

كان انطلاق جولة أوروجواي حدثا هاما وغير مسبوق في تاريخ (الجات)، حيث انتشر خبر عقد جولة مفاوضات جديدة بمثابة المفاجئة السارة لجميع الدول الأعضاء، نظرا للمشاكل السابقة الذكر التي كان يعاني منها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفعلا جاءت جولة أوروغواي وبعثت الحياة من جديد في (الجات) حيث قام المجتمعون في المؤتمر بطرح جميع الموضوعات سوءا القديمة أو جديدة، وقد توج هذا النقاش الطويل الذي دام أكثر من سبع سنوات بعد بدايته في "بونتادل أستا" في الأوروغواي سنة 1986،وحضرت أعماله 125 دولة وانتها في مراكش سنة 1994 بإعلان تأسيس منظمة التجارة العالمية.وما يميز جولة الأوروغواي عن غيرها من الجولات هو أن نتائجها يجب قبولها ككل أو رفضها ككل.إذ لا مجال للقبول الجزئي بها وواجهت الجولة الفشل في أكثر من مرة من مراحلها،وكانت وجها لوجه أمام الفشل الذر يع في كل مرة إلا أن الحزم ظل دافعا رئيسيا أمام تلك اللحظات وانتهت بوادر الفشل إلى اتفاق الفر قاء المتعاقدين.[2]

المطلب الثاني: البعد البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة في جولة الأوروغواي.

<u>أولا: البعد البيئي للتنمية المستدامة في جولة لأوروغواي.</u>

تعد العلاقة بين التجارة والبيئة من الأمور المستحدثة في إطار العلاقات التجارية الدولية، وقد اكتست أهمية متزايد تدريجيا مع تزايد الوعي الدولي بموضوعات الحفاظ على البيئة وانعكس بالتبعية على أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري الدولي وتمت ترجمته في حالات عديدة إلى مجموعة من المعايير والضوابط التي ينبغي مراعاتها والالتزام بها من قبل مختلف الدول، ووضع معايير البيئية لا تقتصر فقط على النشاط الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة ولكنها تتعداه لتشمل أيضا السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية وما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذ

[1] - سهير حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 34.

[2] – عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص187.

السلع من استخدام مبيدات الآفات والأسمدة ومحسنات التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف.[1] وقد حرصت الدولة أثناء المفاوضات على التوصل إلى إنفاق يشمل مجموعة من القواعد والضوابط والتنظيم والإجراءات التي تنظم التدابير التي تتخذها الدول لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات تنظيما محكما، الى الحد الذي يقلل من التأثيرات السلبية لهذا التدابير على التجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن.

وبالفعل فقد أسفرت مفاوضات هذه الجولة عن التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن جاء تحت عنوان "اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية".[2] وقد أوضحت هذه الاتفاقية أن الهدف منها وضع إطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم للاسترشاد بها في إعداد تدابير متناسقة لحماية صحة الإنسان والحيوان النبات وإقرارها وتنفيذها حتى لا تستخدم هذه التدابير كقيد مقنع للحد من التجارة الدولية، وقد شملت هذه الاتفاقية الأهداف التالية:[3]

– حماية حياة و صحة الإنسان و الحيوان و النبات في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات أو الأمراض.

– حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض والموجودة في المواد الغذائية أو المشروبات أو الأعلاف الحيوانية.

وحتى تستطيع الدول الأعضاء تحقيق الأهداف المشار إليها سابقا يجب الالتزام بالمادة (2) من الاتفاق، والتي تقضي بحق الدول الأعضاء اتخاذ تدابير الصحة النباتية الضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات بشرط أن تكون هذه التدابير منسقة مع أحكام هذا الاتفاق، وأن تكون هذه التدابير مقنعة وعلمية حتى لا تزيد من تقييد حرية التجارة الدولية. و طبقا لأحكام هذه المادة فإن التدابير المتخذة يجب أن تكون وفق الشروط التالية:[4]

1)– تحقيق التناسق والتعادل بين التدابير، أي التناسق والاشتراك في تطبيق هذه التدابير لجميع دول الأعضاء.

2)– تقدير المخاطر وتحديد المستوى المناسب لحماية الصحة والصحة النباتية.

---

[1]– سهير حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 34.

[2] – إسماعيل عبد المجيد المحشي،الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية (من جولة الأوروغواي1986،إلى مؤتمر هونج كونج 2005)، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق،2008، ص288.

[3]- رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية وفق إتفاقية الجات في مجال الخدمات،ط1، دار الفكر الجامعي، القاهرة،2008،ص58

[4]-عبد المطلب عبد الحميد،الجات وأليات منظمة التجارة العالمية، القاهرة،2003،ص،ص،35-34.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في جولة أورجواي.

1 - **مفهوم البعد الاجتماعي:** يعرف البعد الاجتماعي على أنه النهوض بالمجتمعات وإخراجها من حالة الفقر والتهميش إلى حالة الرفاهية الاجتماعية،وذلك عن طريق تحسين الرعاية الصحية ،وإعطاء الحق للجميع في التعليم ،والحصول على المياه الصالحة للشرب ،والحصول على سكن لائق يصون كرامة الإنسان.كما يشمل أيضا حق الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق المشاركة في صناعة الحكم.وبصفة عامة يعتبر هذا البعد أن الإنسان هو العنصر الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة وفي نفس الوقت تعتبر التنمية البشرية كمعيار أساسي في قياسها.

2- **البعد الإجتماعي في جولة أورجواي:** اعتبرت اتفاقية أرغواي أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية بدرجة كبيرة عنها في الدول المتقدمة فضلا عن عدم التزام بعض الدول النامية بالمعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية .وقد اتهمت الدول المتقدمة الدول النامية باستخدام عمالة رخيصة بحيث تقوم بتشغيل الأطفال والنساء بأجور متدنية جدا مع عدم تحملها تكاليف الضمان الاجتماعي ما يؤدي في النهاية إلى خروج منتجات هذه الدول بتكلفة تقل كثيرا عن نظيرتها في الدول المتقدمة، مما يعطيها ميزة تنافسية كبيرة مع جنستها في الدول الأوروبية.[1]

وعليه فقد تم الإشارة إلى ضرورة التزام كافة الدول بمعايير العمل الدولية وحظر استغلال الأطفال والمسجونين في عملية الإنتاج، والالتزام بساعات عمل محددة أسبوعيا ومستويات محددة للأجور والحوافز والراحات والإجازات وكافة معايير العمل الأخرى.

أما فيما يخص انتقال الأيدي العاملة فقد اقتصر الاتفاق على حرية تنقل اليد العاملة في اتفاق الخدمات فقط ويقصد بالعمالة التي تتميز بالخبرة والتخصص، أما فيما يخص انتقال اليد العاملة الأخرى كالكفاءات العلمية، فإن الدول النامية رفضت إدراج هذا البند ضمن اتفاقية "الغات"، رغم محاولة الدول المتقدمة تحرير هجرة الأدمغة إليها نظرا لما تحققه من مصالح وراء ذلك.[2]

وما يلاحظ في هذه الجولة هو استياء الدول النامية من محتوي النقاشات الدائرة في الجانب الاجتماعي ،واعتبرت أن المفاوضات لم تمس العناصر الأساسية التي يحتويها هذا الموضوع ،فبد لا من التركيز على الطرق والأساليب من أجل محاربة الفقر والتهميش الذي تعيشه معظم الدول النامية،وتقليل هوة بين الشمال والجنوب،كان التركيز فقط على الجوانب التي تخدم الدول المتقدمة.

---

[1]- رانيا محمود عبد العزيز ، مرجع سابق، ص،61.

[2]- سهير حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص، 40

المطلب الثالث: نتائج جولة لأوروغواي ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

جاءت نتائج جولة الأوروجواي لتغطي كافة مجالات التفاوض، حيث تناولت مشكلات الزراعة وقطاع المنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات، بالإضافة إلى القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات التجارية.

أولا: الملامح المميزة لجولة أوروجواي: كانت جولة أوروجواي التي تم عرضها في المبحث السابق كمحصلة للجهود التي بذلتها الدول المشاركة.و تعتبر جولة أورجواي أطول وأكبر وأهم جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف عقدت تحت رعاية اتفاقية (جات) منذ إنشائها حيث دامت هذه الجولة سبعة سنوات. وقد بلغ عدد الدول التي قامت بالتوقيع على الوثيقة الختامية (128) دولة وانتهت بإعلان مراكش سنة 1994، وتغيرت تسمية (الجات) إلى منظمة التجارة العالمية.و اعتبر ميلاد هذه المنظمة بمثابة الحدث العالمي الهام والمميز لهذا الجولة ،بالإضافة إلى تأكيدات المؤتمر على الدول الأعضاء بضرورة الالتزام بكافة القواعد والإجراءات المتفق عليها، و خاصة تدابير الخطر الصحي، إذ حذر المؤتمر الدول من الاعتماد على الاحتمال والشك في رفض أو قبول المنتوج لأسباب صحية غير مؤكدة حتى لا تحد من حرية التجارة الخارجية الدولية. [1]

ثانيا:نتائج جولة أوروغواي: جاءت نتائج جولة الأوروجواي بعدد من القرارات والالتزامات الجديدة التي تساعد على تحسين الصحة الإنسانية والحفاظ على البيئة والسلامة الإنسانية والتي في إطارها تتحقق التنمية المستدامة ومن أهم هذه النتائج ما يلي: [2]

1- تكيف التدابير مع الظروف الإقليمية: دعت المادة (7) من الاتفاق إلى مراعاة خصائص الصحة النباتية أثناء وضع التدابير اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان.

2- الشفافية: وهو ما جاءت به المادة (8) من الاتفاق. يمكن أن تتحقق هذه الشفافية من خلال التزام الأعضاء بنشر اللوائح التنظيمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية، التي تتم الموافقة عليها بطريقة تمكن الأعضاء المعنيين من الإطلاع عليها.

3- المساعدة الفنية والمعاملة الخاصة والتفضيلية: أوردت المادة (9) من الاتفاق وعنوانها المساعدة الفنية للأعضاء الأخرى وعلى الأخص البلاد النامية لأعضاء وذلك سواء في إطار اتفاقات ثنائية أو من خلال المنظمات الدولية المناسبة.

4- إنشاء لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية: تم إنشائها بموجب المادة (12) من الاتفاق لتكون محفل دائم للتشاور وتنسيق المعايير والإرشادات الدولية.

---

[1]- إسماعيل عبد المجيد المحشي ،مرجع سابق،ص،290

[2]- عادل عبد العزيز السني،مرجع سابق،ص،365.

والحقيقة أن جولة أوروجواي كانت محفلا مناسبا لإجراء تغيرات جوهرية بتقنين المقاييس، و فرصة كبيرة لمشاركة الدول النامية وإبداء مشاكلها ومخاوفها حول التدابير الصحة والصحة النباتية،والمشاكل البيئية وصعوبة التحول إلى الإنتاج النظيف لأن المنتجات البيئية عملية معقدة وتتطلب موارد مالية إضافية تعجز الحكومات في الدول النامية عن توفيرها.أما فيما يخص الهوية الوطنية، والنزعة القومية، والأديان، فإن أمريكا حاولت فرض وبسط نفوذها على الأعضاء المشاركين عن طريق تصدير تجربتها في مجال الاستقرار الاجتماعي الذي تحظى به أمريكا، والذي جاء بحكم القضاء على جميع النزعات القومية والجنسية والتطرف الديني وغيرها من المقومات الاجتماعية، رغم أن الواقع الأمريكي لا يقترن بهذ الثقافة المزيفة، فأمريكا حاولت توحيد ثقافة الدول غير أن الثقافة بعيدة كل البعد عن النطاق التجاري، كما أرادت أن تطمس تاريخ وعادات وتقاليد وديانات جميع الدول المشاركة وجعلها تحت ثقافة واحدة ترى فيها أمريكا نفسها نموذج يقتدى به في العالم، وهذا ما ترفضه الدول و اعتبرت أنه يمس بالسيادة الوطنية وخاصة المبادئ التي تقوم عليها الدولة.

المبحث الثالث: مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

إن الحق في التنمية هو مبدأ أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1968، وهذا الحق تتمتع به كل دولة في مواجهة المجتمع الدولي وأصبحت التنمية حقا من حقوق الإنسان. وقد أولت أهمية كبيرة للتجارة الدولية والتنمية وحثت على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح وقائم على قواعد محددة وعادلة ومأمون وغير تمييزي وشفاف، وإذ تؤكد أيضا أن تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ملائمة ومواتية ومناخ استثماري إيجابي أمر ضروري من أجل تحقيق النمو الاقتصادي العالمي بما في ذلك تحقيق النمو والتنمية للبلدان النامية. [1] وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ المجتمع الدولي يشعر بضرورة وجود هيئة دولية تشرف على تنظيم التجارة الدولية وتكون محترمة من طرف جميع الدولة، و في هذا الاتجاه بدأت الدول العمل إلى غاية ظهور منظمة التجارة العالمية سنة 1994، والتي اعتبرت من أهم الهيئات الدولية.وعليه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب بحيث سنتناول في المطلب الاول التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة وفي المطلب الثاني المحطات الأساسية لتطور مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وفي المطلب الثالث التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في نتائج مؤتمر الدوحة.

المطلب الأول: التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة (OMC).

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. وقد ظهرت للوجود بعد مفاوضات طويلة وعديدة تحت رعاية "الاتفاقية العامة

---

[1]– محمد خالد المهايني،المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث، دشق،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص، 228.

للتعريفات الجمركية والتجارة" والتي تختصر في "الجات" فقد بدأت الجولات التفاوضية منذ 1947 في جنيف، ثم في انسي 1949، وبعدها في نوركاي 1951 ثم مرة أخرى في جنيف 1955، وتلتها مفاوضات في 1961 في ديلون ثم جولة كنيدي في الفترة (1964- 1967)،وبعدها جولة طوكيو في الفترة(1973- 1979) ثم إلى الجولة الأخيرة في الأوروغواي للفترة(1986- 1993)، والتي انتهت في مراكش سنة (1994) بالإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة بدلا من (الجات).[1]

أولا: هيكل المنظمة.

يتألف هيكل منظمة التجارة العالمية من الأجهزة التالية:

1- المؤتمر الوزاري: هو أعلى هيئة في المنظمة، يضم ممثلين عن جميع دول الأعضاء، ويعقد اجتماعا كل عامين، له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة.

2- المجلس العام: يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء ويتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة و مسؤوليات المؤتمر الوزاري في دورات انعقاده ويبت في النزاعات عند الضرورة، ويقوم بوضع اللوائح الإجرائية الخاصة به ويعلن للجان الخاصة به.

3- جهاز تسوية المنازعات: وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل.

4- آلية مواجهة السياسات التجارية: وهي المنوطة بمراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء وفقا للفترات المحددة بنص الاتفاق.

5- المجالس النوعية بالمنظمة و فيها:

- المجلس التجارة في السلع.
- مجلس التجارة في الخدمات.
- مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

6- أمانة المنظمة: وهي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري.

7- سكرتارية المنظمة: من المهام الأساسية لها تقديم المساندة الفنية للمجالس واللجان المختلفة والمؤتمرات الوزارية، كما تقوم بشرح شؤون المنظمة العلمية، ومساعدة الدول على الانضمام.

[1]- من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الثامنة والخمسون الملحق رقم (3).

ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها التجارة العالمية.

وضعت المنظمة مجموعة من المبادئ واعتبرتها أساسية في المعاملات الدولية، ويؤدي الإخلال بها إلى عرقلة التجارة الدولية.و تتمثل هذه المبادئ في مايلي:[1]

ا)- مبدأ عدم التمييز.

ب)- مبدأ الشفافية.

جـ)- مبدأ المفاوضات التجارية.

د)- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية.

هـ)- مبدأ التبادلية.

ثالثا: أهداف منظمة التجارة العالمية: تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق جملة من الأهداف بغرض حل المشكلات التي تواجه التجارة العالمية ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

-إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية.

- تحقيق التنمية.

- تنفيذ اتفاقية أورجواي.

- حل المنازعات بين دول الأعضاء.

- إيجاد وآلية تواصل بين دول الأعضاء.

وأخيرا تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى الاستدامة في المفاوضات والعمل على تطبيق ما تم التوصل إليه في القمم والمؤتمرات السابقة بهدف الوصول إلى تحقيق نظام تجاري عالمي ملائم لكافة الدول الأعضاء رغم المشاكل والصعوبات التي تعترض المنظمة من طرف بعض الدول الأعضاء في المنظمة وخاصة الدول النامية.

المطلب الثاني: المحطات الأساسية لتطور مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة

نتائجها سنة 1994 في مراكش وبدء نفاذها ونشوء منظمة التجارة العالمية (OMC) في الأول جانفي من سنة 1995.ومنذ دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ وحتى الآن عقدت(OMC) أربعة مؤتمرات وزارية بدءا بمؤتمر سنغافورة ثم مؤتمر جنيف ومؤتمر سياتل وبعده مؤتمر الدوحة.[2] وسوف نحاول توضيح هذه المؤتمرات والاطلاع على أهم المواضيع المتداولة فيها.

[1] – تمام الغول،الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية، بحوث أوراق عمل المؤتمر الرابع، المنعقد بصنعاء، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009، ص،21.

[2] - تمام الغول، مرجع سابق، ص، 23.

أولا: المؤتمر الوزاري الأول: مؤتمر سنغافورة (ديسمبر 1997).

طرحت في هذا المؤتمر ستة موضوعات أساسية للتفاوض، وهي التجارة واعتبارات البيئة، التجارة ومعايير العمل، التجارة ومعاملة الاستثمار، التجارة وسياسات المنافسة، الشفافية في ممارسة المشتريات الحكومية و تسهيل التجارة، وسوف نحاول التركيز على الموضوعات ذات الصلة بموضوع البحث وهو التجارة واعتبارات البيئية.[1]

وقد تضمن الإعلان الوزاري لهذا المؤتمرحول موضوع التجارة والبيئة، ومدى التقدم الذي أحرزته المفاوضات حول علاقة البيئة وأحكام التجارة الدولية من أجل إيجاد التوازن الصحيح في العلاقة بين الاتفاقيات البيئة وأحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية. كما تطرق المؤتمر إلى مخاوف الدول النامية، من استخدام الدول المتقدمة الإجراءات البيئية كإجراءات حمائية مستترة، ما يزيد من عرقلة التبادل الدولي، وتفاقم مشكلة التنمية في الدول النامية. وقد تعرض المؤتمر أيضا لموضوع الربط ما بين التجارة وسياسة المنافسة و كيفية الحد من الاحتكار والسيطرة للشركات الدولية على الأسواق الداخلية والخارجية بحكم قدرتها على إنتاج منتجات ذات مواصفات ومعايير دولية و صديقة للبيئة يصعب على الدول النامية إنتاجها في بيئتها الحالية. و قد اعتبر الإعلان أن هذا الإجراءات لا تخدم التبادل الدولي بل ستزيد من تهيش الدول النامية في الأسواق الخارجية.[2] كما عرضت في هذا المؤتمر لجنة التجارة و التنمية المنبثقة عن مؤتمر (ريو) تقريرها الذي تظمن النتائج التي توصلت إليها في بحث العلاقة الترابطية بين التجارة واعتبارات البيئية، وأهم ما شمله التقرير، عرض الحالة البيئية في الدول النامية والتي اعتبرها بالخطيرة، وهذا ما يؤثر على تطور التجارة الخارجية في المستقبل في هذه الدول. كما أن مطالبة الدولة المتقدمة لمعايير بيئية موحدة يعني مزيد من مخاوف الدول النامية من جعل صادراتها غير مرغوب فيها في هذه الدول.[3]

ثانيا: المؤتمر الوزاري الثاني: (مؤتمر جنيف 1996): جاء هذا المؤتمر من أجل تقييم مدى التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بما تم الاتفاق عليه في جولة لأوروغواي، والذي يتعلق بمنح المساعدات المالية والفنية، وفتح أسواقها أمام صادرات البلاد النامية، و الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة للحد من صادرات البلاد النامية لأسواقها ،كقضايا مكافحة الإغراق وغيرها. كما طرحت موضوعات أخرى جديدة مثل التجارة الإلكترونية و العولمة. وقد عرض المؤتمر الإنجازات التي حققتها منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها سنة 1995 في ما يخص تدعيم سياسة تحرير التجارة الخارجية.

---

[1]- إسماعيل عبد المجيد المحشي،مرجع سابق،ص237

[2]- بها جيرات لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص،130.

[3]- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص500.

ثالثا:المؤتمر الوزاري الثالث: مؤتمر سياتل (3 ديسمبر 1999): عقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في مدينة "سياتل" في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبر هذا المؤتمر برئاسة أمريكا أهم من المؤتمرين السابقين (سنغافورة، وجنيف)، وقد سبق انعقاد هذا المؤتمر عدة جلسات واجتماعات بهدف تنسيق وجهات النظر وفك الاختلافات بين بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، سواء بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض أو بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة أخرى.

أولا: الموضوعات المطروحة في المؤتمر: وقد طرح في هذا المؤتمر العديد من الموضوعات يمكن تناولها في مايلي:[1]

- الزراعة
- المسائل المتعلقة بنتائج جولة أورجواي
- النفاذ إلى الأسواق
- الموضوعات الجديدة المقترح التفاوض فيها.

وقد كلفت رئاسة المؤتمر جماعة محدودة العضوية، قوامها 23 دولة مهمتها دراسة الموضوعات المقترحة للنقاش وقبل عرضها، تقوم الجنة باستنباط الحلول و تذليل الاختلافات المحتملة بين ما هومطروح والآراء المخالفة لها،حتى لا يحدث الاصطدام.

1-الزراعة: يعد موضوع الزراعة واحدا من أكثر الموضوعات تعقيدا، وهو الموضوع الذي بقي خارج مفاوضات منظمة التجارة العالمية حتى جولة أورجواي. حيث كان موضوع الزراعة سبب في تعطيل جولة لأوروغواي بعد طرحه لنقاش ثم أعيد طرحه مرة ثانية في مؤتمر جنيف إلا أن المجتمعين لم يتوصل إلى اتفاق بشأنه.

بقي موضوع الزراعة عالقا ولم تستطيع المؤتمرات السابقة الفصل فيه، فأعيد طرحه مرة أخرى في مؤتمر سياتل إلا أن الآراء والتوجهات المجتمعين جاءت مختلفة مرة أخرى وتقسمت إلى اتجاهين، الاتجاه الأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرى ضروري أن يكون الهدف النهائي للمفاوضات هو دمج المنتجات الزراعية فق التجارة العالمية بشكل كامل في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية ومعاملتها نفس معاملة التجارة في المنتجات الصناعية. عكس هذا يرى أصحاب الاتجاه الثاني بقيادة الاتحاد الأوربي يدعمه كل من اليابان وكوريا وسويسرا والنرويج، التي ترفض إدماج المنتجات الزراعية وفق قواعد منظمة التجارة العالمية لأنها تختلف كليا عن المنتوجات الصناعية، وفي نفس الوقت ترفض

[1]- إسماعيل عبد المجيد المحشي،مرجع سابق،ص247.

الإلغاء الكامل لدعم التصدير،وأصروا على أن توضع في الاعتبارات الوظيفة التعددية للقطاع الزراعي و تأثيرها في عدة جوانب غير تجارية.

<u>2- المسائل المتعلقة بتنفيذ جولة أوروجواي:</u> أثارت الدول النامية في مؤتمر سياتل عددا من المسائل المتعلقة بتنفيذ نتائج جولة الأوروجواي، وعرضت المشاكل والصعوبات التي تواجهها في تطبيق بعض الاتفاقيات،وقد طالبت أن يصدر عن المؤتمر بعض القرارات فيما يتعلق بما يضمن الأمور التالية:[1]

- تحديد الفترة الانتقالية في الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية **(TRIPS)** والجوانب التجارية المتصلة بالأسعار **(TRIMS)** والتقييم الجمركي.
- إجراء بعض التعديلات على بعض الاتفاقيات المتعلقة بالمنتجات الزراعية و الملابس والدعم، ومكافحة الإغراق، و الحواجز الفنية وغير فنية أمام صادرتها.
- تعسف الدول المتقدمة في استعمال تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير مكافحة الإغراق والوقاية للحد من صادرات البلاد النامية.
- عدم تطبيق الدول المتقدمة لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلاد النامية.

وقد اتسم عدد من الدول النامية بالمرونة، إذ قدمت المسائل الملحة المتعلقة بالتنفيذ، على تلك الأقل إلحاحا، ليتخذ المؤتمر إجراءات محددة في شأن أولهما، وتؤجل الثانية إلى فترة لاحقة.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت أي تغير لاتفاقيات مكافحة الإغراق، والدعم، والمنسوجات، غير أنها لم تشدد في تحديد الفترات الانتقالية في اتفاقيتي الاستثمار والتقييم الجمركي شريطة أن يكون ذلك على أساس حالة بحالة مع مبررات قوية تستلزمه. وفي المقابل كان الاتحاد الأوربي أكثر تساهلا وخاصة في شأن اتفاقية المنسوجات إذ أعلن تأييده للتفاوض في تعديل بعض أحكام اتفاقيات مكافحة الإغراق، والدعم، والعوائق الفنية للتجارة المرتبطة بالاستثمار والاتجاه الحكومي، والاتفاقات الإقليمية والجوانب الفنية مع إعفاء صادرات الدول الأقل نموا من الرسوم الجمركية.[2]

<u>**3- النفاذ إلى الأسواق:** تناول المؤتمر في ما يخص هذا العنصر عدد من المواضيع ذات أهمية خاصة بالدول النامية، و من بينها مايلي:</u>[3]

- مشمول المفاوضات ونطاقها و أهدافيها
- حجم تخفيض الرسوم الجمركية .

---

[1] - صفوت عبد السلام عوض الله ، مداخلة ، دراسة الأثار المحتملة لاتفاقية (trimz) على تطور حركة الاستثمار الأحنبي المباشر، ملتقى دولي حول' الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفافية منظمة التجارة العالمية'،المنعقد في صنعاء،2004.

2- سمير صارم، معركة سياتل من أجل الهيمنة،دار الفكر، دمشق،200، ص،28.

[3]- . عادل عبد العزيز السني، المرجع نفسه، ص،508.

- الإجراءات غير الجمركية، مثل قواعد المنشأ، نظم التراخيص، إجراءات الوقاية.

وقد أظهرت المناقشات إمكانية تحقيق تقدم مهم في هذا الموضوع، إذ أن معظم الدول النامية المعارضة للتفاوض في تحقيق التعريفة الجمركية قد تخلت عن معارضتها.

<u>4- الموضوعات الجديدة المقترح التفاوض فيها:</u> شمل هذا العنصر الموضوعات القديمة التي طرحت في المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة سنة (1996)،و الموضوعات التي طرحت في المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف سنة (1998)،بالإضافة إلى الموضوعات الجديدة الأخرى التي طرحت في مرحلة الإعداد لمؤتمر سياتل ولكن لضيق الوقت حال دون تمكن المؤتمر من مناقشة كل الموضوعات المطروحة واقتصر النقاش على المواضيع التالية:[1]

أ)- التجارة والبيئة: كانت الدول المتقدمة تسعى إلى توحيد المعايير البيئية حتى تلتزم بها كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية،ولكن عندما أعيد طرحها في مؤتمر سياتل أصرت البلاد النامية على ضرورة الانتظار لما تستقر عنه أعمال لجنة التجارة والبيئة في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، و طالبت بضرورة الأخذ بعين الاعتبار ظروفها

الاقتصادية والتنموية عند وضع المعايير البيئية الموحدة.[2]

ب)- التجارة ومعايير العمل: عدم تجاوب الدول النامية مرة أخرى مع والولايات المتحدة على هذا الموضوع، بعدم أعيد طرحه للنقاش، واعتبرت البلاد النامية أن موضوع العمل لا يمكن دمجه في إطار منظمة التجارة العالمية، واعتبرته خارج عن صلاحياتها وهو من اختصاص منظمة العمل الدولية.[3] وهذا الرأي جاء مخالفا لرأي الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى ضرورة إنشاء مجموعة عمل في إطار منظمة التجارة العالمية.

جـ)- التجارة ومعاملة الاستثمار: صمم الاتحاد الأوربي مع مجموعة من الدول المتقدمة الأخرى على ضرورة بدء التفاوض في اتفاقية تنظيم العلاقة بين التجارة والاستثمار في إطار منظمة التجارة العالمية، في الوقت الذي لم تبدي الولايات المتحدة الأمريكية أي تحمسا لهذا الموضوع. أما الدول النامية فأصرت على الانتظار حتى تستكمل مجموعة العمل السابق إنشاؤها في مؤتمر سنغافورة عملها ثم يعرض الموضوع مرة أخرى للنقاش في مؤتمر وزاري أخر ليقضي بالتفاوض في هذا الموضوع أو عدمه.وقد طرحت موضوعات أخرى من بينها:[4]

1)- التجارة وسياسات المنافسة.

---

[1] - سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص،509.

[2]- عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص506.

[3] - سمير صارم، مرجع سابق، ص،60.

[4]- سمير صارم، مرجع سابق، ص،.80

2)- الشفافية في المشتريات الحكومية.

3)- التجارة الإلكترونية.

4)- المناقصات الحكومية.

د- أسباب فشل المؤتمر: لعل هذا المؤتمر هو أشهر أعمال المنظمة ومن أهم مؤتمراتها، بسبب الفشل في إصدار بيان أو إعلان نهائي للمؤتمر نضرا لعدم توصل الأعضاء لاتفاق على أجندة عمل موحدة تجمع رغبات المشاركين، كما أثيرت خلافات بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض على طبيعة الموضوعات المطروحة، وأيضا الدور البارز لمنظمات المجتمع المدني التي ساهمت بشكل مباشر في فشل المؤتمر، بالإضافة إلى أسباب

أخرى موضوعية و تنظيمية وهي:[1]

أ)- الأسباب الموضوعية: تتمثل هذه الأسباب في النقاط التالية:[2]

- فشل المفاوضون في جنيف في التوصل إلى اتفاق حول مشروع الإعلان الوزاري الذي سيصدر في ختام أعمال المؤتمر.

- صعوبة وتعقيد الموضوعات المطروحة، ووجود خلافات شديدة حولها، مثل موضوع الزراعة، والموضوعات الجديدة، ومسائل التنفيذ.

- عدم توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف الرئيسية المشاركة في المؤتمر من أجل تقديم تنازلات والوصول إلى حلول توفيقية.

- إحساس الدول النامية بعدم القدرة على تحمل مزيد من الالتزامات الإضافية.

ب)- الأسباب التنظيمية: تتمثل هذه الأسباب في النقاط التالية:[3]

- الملابسات التي أحاطت بالمؤتمر، خاصة المظاهرات التي عرقلت عقد المؤتمر في يومه الأول، وإحساس بعض الدول بأن الدولة المضيفة قد حاولت استخدام ذلك كوسيلة للضغط على مختلف الوفود فيما يتعلق بموضوعات معايير البيئة ومعايير العمل.

- سوء إدارة المؤتمر والأسلوب الذي يسري به تنظيم العمل والذي ترتب عليه غياب عنصر الشفافية في عملية اتخاذ القرارات وشعور البلاد النامية بتهميشها خلال فترة انعقاد المؤتمر.

- عدم تناسب المدة الزمنية للمؤتمر مع حجم و طبيعة الموضوعات المطروحة.

---

[1]- منظمة محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص47.

[2] - منظمة محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص،39.

[3]- محسن أحمد هلال،مرجع سابق، ص340.

وبعد فشل المؤتمر الوزاري الثالث أصبح من الضروري عقد مؤتمر وزاري أخر بهدف تدارك الفشل من جهة وإعادة صياغة الموضوعات المختلف فيها من جهة أخرى.

رابعا:المؤتمر الوزاري الرابع (مؤتمر الدوحة 2001): تم عقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، في العاصمة القطرية الدوحة لمدة ستة أيام سنة 2001 وذلك بحضور ممثلين عن (132 دولة) أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وقد جاء هذا المؤتمر في ظل أوضاع صعبة، تميزت بالتوتر والقلق، بسبب فشل مؤتمر الوزاري الثالث المنعقد في سياتل، ونتيجة الخلافات الحادة والعميقة بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض من جهة، والتحفظات اللانهائية للدول النامية على طريقة ونتائج التجارة العالمية التي أسفرت عنها جولة أوروغواي وعلى أسلوب العمل بالمنظمة،و كذلك الشعور السلبي لدى البلاد النامية بعدم تحقيق أي نتائج إيجابية ملموسة على واقعها الاقتصادي.

أما عن الموضوعات التي طرحت في المؤتمر للنقاش فكانت هي ذات الموضوعات التي سبق مناقشتها في مؤتمر الوزاري الثالث ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها.

ورغم هذا استمرت الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية حول الموضوعات التي سيتناولها الإعلان الختامي للمؤتمر الذي كان من المفروض أن تختتم أشغال المؤتمر في اليوم الخامس إلا أن عدم تنسيق وجهات النظر والاتفاق بين الدول المتقدمة والدول النامية حال دون صدور الإعلان الختامي في وقته المحدد وتم تمديده إلى اليوم السادس. وخوفا من تكرار الفشل مثلما فشل مؤتمر سياتل، أصدر المؤتمر بعد مناقشات طويلة صيغة توافقية للإعلان الختامي عكست نجاح المؤتمر في كسر الجمود الذي أصاب مفاوضات النظام التجاري متعدد الأطراف.و قد سمي الاعلان الوزاري الرابع بإعلان "الدوحة للتنمية".

المطلب الثالث: التجارة الدولية والتنمية المستدامة في نتائج مؤتمر الدوحة

تناول المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارية العالمية المنعقد في الدوحة، ضمن موضوعاته المتعددة موضوع علاقة البيئة بالتجارة، حيث تناول القواعد المنظمة والجوانب التجارية المحددة في الاتفاقات البيئة متعددة الأطراف، وما مدى تأثير التدابير البيئية على التجارة الخارجية والنفاذ إلى الأسواق العالمية، خاصة بالنسبة لدول العالم النامية، وكذلك الأحكام ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية.

وخلص المؤتمر أن السياسات التجارية، والبيئية تلعب دورا كبيرا في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وقد جاء الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة مكونا من ثلاثة وثائق وهي:[1]

[1]- عادل عبد العزيز السني، مرجع سابق، ص،ص،427-428

1- إعلان الدوحة للتنمية: يوضح هذا الإعلان اهتمام منظمة التجارة العالمية بقضايا التنمية والاحتياجات التنموية للبلاد النامية من خلال التأكيد على:

أ)- أن السياسات التجارية والبيئة تعزز أهداف التنمية المستدامة في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ما سمح للدول النامية إلى النفاذ إلى الأسواق العالمية وتحقيق مصدر مهم لتمويل التنمية.

ب)- حماية البيئة، والتنوع البيولوجي، وعدم استنزاف الرأس المال الطبيعي بطريقة مدمرة.

ج)- وضع البدائل لعلاقة تحرير التجارة، وحماية البيئة، وتعزيز الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية.

د)- التأكيد على التنمية المستدامة المحددة في اتفاق مراكش، ودعم النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، المفتوح وغير القائم على التغيير، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة.

2-الوثيقة المستقلة لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة:
وقد أكدت هذه الوثيقة على حق البلاد النامية في اللجوء إلى كافة الأساليب لمواجهة أساليب الصحة العامة بما في ذلك الترخيص الإجباري لشركات الدواء على النمو الذي يضمن حصول المواطنين على الدواء بأقل تكلفة. ومكافحة الإغراق والنفاذ لأسواق السلع غير الزراعية.

أ)- القرار الوزاري الخاص بتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات السابقة و يتضمن آلية تسمى (آلية التنفيذ) لمعالجة المشكلات التي واجهت البلاد النامية أثناء تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي، وحل مشاكل التمويل ونقل التكنولوجيا إليها.

ب)- آلية فض المنازعات في المنطقة حيث تم إنشاء لجنة المنازعات تتكفل بحل النزاعات التجارية التي تحدث بين دول المنظمة.

ج)- في ما يتصل بالخدمات أكد المؤتمر على ضرورة إجراء المفاوضات بشان التجارة في الخدمات بما يعزز النمو الاقتصادي للشركاء التجاريين كافة وتعزيز التنمية في البلدان النامية.[1]

والحقيقة أن اتفاق الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية على إصدار إعلان ختامي في مؤتمر الدوحة لا يعني بالضرورة الاتفاق على كل الخلافات السابق والحالية، بل المفاوضات ستظل جارية نظرا لصعوبة الموضوعات المطروحة من جهة وعدم التكافؤ بين الدول الأعضاء النامية و المتقدمة من جهة أخرى.

---

[1]- محسن أحمد هلال،التجارة ،مرجع سابق، ص،343.

خلاصة الفصل:

حظيت المشكلة البيئية في السنوات الأخيرة باهتمام عالمي متزايد من قبل العديد من الدول و الجهات ذات الصلة على الرغم من أنها بدأت منذ زمن بعيد وما ترتب عنها من تلوث بيئي خطير. غير أن الوعي الدولي بهذا الخطر جاء متأخرا، بعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر ونبهت بالمخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض، جراء الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية بالإضافة إلى انتشار مخلفات الصناعة في المناطق الحيوية وأصبحت تهدد الحياة البشرية، والحيوانية، والنباتية فأصبح من الضروري التدخل العاجل والسريع لكافة الدول من أجل الحفاظ على البيئة و إنقاض كوكب الأرض . فبدأت المؤتمرات والقمم الدولية، تنعقد هنا وهناك وكان مؤتمر الأرض المنعقد في برازيل سنة 1992، أول المؤتمرات العالمية الذي حضي بقبول دولي كبير، وفيه وضعت أجندة القرن21، التي أصبحت من أهم المراجع التي تستند عليها جميع الدول في وضع السياسات والبرامج البيئية. وأهم ما توصل إليه هذا المؤتمر هو تحديد المبادئ العامة للتنمية المستدامة.

ودائما وفي اطار التنمية المستدامة، وفي سنة 2002 تم عقد مؤتمر جوهانسبورغ الذي أعتبر كامتداد لمؤتمر ريو، والذي نوقشت فيه قضايا التنمية المستدامة وسبل تحقيقها في الدول النامية كما حث المؤتمرعلى ضرورة تعاون الجميع من أجل الحفاظ على البيئة ومحاربة الفقر في العالم. ومن أجل الاستمرار في التوعية بالمخاطر التي مازالت تهدد كوكب الأرض من جراء انبعاث الغازات السامة تم عقد مؤتمر كوبن هاغن سنة 2009، الذي فيه تم تحديد 'الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي' المنبثقة عن مؤتمر ريو وحث المؤتمر الدول على ضرورة التقيد بمحتوى هذه الوثيقة التي تحث على التقليل من انبعاث غاز ثاني أو كسيد الكربون.ولكن في النهاية خرجت الدول النامية المشاركة في هذا المؤتمر غير راضية عن النتائج التي توصل إليها المؤتمر خاصة حين وضعها موضع الدول الصناعية في إطلاق الغازات السامة.

ومن جهتها لعبت منظمة التجارة العالمية دورا كبير في إبراز العلاقة الترابطية بين البيئة والتجارة ،والضغط على الدول على ضرورة احترام البيئية والحد من التلوث وانبعاث الغازات الناجمة عن الصناعة وغيرها من الملوثات التي تخلف أثار بالغة على كوكب الأرض.

ودائما من أجل الضغط و التوعية للدول بحجم الخطر البيئي الذي يهدد العالم وضعت منظمة التجارة العالمية من خلال مؤتمراتها المنعقدة في مختلف العواصم اشتراطات بيئية وصحية تكون ملزمة لجميع الأعضاء في المنظمة.

وقد أكد مؤتمر الأوروغواي على ضرورة 'حماية الصحة والصحة النباتية' كما وضح العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة.وفي مؤتمر الدوحة حث الأعضاء في المنظمة على أهمية حماية البيئة ،والتنوع البيولوجي وترشيد الموارد الطبيعة، و حذر من الهدر والاستنزاف للرأس المال الطبيعي بطرقة

مدمرة، ونوه على ضرورة إدراج المسائل البيئة في البرامج التنموية الوطنية، والسياسات التجارية. ولا يجوز التحجج سوءا للدول الصناعية أو النامية بمتطلبات التجارة من أجل المزيد من التلوث الذي يعني المزيد من تدهور البيئية، وخلص المؤتمر إلى أن التجارة والبيئة تعززان أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة

في الدول العربية

يعد موضوع تحرير التجارة الدولية وأثرها على البيئة من الموضوعات الهامة والحيوية في الدوائر الاقتصادية، والسياسية في الوقت الراهن. فقد ساهم التحرير المتنامي لحركة التجارة العالمية، منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في زيادة حدة المنافسة بين الأطراف الدولية المشاركة في التجارة العالمية، واتجاهها نحو التكامل في صورة تكتلات اقتصادية. فتحرير التجارة من كافة العقبات والقيود التي تعرقل انسيابها في ظل النظام التجاري العالمي الجدي والذي تجسدت أهم ملامحه فيما أسفرت عنه نتائج جولة لأوروغواي من اتفاقيات التجارة الحرة وإنشاء منظمة التجارة العالمية، ساهم بلا شك في توفير منافع اقتصادية كبيرة تتمثل في تعزيز وتشجيع النمو الاقتصادي على مستوى العالم بأسره وما يسفر عنه من زيادة في الدخول والثروات,ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية والمادية لكافة شعوب العالم. لكن من ناحية أخري أدى هذا النمو الاقتصادي العالمي إلى أثار خطيرة على كوكب الأرض، نتيجة زيادة معدلات التلوث البيئي و التوسع في العمليات الإنتاجية الصناعية في الدول المتقدمة. وفي المقابل نجد الدول النامية ومنها الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير في التصدير على المنتوجات الزراعية والموارد الاستخراجية التي بدورها ساهمت في تلويث البيئية، مما استدعى على المجتمع الدولي وضع معايير بيئية واجتماعية تهدف للحفاظ على البيئة، والتقليل من الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية المتاحة في إطار إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.هذا ما يمكن اعتباره كتحدي جديد يضاف إلى التحديات الاقتصادية والسياسية ولاجتماعية التي تعاني منها التنمية في الدول العربية.

من هنا جاء تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول المبحث الأول التجارة البينية العربية والتحديات التي تواجهها،أما المبحث الثاني فيتطرق إلى التجارة الخارجية العربية وحجمها في التبادلات العالمية. و في المبحث الثالث نستعرض أهم المعوقات المطروحة أمام تحسين تنافسية التجارة الخارجية العربية.

المبحث الأول: التجارة البينية العربية والتحديات التي تواجها.

أقامت الدول العربية مند وثيقة تأسس جامعة الدول العربية سنة 1945، و حتى الآن عددا كبيرا من البنى التشريعية و المؤسساتية التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام، وتنمية التجارة البيئية بشكل خاص. و لقد مر العمل الاقتصادي العربي المشترك عبر ثلاثة مراحل أساسية، امتدت المرحلة الأولى منها طيلة عقد الخمسينات و الستينات من القرن الماضي بينما المرحلة الثانية كانت خلال عقدي السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي. أما المرحلة الثالثة فقد شملت فترة التسعينات والتي فيها تم الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كآلية ملائمة للتكيف مع التطورات في التجارة العالمية في ضوء قيام منظمة التجارة العالمية سنة (1995).

و بناءا على ماتقدم سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: إذ سيتناول المطلب الأول العمل العربي المشترك، أما في المطلب الثاني الإعلان عن إقامة منطقة التجارة حرة العربية .و في المطلب الثالث سوف نتطرق إلى المشاكل التي تواجه التجارة البينية العربية.

المطلب الأول: العمل العربي المشترك.

لقد كانت الدول العربية السباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي، و على الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود، نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية مع بعضها البعض من جهة، و نتيجة لانشغال الدول العربية بالاستعمار الأوروبي من جهة أخرى. و رغم هذا بقي الدافع لدى الدول العربية في إقامة منظمة تجارة حرة قائم في إطار العمل العربي المشترك من أجل تنمية التجارة البينية العربية.

الفرع الأول: مراحل تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أولا : المرحلة الأولى: بناء النظام العربي المشترك(1945–1974): سبق الذكر أن العمل الاقتصادي العربي المشترك بدأ مع تأسيس جامعة الدول العربية والاستقلال السياسي لبعض الدول العربية. و لقد تميز التعاون الاقتصادي في هذه المرحلة بإجراء العديد من الوثائق التأسيسية. و كان بروتوكول الإسكندرية عام (1944)، ثم ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية في مارس سنة 1945، كأهم وثيقة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

و قد اشتمل التعاون الاقتصادي العربي خلال الخمسينات على إبرام العديد من الاتفاقيات ومن أهم هذه الاتفاقيات.

1 – اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية:

اهتمت هذه الاتفاقية بشكل أساسي بتسهيل تجارة الترانزيت بين دول العربية، و بمنح التفضيلات

الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم للسلع المتبادلة بين الدول العربية.[1]

2 - اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

كان الهدف من هذه الاتفاقية هو إقامة وحدة اقتصادية بين الدول العربية، تعمل على تسهيل حركة البضائع و السلع و المنتجات بين دول العربية بحرية و إخضاعها إلى رسوم جمركية موحدة. كما أعطت هذه الاتفاقية الحرية في تنقل رؤوس الأموال في الأقطار العربية بصفة عادية ودون عراقيل، وحث الدول الأعضاء في الاتفاقية على العمل من أجل الوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة و منطقة جمركية موحدة. و قد تعزز ذلك بإصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا خاص في سنة 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة. و اعتبر هذا القرار أن إقامة منطقة تبادل حر بين دول المجلس يكون قد تم إنجازها نظريا سنة (1969).

وتعد هاتان الاتفاقيتان السابق ذكرهما بمثابة بداية لمرحلة البناء للنظام الاقتصادي العربي. لكنهما واجهتا عدة تغيرات لظروف داخلية وخارجية عويصة. كما أنهما لم تتجاهلا الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأعضاء حيث كانت معظم الدول العربية مازالت تحت الاستعمار وأنها تفتقر إلى القواعد الإنتاجية و البنية الاقتصادية اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي حقيقي بالإضافة إلى تباين النظم الاقتصادية فيما بينها، الأمر الذي شكل عائقا لعملية إزالة المعوقات الإدارية و الجمركية و تحرير التبادل التجاري.[2]

ثانيا: المرحلة الثانية: دخل التعاون الاقتصادي مطلع السبعينات مرحلة جديدة من مراحل تطوره بفعل مجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية التي حدثت خلال هذه الفترة وأول حدث كان سببه ارتفاع أسعار البترول سنة(1974)، والذي أدى إلى تراكم أموال كبيرة لدى الدول العربية المصدرة للنفط. مما سمح لها بإقامة بنية تحتية محلية تتماشى ومتطلبات الاستثمار.الأمر الذي شجع على زيادة المشاريع العربية المشتركة وتسريع العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتنمية الاقتصادية العربية. كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإنجازات على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك. وذلك بإقامة المؤسسات المالية العربية، والمؤسسات العربية لضمان الأسعار، والهيئة العربية للأسعار والإنتاج الزراعي. وتم إنشاء المنظمات العربية العربية والدولية العربية المشتركة والمتخصصة. ويمكن تعرف على كل مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات العربية المتخصصة التي تم إنجازها إلى حد هذه المدة من خلال الجدول الموالي:[3]

---

[1]- **عبد الهادي عبد القادر السويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي،جامعة أسيوط، القاهرة،2007،ص،240.**

[2]- **كمال علاوي الفتلاوي و عاطف مرزوق، العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2009، ص،214.**

3- عبد الهادي عبد القادر السويفي، المرجع نفسه ، ص، 241.

جدول: رقم (04) مؤسسات العمل العربي المشترك و المنظمات العربية المتخصصة.

اسم المنظمة	تاريخ التأسيس	تاريخ المباشرة
-مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1957	1964
-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.	1968	1978
-المنظمة العربية للتنمية الإدارية	1961	1969
-إتحاد إذاعات الدول العربية	1955	1969
-المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم	1963	1970
-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة	1978	1980
-الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجية و النقل الجوي	1982	1985
-منطقة الدول العربية	1956	1972
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1976	1987
-المنظمة العربية للاتصالات الفضائية	1986	-
-مجلس وزراء الداخلية العرب	1982	1982
-الهيئة العربية للطاقة الذرية	1982	1989
-المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين	1978	1980
-الهيئة العربية للطيران المدني	1993	1993
-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي	1968	1971
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1980	1985
-صندوق النقد العربي	1985	1988

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي المشترك سبتمبر 2005، ص 214.

و في هذه المرحلة أصبح بإمكان الدول العربية إقامة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو متعدد الأطراف، تتجاوز حدود العمل الاقتصادي العربي المشترك.سمح هذا الإجراء بإقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربي و اتحاد المغرب العربي. و مع استمرار العمل العربي المشترك تم إبرام اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1982، وقد شملت هذه الاتفاقية على مجموعة من الأهداف، من أهمها تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود غير الجمركية وتسيير تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية[1].

وبالرغم من إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة كما سبق ذكرها في الجدول رقم (04)، إلا أن مسيرة العمل العربي المشترك واجهت عدة عقبات خلال هذه المرحلة حالت دون الارتقاء بالعمل الاقتصادي العربي المشترك إلى المستويات التكاملية المرجوة. كان من أبرز هذه العقبات مايلي:

[1]- محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده و تطوره في الدول العربية،القاهرة، 2001،ص،47.

- ضعف التزام العديد من الدول العربية بتطبيق الاتفاقيات المعقودة في إطار جامعة الدول العربية نظرا للظروف السياسية والاقتصادية لبعض الدول العربية التي لم تكن مواتية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي نتيجة الترابط بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

- ضعف المؤسسات والمنظمات التي تم إنشائها لغرض المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وارتفاع تكاليف إدارتها، أدى إلى إضعافها.

- كل هذه العوامل دفعت بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي إلى إعادة النظر في تلك المنظمات و إعادة هيكلتها بهدف زيادة فعاليتها.

وبرغم من التباطؤ في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن المرحلتين السابقتين للعمل الاقتصادي العربي المشترك تعتبران ضرورية لتهيئة الاقتصاديات العربية للدخول في خطوات تنفيذية فاعلة لعملية التكامل الاقتصادي.

ثالثا: المرحلة الثالثة: بدأت الدول العربية ومنذ أواخر الثمانينات بتطبيق إصلاحات شاملة وهامة على المستوى السياسي والاقتصادي بهدف التحول نحو الاقتصاد الحر والتكيف مع التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية، خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية سنة 1995.[1] هذا ما شجع العمل الاقتصادي العربي إلى تكثيف الجهود من أجل تفعيل اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال مرحلة انتقالية مدتها عشرة سنوات تبدأ من سنة 1998، وتنتهي في سنة 2007، غير أنه تم اختصار المدة إلى سبع سنوات مع مراعاة الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل دولة عربية ترغب في الانضمام، و خاصة الدول الأكثر فقرا، وبعد إنهاء الفترة الانتقالية تصبح السلع العربية المنشأ المتبادلة بين جميع الدول العربية معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.[2]

المطلب الثاني: إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

في ظل الفرص التي منحتها منظمة التجارة العالمية لإقامة التكتلات والاتفاقيات الإقليمية،و للاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من الاتفاقية والخاص بالدول النامية وبالتكتلات الإقليمية الاقتصادية، برزت أهمية إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، تهدف إلى تشجيع التبادل التجاري العربي البيني و الحفاظ على التجارة المشتركة ، والتصدي إلى التكتلات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها المجموعة الأوروبية. خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية أصبحت لا مجال لها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

[1]- عبد القادر عبد الهادي السويفي: المرجع السابق ص، 246.

[2]- علي لطفي، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،أعمال المؤتمرات،المؤتمر العربي الثاني مسقط،مارس،2007،ص،26

و لذلك كانت هناك ضرورة لإقامة الاتفاقات المتعددة الأطراف و تعميمها لكي يستفيد كل الأطراف من ميزاتها التجارية.

الفرع الأول: جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

انضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الوحدة العربية، في الدعوة إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، تضم كافة الدول العربية خاصة بعد إعلان مراكش عن قيام منظمة التجارة العالمية، وانضمام بعض الدول العربية إليها. من جهة أخرى فإن اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري لم تعد تتفق مع المادة (24) من اتفاقية (الجات) التي تجيز إقامة مناطق حرة للتجارة أو اتحادات جمركية.ولهذا لم يعد ممكنا استمرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التمسك باتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بصورتها الأصلية. لذلك قام المجلس بإصدار قرار في سنة (1995) يتضمن ما يلي:[1]

– تشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وممثلين من غرفة التجارة العربية لإبراز كيفية تفعيل اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

– وضع فترات زمنية لإقامة منطقة التجارة الحرة تتلاءم مع الفترات المحددة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية. لإقامة تكتل اقتصادي من خلال التخفيف التدريجي الشامل للرسوم الجمركية على السلع الصناعية وصولا إلى تحريرها الكامل.

أولا: الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية: تعد اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية في 27 فيفري سنة 1981 بتونس، الإطار القانوني للبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. و بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية والصادر بتاريخ 19 فيفري 1997 تحت رقم (1317)، الذي تضمن الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشرة سنوات ابتدءا من 1998/1/1 أي نهاية سنة 2007، و الموافقة على برنامجها التنفيذي.

وقد استند البرنامج التنفيذى وبصورة أساسية على تفعيل اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية والتي تم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1981 وصادقت عليها حتى الآن(18) دولة عربية من بينها الجزائر التي انضمت في جانفي 2009.

وتتمتع الدول العربية الأقل نموا، والتي انخرطت في المنطقة في إطار المعاملة الخاصة التي أقرتها القمة العربية للدول العربية الأقل نموا، والتي تضم كلا من السودان واليمن وفلسطين. حيث تتم التخفيضات على فترات انتقالية(2005–2010).كما تتمتع هذه الدول بمعاملة تفضيلية خاصة فيما يخص

2– محمد محمود الإمام،مرجع سابق، ص170. [1]

دخول سلعها إلى الأسواق العربية. كما تتمتع فلسطين من إعفاء كامل على صادرتها إلى كافة الدول العربية الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن)، وهذا بسبب الحرب مع اسرائيل. و تبقى الاتفاقية مفتوحة لكافة الدول العربية الأخرى من أجل الانضمام.[1]

ثانيا: أهم أحكام وأسس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره سنة (1997) البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لأحكام اتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وتستمد هذه المنطقة من أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية. ويمكن توضيح هذه الأحكام والأسس في ما يلي:

1- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشرة سنوات اعتبار من سنة (1998).

2- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة ظل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

3- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

4- المعاملة الخاصة التي تتمتع بها الدول العربية الأقل نموا.

5- المعاملة الوطنية للسلع المتبادلة بنفس معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية. والرسوم والضرائب المحلية.

6- إلغاء العمل بإجراء التصديق القنصلي، على شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المصاحبة لها لدى سفارات الدول العربية. والإعفاء في بلد التصدير.

7- الاكتفاء بتبادل نماذج الأختام المعدة للتصديق على شهادات المنشأ.

8- قواعد المنشأ تتم في إطار للجنة الفنية لقواعد المنشأ، مناقشة مشروع القواعد تفصيلية للسلع العربية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام .1995

9- تبادل المعلومات والبيانات ويعني تعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية.وإخبار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

10 - تسوية المنازعات في إطار تكوين لجنة التسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في الدول العربية .كما يساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة و اللجان التالية:[2]

---

[1]- عبد القادر عبد الهادي السويفي،مرجع سابق،ص،244.

[2]- تقرير وزارة الاقتصاد و التجارة السورية (2005).الموقع: www. syrecon.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2011/04/13.

-لجنة التنفيذ و المتابعة.

-لجنة المفاوضات التجارية.

-لجنة قواعد المنشأ العربية.

وقد تم إقرار إنشاء نقاط الاتصال لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لكل دولة عربية عضو في المنطقة. كما أقر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعض الاستثناءات فيما يخص بعض السلع و التي لا يجيز المتاجرة فيها بين الدول الأعضاء، و من بين هذه السلع ما يلي:[1]

1- السلع المرتبطة بالأسباب الصحية: يقصد بالأسباب الصحية كل السلع الصناعية التي تشكل خطرا على صحة وسلامة الإنسان وتؤثر على قدراته الفكرية والمادية، كالمخدرات والمواد الكيماوية المشابهة وغيرها من السلع الصناعية والتي تشكل خطر على صحة وسلامة الإنسان.

2- السلع المرتبطة بالأسباب الدينية: كل السلع التي تخالف تقاليد ومعتقدات المجتمعات الإسلامية العربية، وتمس بالعقيدة الإسلامية.

3- السلع المرتبطة بالأسباب الأمنية: كل الأسلحة والضخائر الحية التي تشكل خطرا على أمن وسلامة المواطن العربي.

4 - **السلع المرتبطة بالأسباب البيئية:** وهي كل السلع والمنتجات التي من شأنها الإضرار بالصحة والصحة النباتية. كما يمنع البرنامج كل السلع التي تخلف آثار ملوثة للبيئة.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

واجهت الدول العربية في مسيرتها المشتركة من أجل إقامة منطقة التبادل الحر صعوبات وعراقيل مازالت إلى يومنا هذا ومن بينها:

- بعض الإجراءات البيروقراطية التي مازالت موجودة في معظم الدولة العربية. وخاصة في قطاع الجمارك نتيجة ضعف التكوين للعاملين في الجهاز الجمركي واعتيادهم على الممارسات السلبية (كالرشوة، والمحسوبية، والتهميش)، التي ورثها من النظام الاشتراكي القديم والذي طبقته معظم الدول العربية.

- التباين الكبير بين الدول العربية فيما بينها سوءا من الناحية المادية أو البشرية. كما أن الموقع الجغرافي للدول العربية يعتبر عائقا أمام سرعة وصول المنتجات إلى البلد العربي المستورد. بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل التي بدورها تؤدي إلى زيادة سعر السلع المصدرة.وحتى وسائل النقل

2- علي لطفي،مرجع سابق، ص،179.

التي تمتلكها معظم الدول العربية تعتبر تقليدية ولا تتماشى مع طبيعة السلع المنتجة وخاصة السلع التي تتطلب وسائل نقل جد خاصة.

- إن الهدف من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية هو تنفيذ اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، حتى تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية، وأحكام منظمة التجارة العالمية، وخاصة بعد إنضمام معظم الدول العربية إلى هذه المنظمة، في انتظار انضمام دول عربية أخرى كالجزائر والسعودية، هذا يفرض على الدول العربية الإسراع في إقامة المنطقة العربية الحرة.

إن التحولات الراهنة، والانعطافات الخطيرة التي تمر بها معظم الدول العربية قد تجعل منطقة التجارة الحرة العربية في وضع يصعب التكهن لمستقبلها، نظرا للانشغالات الحالية لمعظم هذه الدول بظروفها الداخلية لأجل إعادة ترتيب البيت وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في إطار تحقيق الاستقرار السياسي. وهذا ما يتطلب فترة نقاهة طويلة، قد تؤثر على مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التجارة البينية العربية.

شهد الاقتصاد العالمي في العهد الأخير أحداث وتطورات هامة خاصة في مجال التجارة العالمية المقترن بقيام منظمة التجارة العالمية. والتي تعد من أبرز التطورات على الساحة الدولية ومن أكبر التحديات أمام الدول العربية في مجال التبادل التجاري في ضوء تحرير التجارة والمنافسة في مابين الدول الأعضاء في المنظمة. هذا مادفع الدول العربية إلى القيام بعدة محاولات ومبادرات عملية لتحرير التجارة الخارجية البينية، ومع العالم الخارجي. وبما أن التجارة الخارجية عموما تلعب دورا هام في اقتصاديات الدول العربية باعتبارها المصدر الرئيسي إن لم نقل الوحيد في مدا خيل الدول العربية من العملة الصعبة، إلا أن التجارة البينية العربية مازالت لم تصل إلى ما هو منشود بسبب العراقيل التي تواجهها. ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول الإطلاع على واقع التجارة العربية البينية والتحديات التي تواجها والتي حالت دون تطورها.

الفرع الأول: هيكل التجارة البينية العربية: من خلال الجدول الموالي يمكننا معرفة هيكل التجارة البينية العربية والإطلاع على أهم السلع المتبادلة بين مختلف الدول العربية، ثم نقوم بتحليل البيانات لمعرفة أهم التغيرات الحاصلة.

الجدول:رقم (05) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية (2007-2008)الوحدة(مليار دولار)

البيان	الصادرات البينية		الواردات البينية	
أنواع السلع/السنة	2007	2008	2007	2008
المواد الخام و الوقود المعدني	58.9	59.6	52.7	57.2
الأغذية و المشروبات	13	13.3	11.8	12.4
المنتجات الكيماوية	9.5	10.1	10.4	9.6
المصنوعات	13.0	12.5	16.4	13.1
الآلات و معدات النقل	4.5	4.2	6.9	7.4
سلع غير مصنفة	1.2	0.3	1.7	0.3

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2009.

تشير الإحصائيات التي يوفرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية، في الجدول أعلاه، إلى زيادة الأهمية النسبية لمواد الخام والوقود المعدني بحيث ارتفعت من 58.9 % سنة 2007، إلى 59.6% في سنة 2008. وقد حلت الأغذية والمشروبات في المركز الثاني بحيث بقيت النسبة مرتفعة ولكن بصورة طفيفة من 13.0 % في سنة 2007، إلى 13.3 % في سنة 2008. تليها المصنوعات التي إنخفضت من 13.0 % في سنة 2007، إلى 12.5 % في سنة 2008. ثم حصة المنتجات الكيماوية التي ارتفعت من 9.5 % في سنة 2007، إلى 10.1% في سنة 2008. فالآلات ومعدات النقل التي انخفضت حصتها من 4.5 % في سنة 2007، إلى 4.2 % في سنة 2008. من خلال ما تم تقديمه نستنتج أن الهيكل السلعي للدول العربية يتشكل أساسا من السلع الإستخراجية سوءا بالنسبة للصادرات أو الواردات. وهذا ما يدل على أن تغطية الاحتياجات العربية من السلع الغذائية تأتي من الدول الغربية.أما الواردات العربية البينية، فهيكلها السلعي لا يختلف على نظيره في جانب الصادرات البينية مع الاحتفاظ تقريبا بنفس الترتيب.

الفرع الثاني : التجارة العربية البينية: تحرص الدول العربية على أن يكون لها أسواق تنفذ إليها صادراتها، كما تحرص أيضا في الوقت نفسه على تطوير علاقتها مع منظمة التجارة العالمية وما تمنحه هذه المنظمة من تفضيلات للتكتلات الاقتصادية الإقليمية المتسارعة للتجارة الدولية،إذ أصبح من الضروري جعل موضوع التجارة البينية ضرورة ترتبط بمستقبل الأقطار العربية، ووسيلة هامة في التصدي لتحديات التجارة الدولية التي تحاول إضعاف القدرة التنافسية للصادرات العربية.

أولا: الملامح الأساسية لأداء التجارة البينية العربية: لقد بذلت الدول العربية جهود كبيرة لتحرير التجارة البينية و تنميتها، حيث سجل متوسط قيمة التجارة البينية في سنة 2009 انخفاضا بنسبة (- 19.6%) لتبلغ نحو (71.1 مليار دولار) و ذلك مقارنة لقيمة (88.4 مليار) في 2008. و انخفضت

قيمة الصادرات بنسبة(- 19.7 %)، كما سجلت قيمة الواردات أيضا انخفاضا بنسبة(- 19.5%) ، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06) أداء التجـــارة البينيـــة العربيـــة

	القيمـــــــة (مليار دولار)					معـــدل التقرير للسنوات %					معدل التقرير السنوي للفترة 2008/2005%
	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009	2008-2005
متوسط التجارة البينية العربية	46.2	56.1	67.6	88.4	71.1	36.5	21.5	20.4	30.8	19.6-	24.2
الصادرات البينية العربية	48.3	58.6	71.0	93.0	74.7	33.8	21.5	21.0	31.1	19.7-	24.4
الواردات البينية العربية	44.1	53.6	64.2	83.8	67.5	39.7	21.6	19.8	30.6	19.5-	23.9

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009

ملاحظة :تم احتساب متوسط التجارة البينية العربية كمايلي:(الصادرات + الواردات)/2

ثانيا- مساهمة التجارة البينية العربية الإجمالية (2005-2009): و على صعيد مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية فقد تجاوزت نسبة النمو في الصادرات العربية البينية نسبة نمو في الصادرات العربية الإجمالية، حيث ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 % في سنة 2009،و ذلك مقارنة مع8.7% في سنة 2008، في حين تراجعت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ 11.2 % مقارنة مع 11.9 % خلال الفترة نفسها. و وتعزى زيادة أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادر ات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية و قد حصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية مما أدى إلى تراجع خفيف في حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم:(07). مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية للفترة (2005-2009)

البيان/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.5	8.8	8.7	10.3
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	12.6	13.4	12.0	11.9	11.2

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009.

و تتميز التجارة العربية البينية بظاهرة التركيز الجغرافي سواء من جانب الصادرات و الواردات على شريك واحد أو اثنين، بحيث نجد المبادلات التجارية البينية لعدد من دول المغرب العربي و دول مجلس التعاون الخليجي مع بقية الدول العربية منخفضة نسبيا، تشكل فيها الصادرات البينية

للإمارات و تونس و الجزائر و قطر و الكويت و ليبيا و المغرب و موريتانيا حصصا ضئيلة في الصادرات الإجمالية، وبالتالي تبقى أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية. و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تجارة دول المغرب العربي تتجه في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوروبي.و تشكل تجارة تونس إلى هذه الدول ما يزيد عن 70% من إجمالي تجارتها الخارجية.[1] في حين تتجه تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في غالبيتها العظمى نحو دول الإتحاد الأوروبي و دول آسيا كاليابان و الهند و الصين و كوريا الجنوبية بالدرجة الأولى.و هذا ما يعيق نمو وتطور التجارة العربية البينية ويقلل من أهميتها.

الفرع الثالث: المشاكل و المعوقات أمام تطور حركة التجارة البينية العربية:

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية و إلى وقتنا الحاضر مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت كعائق أمام نمو التجارة العربية البينية. و من بين هذه العراقيل ما يلي:

أولا:القيود غير الجمركية: تتمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثارها السلبية على تباطأ التجارة البينية و تتمثل هذه العقبات في مايلي:[2]

أ)- القيود الفنية: وتعني الالتزامات و المواصفات التي تفرضها الدول العربية على السلع المتبادلة فيما بينها .إذ نجد أن معظم الدول العربية تتشدد في المواصفات القياسية ،و الاشتراطات الصحية و البيئية و المبالغة في أساليب الكشف، وارتفاع كلفة التحاليل و طول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها.

ب)- القيود الإدارية: هي شكل من أشكال البيروقراطية تمارسه الإدارة على السلعة المستوردة من الدول العربية بحيث تشترط أوراق كثيرة على البضاعة حتى و إن كانت غير ضرورية .

---

[1] - جمال عبد العزيز، التنافسية العربية بين آفاق المستقبل و مشكلات الحاضر،أورق بحثية غير منشورة، جامعة وهران، 2008، ص،36.

[2] - محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص220.

ج) – القيود النقدية: إن بعض الدول مازالت تفرض قيود مشددة على إجراءات التحويل و تعدد أسعار الصرف.

د)– القيود المالية: حيث تتمثل هذه القيود في المبالغ و الرسوم الكبيرة التي تطلبها القنصليات في ما يخص التصديق على شهادات المنشأ.

ه)– القيود الكمية: وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية. تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام.كما تقوم بعض الدول العربية بمنح تراخيص إستراد موسمية . مع منح تسهيلات تفضيلية لها،وهذا ما يؤثر على بعض المستوردين.

الفرع الرابع: العقبات التي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية و السياسية و الأمنية:

و تتمثل هذه العقبات فيما يلي:[1]

أ)– ضعف الهياكل الاقتصادية العربية، الإنتاجية الخدمية، واستمرار العمل وفق السياسة الاقتصادية الحمائية.كما نجد أن البنية الإنتاجية العربية ضعيفة الترابط و التشابك و تعتمد بشكل أساسي على استيراد المتدخلات الإنتاجية و السلع الرأسمالية مما يضع قيودا على التكامل الإقليمي ما بين الدول العربية.

ب) – ضعف الإطار المؤسسي القادر على إدارة عملية التكامل الاقتصادي.

ج)– انعدام الشفافية الكاملة في التعامل ما بين الدول العربية .

د)– استمرار قيام الاتفاقيات التجارية الثنائية بين العديد من الدول العربية والغربية مما يشكل عائق أمام نمو التجارة العربية البينية.

ز)– عقبات قطاع النقل و خاصة النقل بالعبور "الترانزيت"و كذلك ارتفاع تكلفة نقل البضائع مما يزيد في أسعار السلع و يعرضها إلى قلة الطلب عليها .

ه)– العامل الأمني لا يزال يشكل هاجسا في التعامل بين الدول العربية مما يعيق الحركة البينية للسلع و الأفراد.

ز)– غياب الديمقراطية في كثير من الدول العربية رغم تظاهر بعض الدول بتطبيقها.

و)– غياب الإرادة السياسية لدى الكثير من الدول العربية نتيجة الصراعات العربية العربية.

وهذا وتعتبر الصراعات السياسية الداخلية من أبرز المشاكل التي واجها وتواجهها الدول العربية في الوقت الحاضر.كمثال على هذه الصراعات ما هو حادث الآن في (سوريا،مصر،تونس،اليمن..).هذا ما زاد من عمق مشاكلها التنموية.

وأخيرا بالرغم من المساعي و الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها الدول العربية من أجل تذليل العقبات التي تعترض تطور التجارة البينية، إلا أن الانشغال بالظروف الداخلية القطرية جعل قضية العمل

[1]– محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص،270.

والتجارة العربية المشتركة في المرتبة الثانوية. من جهة أخرى ورغم الوعي و الشعور لدى جميع الدول العربية بأن العالم اليوم لا يعترف إلا بالقوي، و أن الدول العربية تملك من المقومات التي تطلبها القوة العالمية، و التي من شأنها أن تجعلها طرف قويا في المعادلة التجارية الدولية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية العربية وحجمها في المبادلات العالمية.

تلعب التجارة الخارجية دور فعالا في اقتصاديات الدول العربية، حيث تعتمد اقتصادياتها أساسا على إنتاج وتصدير الموارد الأولية و الزراعة الغذائية. و هذا ما يحي على أن الصادرات العربية لا تتعدى سلعة أو سعلتين، مما يجعلها عرضة للتقلبات المختلفة في الأسواق العالمية، والتي تؤدي بدورها إلى التأثير على النشاط الاقتصادي المحلي، نتيجة نقص المداخل من العملة الصعبة.ومن خلال هذا المبحث و الذي سيتناول ثلاثة مطالب بحيث سيتناول المطلب الأول السياسات العربية في التجارة الخارجية أما في المطلب الثاني القطاعات العربية الفعالة في التجارة الخارجية و في المطلب الثالث سيتناول انعكاسات التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة على الدول العربية.

المطلب الأول: السياسات العربية في التجارة الخارجية.

تعرف السياسة التجارية لأي دولة بأنها مجموع القوانين و الإجراءات، والممارسات التي تحكم واردات الدولة و صادراتها من السلع و الخدمات. و تكون السياسة التجارية عادة جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة. و في ستينيات القرن الماضي وسبعينيا ته انتهجت الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي سياسات تجارية مغلقة لتحقيق أغراض السياسة الاقتصادية الكلية.وقد تميزت هذه السياسات التجارية باحتكار الدول لتجارة الخارجية وتهميش القطاع الخاص.

و بعد تفجير أزمة ديون الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة و هبوط أسعار النفط سنة 1986، وأصبح انهيار الاقتصاديات العربية قريبة بعد فشل التدخل الحكومي و القطاع العام على مجمل العملية الاقتصادية. بدأت الدول العربية في التغير الجذري لنظام الاقتصادي وسياسة التجارة الخارجية المتبعة. حيث باشرت بتطبيق نظام تجاري يقوم على التحرر و الانفتاح على الخارج. و يعزى ذلك التوجه بعد الانتهاء من جولة أورغواي في سنة 1994، التي وضعت الأسس لنظام تجاري عالمي و حيد الطرف وفيه تم الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية سنة 1995، و بدأت الدول بالانضمام إليها تباعا و من بينها الدول العربية.

الفرع الأول: خيارات الدول العربية بين الحماية و التحرر: سبق و أن قلنا أن الدول العربية باستثناء دول الخليج، قد اتبعت سياسات حمائية من أجل تحقيق إستراتيجية إحلال الواردات التي نادى بها بعض المفكرين الاقتصاديين أمثال بربيش سنجر**(raul preish singer)** في سنة 1950. وتهدف هذه السياسة إلى الاعتماد على الإنتاج الصناعي المحلي لتغذية السوق المحلية بالمصنوعات بدلا

من استيرادها.[1] إلا أن هذه الإستراتيجية لم تنجح في الدول العربية في ظل حماية جمركية مرتفعة و صناعة ناشئة، و خاصة بعد تدهور الذي شاهدته اقتصاديات الدول النامية خلال عقد الثمانينات.فأصبحت إستراتيجية التوجه إلى الداخل تنبؤ بالفشل بعدما أثبتت سياسة التوجه إلى التصدير نجاحها في بعض دول شرق آسيا خلال الثمانيات، واستطاعت بذلك أن تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق العالمية، و أن تحقق معدلات نمو مرتفعة.ومنذ الثمانينات أصبح مبدأ تحرير التجارة يلقي مزيدا من القبول بحسابه أحد الوسائل التي تسهم في تحسين كفاءة التخصص.وحسب رأي بلاز(**blessa**) في سنة1971،الذي ينادي بضرورة التوجه إلى الخارج عن طريق تحرير التجارة الخارجية، والاستفادة من ميزات إستراتيجية التوجه إلى الخارج تتمثل في مايلي:[2]

- إسهامها في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية.
- خفض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز الجمركية (مثل تراخيص الاستيراد و الحصص و القيود على الصرف).
- تحفز المنافسة بين المنتجين و تتيح الفرص للتوجه نحو التخصص في الإنتاج.
- كذلك إزالة الحواجز أمام الواردات تؤدي بدورها إلى خفض أسعار السلع الاستهلاكية و أسعار مدخلات الإنتاج الموجه للتصدير ومن ثم اكتسابها المقدرة التنافسية اللازمة في الأسواق العالمية. إلا أن تحرير التجارة الخارجية من طرف واحد يتعرض في غالب الأحيان إلى السياسات التجارية الحمائية و التمييزية التي تمارسها الدول المستوردة و المصدرة الكبرى ولما لها من قوى احتكارية كبرى على جانب التصدير و الاستيراد.

ووفقا لهذه الإستراتيجية بدأت الدول النامية في تغير سياستها التجارية وجعلها أكثر تحررا على ما كانت عليه سابقا. فضلا عما سبق فقد ساهم انهيار النظام الاشتراكي في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي في بداية التسعينات في تسارع وتيرة الإصلاح الهيكلي للسياسات الاقتصادية في هذه الدول. وبما أن حل المشكلة لا يمكن أن يتحقق إلا في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف، فإن تحرير التجارة في إطار عالمي(متعدد الأطراف) يتيح انفتاح الأسواق المحلية إلى جانب الأسواق الأجنبية بدرجة مماثلة. ويرتكز تحرير التجارة متعددة الأطراف في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.وهذا مادفع بالدول المتقدمة و النامية و من بينها الدول العربية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[3]

---

[1]– **إبراهيم محمد الفار، السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية"حالة الدول النامية".دارالنهضة العربية، القاهرة.1978، ص59.**

[2]– **إبراهيم محمد الفار، مرجع سابق، ص37.**

[3]– **جمال الدين زروق، مداخلة "واقع السياسات التجارية العربية و آفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية' ملتقى دولي "التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على الاقتصاديات العربية"، الكويت 2007.**

كما أن هناك نمط آخر لتحرير التجارة متعددة الأطراف و هو تحرير التجارة العالمية الإقليمية بين عدد محدود من الدول و خاصة بعد ظهور تجمعات إقليمية عملاقة مثل الإتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكة الشمالية(NAFTA) والسوق المشتركة بين (البرازيل، والأرجنتين، والأوراغوي، و البراغوي). و في المنطقة العربية أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و في إطار جامعة الدول العربية ظهرت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.في إطار ما تم تشريعه في المادة (24)

من اتفاقية (الجات)،والتي اشترطت على دول الأعضاء و الراغبة في تكوين تجمعات إقليمية أن تحرر تجارتها البينية بصورة جوهرية، أي ألا يقوم التجميع على تبادل إعفاءات على أساس قوائم سلعية تختارها الدول المتفاوضة، وإن حدث فإن (الجات) تعتبره تحرير انتقائي و تميزي و على حساب دول غير أعضاء وهذا ما يتنافى مع مبادئها.

الفرع الثاني: إصلاح سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية.

تقوم العديد من الدول العربية حاليا بتنفيذ إجراءات تصحيحية، لتحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذ برامج لإصلاح الهيكلي لنظام الاقتصادي و التجاري و التخلي عن أساليب التسيير القديمة، و التوجه نحو الخارج لزيادة المقدرة التنافسية و ذلك بتشجيع القطاع الخاص وفق إستراتيجية التوجه إلى الخارج.[1] و الانتقال من نظام الحماية الاقتصادية للمنتجات المحلية إلى نظام الحرية الاقتصادية والتجارية والانفتاح على الأسواق العالمية. و في جانب السياسات المتعلقة بظمان نفاذ الصادرات إلى الأسواق العالمية شرعت معظم الدول العربية في إبرام اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي و ذلك على أساس المعاملة بالمثل. و من خلال تحليل طريقة إدارة الواردات والصادرات في الدول العربية يمكن معرفة السياسة التجارية التي تطبقها هذه الدول.

1 – **السياسات التجارية المتعلقة بنظام الواردات في الدول العربية:** يعتمد التحليل الاقتصادي على مؤشرات الحماية و الحرية الاقتصادية في قياس مدى درجة توجه الأنظمة التجارية الخارجية للدول على أسواق العالم. فكلما كانت درجة الحماية منخفضة في بلد ما تكون السياسات التجارية المتبعة ذات توجه إلى الخارج و أقل انحيازا إلى قطاع الصادرات.و لقياس توجه التجارة يستخدم عدد من المؤشرات الاقتصادية من معدلات التعريفية الجمركية،و حصة الواردات الخاضعة للقيود الكمية وغيرها من المؤشرات.و عليه تصنف الدول العربية ضمن الدول ذات المعدلات التعريفية الجمركية المرتفعة نسبيا بهدف حماية بعض السلع الحساسة من المنافسة من جهة، ومن جهة أخرى زيادة إيرادات الخزينة العامة من أجل تغطية برامج التنمية الوطنية. ونشير إلى أنه لا يزال العديد من الدول العربية تضع قيودا

[1] – **جمال الدين زروق،مرجع سابق،(دون صفحة).**

جمركية و عوائق فنية وغير فنية واشتراطات تتعلق بالمواصفات الخاصة ونقل و فحص البضائع المستوردة، وغيرها من الإجراءات الإدارية.[1]

2 - **السياسات التجارية المتعلقة بنظام الصادرات في الدول العربية:** كانت السياسات التجارية العربية المتعلقة بنفاذ صادراتها إلى أسواق المجموعة الأوروبية قبل قيام منظمة التجارة العالمية تقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية بين دولة عربية من جهة و المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، فتدخل صادرات الدول العربية إلى أسواق دول المجموعة الأوروبية من دون قيود جمركية و حصص محددة، كما تتمتع بعض الصادرات العربية من السلع الخام والسلع الزراعية بإعفاءات أو تخفيضات جمركية عند دخولها أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، و اليابان[2]. و لكن مع قيام منظمة التجارة العالمية أصبح مبدأ المعاملة بالمثل و عدم التمييز بين الأعضاء القاعدة في منح الأفضلية. و نظرا لأن اتفاقيات التعاون بين الإتحاد الأوروبي و الدول العربية يقوم على أساس معاملة تفضيلية للمنتجات العربية عند دخولها أسواق الإتحاد الأوروبي، فإن إخضاع هذه الاتفاقيات لنظام منظمة التجارة العالمية أصبح يستدعي تنازلات تجارية متبادلة في إطار إقامة منطقة التجارة الحرة، وبذلك يتوقع أن تؤدي اتفاقيات الشراكة في زيادة تحرير نظام الواردات في الدول العربية، والذي سيجعل الأسواق العربية أكثر انفتاحا على الأسواق العالمية وأكبر قابلية على التنافس.

وفي هذا الاتجاه شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في رسم سياسة تجارية موحدة وفق المبادئ التالية:[3]

- توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بحيث تتعامل مع العالم الخارجي ومنطقة التجارة العالمية والمنطقات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة.
- تنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس.
- زيادة القدرة التنافسية لصادرات دول المجلس.
- تحسين شروط نفاذ صادرات دول مجلس من السلع و الخدمات .
- تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول مجلس من السلع والخدمات و تخفيض الرسوم الجمركية وفق متطلبات منظمة التجارة العالمية.
- تعمل دول المجلس لمجموعة اقتصادية واحدة أمام العالم الخارجي.
- يتم التبادل التجاري بين دول المجلس و العالم الخارجي وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

---

[1]-. كحول عبد الله، السياسة العربية، دار الأرقام للنشر، الإسكندرية، 2005، ص80.

[2]- خليل حسين ، السياسات الزراعية العربية، دار المنهل اللبناني، بيروت،2006، ص340.

[3]- السريت محمد أحمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية،2009، ص117.

وقد كان الهدف من هذه السياسة كاختبار لمدى التزام دول المجلس باتفاقيات منظمة التجارة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تبين درجة التحرير للتجارة الخارجية في هذه الدول.

الآن وقد أصبحت الدول العربية أمام واقع يفرض عليها سياسة تجارية واحدة بقيادة منظمة التجارة العالمية ما يحتم عليها العمل وفق قواعدها الموضوعة.و هذا ما سنحاول الوقوف عليه في المطلب الثاني و معرفة القطاعات العربية الفعلية التي تعتمد عليها الدول العربية في مشاركتها في التبادل الدولي.

المطلب الثاني: القطاعات العربية الفعالة في التجارة الخارجية.

تعاني اقتصاديات الدول العربية مثل بقية الدول النامية من ضعف الهياكل الاقتصادية و الاعتماد على قطاعات الإنتاج من المواد الأولية كمصدر رئيسي لاقتصاديتها، كما يتسم هيكل صادرات الدول العربية بعدم التنوع، و هي في العادة سلعة أولية ذات أهمية نسبية كبرى في جملة الصادرات مثل(البترول)بالنسبة لبعض الدول النفطية، أو (القطن) بالنسبة لبعض الدول الزراعية و غيرها من السلع ذات الأهمية النسبية لكل دولة.

الفرع الأول: قطاع الزراعة العربية.

يحتل القطاع الزراعي مركزا هاما في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية. و يعتبر الإنتاج الزراعي في بعض الدول العربية الزراعية بالقطاع الإستراتيجي والهام في الحصول على الإيرادات من العملة الصعبة .و يساهم هذا القطاع في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات للعديد من الصناعات التحويلية، كما يوفر قطاع الزراعة فرص العمل والمعيشة لنسبة كبيرة من السكان بشكل مباشر أو غير مباشر.إذ تبلغ النسبة المشتغلة بالزراعة حوالي 30% من إجمالي حجم القوة العاملة الكلية في الدول العربية.[1]

أولا: الموارد الزراعية:

1 - **الموارد الأرضية:** يمتلك الوطن العربي ما يقارب (1402 مليون هكتار) من الأراضي الزراعية[2].إلا أن معظمها ليس مستغلا، ومن خلال البيانات المتوفرة في الجدول أدناه نستطيع معرفة حجم المساحة المستغلة وطرق السقي المستعملة.

[1]- احمد السيد، التجارة البينية العربية، ورقة الكترونية 2010، ص4 على الموقع www.arabgeografes.net تم الاطلاع عليها يوم 2011/10/12.

[2]- احمد العصفور، السايسات الزراعية في الوطن العربي، مجلة تعتني بقضايا التنمية في الوطن العربي، العدد 21، 2003، الاطلاع بواسطة الموقع www.arab-api.org تم الاطلاع عليه يوم: 2011/11/20.

الجدول: رقم(08) الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (الوحدة ألف هكتار).

البيان / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
المساحة الزراعية الكلية	**70 .166**	**69.669**	**71.412**	**71.240**	**70.772**
الأراضي الزراعية المستديمة	**7.768**	**7.913**	**8.251**	**8.304**	**8.465**
الأراضي الزراعية الموسمية	**62.398**	**61.756**	**63.161**	**62.936**	**62.307**
الزراعة المطرية	**36.304**	**32.396**	**33.104**	**34.187**	**32.686**
الزراعة المروية	**10.131**	**10.727**	**10.657**	**11.032**	**10.705**
الأراضي المتروكة (بور)	**15.963**	**18.633**	**19.400**	**17.717**	**18.916**
الغابات	**84.615**	**101 .170**	**92.687**	**93.330**	**93.217**
المراعي	**415.999**	**468.580**	**468.647**	**480.878**	**480.872**

المصدر:المنظمة العربية للزراعية.2008.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول العربية تملك أراضي زراعية شاسعة لو أحسنت استغلالها لاستطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والتقليل من الجوع لكثير من الدول العربية.و لكن بالرجوع إلى واقع الزراعة العربية نجد أن المحاصيل الزراعية في الدول العربية تعتمد على الزراعة المطرية،إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن مقيمته 32.686 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في سنة 2007، تعتمد على الأمطار، بينما لا تمثل الزراعة المستقية سوى 10.705 ألف هكتار في نفس السنة. و هذا يعني أن المحاصيل الزراعية في الدول العربية تعتمد بشكل كبير على التغيرات المناخية و التي يصعب التنبؤ بها.و نلاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية (بور) و قد ارتفعت إلى 18.916 ألف هكتار في سنة 2007 بعدما كانت 17.717 ألف هكتار في سنة 2006. ودائما، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المزروعة كانت 70.166 ألف هكتار سنة 2003. ثم تطرأ عليها تغير خفيف في سنة 2007 و بلغت 70.772 ألف هكتار وهذا راجع إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدول العربية في السياسة الزراعية. وعليه يلاحظ أن المساحة الزراعية المزروعة في سنة 2003 تساوي بالتقريب نفس المساحة المزروعة في سنة 2007. هذا ما يدل على فشل سياسات الإصلاحات الزراعية التي تبنتها معظم الدول العربية، وأن الفجوة الغذائية في اتساع مستمر.

وتجدر الإشارة، بأن الأراضي الزراعية المستغلة في الدول العربية رغم قلتها إلا أنها تواجه خطر التصحر، والزحف العمراني نتيجة التوزيع العشوائي للسكان.

2 - **الهيكل الإنتاجي الزراعي العربي:** يتشكل الهيكل الإنتاجي العربي من مجموعة من السلع والمحاصيل الزراعية والتي تعد سلع إستراتيجية لكثير من دول المنطقة. ويتمثل الإنتاج الزراعي في الإنتاج النباتي، والحيواني والسمكي.

أ)- الإنتاج النباتي: يتمثل هذا الفرع من الإنتاج في الحبوب والدرنيات والمحاصيل السكرية و الخضروات و الفواكه و الألياف.

ب)- الإنتاج الحيواني: يتمثل هذا النوع من الإنتاج في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب و مشتقاته.

ج)- الإنتاج السمكي: ويتمثل في هذا الإنتاج في كمية الأسماك بأنواعها التي يمكن صيادتها في الدول العربية، وتعد الثروة السمكية في بعض الدول العربية كموريتانيا سلعة إستراتيجية هامة.

3 - حجم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي:

أ)- الواردات العربية من السلع الزراعية: يمكن توضيح أنواع المنتجات الزراعية في الوطن العربي مع حجم الكمية المستهلكة والمستوردة من الغذاء، من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم:(09) الاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية

للفترة(2005–2007) **الوحدة (مليار دولار)**

	2005			2006			2007		
	الإنتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الإنتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الإنتاج	صافي الواردات	الاستهلاك
الحبوب والدقيق	**51.728**	**53.081**	**104.809**	**58.593**	**48.969**	**107.562**	**50.118**	**52.253**	**102.371**
القمح	**25.652**	**25.641**	**51.294**	**29.324**	**21.853**	**51.177**	**22.940**	**25.093**	**48.033**
الأرز	**6.607**	**2.749**	**9.356**	**7.272**	**2.536**	**9.807**	**7.430**	**2.392**	**9.822**
الشعير	**4.552**	**9.510**	**14.062**	**6.634**	**10.214**	**16.848**	**4.423**	**10.469**	**14.892**
الذرة الشامية	**8.224**	**14.327**	**22.552**	**7.652**	**12.298**	**19.950**	**7.533**	**13.393**	**20.926**
الذرة الرفيعة الدخن	**6.693**	**333**	**7.025**	**7.711**	**964**	**8.675**	**7.792**	**206**	**7.998**
الدرنيات	**11.864**	**41–**	**11.284**	**11.515**	**70–**	**11.445**	**10.856**	**79**	**10.935**
البقوليات	**1.406**	**1.035**	**2.440**	**1.460**	**1.013**	**2.473**	**1.441**	**779**	**2.220**
الزيوت النباتية	**1.494**	**3.730**	**5.224**	**1.572**	**3.924**	**5.497**	**1.643**	**2.697**	**4.340**
الخضروات	**46.111**	**9–**	**46.103**	**47.935**	**666–**	**47.269**	**48.368**	**850–**	**47.519**
الفاكهة	**27.076**	**1.126**	**28.202**	**31.094**	**872**	**31.966**	**30.212**	**1.133**	**31.345**
سكر مكرر	**2.791**	**4.466**	**7.257**	**2.995**	**6.797**	**9.793**	**3.034**	**7.314**	**10.348**
اللحوم الحمراء	**4.184**	**699**	**4.883**	**4.235**	**722**	**4.957**	**4.211**	**805**	**5.016**
اللحوم البيضاء	**3.039**	**975**	**4.014**	**2.573**	**876**	**3.449**	**2.810**	**943**	**3.753**
الألبان ومنتجاتها	**24.097**	**10.632**	**34.729**	**24.397**	**10.541**	**34.938**	**24.607**	**10.648**	**35.255**
الأسماك	**3.540**	**63–**	**3.477**	**3.459**	**94–**	**3.365**	**3.452**	**160–**	**3.292**

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2009 و مصادر وطنية و دولية أخرى.

من خلال الجدول يلاحظ أن الدول العربية تستورد نصف من استهلاكها من الحبوب كمادة أساسية من الخارج الإضافة إلى بعض المواد الغذائية الأخرى هذا ما يكرس التبعية الغذائية للخارج ويزيد من معاناتها الاقتصادية.

3 – **الصادرات العربية من السلع الزراعية:** تعتمد الكثير من الدول العربية على تصدير المنتجات الزراعية من أجل الحصول على العملة الصعبة ،رغم حاجاتها لهذه السلع الأساسية. والجدول التالي يبن لنا الصادرات العربية من السلع الزراعية:

جدول رقم: (10) الصادرات العربية بالكمية و القيمة من السلع الغذائية الرئيسية للفترة (2003–2007)

الوحدة(مليار دولار)

	2003		2004		2005		2006		2007	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الإجمالي	9.540	4.179	11.611	6.923	12.891	7.439	14,944	9,684	15,872	10,068
الحبوب والدقيق	2.853	522	2.821	634	2.765	597	3,366	703	3,292	867
البطاطس	545	92	666	131	650	124	545	92	666	131
سكر خام	548	123	864	226	1.292	402	548	123	864	226
بقوليات	156	60	248	108	282	106	156	60	248	108
البذور الزيتية	257	102	480	240	516	222	257	102	480	240
الزيوت النباتية	356	409	713	1.041	689	1.049	356	409	713	1.041
الخضروات	1.769	673	2.067	784	2.183	866	1.769	673	2.067	784
الفواكه	1.573	735	1.848	990	2.081	1.147	1.573	735	1.848	990
أبقار وجاموس (حبة)	108	32	138	39	179	52	108	32	138	39
أغنام وماعز (حبة)	4.290	201	6.675	507	5.832	431	4.290	201	6.675	507
لحوم	44	71	63	108	58	115	44	71	63	108
الألبان ومنتجاتها	890	303	1.195	344	1.665	406	890	303	1.195	344
البيض	19	28	25	31	23	39	19	28	25	31
الأسماك	530	828	620	1.740	686	1.884	530	828	620	1.740

المصدر: الاستبيان التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2009 و مصادر وطنية و دولية أخرى.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية تصدر الحبوب والدقيق رغم أنها تستورد النصف من احتياجاتها من هذه المواد، كما سبق التطرق إليه في الجدول رقم(09). وهذا مايفسر أن السياسة الزراعية المنتهجة في الدول العربية غير قادرة على تلبية الطلب الداخلي.

ومن خلال التحليل البسيط لهيكل الصادرات والواردات العربية من السلع الزراعية يلاحظ مايلي:

- أن السياسة الزراعية في الوطن العربي تحتاج إلى إعادة النظر في كافة الجوانب سواء ماتعلق منها بالأراضي المخصصة للزراعة أوفي الطرق والأساليب الإنتاجية الحالية.

- إن السياسة الزراعية في أي دولة ،إذا عجزت عن تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء، رغم امتلاكها لعوامل الإنتاج، فهي سياسة فاشلة ويستدعي التغير في كافة القطاعات وليس في القطاع الزراعي فقط، حتى لا تؤثر القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى البيئية فيها.

- أن النشاط الزراعي في الوطن العربي يتسم بتشابه قاعدة الموارد الإنتاجية الزراعية إلى حد كبير وإلى انعدام التنوع المحصولي بين الأقطار العربية هذا مايستدعي إستراتيجية جديدة تعطي مرونة أكثر للجهاز الانتاجي.

كما يميز حالة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي في المرحة الراهنة ظاهرتان:

- الفجوة الغذائية العربية المتزايدة.
- زيادة العجز في الميزان التجاري العربي.

أهم ملاحظة يمكن الإشارة إليها،أن معظم المنتجات الزراعية العربية تعتمد بشكل كبير على الأمطار،إذن فهي قليلة من حيث الإنتاج لكنها تتميز بالنوعية الجيدة من حيث التركيبة والفائدة الغذائية العالية، وهذا راجع إلى أنها لا تخضع إلى أي عملية تهجين، أو معالجة بالمواد الكيماوية. فهو منتج صديق للبيئية ولا يضر بصحة وسلامة المستهلك. وهذا النوع من الأغذية أصبحت تلقي رواجا وطلبا عليها كبيرا في الدول المتقدمة خاصة في المجتمعات التي تتميز بوعي بيئي عالي. لو أن الدول العربية عرفت كيف تستغل ثرواتها الزراعية لاستطاعت الخروج من التبعية الغذائية، وتحقيق ميزة تنافسية في السلع الطبيعية في الأسواق العالمية.

وفي الأخير يمكن القول أنه في حالة استمرار الفشل الزراعي العربي فإن ذلك سيضع مستقبل الأجيال الحاضرة والمستقبلية أمام مأزق الجوع.

الفرع الثاني:قطاع الصناعة العربية: يتكون القطاع الصناعي في الدول العربية من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية. والتي تعتمد على النشاط الإستخراجي أكثر من النشاط التحويلي كما لصناعة الاستخراجية أولوية في الإنتاج و التصدير في هذه الدول.

أولا: هيكل القطاع الصناعي: يتمثل الهيكل الصناعي للدول العربية في ما يلي:[1]

1 - **الصناعة الإستخراجية:** و تشمل استخراج النفط و الغاز، والحديد والنحاس و الزنك، و الخامات الغير معدنية (كالفوسفات و البوتاس).و يمثل النفط و الغاز جزءا هاما من الصناعات الإستخراجية و مصدرا هاما للقيمة المضافة لكل الدول العربية النفطية.

2 - **الصناعة التحويلية:** و تتمثل في مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية أهمها: الصناعات الهيدروكربونية و تشمل صناعة التكرير و البتروكيماوية و صناعة الغاز الطبيعي و صناعة الإسمنت،الخشب و المعدات و الأدوات الكهربائية، و بعض المشتقات البترولية(كالصناعة البلاستيكية) و

[1] **عبد القادر عبد الهادي سويفي،مرجع سابق ، ص،18.**

غيرها من الصناعات.و للإحاطة أكثر بالمنتجات الصناعية التي تنتج في الدول العربية نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (11) الإنتاج الإستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية (2008)

الدول العربية	احتياطي النفط مليار برميل	إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليارم3)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار م3)	احتياطات خام الحديد مليار طن	الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد ألف طن/سنة	طاقة إنتاج صخر الفوسفات ألف طن/سنة	إنتاج خام الزنك ألف طن	إنتاج خام الرصاص ألف طن	إنتاج خام النحاس ألف طن	إنتاج الفحم الحجري ألف طن
م.د.ع	672.	823,718.	53,71	392.	12.	23,143.	50,081.	210.	112.	14.	1,265.
الإمارات	97.8	2,630.3	6,072.	49.2	***	***	***	***	***	***	***
البحرين	0.1	182.2	91.0	11.5	***	***	***	***	***	***	***
تونس	0.4	85.0	64.0	3.1	0.0	390.0	8,005.0	53.0	12.7	***	***
الجزائر	12.3	1,366.7	4,504.	83.0	1.1	4,549.0	1,798.0	4.4	2.0	1.0	15.0
السعودية	264.	9,317.8	7,305.	79.5	2.6	***	***	1.8	18.0	0.7	
السودان	5.0	490.0	85.0	***	2.3	***	***	***	***	***	***
سورية	4.2	390.0	300.0	5.3	0.5	37.3	3,678.0	***	***	***	***
العراق	115.	2,278.0	3,170.	1.7	***	37.8	192.9	***	***	***	***
عمان	5.5	748.3	950.0	25.2	***	174.0	***	***	20.0	***	***
قطر	15.2	854.3	25,17	59.8	***	***	***	***	***	***	***
الكويت	101.	2,680.0	1,780.	12.6	***	***	***	***	***	***	***
ليبيا	43.7	1,745.6	1,540.	15.2	3.1	1,300.0	***	***	***	***	***
مصر	4.2	659.2	2,128.	46.5	0.4	2,850.0	2,504.0	***	***	***	600.0
المغرب	***	***	***	***	0.1	8.1	27,638.	151.	59.9	12.	650.0
موريتانيا	***	***	***	***	2.3	13,797.	***	***	***	***	***
اليمن	3.0	291.4	555.0	***	***	***	***	***	***	***	***

المصدر: مصادر وطنية – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقرير الأمين العام السنوي 2008، التقرير الإحصائي السنوي .(2007).

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن أهم الصناعات الإستخراجية في الدول العربية تتمثل في استخراج الغاز و البترول أما فيما يخص الصناعات التحويلية فتتمثل في صناعة الحديد و الزنك و الرصاص و الفحم الحجري.

و يمكن الوقوف على حجم الإنتاج من الصناعة الإستخراجية و الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (12) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية(2007-2008)

(الوحدة مليارد ولار)

مجموع الدول العربية	2007		2008	
	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية
	594.852	140.458	824.509	168.229

المصدر: التقرير الإحصائي (لوبك) 2007.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الصناعة الإستخراجية قد ارتفعت من 594.852 مليون إلى 824.507 في ظرف سنة واحدة أي من سنة 2007 إلى 2008 و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. كما نجد أن الصناعة التحويلية هي الأخرى قد ارتفعت و لكن بزيادة قليلة و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة و إلى زيادة الطلب على الصناعات التحويلية من جهة أخرى و خاصة الطلب البيني.

و أخيرا يمكن الإشارة إلى أن الصناعة العربية تعتمد على إنتاج السلع الإستخراجية من الموارد الطبيعية ما يسرع نضوبها في المستقبل مما يحرم الأجيال القادمة من حقهم في التمتع بالثروات الطبيعية.وهذا ما يتعارض مع متطلبات التنمية المستدامة والمتطلبات البيئة.

فإذا ما أرادت الدول العربية الوصول إلى تنمية مستدامة فمن الأفضل لها إدخال أساليب التكنولوجية الحديثة في الصناعة التحويلية والتقليل من الاعتماد على الصناعة الإستخراجية بهدف الحد من الاستغلال المكثف للثروة الطبيعية الناضبة.

بعدما تطرقنا إلى أهم القطاعات العربية والتي تعتمد عليها الدول العربية في الحصول على المداخيل و الإيرادات سوءا المحلية أو الأجنبية،الآن سوف نحاول معرفة ما مدى مساهمة التجارة العربية في المبادلات الدولية وكذالك أهم الشركاء التجاريين لها.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية العربية:

1 - **أداء التجارة الخارجية:** الذي يعني مساهمة التجارة الخارجية العربية وأهميتها في المبادلات الدولية.وكذالك معرفة العوامل المؤثر في الصادرات والواردات العربية.من خلال تحليل البيانات الموجودة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2005–2009) الوحدة(مليار دولار)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغيير السنوي (%)				
	2005	2006	2007	2008	2009*	2005	2006	2007	2008	2009*
الصادرات العربية	596.0	692.5	807.4	1,067.8	726.1	38.3	21.7	16.6	32.3	32.0-
الواردات العربية	350.2	400.8	535.3	705.0	603.3	20.2	14.5	33.6	31.7	14.4-
الصادرات العالمية	10,434.0	12,100.8	13,768.1	15,962.8	12,348.2	13.5	165.0	13.8	15.9	22.6-
الواردات العالمية	10,675.4	12,252.7	14,072.1	16,223.9	12,471.0	13.4	14.8	14.8	15.3	23.1-
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)	5.5	5.7	5.9	6.7	5.9	–	–	–	–	–
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)	3.3	3.3	3.8	4.3	4.8	–	–	–	–	–

المصدر: صندوق النقد الدولي (إحصاءات و بيانات التجارة العالمية. 2010).

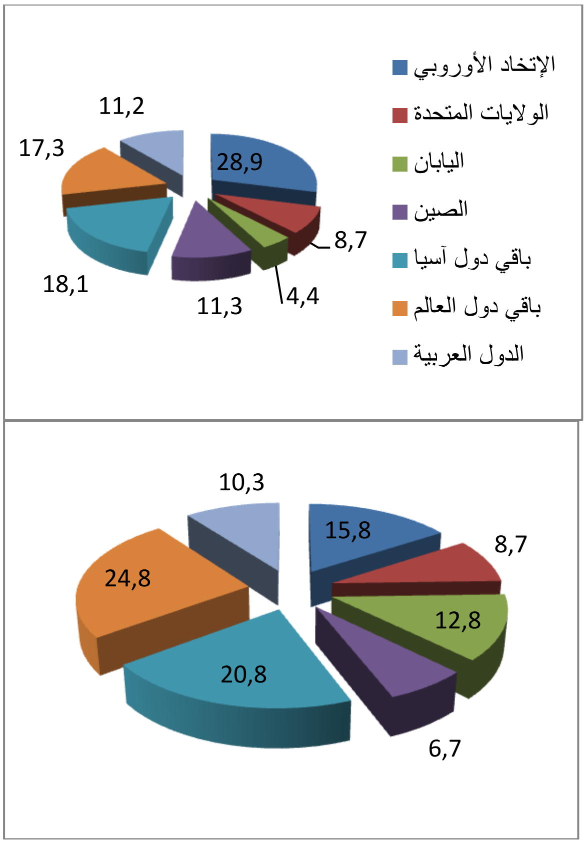
من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الصادرات العربية قد تراجعت قيمتها بصورة حادة في سنة 2009، حيث بلغت قيمتها حوالي 726,1 مليار دولار مقارنة مع 1068 مليار دولار في سنة 2008. و هذا راجع إلى انخفاض الطلب على البترول و السلع الزراعية ، بسبب الأزمة المالية التي بدأت في 2008 و استمرت آثارها إلى غاية 2009.

و يلاحظ أيضا أن حجم الصادرات العربية في الصادرات العالمية لا يتعدى 6,7٪% على أقصى حد.كما يلاحظ انخفاض في حجم الواردات العربية في سنة 2007، من قيمة 705 مليار دولار إلى 603 مليار دولار سنة 2009، و هذا راجع إلى ارتفاع الأسعار في الدول المصدرة و كذلك إلى حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب الدول الصناعية من جراء الأزمة المالية العالمية 2008.

2 – **اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية:** سبق وأن قلنا أن الدول العربية تستورد كميات هائلة من المواد الغذائية والسلع الوسيطة في الصناعة المحلية. هذا يجعل تجارتها الخارجية تتميز بالتبعية التكنولوجيا للخارج و من خلال الشكل الموالي يمكن الإطلاع على أهم الموردين و المستوردين والشركاء التجاريين الرئيسيين مع دول المنطقة.

الشكل رقم(02) اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين لسنة (2009).

الصادرات العربية **الواردات العربية**



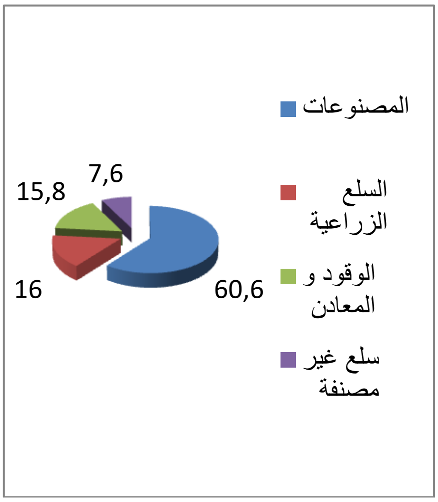
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2009)، إحصائيات صندوق النقد الدولي، سنة2009.

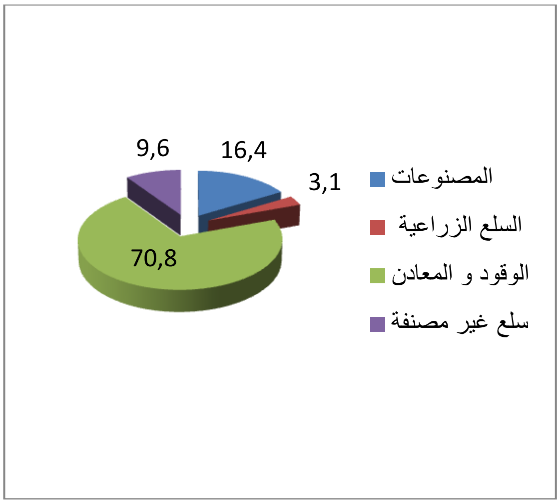
من خلال الشكل نلاحظ أن أهم شريك تجاري هو الإتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة الصادرات من الدول العربية إلى الإتحاد الأوروبي 15.8% من مجموع صادراتها ثم تليها اليابان 12.8٪ ثم الولايات المتحدة 8.7٪ ٪ ثم الصين 6.7٪أ ما باقي النسب فهي مع دول مختلفة من العالم.و في نفس الوقت بلغت واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي 28.9٪ و 8.7٪ من الولايات المتحدة. تليها الصين 11.3٪ ثم اليابان بأقل نسبة تقدر ب4.4 ٪.في الأخير نستنتج أن المورد الرئيسي لدول العربية هو نفسه المستورد وهو الإتحاد الأوروبي.

3 – **الهيكل السلعي للتجارة العربية** :جاء من خلال البحث أن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على تصدير الموارد الطبيعية، وأن لكل دولة عربية سلعة أو سلعتين ذات أهمية نسبية في التصدير مما جعلها عرضة إلى التقلبات المستمرة في أسعارها. وفي المقابل نجد واردات الدول العربية متنوعة وكثيرة، مما يجعلها في تبعية دائمة إلى الدول المصدرة.ومن خلال البيانات الموجودة في الشكل الموالي نستطيع التعرف على البنية السلعية لهيكل التجارة الخارجية للدول العربية.

الشكل: رقم:(03) الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية لسنة (2009)

هيكل الصادرات الإجمالية للدول العربية **هيكل الواردات الإجمالية للدول العربية**





المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي (2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2009).

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية، فقد حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت 60.6٪ سنة 2009، و ضمن المصنوعات استأثرت الآلات و معدات النقل على أكبر حصة بلغت 26٪ ثم المصنوعات الأساسية 19٪، أما المواد الكيماوية 7.1٪ و احتلت الواردات العربية من السلع الزراعية المركز الثاني بحصة 16٪ سنة 2009، بعد أن تزايدت الأهمية النسبية في سنة 2008، و قد تراجعت الأهمية النسبية لمجموعة الوقود والمعادن الأخرى في سنة 2009 لتبلغ حصتها في الواردات الإجمالية العربية 15.8٪ مقارنة مع 17.1٪ في سنة 2008.

أما في ما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات العربية نلاحظ الوقود والمعادن احتلا أكبر نسبة وهي 70.8% من مجموع الصادرات تليها المصنوعات 16.4% ثم السلع الزراعية 3.1%، هذا ما يدل على أن الصادرات العربية تعتمد كليا على تصدير المواد الأولية(كالبترول والغاز، والحديد والخام والزنك والرصاص والنحاس) هذا ما يعني أن مدا خيلها من العملة الصعبة في تغير مستمر.

المطلب الثالث: انعكاسات التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة على الدول العربية

تسعى كل دول العالم إلى تبني سياسات اقتصادية وبرامج تنموية فعالة تصل بفضلها إلى تحقيق النمو و متطلبات التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا دوليا منذ انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992(بريودي جانيرو) الذي أحدث نقلة نوعية في مفهوم التنمية والاعتبارات البيئية كاستجابة طبيعة لتنامي الوعي البيئي العالمي، الذي صار يعي حقيقة أن عملية التنمية ما لم سترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقيه فإن كثيرا منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة.[1]

1 –علي بن هربي، التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة وتحرير التجارة،الموقع: www.hadardah.com

الفرع الاول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئية: سبق وأن تناولنا أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة والتي تهدف إلى مواجهة التلوث البيئي والحد منه وتقدر تلك الاتفاقيات بنحو (200) اتفاقية إلا أنه (20) اتفاقية منها فقط تتعلق بموضوعات التجارة والبيئة بالإضافة إلى اتفاقيات البيئية التي تناولتها منظمة التجارة العالمية في عدة نصوص وأحكام المنبثقة من جولة أوروغواي. ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في ريودي جانيرو سنة 1992، أهم المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا البيئة، وبرامج العمل من أجندة القرن 21 ثم نعقد مؤتمر جوهانسبورغ سنة (2002) الذي تم فيه التأكد على المبادئ المقررة في إعلان ريوو وضرورة حماية البيئة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى هذا هناك اتفاقيات أخرى تناولت موضوع البيئة والتجارة من زوايا مختلفة، كاتفاقية حفظ أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض سنة 1983، وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون في سنة 1978، واتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها قي سنة 1992، وبروتوكول كيوتو سنة 1997، واتفاقية روتردام حول أخطار بعض الكيماويات والمبيدات على التجارة الدولية في سنة 1998، وبروتوكول قرطا جنة المتعلق بالسلامة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي سنة1994.[1]

وللتذكير فإن معظم الدول العربية قد شاركت في هذه المؤتمرات ووقعت على كثير من هذه الاتفاقيات السالفة الذكر.

الفرع الثاني: موضوعات البيئة في منظمة التجارة العالمية: كان هناك آراء تنادي بتنظيم موضوعات البيئة في مفاوضات جولة أورورغواي، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في هذا الشأن، فاكتفى الأعضاء بإنشاء لجنة خاصة للتجارة والبيئة، وقد تأكد دورها في مؤتمر مراكش، وأسندت لها مهمة تحديد العلاقة بين الإجراءات التجارية والإجراءات البيئية، دون الخروج عن مبادئ منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمساواة بين الدول والشفافية في الأداء، وأن التعامل مع المشاكل البيئية وإيجاد حلول لها يجب أن تدخل ضمن إطار قوانين التجارة المعتمدة عالميا. ورغم أن المنظمة العالمية للتجارة ليست معنية بقضايا البيئة وأن أعضائها ليسوا معنيين بوضع معايير أو سياسات بيئية، إلا أنه هناك العديد من النصوص والأحكام ذات الصلة بموضوعات البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أوروغواي وذلك على النحو التالي:[2]

تم الاطلاع عليه يوم (2011/08/12).

1- سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية دراسة الآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجستير،غير منشورة.جامعة سطيف،2009،ص،94.

2- رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص،50.

– تتضمن المادة 20 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على الاستثناءات العامة للاتفاق وعلى جواز اتخاذ الإجراءات الضرورية كحماية الإنسان والحيوان والنبات والصحة، كذلك الإجراءات بالاحتفاظ بالمواد الطبيعية القابلة للنفاذ.

– تناولت اتفاقية القيود الفنية للتجارة المعنية بالمعايير الصناعية والإنتاجية، الاشتراطات الفنية للمنتجات وتقضي بأنه يجور للدول الأعضاء تحديد معايير بيئية أو عمالية أو أي معايير أخرى للمنتجات الواردة إليها، شريطة توفر شروط محددة، مثل الأخطار والشفافية.

– تسمح إتفاقية الصحة و الصحة النباتية بتطبيق التدابير الضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات وليست الإتفاقية معنية فقط بالحماية، وإنما أيضا بتحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات. وهي تحدد القواعد المتعلقة باتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية، شريطة توفر شروط محددة.

– يعنى اتفاق الزراعة البرامج البيئية بتخفيض الدعم.

– تسمح إتفاقية جوانب الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للدول للأعضاء برفض منح براءة اختراعها، إذا كان محل البراءة يؤثر على حياة وصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو إذا كانت تلحق ضررا شديدا بالبيئة.

– كما تتضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أيضا نصوصا تتعلق بالبيئة، إذ تنص المادة (14) على إعطاء الإجراءات الضرورية المتعلقة بحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية من القواعد العامة للاتفاقية في حالة توفر شروط محددة.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن كل الدول العربية، سواء الأعضاء في منظمة التجارة أو تلك التي في طريقها إلى الانضمام، معنية بهذه التدابير. وقد تضح للدول العربية من خلال مشاركتها و توقيعها على معظم الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة، أن مخاطر التلوث و تلوث البيئي سوف يؤثران على الصحة العامة و على الإنتاج و الاستهلاك والتجارة الخارجية.

ومن هنا بدأت الدول العربية في إطار تجسيد التزاماتها البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إلى سن تشريعات وقوانين للحد من تدهور البيئة وإقامة أنظمة مرؤوسيه وأجهزة وطنية لضمان تطبيق وإنفاذ هذه التشريعات. ورغم إصدار الدول العربية في تشريعات البيئة على الالتزام قدر الإمكان بالمعايير الدولية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين نفاذها إلى الأسواق العالمية،إلا أنها واجهت ضغوط وصعوبات عديدة.

الفرع الثالث: انعكاسات التدابير البيئية على الدول العربية:

لقد اعتمدت الدول العربية منذ الثمانيات سياسة تحرير التجارة غير أنها، أخذت تواجه مشاكل عديدة في نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية باعتباره الشريك الرئيسي لها، والذي بدوره يفرض شروط

بيئية و غير بيئية كمعايير السلع النهائية، و عمليات التصنيع و طرق الإنتاج، وإجراءات الاختيار، والمعاينة والتصديق والموافقة، وإجراءات الحجز الصحي، والطرق الإحصائية و إجراءات أخذ العينات وطرق تقويم المخاطرومتطلبات التعبئة والتغليف والعلامة البيئية والتسمية المتصلة مباشرة بسلامة الأنظمة والمواد الغذائية.وتجدر الاشارة الى أن اهم ما واجهته الدول العربية هو تنوع وتعدد المعايير البيئية والاشتراطات الفنية وغير الفنية من دولة إلى أخرى مما زاد من صعوبة الإجراءات.

الفرع الرابع: أثر التدابير البيئية على صادرات الدول العربية:

1 - **الضريبة الكربونية:** حاولت دول منطقة التعاون والتنمية فرض ضرائب تعرف باسم "الضريبة الكربونية" من أجل تقييد انبعاث غاز الكربون، وتتضمن تلك الضرائب معدلات مختلفة وتشمل الطاقة المستخدمة من باطن الأرض كالبترول والغاز وغيرها.[1] وقد أكدت الدول العربية على أن فرض ضريبة على صادراتها من المواد الإستخراجية سوف يؤثر على العرض العالمي من هذه المواد ويرفع من أسعارها. وفي المقابل سوف يقلل من مداخيل الدول المصدرة ويقلل من إمكانياتها في الإنتاج والتصدير ويؤثر على التنمية الوطنية. فعلى سبيل المثال واجهت الصادرات الأردنية من الأسمدة الفوسفاتية مشاكل وصعوبات في الدخول إلى الأسواق الأوروبية نتيجة آثار التشريعات البيئية المعمول بها. إذ أن معايير الصحة البيئية الأوروبية تضع حدودا لمحتوى الأسمدة الفوسفاتية التي تقلصها إلى ما دون 9% من إجمالي الصادرات الأردنية الفوسفاتية.[2] كما واجهت مصر مشاكل في نوعية تغليف المنتوجات المصدرة إلى أوروبا، حيث رفضت الدول الأوروبية دخولها لأسباب بيئية وصحية، بحجة أن الغلاف المستعمل يؤثر على نوعية المنتوج وعلى صحة المستهلك.

2 - **العلامة البيئية:** رغم أن هذا الأسلوب اختياري و يركز على الجوانب الإيجابية للمنتجات بأنها صديقة للبيئة، إلا أنه يمارس آثارا متفاوتة على الصادرات فالدول المتقدمة تعتبرها مهمة جدا في جعل السلع تنافسية من حيث الكفاءة والنوعية والقيمة.بينما تعتبره الدول العربية كعامل مساعد في النفاذ إلى الأسواق الأجنبية وفي قياس درجة جودة البضائع.[3]ورغم مخاوف الدول العربية من

المعايير والمقاييس المحددة للعلامة البيئية التي تختلف من بلد إلى آخر مما قد يؤثر على صادراتها، وما قد يدفعها إلى اعتباره نوعا من أنواع العوائق الفنية أمام نفاذ تجارتها إلى الأسواق الخارجية. والدليل على ذلك هو مواجهته الصادرات المصرية من صعوبات أثناء محاولة دخولها الأسواق الأوروبية.

---

[1]– **أحمد عبد الخالق" الذهب الأسود" دار العربية القاهرة 2004،ص،130.**

[2]– **ريتشاردهارينبرغ، سراب النفط، مكتبة مدبولي،القاهرة،2005،ص،121.**

[3]– **سامية سرحان، مرجع سابق، ص،96.**

ونستنتج مما سبق أن الدول العربية تنتظرها تحديات مستقبلية كثيرة ومتعددة، هذا ما يفرض عليها التسريع في التنمية الحالية وتكيفها مع متطلبات وأفاق الوطنية والدولية. وذلك عن طريق الاعتماد على قدراتها الذاتية الكثيرة والمتنوعة من الأراضي الزراعية الشاسعة والموارد الطبيعية المتنوعة وطاقة بشرية متخصصة. ومع دمج هذه العوامل مع بعضها البعض بطرق فنية محكمة في إطار سياسة راشدة مستدامة ترعي فيها كل المتطلبات البيئية والاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية، مع إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في جميع القطاعات الفعالة في المجتمع. وعندها تتمكن الدول العربية من تحرير نفسها من التبعية الغذائية للخارج أولا، ثم تحقيق فائض من الإنتاج الذي يسمح لها من تغير وتنويع هيكلها السلعي سواء في جانب الصادرات أو الواردات. وبهذا تستطيع الدول العربية من المشاركة وبقوة في رسم العلاقات الدولية والمساهمة في التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية أو مع الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية وليست كمصدر للثروة الطبيعية كما ينظر لها اليوم.

المبحث الثالث: معوقات تنافسية التجارة الخارجية العربية في ظل التنمية المستدامة.

تعاني الدول العربية بصفة عامة من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية حالت دون قدرتها على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، والتي أصبحت منذ (ريودي جانيرو) سنة 1992 مطلبا علميا في جميع القمم والمؤتمرات العالمية. رغم تأكيد منظمة التجارة العالمية على ضرورة إدماج العنصر البيئي في السياسات والبرامج الاقتصادية الموضوعة في الدول سوءا النامية منها أو المتقدمة، إلا أن العديد من المشاكل البيئية في الدول العربية مرتبطة بطرق الإنتاج، والتحول إلى طرق إنتاج صديقة للبينة عملية معقدة وتتطلب موارد مالية إضافية تعجز بعض الحكومات في الدول العربية على توفيرها في الوقت الحالي. ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول توضيح المشاكل التي مازالت تعاني منها الدول العربية.و من هنا تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب بحيث سنخصص المطلب الأول المعوقات الاقتصادية أما في المطلب الثاني فالمعوقات البيئية والاجتماعية والمطلب الثالث المعوقات السياسية.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية.

تعاني اقتصاديات الدول العربية من العديد من المشاكل ترجع اسبابها الى طرق واساليب الانتاج الصناعي والزراعي الحاليين. كما تعاني أيضا من ارتفاع معدلات البطالة الناتج عن الكثافة السكانية المتزايدة وغير المستغلة، والتي أدت بدورها إلى مزيد من الطلب على الموارد الطبيعية مما يعني مزيدا من التلوث والاستنزاف والهدر للثروات الطبيعية المحلية المتاحة. هذا وتعاني أيضا من نقص الشروط البيئية ومتطلبات الصحية والصحة الإنسانية، وصعوبة التحول من الإنتاج الصناعي الكثيف العمالة إلى الإنتاج الصناعي كثيف الرأسمال الذي يسمح بإنتاج منتجات تتميز بمواصفات عالمية وصديقة للبيئة تتطلبه نظم التجارة الحرة العالمية.

الفرع الأول : واقع الصناعة في الدول العربية.

لا يزال القطاع الصناعي في الدول العربية سوءا الخاص منها أو العام يعاني من مشاكل سواء ما تعلق منها بأسلوب التسيير وطرق والإنتاج، أو التمويل والتوزيع. كما يتميز هذا القطاع في أغلب الأقطار العربية بقلة ورداءة المنتوج والموقع الجغرافي غير الستراتيجي. إذ نجد معظم الصناعات الكبيرة التابعة للدولة داخل الكثافة السكانية المزدحمة في المدن مما أثر على كثير منها بالتآكل وتسبب ملوثاته في مشاكل صحية للمجمعات السكانية المحيطة به.

أولا: النمط الصناعي في الدول العربية: يقع النمط الصناعي في الدول العربية ضمن مايلي:[1]

1 - **النمط الصناعي الأول:** ويخص بعض الدول البترولية، وهو نمط إنتاجي بدول الخليج العربي والجزائر وليبيا والعراق، التي تعتمد على الصناعة الإستخراجية (البترول) المادة الخام الأساسية في التصنيع (و يشمل صناعات البتر وكيماوية، و الأسمدة الملوثة، و الألمنيوم ..) و بعض الصناعات الأخرى المضرة بالبيئة.

2 - **النمط الصناعي الثاني:** ويشمل هذا النوع من التصنيع الدول غير البترولية، حيث تستخدم هذه الدول التقنيات كثيفة الستخدام لليد العاملة والملوثة للبيئة. وتشمل هذه السياسات القطاعات الصناعية مثل (التعدين والغزل والنسيج والصناعات الغذائية).وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الدول تعاني من قلة الإمكانات المالية وارتفاع حجم المديونية الخارجية والكثافة السكانية غير المستغلة. وهذا ما يجعل من الصعوبة بماكان تغيير أساليب إنتاج الدول الحالية بأخرى حديثة صديقة للبيئة.

ثانيا:التحديات البيئية التي تواجه الصناعة في الدول العربية: بالرغم من الخطوات الجادة التي اتخذتها العديد من الدول العربية في المنطقة من دعم و حفز الصناعات المختلفة من أجل الوصول إلى نظام الإنتاج الأنظف، ونظم الإدارة البيئية المتكاملة، التي تدعم الوصول إلى هذا الإنتاج الذي يمكن تصدره للدول الخارجية، ويحافظ على البيئة المحلية من التدهور المؤثر على كافة أنماط النشاطات التنموية. إلا أن تحقيق ذلك مازال بحاجةالى إزالة الكثير من المشاكل التي يجب على الدول العربية التغلب عليها. ومن بين هذه المشاكل :[2]

– الأجهزة البيئية العربية، في كثير من الدول لازالت أقل نفوذا على المستوى السياسي كوزارات الصناعة ووزارات البترول والصحة والتعليم والإعلام والسكان، وحتى ولو كانت على مستوى الوزارات، فإنها غير مفعلة وتعتبر حديثة العمل في الجهاز الحكومي.

1– **عبد المؤمن علي، الصادرات و الواردات العربية،أوراق إقتصادية غير منشورة. جامعة شلف، 2008، ص،15.**

2– **باتر محمد علي وردم :" العالم ليس للبيع"، مخاطر العولمة على التنمية، دار الأهلية الأردن، 2003، ص، 213.**

- احتياج الدول العربية إلى نظام معلومات على مستوى المنطقة يساعد الصناعات على معرفة الإنبعاثات القياسية من خطوط التصنيع وطرق التصنيع الأنظف.

- إستيراد الدول العربية لتقنيات التصنيع التي تخلت عليها الدول الصناعية نتيجة الضغوط البيئية عليها في دولها.

- بعض الدول العربية لا تتمتع بوجود القوة البشرية أكثر كفاءة في الإنتاج وأقل إهدار للمواد الخام ومدخلات الصناعية.

- نقص الكوادر الصناعية الممتهنة لأهمية الالتزام بنظم الإدارة البيئية المتكاملة كوسيلة للمنافسة في نظم التجارة العالمية.

- عدم دراية المستهلك بأهمية شراء المنتجات الصديقة للبيئة ومدى التأثير الاقتصادي والاجتماعي العائد عليهم نتيجة تسبب التلوث البيئي أثناء تصنيعها.

- نقص الوعي بالبينة وأهميته في الإنتاج لدى المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

- نقص القوانين البيئية في دول منطقة وعدم تماشيها مع متطلبات المرحلة.

- عدم الالتزام المؤسسات الصناعية، بتطبيق قوانين السلامة والصحة المهنية والتي يستلزم تحقيقها حماية البيئة الداخلية للصناعة من التلوث، وتحقيق الحماية للعاملين في الصناعة.

- عدم تدريب المؤسسات الصناعية القدرة العاملة لديها على السلوك الرئيسي السليم.

- تشغيل الأطفال في المصانع بأجور زهيدة و دون حماية اجتماعية لمستقبلهم .

- ضعف الإعانات المالية الموجه للمؤسسات من أجل وضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.

- انتشار ظاهرة السوق الموازية في الصناعة والتجارة. وهذا ما يهدد صحة وسلامة الإنسان.

- انعدام المحيط المستديم للمؤسسات الصناعية، ومساهمتها في تلويثه عن طريق رمي النفايات والمواد الضارة في البحار والانهار، مما يزيد من تعقيد الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن تحقيق التنمية الصناعية المستدامة يفرض على الدول العربية معالجة المشاكل المذكورة وإزالتها من المحيط الصناعي، حتى تتمكن المؤسسات الصناعية من العمل في بيئة خالية من الملوثات الطبيعية، وحينها تبدأ المؤسسات في تغيير أساليب إنتاجها عن طريق إدخال أساليب وطرق حديثة من أجل إنتاج منتوج يخضع للمواصفات والمتطلبات العالمية وله المقدرة التنافسية مع المنتجات المتجانسة في الأسواق العالمية. كما أن تحقيق الاستدامة الصناعية يعني حجز مكان في الأسواق العالمية، وتنفيذ الدول العربية لما وقعت عليه في الاتفاقات الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: واقع الزراعة في الدول العربية.

تعتمد معظم الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير الغذاء المحلي والوردات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان. بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وتمويل التنمية. وإذا كانت المنتجات الزراعية العربية ذات أهمية داخلية وخارجية فإن السوق العالمية وتحت رعاية منظمة التجارة العالمية قد أصبحت تشترط معايير بيئية، ومنتجات صحية خاليا من الإضافات الكيماوية المؤثرة على الصحة والسلامة الإنسانية، كما تشترط إنتاجها في بيئة خاليا من الملوثات الطبيعية. هذا ما يضع الصادرات العربية من المنتوجات الزراعية أمام تحديات جديدة، نظرا للمشاكل والعوائق البيئية التي تعاني منها الزراعة العربية، والتي قد تفقدها القدرة التنافسية مع المنتوجات الزراعية المماثلة في الدول التي تعتمد على الإنتاج الزراعي البيئي.

أولا: المشاكل والمعوقات التي تواجه الزراعة العربية:

1 - **المعوقات الديموغرافية:** تعاني دول المنطقة من نقص اليد العاملة الفنية والمؤهلة في القطاع الزراعي ، هذا مخلق مشكلة إضافية على الغذاء وعلى جميع متطلبات الحياة الضرورية في الوطن العربي. وقد أدت الهجرة الداخلية من الأرياف إلى مدن إلى مزيد من تدهور الزراعة نتيجة نقص مياه السقي من جهة وإرتفاع تكاليف الزراعة من جهة أخرى، والذي أثر بدوره في المحصول الزراعي الذي أصبح عاجز عن تلبية الطلب المحلي من الغذاء. وهذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم: (14)الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه مجموع الدول العربية الفترة(2005-2008)

(الوحدة مليون دولار)

البيان	الناتج الزراعي (مليون دولار)			
	2005	2006	2007	2008
مجموع الدول العربية	70.479	81.212	90.526	103.385
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	234دولار	263دولار	286دولار	319دولار
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.4	6.2	6.0	5.4

المصدر: البنك الدولي : مؤشرات التنمية الدولية 2008.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 6.4% سنة 2005 إلى 5.4% سنة 2008. هذا ما يفرض على الدولة إعادة النضر في السياسة الزراعية المتبعة حالي.كما نلاحظ أيضا، أن نصيب الفرد قد ارتفع من 286 دولار في سنة 2007، إلى 319 دولار في سنة 2008 وهذا راجع إلى زيادة الدخول وليس لسبب تحسن المحصول الزراعي. ويبقى أن الإنتاج

الزراعي غير قادر على تلبية الطلب المحلي لدول المنطقة.وأن التبعية الغذائية إلى الغرب ستضل جزء من السياسات والبرامج العربية في الوقت الحالي.

2 - **معوقات متفرقة:** بالإضافة إلى المشاكل الد يمغرافية، تعاني الزراعة في الوطن العربي من مشاكل أخرى شكلت حاجزا أمام تطور المحصول الزراعي. ومن بين هذه المشاكل:[1]

- انخفاض نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية حيث لا تمثل سوى 14.1% منها، ما أدى إلى تدني نسبة محصول ما هو مزروع فعلا في هذه المساحة. وتجدر الإشارة إلى أن المساحة المستغلة من الأراضي الزراعية تشكل فقط حوالي 35% فقط من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، وهذا ما يدل على أن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليست مستغلة.

- ندرة المياه و سوء استغلال المتوفر و هدرها إذ يعد الوطن العربي من أقل المناطق في العالم وفرة للمياه، فيما تظم المنطقة أكثر من 4.5% من سكان العالم فإنه لا يوجد فيها سوى 1% من الموارد المائية العالمية المتجددة.

- اعتماد الزراعة العربية على العوامل المناخية في الرعي والسقي وهذا ما يجعل الإنتاج الزراعي متقلبا ومتذبذبا حسب تغيرات المناخ. كما يعاني أيضا القطاع الزراعي من مشاكل سياسية وإدارية انعكست سلبا على المحصول الزراعي وعلى السياسة الزراعية بأكملها، وتتمل هذه المشاكل في:[2]

- ضآلة الاستثمار في مجال القطاع الزراعي.

- الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية نتيجة الزيادة السكانية والهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن.

- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسة الزراعية.
- اعتماد الدول العربية على الإستراد من الخارج لسد العجز من حاجاتها من الغذاء.
- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها.
- ضعف الإنتاج الحيواني.
- عدم ملائمة السياسات التنموية العربية.
- إهمال الدول العربية للصناعات الزراعية الغذائية.
- ضعف البنى التحتية(وسائل النقل، التخزين والتبريد،..).
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.

1- خليل حسين، مرجع سابق،ص،150.

2- تقرير للجنة الاقتصادية لغرب أسيا،الاعتبارات البيئية المؤثرة بالتجارة الزراعية والزراعة الصناعية داخل المنطقة العربية،(2006) الموقع:www.escw.un.org تم الإطلاع عليه يوم 2011/09/20.

- نقص المختصين في التسويق الزراعي.
- عدم القدرة على إنتاج منتجات زراعية بمواصفات وبشروط وتدابير بيئية عالمية.

الفرع الثالث: معوقات التجارة العربية.

لا تتوفر التجارة الخارجية العربية على الدعم الكافي من السياسات القطرية في الدول العربية وخاصة فيما يتصل بإجراءات العبور، والنقل والنقل البحري. كما أن القوانين التجارية للدول العربية مازالت تشكو من البيروقراطية مما يؤثر على حركة السلع أثناء الدخول أو الخروج. وباعتبار أن التجارة هي محرك لما ينتج داخل المجتمع إلا أنها هي الأخر تواجه مشاكل وعوائق كبيرة حالت دون تطورها.

أولا: مشكلة البنية التحتية: تلعب البنية التحتية لأي دولة دورا هاما في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، وفي سرعة نقل البضائع والأشخاص في الداخل والخارج. كما تساعد وسائل الاتصال المتطورة على جلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية. وكلما كانت البينية التحتية متطورة كلما ساعدت على نمو وتطور التجارة سوءا الداخلية أو الخارجية. غير أن معظم الدول العربية تفتقر لبنية تحتية حقيقية كالطرق ووسائل الاتصال، ووسائل النقل الصحية، وعدم اعتماد أساليب عصرية في تسير البنوك، والموانئ والمطارات وغيرها، مما أعاق نمو وتطور القطاع التجاري فيها.[1]

ثانيا: المعوقات البيروقراطية: معظم السياسات العربية في التجارة الخارجية لا تتماشى والسياسات العالمية، رغم الارتباطات القوية مع العالم الخارجي، مما يضعها في موقع الضعف كما نجد في بعض الدول العربية أن التجارة الخارجية مازالت تحت ضغط السلطة رغم تعهد الدول العربية بالتخلي النهائي عن الممارسات الاحتكارية السابقة والتوجه نحو التحرير الكلي لتجارة الخارجية، وتعاني أيضا من ضائقة مالية كصعوبة تحرير العملات، وتعدد أسعار الصرف.. وغيرها من العراقيل البيروقراطية التي تمارسها الإدارة كالتصديقات الحكومية، وإصدار شهادات المنشأ، وتأخر في إجراءات التفتيش وغيرها من العوائق الإدارية والبيروقراطية، بالإضافة إلى عراقيل أخرى خارجية تواجه التجارة العربية كالعولمة، ومنظمة التجارة العالمية.

الفرع الرابع :آثار النظام التجاري العالمي الجديد على اقتصاديات الدول العربية.

أولا: الآثار الكلية: أشارت دراسة أعدتها جامعة الدول العربية إلى الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق اتفاقيات النظام التجاري العالمي الجديد على الاقتصاديات العربية، وتتخلص أهم تلك الآثار فيما يلي:[2]

- ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية .
- اختلال في الموازين التجارية العربية بسبب إلغاء نظام الحصص.

---

[1]- بالعور سليمان،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة،مجلة الباحث،عدد،السادس،2008،ص4.

[2]- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي،آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي،دار الحامد، عمان،2009،ص،587.

– مصاعب صناعة البتر وكيماوية العربية بسبب المنافسة الحادة.

– ارتفاع نسبة البطالة في قطاع الصناعة، الذي يستوعب 24% من العمالة العربية.

– ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية المستوردة نتيجة تخفيض الدعم الممنوح للزراعة في البلدان المنتجة والمصدرة.

ثانيا: الآثار على الزراعة والصناعة.

1– الآثار على قطاع الزراعة: تتأثر برامج التنمية الزراعية بتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية التي ستحد من إمكانية الحصول على البذور والشتلات المحسنة والهندسية الوراثية. وغيرها من الأساليب التكنولوجية الجديدة بسبب ارتفاع تكلفتها. وأن المنتوجات الزراعية المصدرة من الأقطار العربية ستجد صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية نتيجة المنافسة الحادة، والتي تواجهها من جهة. ومن جهة أخرى الشروط البيئية وغير بيئية التي تفرضها الدول المتقدمة على المنتوجات المتأتية من البلدان العربية.[1]

2– الآثار على القطاع الصناعي: من المؤكد أن تتأثر بعض المصنوعات العربية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي، وإلغاء دعم الصادرات وارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن وتكلفة القيود الأخرى. ناهيك عن المنافسة الحادة التي سوف تعترضها والشروط الفنية والمعايير والمقاييس الدولية التي تشترطها في المنتوج.[2]

من خلال ما تم تقديمه نخلص إلى أن اقتصاديات الدول العربية تواجه مشاكل وعراقيل داخلية خطيرة يصعب عليها الالتزام بقواعد وقوانين منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: المعوقات البيئية والاجتماعية.

بالإضافة إلى المعوقات الاقتصادية تعاني الدول العربية أيضا من مشاكل بيئية واجتماعية خطيرة، بسبب انتشار الملوثات الطبيعية، وانبعاث الغازات السامة، وانتشار النفايات الصلبة الناتجة من المخلفات الصناعية، ومن النشاط الإنساني كعامل مساعد في زيادة التلوث نتيجة الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية وهدرها وتبديدها في غياب السياسات البيئية والاجتماعية الفعالة.

الفرع الأول: المعوقات البيئية: أصبحت القضايا البيئية من أولويات المجتمع الدولي خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة، وأصبحت تهدد سلامة وصحة الإنسان والحيوان والنبات في الحاضر والمستقبل. وأضحت المتطلبات البيئية ضرورة اقتصادية واجتماعية تحظى بأولوية أثناء وضع الخطط والبرامج التنموية. كما أصبحت المتطلبات البيئية شرط رئيسي في التجارة الدولية ومبدأ هام في قبول أو رفض المنتوج في الأسواق العالمية. وباعتبار الدول العربية ملزمة بتطبيق سياسات بيئية مثلها

---

[1]– باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 230.

[2]– باتر محمد علي وردم، نفس المرجع، ص250.

مثل الدول الأخرى المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الواقع البيئي في الدول العربية ينذر بالخطر وأن التلوث في تفاقم مستمر نتيجة عدة عوامل.

أولا: استنزاف الموارد الطبيعية: تعاني الدول العربية بصفة عامة، من التدهور البيئي والاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، وهذا راجع إلى الحاجة الماسة إلى الموارد المالية، وإلى الطبيعة الصناعية للدول العربية التي تعتمد على الصناعات الإستخراجية الملوثة للبيئة. وقد شجع الطلب العالمي الأوسع للموارد الطبيعية الدول العربية على زيادة الاستغلال المكثف وغير المحسوب أثاره الحالية والمستقبلية على البيئة والأجيال المستقبلية. وقد نتج عن هذا الاستنزاف المكثف للموارد الطبيعية عدة مشاكل بيئية ومن بينها:[1]

– التلوث البحري الناتج عن تسرب النفط وتفريغ النفايات الصناعية في البحار والتي تسبب نمو الطحالب ونضوب الأوكسجين وموت الأسماك والروائح الأخرى.

– المواد البلاستيكية القائمة و المواد الأخرى.

– إضرار الملوثات الصناعية بالأراضي الزراعية.

– زيادة حجم الفضلات والنافيات السامة داخل المحيط العمراني للسكان نتيجة قرب المناطق الصناعية من المحيط العمراني.

– انبعاث غازات النتروجين وهي المصادر الرئيسية لتها طل الأحماض وتسبب التأثير على الغلاف الجوي والاحتباس الحراري.

–كما تعاني الدول العربية من الهدر الكبير للموارد الطبيعية سواء المائية منها أو الحيوانية والنباتية من جراء الملوثات الصناعية.

– الاعتماد على الطرق التقليدية في التصنيع التي تسبب في زيادة التلوث وهدر الموارد الطبيعية المتاحة.

ثانيا: مشكلة التنوع البيولوجي في الدول العربية: تفتقر البيئة في الدول العربية إلى غطاء نباتي طبيعي متنوع يساعد على التوازن البيولوجي للكائنات الحية، سوءا الحيوانية منها أو النباتية. مما أدى إلى انقراض وموت وهجرة الكثير من الطيور والحيوانات البرية والتي آثرت على الطبيعة البيئية وعلى التوازن البيئي. وقد ساعد على زيادة حدة التدهور البيئي في هذه الدول إلى انتشار المشاكل التالية:[2]

– تتعرض الثروة الحيوانية في الدول العربية إلى ضغوط بيئية شديدة، نتيجة الصيد غير منظم، والاستغلال الأوسع للأسماك والطيور والحيوانات البرية التي تعتبر موارد هام للسكان.

– هجرة الطيور نتيجة انعدام المواطن الطبيعية.

---

[1]– محمود الخطيب، مشاكل التلوث في الوطن العربي، جامعة أسيوط ،القاهرة،1998، ص 115.

[2]–حسين عبد الحميد أحمد رسوان،البيئة والمجتمع،المكتب الجامعي الجديد الاسكندرية،القاهرة،2006،ص208

– التلوث الهوائي، حيث أشارت الدراسات الأولية إلى وجود التلوث الهوائي وخاصة في مناطق الكثيفة بالسكان إلى ملوث الغابات المترافق مع الأمطار الحمضية.

– نضوب المواطن السمكية نتيجة التلوث البحري ومنهجية والاستغلال االبشع لهذه الثروة بطرق غير منظمة. .

– موت النباتات والأصناف النباتية نتيجة التصحر وقلة المياه والتلوث الصناعي، ونقص ثقافة البيئة لدى الفرد العربي.

–أدى انتشار الفضلات والبقايا من الأدوية والهرمونات الحيوانية لمعالجة المحاصيل الزراعية إلى موت القهري للحشرات والطيور وبعض النباتات والتي تعد ضرورية للتوازن البيئي، وظهور الفطريات السامة والمؤثرة على المحاصيل الزراعية.

ثالثا: مشكلة المياه في الوطن العربي: سبق وأن قلنا أن نصيب الدول العربية من المياه غير متجددة يشكل 1% من المياه العالمية، كما تقدر الموارد المائية بنحو 277 مليار متر مكعب سنويا منها نحو 43% مصادر داخلية و57% في المائة مصادر خارجية.[1] الأمر الذي يضع الدول العربية أمام مشاكل حقيقة سوءا على المستوى الإنتاجي أو البيئي والاجتماعي، باعتبار أن الماء عنصر ضروري في الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وأن معظم الصناعات الحديثة تعتمد على الماء كعامل أساسي في الصناعة. إلا أن هذه المادة تتميز بالندرة والشح في الدول العربية، نتيجة لتواجد عدة أسباب منها:[2]

– أدى حجم السكان في الدول العربية إلى ارتفاع الطلب على الموارد المائية سواء للاستغلال الشخصي أو الصناعي و الزراعي مما تسبب في زيادة تدهور هذه السلع الضرورية.

– أدت نقص المياه الجوفية في الدول العربية إلى مزيد من التصحر، و هلاك الغابات و الحيوانات، و القضاء على الأراضي الزراعية المستخدمة، و مزيد من التدهور البيئي.

– قلة المياه الغذائية الصالحة للشرب و أثارها على صحة الإنسان ونبات.

– نقص السدود المائية في معظم الدول العربية مما ساعد على تفاقم مشكلة المياه.

– اعتماد بعض الزراعات في دول العربية على السقي للخضر على الولايات التي تتغذى من قنوات الصرف الصحي مما يؤثر على صحة و سلامة المستهلك.

– قلة تساقط الأمطار في كثير من الدول العربية نتيجة طبيعتها الجغرافية،وحتى الدول الأخر التي تتميز بمناح مطري فإن معظم المياه تذهب في الوديان و الأنهار ولا تستغل، وهذا راجع إلى نقص السدود المائية كما سبق الإشارة إليه.

---

[1]– **تقريرمنظمة العمل العربية. بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 .**

[2]– **عبد النور علي، مشكلة الزراعة في الوطن العربي، جامعة أسبوط، القاهرة، 2002، ص115.**

رابعا: مشكلة الأراضي الزراعية و التصحر: تمتلك الدول العربية مساحات زراعية كبيرة رغم أنها غير مستغلة كليا، وحتى المساحة المستغلة معرضة إلى تهديدات طبيعية إذ تشير البيانات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية أن حوالي 2.87 مليون كيلومتر مربع من الأراضي العربية مهددة بالتصحر وزحف الرمال.[1] ساعدها على ذلك قلة الأشجار الواقية من التصحر، وقلة المياه والمياه الجوفية كما أدى انتشار الملوثات الطبيعية الناتجة عن المخلفات الصناعية و الزراعية، إلى أثار عميقة على نوعية المياه الجوفية، فأصبحت غير صالحة للسقي بسبب التلوث و انبعاث الغازات السامة و تعكر الهواء وزيادة درجة حرارة الأرض كل هذه العوامل أثرت سلبا على إنتاج المحاصيل الزراعية و تدهورها وساعد على تفاقم مشكلة الغذاء في الوطن العربي.[2]

خامسا: الملوثات الناجمة عن الوقود البترولي: تعتبر الصناعة البترولية لكثير من الدول العربية من الصناعات الاستراتيجة والهامة، إن لم نقل المصدر الوحيد في الحصول على العملة الصعبة، رغم أنها تعتبر من الصناعات ذات الأثر البيئي الخطير نتيجة ماتفرزه من ملوثات تضر بالبيئة. ويمكن توضيح هده الأضرار في مايلي:[3]

- يعتبر استخدام وسائل النقل بأنواعها مصدرا رئيسا للتلوث البيئي نتيجة انبعاث الدخان و الغاز.
- يؤدي احتراق المنتوجات البترولية (كالبنزين والسولار والمازوت) إلى إنتاج غاز الكربون وغاز ملوث للأرض..
- كما ينتج غاز الهيدروجين (سلفريد) من محطات توليد الكهرباء التي تدار بالمنتجات البترولية.
- كما ينتج غاز الزئبقي من صناعات تكرير البترول، أما الرصاص فينتج عند إضافته إلى البنزين وذوبانه.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك مشاكل أخرى تتعلق بالمنتوج في حد ذاته كطرق التعليب والتغليف غير صحية ولا تتماشى مع المواصفات البيئية التي تشترط نوعا خاصا بتغليف وتعليب المنتوجات الغذائية مع قلة تجهيزات التبريد والتكيف والتخزين في الدول العربية، فقدت المنتوجات الزراعية الغذائية القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.كما أن الاعتماد على وسائل النقل غير الصحية في توزيع ونقل المحاصيل الزراعية في الدول العربية، أثر على سلامة وصحة المنتوج والمستهلك.و يمكن تلخيص نموذج السلسلة الغذائية التقليدية في المنطقة العربية وفق الشكل التالي:

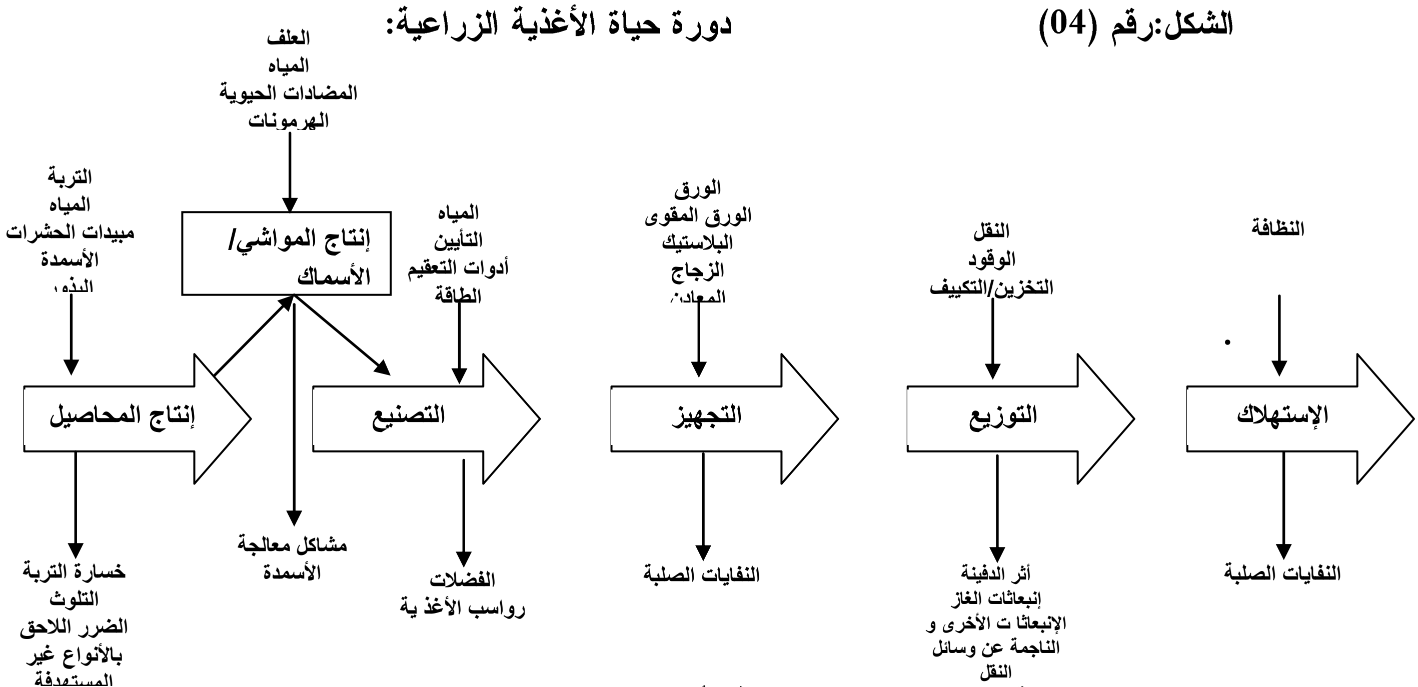
---

[1]– مصطفى كمال طلبة،إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1992،ص49

[2]– مصطفى كمال طلبة، المرجع نفسه ،ص50.

[3]– مصطفى كمال طلبة، المرجع نفسه، ص،66.

الشكل:رقم (04) دورة حياة الأغذية الزراعية:



المصدر:المعايير البيئية والقدرة للقطاعات الاقتصادية ،لأسكوا نيويورك 2005.

الفرع الثاني :المعوقات الاجتماعية في دول المنطقة.

تعتبر الدول النامية بصفة عامة مثالا في التخلف الاجتماعي وما يحتويه من انتشار الفقر والأمية ونقص وسائل الرفاهية والصحية، والصحة الإنسانية، والانتشار العشوائي للسكان وقلة الرعاية الصحبة وانخفاض مستوى التعليم. وقلة الاهتمام بالتنمية البشرية، وارتفاع نسبة الكثافة السكانية، ومعدلات البطالة والتهميش وانتشار الجريمة، والمخدرات وغيرها من المشاكل عجزت الدولة العربية على معالجتها ومن أهم هذه المشاكل:[1]

أولا- مشكلة الفقر: يبقى الفقر هو الهاجس الكبير الذي يشغل الدول العربية، وعدم قدرة سياساتها التنموية المطبقة على التخلص من هذه الظاهرة الخطيرة. وقد ساعد على انتشارها الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وعدم المساواة والعدالة في توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع الواحد.هذا وقد أدى العجز الدائم في كثير من موازين الدول العربية إلى صعوبة تقديم الإعانات للطبقة الفقيرة والمعوزة والتي تشكل قاعدة الهرم في الوطن العربي. وتشير بيانات تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي نقلا عن خطوط الفقر القطرية إلى إرتفاع نسبة الفقر في كل من الأردن من 13 % في سنة 2006 إلى 13.3 % في سنة 2008، وفي مصر من 19.6 % قي سنة 2005 إلى 22.0 % سنة 2008[2].كما تشير الاحصائيات إلى أن بعض الدول العربية كاليمن، موريتانيا، وفليسطين، والصومال، والسودان وجيبوتي

[1] -عمر عبد القادر، المشاكل الاجتماعية و آثار الاقتصادية في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص78.

[2] -إحصائيات البنك الدولي(2008)، تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2009)

وجزرالقمر، مازالت نسبة حوالي 40% من السكان فيها تعيش تحت خط الفقر، وأن الوضع الاجتماعي في حالة إستعجالية قصوى، يتطلب علاجا سريعا وفعالا قبل فوات الأوان.[1]

ثانيا: مشكلة البطالة: بلغ معدل البطالة في الدول العربية لأكثر من 20% من إجمالي القوة العاملة حسب بيانات دول الإمارات العربية لسنة 2005، كما بلغت أكثر من 40% بين الشباب.[2] كما أشار تقرير منظمة العمل العربية إلى أن تعداد سكان الدول العربية سوف يصل إلى حوالي 395 مليون نسمة في سنة 2015، وأن الدول العربية مطالبة بتوفير 51 مليون وظيفة عمل في سنة 2020.[3] كما أن للزيادة السكانية غير المستغلة آثار سلبية على الموارد الطبيعية والتي تعني مزيد من الاستهلاك والتلوث ومزيد من البطالة.

ثالثا: مشكلة الصحة: لقد أدى تدهور البيئة المحيطة بالسكان، الى معاودة انتشار بعض الأمراض التى تعتبر سهلة ومتحكم فيها(كالتفوييد، والجرب،..) وغيرها من الأمراض الناجمة عن الفقر وسوء التغذية وقلة الرعاية الصحية. وقد أدى غلاء المعيشة والنمو السكاني المطرد وغير المستغل، إلى زيادة تدهور الحالة الصحية وخاصة للطبقة الفقيرة في المجتمع.ورغم أننا نجد بعض الدول العربية تعتمد سياسة صحية مجانية، إلا أن الخدمات الصحية المقدمة غير منتظمة وتتميز بالغش ويغلب عليها طابع الإهمال واللامبالاة. وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية الى أن معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية قد بلغ نحو 47 حالة وفات لكل ألف مولود حي. ويعد هذا المستوى مرتفعا جدا إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لايتجاوز5 وفيات فقط لكل ألف مولود حي في سنة 2009.[4]كما تشير بيانات البنك الدولي لسنة 2008، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء،كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية بين حوالي 117 طبيب في الجزائر و318 طبيب في قطر. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشرة دولة عربية حوالي 123 ممرضة في العراق و508 في قطر، بينما لا يتعدى 26 طبيبا و17 ممرضة في كل من اليمن وموريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي، وتعد هذه النسب ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الصناعية إذ نجد طبيب لكل 6 أفراد وممرضة لكل 3 أشخاص.[5] وعليه يمكن استنتاج أن، الرعاية الصحية في الدول العربية تحتاج هي الأخرى لمن يرعاها حتى تستطيع أن تقوم بدورها الحقيقي في التنمية الاجتماعية، وخاصة أن الرعاية الصحية أصبحت مطلبا دوليا ومعيار لقياس التنمية البشرية.[6]

---

[1]– **إحصائيات البنك الدولي(2008)، تقرير دولة الإمارات العربية (2008)، تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2009).**

[2]– **إحصائيات البنك الدولي(2008، تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2009).**

[3]-، **منظمة العمل العربية ، (2009) توقعات المنظمة..لسنوات (2020).**

[4]– **بيانات منظمة الصحة العالمية(2009)، التقرير العربي الإقتصادي الموحد(2009).**

[5]– **بيانات منظمة الصحة العالمية(2009)، بيانات البنك الدولي (2010)، التقرير العربي الإقتصادي الموحد(2009).**

[6]– **عمر عبد القادر، مرجع سابق، ص 120.**

رابعا: مشكلة التعليم: يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة أن التعليم في الدول العربية رغم التحسن الملحوظ إلا أنه يعاني من التسرب المدرس.

ويعتبر التعليم كمعيار مهم في قياس معدلات التنمية البشرية بالإضافة إلى معيار الرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين. كماأن للتعليم أيضا دور كبر في تحقيق التنمية المستدامة.إلا أن الملاحظ في الدول العربية أن التعليم فيها مازال يعاني من مشاكل كثيرة كارتفاع نسبة التسرب المدرسي، إذ قدرت النسبة حسب بيانات البنك الدولي ب 3.3 % في سنة 2007، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 40.5 % في اليمن، 29.9 في المائة في العراق وفي المغرب حوالي 23.8 %.[1] ويعكس مستوى التسرب المدرسي مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لأخر. وحسب تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي لسنة 2009، فإن معدلات الأمية بين البالغين في العالم العربي قد وصلت إلى نسبة 28.5% في سنة 2006، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 40 % في المغرب 43 % في موريتانيا سنة 2008 .[2]ويرجع هذا العزوف عن التعليم والتسرب المدرسي بالدرجة الاولى إلى الظروف الاجتماعية القاسية التي يعش فيها أغلب فئات المجتمع العربي.

وعليه يمكن القول أنه لا يجب على الدول العربية أن تغفل أو تقلص من أهمية قطاع التعليم، نظرا لأهميته الإنسانية أولا ثم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ثانيا. وتجدر الإشارة من خلال ماتم تناوله حول هذا القطاع الحساس أن السياسات والمناهج التعليمية والتربوية المتبعة في كافة الدول العربية تحتاج إلى الكثير من المراجعة والتصحيح، حتى يستطيع هذا القطاع الهام القيام بدوره كاملا في التنمية الشاملة المستدامة.[3]

خامسا: مشكلة النمو السكاني: يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب البيانات المتاحة من تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 بحوالي 355 مليون نسمة.[4] وهذا ما يشكل ضغطا متزايدا على الغداء والموارد الطبيعية المتاحة. كما أدت الكثافة السكانية المتزايدة وغير المستغلة إلى المزيد من التدهور البيئي نتيجة الانتشار العشوائي للبيوت والأكواخ القصديرية التي تنعدم فيها الشروط الصحية كقنوات الصرف الصحي، والمياه الصالحة لشرب، وانعدام التدفئة وغاز المدينة.كما تتميز هذه المناطق بانتشار الجرائم والمخدرات وكل أنواع الملوثات الطبيعية فيها. وعليه يمكن القول أن الزيادة السكانية هي عامل إيجابي ومهم إذا ما أحسن إستغلالها في التنمية، أما في حالة العكس كما هي الآن في الكثير من الدول العربية، فهي عبء ثقيل وعامل سلبي على الدولة وعلى البيئة .

[1]– تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية(2010)، التقريرالعربي الإقتصادي الموحد(2009،2008).

[2]–بيانات البنك الدولي (2010)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي (2009).

[3]– عبد الله بن جمعان ألغامدي،التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة،الأردن،2007،ص82.

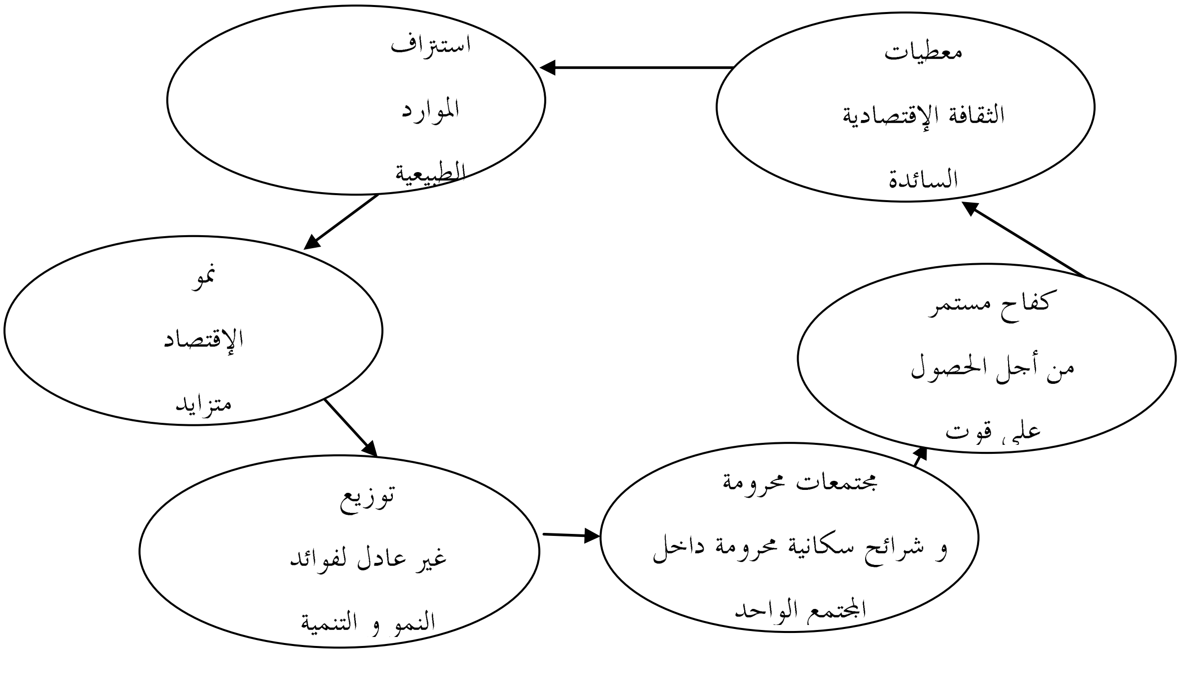
[4]- التقرير العربي الاقتصادي الموحد، بيانات البنك الدولي تقرير التنمية البشرية(2010).

سادسا: الأمن: يعتبر الأمن و الغذاء من المتطلبات الضرورية للحياة الإنسانية الكريمة، فتحقيق الأمن مرتبط بتحقيق الغذاء، فعندما يجوع الناس تنتشر الأمراض الاجتماعية والظواهر الخطيرة كالجريمة، والسرقة، والقتل والرشوة والمحسوبية. غير أنه في بعض الدول العربية البترولية تنتشر فيها جرائم الفساد بشكل كبير وهذا ليس بسبب الفقر ولكن بسب الوفرة المالية و ضعف جهاز القضاء في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. وهذا ما نلاحظه ونسمعه ونشاهده في كثير من الدول العربية، فالجرائم بكل أنواعها في ارتفاع مستمرمما ينذر بوجود خطر قادم يستدعي علاج سريع وفعال يضمن للجميع حياة آمنة مستدامة. [1]

سابع: السكن: إن الحصول على سكن في الدول العربية يعتبر بمثابة تحقيق إنجاز كبير، وخاصة في الدول غير البترولية والفقيرة.وحتى وإن وجدت السكنات، فإنها باهضة الثمن ولا يستطيع أغلبية السكان شرائها لأن البطالة والفقر لا يسمحان بمجرد التفكير فيها. وحتى التهيئة العمرانية هي الأخرى في معظم الدول العربية تقليدية وتفتقر إلى الكثير من المواصفات الحضرية مما يزيد من تلوث البيئة والاضراربها.

وعلى ضوء ما تم تقديمه يمكن تلخيص المشكلة الاجتماعية الأساسية في الوطن العربي في الشكل التالي:

الشكل: رقم(05) حلقة الفقر الاستنزاف و هدر الموارد الطبيعية.



المصدر:محمد ريان، المعوقات السياسية في التنمية العربية، مكتبة مدبولي ،جامعة القاهرة، 2003، ص،65،.

---

[1] – محمد الهادي، النمو الديمغرافي في الدول العربية، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 2004، ص،180.

المطلب الثالث: المعوقات السياسية.

طبعا إن تدهور الحالة الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة وانعدام العدالة والمساواة داخل المجتمعات العربية يرجع بالضرورة إلى فشل النظم والسياسات العامة المطبقة في الأقطار العربية، ويرجع هذا الفشل السياسي بدوره إلى طبيعة الحكم وإغلاق الدائرة السياسية وانعدام الديمقراطية والشفافية في التسيير.

الفرع الاول: المشاركة الشعبية ولديمقراطية: ان غياب المشاركة الجماهير العربية في الحياة السياسية يمكن إرجاعها إلى:[1]

– قلة الوعي الناتج عن الأمية والانشغال بلقمة العيش ولامبالاة لدى شريحة كبيرة داخل المجتمعات العربية بما يجري على مستوى الساحة السياسية.

– انعدام الثقة في الأنظمة العربية من قبل شعوبها نتيجة سيطرة الشخص الحاكم على مقاليد الحكم و إغلاق الدائرة السياسية لدرجة لا تسمح بدخول أية عنصر جديد.

اولا: الانفصال بين الحاكم والمحكوم:إن عدم وجود تفاعل بين قيم وأمنيات ومطالب الافراد والسلوك السياسي للحكام، يؤثر في مدى توافر شرطي الرضا والقبول من جانب المحكومين، وهما الشرطان اللازمان لاستمرار الأداء السياسي للسلطة وفعاليتها في المجتمع. ويؤدي هذا الوضع بالنظام السياسي إلى استخدام كافة أساليب العنف اتجاه معارضيه و كبت الحريات والحقوق المتعلقة بالإنسان، وإلى اتساع دائرة العنف في المجتمع وهذا ما هو حاصل الآن في معظم الدول العربية.[2]

كما أدى غياب المؤسسات السياسية الفعالة في الدول العربية والقادرة على إعداد وتدريب وتجنيد المواطنين بالأسلوب الديمقراطي الذي يقوم على الحوار والمنافسة السياسية إلى ما يلي:[3]

1– شيوع قيم الإتكالية والفردية والانتهازية السياسية في المجتمع العربي.

2– غياب للبنى الاقتصادية والاجتماعية والإطار الثقافي والفكري اللازمين للمسايرة الديمقراطية.

3– عدم الاعتراف بالتعددية السياسية، وعدم إمكانية تداول السلطة بأسلوب ديمقراطي منظم.

ثانيا: انتشار الفساد: إن الشعور بالاستبداد يولد لدى الطبقة الحاكمة الاحساس بالملكية الخاصة لما هو موجود تحت مسؤوليتهم، وصعوبة الفصل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وهذا ما يؤدي إلى استخدام الموارد العامة واستغلالها في تحقيق المصالح الخاصة. وهذه هي سمات السياسة الموجودة في جميع الدول العربية مما شجع عل انتشار مظاهر الرشوة والمحسوبية والوساطة والبيروقراطية، وكل الأمراض الاجتماعية التي تدل على غياب السلطة وانشغالها بمصالحها الخاصة بالإضافة إلى عدم فاعلية

1– محمد ريان، المعوقات السياسية في التنمية العربية،مكتبة مدبولي، جامعة القاهرة، 2003، ص65..

[2] – قدوم السعيد،الحكم الراشد،دارا لأزهر،القاهرة،2004،ص180.

[3]– أوراق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،إدارة الحكم الراشد لخدمة التنمية البشرية، فيفري1997.

أجهزة الرقابة ويعني تجاهل دور المجالس الشعبية وحصر مهامها في تعزيز القوانين التي ترغب السلطة توقيعها وفق سلطة وإرادة الحاكم وليس بإرادة الشعب، نتيجة انعدام الديمقراطية، من جهة وتهميش الأحزاب السياسية المعارضة في المشاركة البرلمانية من جهة أخرى.

هناك ارتباط لا ينفصم بين الحكم والتنمية البشرية، لأن إدارة الحكم تعني ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات ولكن للأسف أن التنمية البشرية في الدول العربية تكاد تكون معدومة، بسبب هدر كثير من الحقوق الفردية سواء السياسية أو الاجتماعية كالتميز بين الجنس البشري والجهوية وتهميش المرأة، وهذا في ظل غياب مؤسسات الحكم و غياب المعارضة السياسية القوية وتهيش الدور الرقابي للبرلمان والسلطة الرابعة وتسييس الجهاز القضائي.إن هذا الأمر سمح بالتستر على جرائم الفساد وعدم خضوعها للرقابة وهذا ما تعاني منه كافة الدول العربية. وفي تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر في سنة 2010، عن حالة الفساد(سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل المصلحة العامة) في العالم العربي فقد سجلت أعلى نسبة حصلت عليها قطر وتصل على 7.7 مدركات الفساد.[1]وهذا ما يؤكد على أن الفساد متفشي في كافة الدول العربية وفي أعلى المستويات.

وللتذكير فإن معظم الدول العربية قد وقعت وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للفساد.

ورغم هذا فإن السبب الحقيقي المساعد على زيادة الفساد (اختلاس المال العام) في الدول العربية وتهريبه إلى البنوك الأجنبية هو تستر الأمم المتحدة على البنوك التي تستقبل المال القذر.

الفرع الثاني: تهميش دور المجتمع المدني: تلعب المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية وجمعية المحافظة على البيئة وغيرها من التجمعات المدنية دورا هام في نشر الوعي لدى الشعوب، والمشاركة في التنمية الاقتصادية غير أن المجتمع المدني في الدول العربية يعاني من التهميش وعدم إشراكه في برامج التنمية. هذا ما أدى إلى انتشار الإحباط وقتل روح المبادرة عند الفرد العربي.[2]

وعل ضوء ماتم تقدميه، يمكن القول بأن السياسات التنموية في الدول العربية لم تستطع إلى حد الآن من التخلص من المشاكل التي تعاني منها جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،بل أن المشاكل البيئة والاقتصادية والسياسية وخاصة الاجتماعية (الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية)، قد أصبحت أكثر تعقيدا في معظم الدول العربية بالرغم من المحاولات التنموية التي قامت بها هذه الدول للحد من هذه الظواهر الخطيرة وبالتالي فإن النتائج جاءت معاكسة إلى آمال وطموحات الكثير من الفيئات المحرومة، وهذا ما يفرض على الدول العربية إعادة النظر في سياستها التنموية، وجعلها أكثر فاعلية وانسجام مع المتطلبات المحلية، ومنظمة التجارة العالمية باعتبار أن معظم الأقطار العربية قد انضمت

[1]– **تقرير منظمة الشفافية الدولية:(2010) جزء(الفساد في الدول العربية).**

[2]– **قدوم السعيد، مرجع سابق، ص190.**

إليها. كما أن تحقيق التنافسية للصادرات العربية في الأسواق العالمية مربوط بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي والسياسي والبعد البيئي والاجتماعي، ولاتتحقق هذه الأبعاد إلا إذا صلح الفرد العربي باعتباره أساس التنمية.

خلاصة الفصل:

بدأت الدول العربية منذ سنوات في تغير سياستها التنموية، وكان الهدف دائما وراء هذا التغير هو زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق رفاهية الشعوب، وذلك بتخفيض معدلات الفقر والبطالة وتحسين المعيشة والتخلص من التبعية الغذائية إلى الخارج. كما سعت أيضا إلى زيادة الإنتاج وتنويع الهيكل السلعي للصادرات، بدلا من الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية من أجل تغطية الواردات. إلا أنها ورغم تعدد المحاولات، فشلت الدول العربية على المستوى المحلي في تحقيق أهداف التنمية المنشودة، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين المعيشة للشعوب وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

أما على الصعيد الإقليمي فقد كانت الدول العربية هي السباقة في محاولة إقامة التكامل الاقتصادي. إذ بدأت بوضع البنى التشريعية والمؤسساتية التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام وتنمية التجارة البينية بشكل خاص، وإلى إقامة وحدة اقتصادية عربية، إلا أن مشروع التكامل الاقتصادي لم يلق النور إلى يومنا هذا باستثناء بعض الإنجازات المشتركة والتي لم ترق إلى مستوى الاتفاق. وترجع أسباب هذا الإخفاق إلى الصراعات الداخلية القطرية من جهة، وإلى الخلافات السياسية بين الدول العربية مع بعضها البعض من جهة أخرى.

وهكذا، ورغم بعض الإنجازات المحققة فقد فشلت السياسات العربية في تحقيق أهدافها التنموية سواءا على المستوى الوطني أو الإقليمي، وبقيت التنمية تعاني إلى يومنا هذا من نفس الأوضاع والمشاكل السابقة الذكر، إن لم نقل أنها أصبحت الآن أكثر صعوبة وتعقيدا خاصةا مع التغيرات والتطورات العالمية الحاصلة، في العلاقات التجارية الدولية، والتي تشرف عليها منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لقد أصبح للتنمية الاقتصادية مفهوم جديد في أدبيات الفكر الاقتصادي، بحيث أصبحت التنمية أكثر شمولية وإلماما، خاصة بعد إنعقاد مؤتمر ريو سنة 1992، حول البيئة والتنمية المستدامة بمشاركة الدول الصناعية والدول النامية ومنها الدول العربية، التي وافقت وصادقت جميعها على محتوى الاتفاقية التي تحث فيها جميع دول العالم على ضرورة الحفاظ على كوكب الأرض من أخطار التلوث لأن المستقبل مشترك والمصير واحد ولن يتحقق هذا إلا بالوقوف جميعا كمجموعة واحدة ضد كل مظاهر التلوث والهدر والاستغلال المكثف والجائر للموارد الطبيعية المناحة والعمل على الحفاظ على حق الأجيال القادمة في التمتع بها. ومحاربة الفقر في العالم نظرا لخطورته على البيئة والإنسان. كما أكد المؤتمر على جميع الدول بضرورة تغير أنماط إنتاجها واستهلاكها الحالية واستبدالها بطرق وأساليب إنتاجية أكثر صحية وخالية من كل الملوثات التي تؤثر على صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات. ومع تنامي الوعي البيئي لدى دول العالم، وتبني منظمة التجارة العالمية لمحتوى اتفاقية مؤتمر ريو وأدرجتها ضمن قوانين المبادلات التجارية الدولية وحينها أصبحت القضايا البيئية والتنمية الاجتماعية من الأولويات في

البرامج والخطط التنموية لدى جميع دول العالم. وعليه بدأت الدول الصناعية في وضع البنى التشريعية والقوانين البيئية والاشتراطات الفنية وغير فنية على دخول السلع إلى أسواقها المحلية وخاصة المنتجات المتأتية من الدول النامية ومنها الدول العربية نظرا لما تعانيه هده الدول من مشاكل بيئية صعبة نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القاسية التي يعيش فيها معظم سكان الأقطار العربية والناتجة من شيوع الفقر والأمية، والصراعات والحروب العرقية مما أثرى على التنمية الاقتصادية فيها بالرغم من أن معظم الدول العربية قد شرعت منذ سنوات في تطبيق برامج وخطط واستراتيجيات التنمية المستدامة وفق ما التزمت به في مؤتمر ريو سنة 1992، وكذلك إلتزماتها التجارية مع منظمة التجارة العالمية، التي أصبحت تعطي للقضايا البيئية والاجتماعية أهية خاصة في المبادلات الدولية.

كل هذه التغيرات والتطورات العالمية الحاصلة سواء على مستوى التجارة العالمية أو على مستوى التنمية الاقتصادية، تعتبر تحديات جديدة بالنسبة للتنمية والتجارة الخارجية العربية نظرا لحجم المشاكل الحالية التي تعاني منها الدول العربية وصعوبة التحول من طرق وأساليب الإنتاج الحالية إلى أساليب إنتاج أكثر بيئية تعتمد على التكنولوجية الحديثة والصديقة للبيئة.

هذا، وقد أصبحت الدول العربية أمام عالم لا يعترف إلا بالقوى التي تصنعها التكتلات الاقتصادية الإقلمية. الأمرالذي يفرض عليها التسريع في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، ورفع كل العراقيل، والصعوبات، التي تقف أمام نمو وتطور التجارة البينية العربية باعتبارهما كمخرج للقيود الدولية التي تضعف من تنافسية التجارة العربية الدولية.

الفصل الرابع:

انعكاسات تحرير التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها عليه الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد رام هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة، سوءا تلك الإصلاحات الذاتية، أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي وفق الشراكة الأورومتوسطية واتحاد المغرب العربي والانضمام إلى منطقة الكبر لتجارة العربية الحرة. ودائما وفي إطار مشاركتها الدولية وقعت وصادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بمحاربة التلوث والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، وبهدف الاندماج في التجارة الدولية بدأت الجزائر في مسيرتها التفاوضية مع المنظمة العالمية للتجارة رغم أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مازالت تقف كحاجز كبير أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا دوليا وشرطا أساسيا للاندماج في المبادلات الدولية.

ويتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الأول تطور التجارة الخارجية الجزائرية. المبحث الثاني مدى مساهمة الإطار المؤسساتي والتشريعي الجديد في تحرير التجارة الخارجية بغرض تحقيق التنمية المستدامة. المبحث الثالث المشاكل المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة التي تميز الجزائر والتي تؤثر على تجارتها الخارجية.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية.

تعتبر التجارة الخارجية لأي بلد، مصدر هام للحصول على العملة الصعبة، وهي وسيلة هامة في تحفيز التنمية وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتشجيع الصادرات، ولهذا حاولت الجزائر منذ الاستقلال إيجاد سياسة تجارية خارجية ملائمة تمكنها من الاندماج في التجارة الدولية. ومن هذا المنطلق سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، إذ سيتناول المطلب الأول المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية، أما في المطلب الثاني، سنتناول تنظيم التجارة الخارجية منذ مرحلة الإصلاحات، كما سنتناول في المطلب الثالث الاتفاقات التجارية الجزائرية الدولية.

المطلب الأول: المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية.

اتبعت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا اشتراكيا للتنمية، قام على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي واستبعاد الاستثمار الأجنبي. وقد كانت التجارة الخارجية قبل الاستقلال تخضع للنظام الاقتصادي الفرنسي المبني على سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، كانت الصادرات الجزائرية في اتجاه واحد، أي إلى البلد المستعمر الفرنسي. ولكن بعد استقلال عرفت التجارة الخارجية الجزائرية تغيرات مرحلية و تاريخية هامة، بداية من الرقابة الإدارية على الصادرات و الواردات من و إلى الجزائر، ثم في مرحلة أخرى بدأت الجزائر في تطبيق سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وذلك عن طريق تشريع قوانين ومواثيق إلزامية لكافة المستوردين والمصدرين الخواص على ضرورة الحصول على تراخيص الاستيراد أو التصدير من الإدارة الجزائرية المعنية مما سهل على الدولة بسط سيادتها كاملة على المبادلات الخارجية.

ومع مرور الوقت بدأت تظهر عيوب ومساوئ هذه السياسة المتبعة خاصة بعد هبوط أسعار البترول في الثمانينات، وانفجار الجبهة الاجتماعية نتيجة فشل السياسة الاقتصادية المتبعة وعم قدرة الدولة على الاستمرار في سياسة الاحتكار للتجارة الخارجية. وقد عزز هذا الفشل انهيارا لنظام الاشتراكي في روسيا مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى ضرورة إيجاد حل سريع وفعال للخروج من الأزمة.فكان الخيار هو التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه والتحول نحو الاقتصاد التنافسي عن طريق تحرير التجارة الخارجية.وعليه سوف نحاول الوقوف على أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول : التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة (1962–1970):

لقد كانت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا قبل الاستقلال والتي استمرت إلى غاية 1963، تتم على أساس الإعفاء من كل الإجراءات الجمركية. وبمفهوم آخر أن التجارة الخارجية الجزائرية كانت تسير وفق قواعد النظام الفرنسي ذاته.

وابتداء من سنة 1963، أي بعد الاستقلال بدأت الجزائر تتخذ سياسة مستقلة نسبيا وفق نصوص ميثاق طرابلس سنة 1962، ثم ميثاق الجزائر 1964، والذي أعلنت فيه الجزائر صراحة تبنيها النظام

الاشتراكي كنظام بديل للنظام الاقتصادي الفرنسي. وفي مرحلة التحول هذه، قامت الجزائر بوضع سياستين، الأولى تتعلق بالسياسة النقدية، والثانية بالسياسة التجارية.

1 - **السياسة النقدية سنة (1964) :** بعد الاستقلال مباشرة عمدت الجزائر إلى وضع مجموعة من الإجراءات فيما يخص سياستها النقدية، وهذا خوفا من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من جهة، والتحكم في ميزانها التجاري من جهة أخرى. كما اعتمدت الجزائر نظاما فرنسيا في مجال مراقبة الصرف، طبقته بحذافيره قصد مواجهة هروب الأموال من خلال إنشاء البنك المركزي الجزائري الذي يشرف على السياسة النقدية المنتهجة. ومن أجل إبراز سيادتها، عمدت الجزائر في سنة 1964 إلى إصدار عملتها الوطنية الدينار و التخلي عن التعامل بالفرنك الفرنسي نهائيا.[1]

2 - **السياسة التجارية :** بعد تبني الجزائر للنظام الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والتحضير لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية ولتحقيق هذا الأخير اعتمدت الدولة مجموعة من الإجراءات و التدابير الرقابية على التجارة الخارجية، تحضيرا للسيطرة و الاحتكار الكامل للدولة على التجارة الخارجية. ومن أهم هذه الإجراءات و الأساليب ما يلي: [2]

<u>الأساليب السعريـــة</u> : و تشمل الرقابة على الصرف الإجمالي و القيود الجمركية.

<u>الأساليب الكميـــــة:</u> وتتعلق بإجراءات المنع، ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

<u>الأساليب التنظيمية:</u> تهيأت وانشاء مؤسسات عمومية تقوم بعملية التجارة الخارجية.

لقد كان تنظيم التجارة الخارجية بعد الاستقلال يسير وفق إرادة ورقابة الدولة، بحيث تقوم المؤسسات التابعة للدولة بعملية التجارة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الدولة بعملية تنظيم النشاط التجاري للقطاع الخاص حتى تستطيع مراقبة الواردات بطريقة ملائمة تتماشى والسياسة التجارية المتبعة.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية، فقد تميزت بنوع من الحرية بالنسبة للخواص، وهذا تماشيا مع السياسة التجارية المتبعة.

ويمكن تحليل هذه المرحلة بالأرقام من خلال الجدول التالي الذي يوضح لنا التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري خلال مرحلة الرقابة الإدارية:

---

[1]– عبد الرشيد بن الديب، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية "حالة الجزائر،رسالة دكتوراة غيرمنشورة،"جامعة الجزائر، 2003،ص،80.

[2]– عبد الرشيد بن الديب ،المرجع نفسه.ص،90.

جدول: رقم (15) تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1962 – 1970)

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد	%تغطية الصادرات للواردات
1962	3781	3602	179	% 105
1963	3746	3437	309	% 109
1964	3588	34772	116	% 103.3
1965	3145	3312	(167-)	% 95
1966	3080	3153	(73 -)	% 97.7
1967	3572	3154	418	% 113.25
1968	4097	4023	74	% 102
1969	4611	4981	(370 -)	% 93
1970	4980	6025	(1045 -)	% 83

المصدر : الديوان الوطني الإحصائيات، سنة 1979، رقم35ص59

من خلال الجدول أعلاه، يمكن استنتاج أن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1962 – 1970) يتميز بالتذبذب من فائض إلى عجز إلى غاية 1970، بحيث نجد أن رصيد الميزان التجاري للسنوات 1962-1963 و1964، كان إيجابيا على التوالي ب 19-309-116، وهذا راجع إلى الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الجزائر فيما يخص الرقابة على سياسة التجارة الخارجية.

بينما نجد رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1965 إلى غاية 1970) قد تميزبالتذبذب، وهذا طبعا راجع إلى زيادة حجم الواردات و ارتفاع أسعارها بعد خروج المستعمر الفرنسي و بداية تطبيق المخطط الثلاثي، الذي يتطلب استثمارات كبيرة.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1971 – 1979)

لقد تميز تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة (1971 – 1979) بالتطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية الذي سطرته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة من خلال تبني سياسة تجارية تقوم على أساس النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد خروج المستعمر والذي اعتبرته كبديل للنظام الفرنسي الحر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

لقد بدأ تفعيل دور المؤسسات العمومية التي أسندت لها الدولة مسؤولية المبادلات التجارية الخارجية من دون أن تترك لها الحرية الكاملة في إبرام العقود التجارية مع الشركات الأجنبية.

1.الهيئات التي كانت مكلفة بمهمة الإحتكار: لقد اسندت مهمة احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفق الأمر رقم 74/71 الصادر بتاريخ 1971/11/16، والذي يتضمن تحديد المؤسسات الوطنية المكلفة بالتجارة الخارجية، وبالأحرى الصادرات والواردات الوطنية، فالمؤسسة الوطنية التي أوكل لها مهمة

الاحتكار قد تكون مؤسسة وطنية إنتاجية أو مؤسسة وطنية توزيعية أو تكون مؤسسة وطنية تقوم بالوظيفتين معا.[1]

2- القواعد المنظمة لاحتكار المبادلات الخارجية:

<u>ا)- القواعد المنظمة للصادرات :</u> حاولت الدولة إظهار بعض المرونة فيما يخص التصدير وذلك بإصدار الأمر رقم 11/74 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974، والمتضمن تحرير الصادرات، والمرسوم 74 /13 الصادر في 1974، المتضمن إجراءات تصدير السلع و برمجة الصادرات. ويؤكد هذان التشريعان على حرية التصدير، ويلغيان الاحتكار على التصدير من قبل الشركات الوطنية، ماعدا بعض السلع المبينة في شكل قائمة تصدرها وزارة التجارة وكذلك حضر التصدير لبعض البلدان المعادية مثل إسرائيل.[2]

<u>ب)- القواعد المنظمة للواردات :</u> عكس الصادرات، كانت القواعد التي وضعتها الدولة فيما يخص الواردات اشد صعوبة وتتطلب إجراءات إدارية معقدة وطويلة بحيث تقوم الحكومة أولا بوضع البرنامج العام السنوي للاستيراد مع تخصيص المبلغ اللازم له، ثم تقوم المؤسسات الوطنية صاحبة الاحتكار بعد حصولها على ترخيص أو تصريح من وزارة المالية بإعداد مشروع بالواردات وتقدمه إلى الوزارة الوصية، والتي بدورها تقوم بتقديمه إلى وزارة التجارة للتأكد من مطابقته مع البرنامج العام للواردات بعد ذلك تقوم بفتح اعتماد بنكي لها قصد تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ ذلك البرنامج مع الأطراف الأجنبية.ثم تأتي مرحلة المراقبة والمتابعة الدائمة التي تقوم بها وزارة التجارة ثم الحكومة على المؤسسة الوطنية المستوردة و المرخصة لها.

كما تقوم وزارة المالية بمراقبة السير المالي لواردات فتقوم بإصدار قرارات في شكل إخطارات إلى المؤسسة المعنية بالإستيراد. وهذا نوع آخر من الرقابة على تصنيف البرنامج العام و السنوي للاستيراد من قبل المؤسسات المرخص لها. و تقييما لهذه القواعد المنظمة للواردات فإن الممارسة الفعلية لوظيفة الاحتكار من قبل المؤسسات المحتكرة قد أقرت جملة من السلبيات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- كثرة الإجراءات و والوصاية مما يعطل في بعض الأحيان وصول الواردات إلى السوق المحلية في الوقت المناسب و المكان المناسب.
- تعطل المؤسسات الوطنية الإنتاجية والإختلالات التموينية لعدم قدرة المؤسسات التوزيعية المحتكرة من التحكم في نشاطها.
- إعطاء بعض المؤسسات ترخيص بالاستيراد والتوزيع وفي نفس الوقت القيام بعملية الإنتاج.

---

[1]- عبد الرشيد بن الديب،المرجع نفسه،ص172

[2]- المرجع نفسه،،ص174.

- رفض بعض برامج الاستيراد المقدمة من طرف المؤسسة الاحتكارية من قبل الحكومة من أجل تحقيق السيادة العامة للدولة.

- تفصل الملفات على مستوى المصالح المختصة (وزارة النجارة، البنك، الجمارك)، مما يتسبب في تراكم الملفات وزيادة مدة دراستهما. مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على رخص الاستيراد واستلامها من البنك لأجل جمركتها لآجال طويلة تتطلبها الجمركة و غيرها.

3 - تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1971 – 1979) :

لقد عملت الدولة خلال هذه المرحلة على تقييد الواردات مع إعطاء بعض الحرية على الصادرات_لأن هذه الأخيرة تعتبر حافزا قويا للمؤسسات الإنتاجية المحلية، و كلما كان الطلب الخارجي على المنتوجات المحلية كبيرا، كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري من العجز إلى الفائض، وبالتالي تغطية تكلفة الواردات وتحقيق التوازنات العامة للدولة. فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بقدر ما تعبر عن أهمية الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية.

ولمعرفة حركة الصادرات والواردات الجزائرية خلا ل هذه الفترة ومدى تطور التجارة الخارجية نستعرض الجدول الموالي.

الجدول رقم: (16)تحليل تطور الميزان التجاري السنوي للفترة (1970 – 1979)

السنة	الصادرات ×		الواردات M		رصيد لميزان التجاري X – M	موشر تغطية الواردات X/M ×100
	قيمة ×	معدل النمو السنوي ل ×	قيمة M	معدل النمو السنوي لM		
1970	4.981	%0.00	6205	% 0.00	- 1224	% 80.277
1971	4.208	% 15.52	6028	% 2.85	-1820	% 69.81
1972	5.854	% 39.12	6694	% 11.05	-840	% 87.45
1973	7.4779	% 27.76	8876	% 32.60	-1397	% 84.26
1974	19.594	% 161.99	17754	% 100.02	1840	% 110.36
1975	18.563	% – 5.26	23755	% 33.88	-5192	% 78.14
1976	22.205	% 19.62	22227	% 11.11	-22	% 99.90
1977	24.416	% 9.93–	29475	% 32.61	-5065	% 2.82
1978	24.134	% 0.72–	34439	% 16.884	-10205	% 70.377
1979	36.754	% 51.66	323788	– % 4.98	4376	%113.52

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.عدد خاص رقم 35.ص80

من خلال الجدول رقم (16)، نستنتج أنه باستثناء سنتي (1974) و (1979)، حصلت زيادة فجائية غير متوقعة في قيمة الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، مما ساعد في تغطية تكاليف

الواردات بالصادرات، على التوالي 110.36، 113.6 % وماعدا ذلك، فإن هذا الميزان قد سجل رصيدا سلبيا 100 % نظرا للاستيراد المتزايد و الاحتياجات الوطنية من سلع استهلاكية ووسائل الاستثمار، وكل هذا يسير وفق السياسة العامة للدولة .

و الآن سوف نحاول تحليل البنية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1970- 1979) لمعرفة نوع السلع الحقيقية لصادرات الجزائر ودورها في تحقيق التوازنات العامة للدولة .

أ) - بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1970 – 1979):يمكن الاطلاع على بنية الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة وفق الجدول التالي:

الجدول: رقم (17):تطور التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (1970 – 1979)

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
مجوعات سلعية										
بنية الصادرات 1-سلع استهلاكية (6+1) منها مواد غذائية(1)	999 20 % 957 19.2 %	530 12.6 % 486 11.5 %	559 % 9.5 516 8.8 %	913 12.2% 872 11.6 %	692 3.7% 650 3.3%	697 3.7 % 69 3.6%	623 2.8% 602 2.7%	541 12.2 % 526 2.1 %	576 2.3 % 562 2.3 %	419 1.1 % 401 1.0 %
2-سلع التجهيز (4+5)	97 1.9%	199 4.7%	129 2.2%	78 1.0 %	83 0.4 %	139 0.75%	12 0.05%	19 0.08%	8 –	3 –
3-مواد أولية و نصف مصنعة (3+2)	3.88 77.9%	3.47 82.6%	5.16 88.2%	6.48 86.2%	18.81 96%	17.72 95.5%	21.57 97.1%	23.85 97.7%	23.64 97.5%	36.33 98.8%
منها الطاقة(3) 4-سلع غير محددة(7)	3.45 69.3% 1	3.15 82.5% 1	4.81 82.2% 1	6.20 82.9% 5	188.26 93.2% –	17.27 93% –	21.97 95% –	23.44 96% –	23.27 96% –	35.85 97.5% –
مجموع قيم الصادرات	4.98	4.20	5.85	7.47	19.59	18.56	22.20	24.41	24.23	36.75
مؤشر تطور إجمالي الصادرات سنويا	100%	84.4%	139.1%	127.7%	161.9%	94.7%	119.6%	109.9%	99.2%	151.6%
إجمالي الصادرات دون المحروقات	1.525	1058	1.038	1.273	1.333	1.290	1.108	965	955	895
نسبة الصادرات من غير المحروقات	30.6%	25.1%	17.7%	17.0%	6.8%	6.9%	4.9%	3.95%	3.9%	2.4%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات عدد خاص رقم 35، ص57.

ملاحظة:

- تم حساب قيم السلع من إجمالي قيمة الصادرات.
- بيان مكونات بنية الصادرات.

(1) مواد غذائية، (2) مواد أولية، (3) مواد الطاقة، (4) سلع تجهيز زراعية، (5) سلع تجهيز صناعية، (6)سلع استهلاك غير زراعية، (7) سلع غير محددة.

من خلال الجدول نستنتج أن الصادرات الجزائرية للفترة(1970–1979) تتمحور بصورة أساسية حول مجموعة المواد الأولية والمواد نصف المصنعة، بحيث نجد أن القيمة المطلقة من 3.8 مليار دج، أي نسبة (77.9%) منها 3.4 مليار دج، أي نسبة 69 % من المحروقات سنة 1970، بينما نجدها في سنة 1974، تشكل نسبة الصادرات 96 % من قيمة مطلقة 18.8 ملياردج، منها 18.2 مليار للمحروقات، ليصل نصيبها إلى أقصى بقيمة مطلقة تقدر ب 35.8 ملياردج بنسبة مئوية تقدر بـــ 97.5 %، وذلك سنة 1979، بينما تأثر الصادرات الجزائرية من المواد الاستهلاكية بحوالي 1 مليار دج بنسبة 20 % من إجمالي الصادرات منها 957 مليون (19 %) من إجمالي الصادرات مواد غذائية في سنة 1970. وتستمر نسبة الصادرات الجزائرية من السلع الاستهلاكية في الانخفاض حتى تصل إلى أضعف نسبة سنة 1979، بحيث تنخفض 1.1 % من إجمالي القيمة المطلقة 419 مليون منها مواد غذائية تقدر بـــ 401 مليون، بنسبة مئوية (1 %) من إجمالي الصادرات سنة 1979 أعلاه. أما نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية، فلها تحليل فكلما كانت النسبة مرتفعة، فهذا يدل على أن البلد له قدرة أكبر على التصدير، والعكس صحيح.ومن خلال الجدول رقم (17) أعلاه، نلاحظ أن الصادرات الجزائرية قد عرفت أكبر نسبة لها ب 37.17 % في سنة 1981، ثم بدأت بالتراجع حتى وصلت في سنة 1985 إلى 25.53 % ، وفي حالة مقارنة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فنجد أن هناك تراجعا لمتوسط سنوي يقدر ب3 %، وذلك حسب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وليس بسبب النقص في الواردات.

وعلى ضوء ماتم تقديمه حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1970–1979). نجد أن السياسة التجارية الخارجية فى الجزائر،كانت تعتمد اعتمادا كليا على المحروقات في التصدير (البترول الخام)، والذي يشكل أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية إلى الأسواق العالمية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة و بالتقلبات المفاجئة في المداخيل من العملة الصعبة بسبب ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية. بحيث في سنة 1974 و سنة 1979، أين أدى ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسن الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني.

ب)- بنية الواردات الجزائرية خلال الفترة (1970 – 1979):أما فيما يخص الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة فتتمثل في استيراد السلع التجهيزية بصورة أساسية والمواد نصف المصنعة.

نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، بهدف إنهاء التبعية الاقتصادية و التجارية للأسواق الخارجية لاسيما السوق الفرنسية.

الفرع الثالث: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980 – 1989) :

في هذه المرحلة يمكن تقييم الإجراءات الجديدة التي تخص سياسة التجارة الخارجية عن طريق القانونين الأساسين وهما القانون (78–02)، و القانون (78–29)، وسوف يتم توضيح محتوى كل منهما وأهميتها في التجارة الخارجية.

أولا: تنظيم التجارة الخارجية وفق القانون (78–02) : نظرا للنتائج السلبية التي حققها الاقتصاد الوطني في المرحلة السابقة، وافتقاد التجارة الخارجية لأدوات تخص النشاط التجاري، عمدت الدولة إلى إصدار القانون رقم 78–02، والذي يتضمن احتكار الدولة لكافة النشاطات الخاصة بالتجارة الخارجية والسيطرة الكاملة على الاستيراد والتصدير وتقييد المؤسسة الخاصة المرتبط نشاطها بالتجارة الخارجية.

ولقد جاء قانون (78–02) لتجسيد قواعد الميثاق الوطني الصادر سنة 1976، والذي بنص على أن تأميم التجارة الخارجية و تجارة الجملة، باعتبارها شرطان ضروريان للاقتصاد الاشتراكي.

وكذلك بحسب دستور 1976، الذي بنص على: "أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتجارة الجملة هو أمر لا رجعة فيه".[1] ولتأكيد هذا الكلام، فإن محتوى قانون (78–02) جاء كما يلي:" أن صادرات السلع و الخدمات مهما كان نوعها، فإنها تخضع لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وأن كل الاتفاقيات والعقود مع المؤسسات لا يمكن أن تتم إلا مع هيئة تابعة للدولة، سواء كانت مؤسسة اشتراكية، أو ديوان، أو مؤسسة ذات طابع تجاري، أو صناعي أو إداري."[2].

من خلال هذا النص يمكن استنتاج مايلي:

- أن هذا القانون قد جسد فعلا إلزامية احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- وقف نشاط كل المؤسسات الخاصة والتي تمارس التجارة الخارجية بكل أنواعها.
- إلقاء الوساطة التجارية سوءا بالنسبة للأجانب أو المحليين.

وتدعيما للقانون (78–02)، أصدرت رئاسة الدولة مرسوم رئاسي في 17 جوان 1978 يتضمن الإجراءات التالية:[3]

1 - يجب الأخذ بما هو موجود في السوق المحلية قبل التوجه للاستيراد.

1– دستور(1976).

[2]-الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 6 ربيع الأول 1398 هـ ، ص 117

[3]– الجيلالي علجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية، 2007، ص190.

2 - إلغاء كل وساطة في المبادلات الخارجية، مع ضرورة التمسك بقيام المفاوضات على التراب الجزائري، ماعدا في حالة الرخصة الخاصة التي قد منحتها الوزارة الوصية.

3 - أن تتم المشتريات من الخارج بأولوية وشروط متساوية مع البلدان التي تربطها مع الجزائر اتفاقية تجارية.

4 - يجب أن تكون عملية استيراد السلع و الخدمات مفروقة بقدر الإمكان بعملية ائتمان ذات شروط تفصيلية.

وبعد إصدار الدولة للقانون رقم (78-02) وبدأ التطبيق الفعلي لمحتواه، أصبحت التجارة الخارجية الجزائرية حكرا على الدولة. وبدأت المؤسسات العمومية المعنية بالالتزام الفعلي والعملي بكافة الإجراءات التي جاء بها هذا القانون. غير أن الاقتصاد الجزائري بقي يعاني من سوء التنظيم رغم الإجراءات الجديدة. حيث نجد في العديد من الفترات نقص التموين، وعدم وصول الواردات الأساسية إلى السوق المحلية لأسباب إدارية بحتة.[1] كما أن ارتباط مداخيل الدولة بأ سعار البترول جعل الاقتصاد الوطني الجزائري يعاني من التقلبات المستمرة، مما أثر على قدرة للاقتصاد الوطني على تلبية الطلب الداخلي من الاحتياجات الضرورية للاستهلاك.هذا موضع الإجراءات الجديدة التي جاء بها قانون (78-02) محل نقاش و انتقاد .

ثانيا: <u>إعادة تنظيم التجارة الخارجية وفق القانون رقم (88- 29) :</u> سبق وأن قلنا أن ما جاء به قانون رقم (78-02)، المنظم للتجارة الخارجية، قد أصبح محل جدال، خاصة خلال مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية سنة (1980-1982)، حيث طرح موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية، خاصة بعد هبوط أسعار البترول سنة 1986، مما دفع بالدولة لإصدار قانون رقم (88-29) والذي يحتوي على إجراءات جديدة، تمنح فيها الدولة حق الامتياز للمؤسسات العمومية[2]، أو الهيئات العمومية، أو إلى الخواص عن طريق مجموعات المصالح المشتركة، وأن حق الامتياز هذا من شأنه أن يفرض الالتزام بقيود دفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجب صاحب الامتياز، مما فتح إمكانية المنافسة بين المؤسسات العمومية في مجال المبادلات التجارية الدولية، واعتبار هذه المؤسسات كآليات لتدعيم اللامركزية في مجال التجارة الخارجية، وهذا ما دفع بالدولة إلى إعادة تنظيم عملية الاستيراد والتصدير، فبالنسبة لعملية الاستيراد، أدخلت أداة ميزانية المؤسسة بالعملة الصعبة، بدلا من الرخصة الإجمالية للاستيراد، غير أن تقلبات مداخيل الدولة من العملة الصعبة جعل الإجراءات الجديدة و خاصة المتعلقة بميزانية العملة الصعبة للمؤسسات صاحبة الامتياز تعاني من مشاكل في التمويل، مما دفع بالمؤسسات المعنية، بالاشتراك مع مؤسسات أخرى بهدف المنافسة من جهة، وتغطية جانب من الطلب المحلي من جهة أخرى.

---

[1] - الجيلالي عجة، المرجع نفسه،ص190.

3- جريدة الرسمية رقم 29 ،المادة 5 من القانون 88- 29 الصادر بتاريخ 19- 07-1988،ص،63.

وبعد فشل الإجراءات الجديدة التي جاء بها قانون (78–02)، حاولت الدولة إنقاذ الاقتصاد الجزائري بإلغاء هذا القانون عن طريق إصدار القانون (88–29)، والذي جاء بإجراءات جديدة و أكثر حرية، وتتمثل فيما يلي:[1]

– تستند عملية استيراد السلع المخصصة للاستهلاك مباشرة إلى اختصاص أصحاب الامتياز.

– يمكن للدولة أن ترخص للمتعاملين الاقتصاديين من خلال عقود تربطها مع الدولة أو أنها تعمل لحساب الهيئات و المؤسسات العمومية.

وعلى العموم، يمكن اعتبار أن قانون رقم (88–29) حاول التقليل من احتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنح بعض الحرية في ممارسة التجارة الخارجية لبعض المؤسسات الخاصة والمتعاملين الاقتصاديين، مع ضرورة قبول دفتر الشروط والسماح للمؤسسات العمومية بإبرام اتفاقيات الشراكة مع مؤسسات أجنبية، مما يشجع على المنافسة بين المؤسسات العمومية من جهة، وتحقيق الطلب الداخلي من جهة أخرى.

ومن خلال ما تم تناوله في السابق، يمكن اعتبار أن التجارة الخارجية الجزائرية مرت بثلاث مراحل، حيث نجد أن المرحلة الأولى كانت عبارة عن محاولة للخروج من التبعية الاقتصادية للنظام الفرنسي، بينما في المرحلة الثانية نجد أن الدولة تبنت النظام الاشتراكي كناظم للتنمية الاقتصادية الشاملة مع تدرج الدولة في احتكار التجارة الخارجية وتهيئة المؤسسات العمومية المحتكرة. أما في بداية المرحلة الثالثة، فنجد أن الدولة قد أصبحت فعلا محتكرة لكافة القطاعات الاقتصادية، مع سيطرة المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية في إطار تحقيق أسس النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر آنذاك. غير أنه في نهاية هذه المرحلة ، حاولت الدولة التراجع عن السياسة التجارية المتبعة وإصدار إجراءات جديدة أكثر حرية فيما يخص التجارة الخارجية، محاولة في ذلك منح المؤسسات العمومية بعض من الحرية فيما يخص إبرام العقود التجارية و المشاركة الأجنبية، مما سمح الإجراء الأخير لبعض المؤسسات الخاصة في الدخول في عمليات الاستيراد و التصدير شرط الالتزام ببعض القيود المفروضة من الدولة. وكان الهدف وراء تطبيق هذه السياسة التجارية تحقيق مايلي:[2]

1 – تموين الاقتصاد الوطني بالسلع والخدمات بصورة كافية وفقا لأولويات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية الحالية.

2 – تنويع المبادلات الخارجية عن طريق تنويع الصادرات بدلا من سياسة الاعتماد على الصادرات من محروقات.

---

[1]– عبد الرشيد ديب،مرجع سابق.ص،250

1– بن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مابين(1984–1989) ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،1995،ص،81.

3 – إعادة هيكلة المؤسسات العمومية للحد من الممارسات البيروقراطية التي كانت تعيش فيها.

وللوقوف على سياسة التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة (1980–1989)، لابد من القيام بتحليل وضعية التجارة الخارجية عن طريق تحليل مؤشرات الناتج المحلي الجزائري وعلاقته بالتجارة الخارجية، وكذلك دراسة الميزان التجاري وتحليل عناصره الأساسية من الصادرات والواردات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم: (18) تطور التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980–1989)

السنة		1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج المحلي الإجمالي		143.343	169.035	181.076	203.580	231.01	252.836	250.465	260.754	290.039	355.184
معدل نموالناتج لمحلي الأجمالي السنوي		–	%18	%77	%12	%13	%9	%1–	%4.1	%11.2	%22.4
الصادرات	القية X	52.648	62.837	60.478	60.722	63.758	64.564	34.936	41.736	45.421	7788.937
	(1)	%36.72	%37.17	%33.39	%29.82	%27.60	%25.53	%13.94	%16.00	%15.6	%20.25
الواردات	القيمةM	40.519	48.780	49.3884	49.782	51.257	49.491	43.393	34.153	43.427	70.072
	(1)	%88.26	%28.85	%27.27	%24.45	%22.18	%19.57	%17.32	%13.09	%14.97	%19.72
نسبة نمو التجارة الخارجية		%32.5	%33	%30.3	%27	%25	%22.5	%15.6	%14.5	%15.5	% 2.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، عدد خاص رقم 35– ص 58–87

ملاحظة:

- تطور الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية.
- تطور الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية

من خلال الجدول رقم(18) نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والذي يمثل مجموع الإنتاج الوطني زائد القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات خلال سنة في بلد معين مهما كانت جنسيتها، إذ نجد حسب الجدول أعلاه، أنه حدثت زيادة في المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 9 %، وهي زيادة مدرجة بالقيمة المطلقة دون تراجع من 143.343 مليون دج من 1980 إلى 252.836 مليون دج سنة 1985.

وفي سنة 1986، انخفضت صادرات السلع والخدمات ب 46 % ،فمن 64.5 مليار دج سنة 1985، إلى 34.9 مليار سنة 1986. كما تراجعت أيضا من 49.4 مليار دج إلى 43.3 مليار، لتصل إلى 34.1 مليار دج في 1987، في حين تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 9 % سنة 1985، إلى (-1%) سنة 1986، وهو ما أدى إلى انخفاض في مستوى التجارة الخارجية من 22.5 % إلى 14.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1987. و يمكن معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي أو العكس عن طريق حساب نصف مجموع الصادرات و الواردات بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت الصادرات والواردات تمثل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، يكون الاقتصاد مفتوحا و مغلقا في الحالة المعاكسة.

في الجدول رقم(18) دائما يلاحظ أن أكبر نسبة نمو في التجارة الخارجية كانت في سنة 1981 ب 33%، وهو ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري مفتوحا على العالم الخارجي ولكن في الحقيقة كان الاقتصاد الوطني مازال تحت سيطرة الدولة لأن في تلك المرحلة كانت المؤسسات العمومية محتكرة للتجارة الخارجية.

غير أن الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون (88-29)، والذي ألغى قانون الاحتكار رقم (78-02)، لم تكن فعالة وبدأت تظهر بوادر الفشل منذ أزمة سنة 1986 نتيجة انخفاض حاد في أسعار البترول، وعدم قدرة الدول على تلبية طلب السوق المحلية وخاصة من المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك،بالإضافة إلى عجز معظم المؤسسات العمومية على الاستمرار في عملية الاستيراد نتيجة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الدولة والناتجة عن نقص المداخيل من العملة الصعبة، الناجم بدوره عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية مع زيادة حجم الديون الخارجية، وارتفاع معدل خدمة الدين، وارتفاع معدل التضخم، نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة، مما أجبر الدولة على البحث عن مخرج وحل سريع لهذه الأزمة، عن طريق القيام بإجراءات جديدة تلغي الأساليب القديمة في التسيير وفق نظام اقتصادي متفتح على العالم الخارجي تكون

فيه الدولة حارسة ومنظمة وليست مسيطرة و متدخلة.

المطلب الثاني : تنظيم التجارة الخارجية منذ مرحلة الإصلاحات

عانى اقتصاد الجزائر في السنوات الأخيرة من عقد الثمانيات من العديد من المشاكل الاقتصادية حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية القطرية. وأهم هذه المشاكل تدهور أسعار المحروقات، وزيادة حدة التضخم، وارتفاع معدلات البطالة وخدمة الدين، وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي، والاجتماعي. كل هذا دفع إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات و بالتالي مزيد من التبعية الغذائية إلى الخارج.

ونظرا لهذه المشاكل المتراكمة، قررت الدولة الجزائرية انتهاج إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي، بدءا بتحرير السوق الداخلية والخارجية من القيود البيروقراطية، و الحد من احتكار الدولة للتجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية. ووفق هذه الإستراتيجية الجديدة قامت الحكومة باتخاذ عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية و إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية من جديد. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:[1]

1 - تحرير سعر الصرف وجعله يخضع لقوى السوق.
2 - حل بعض الشركات العمومية وبيعها للقطاع الخاص.
3 - جعل الشركات العمومية المتبقية تخضع لقوانين المنافسة.
4 - تحرير الأسعار والتجارة الخارجية.
5 - السماح بالاستثمارات الأجنبية الخاصة.

وبناءا على هذا، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية، حيث قامت بإبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لأجل إعادة هيكلة جزء من ديونها، على أساس إعادة جدولتها اعتبارا من سنة 1994.

الفرع الأول: الاتفاقيات الجزائرية مع الهيئات الدولية:

1 - **الاتفاق مع صندوق النقد الدولي:** أدت الأزمة المالية والاقتصادية نهاية عشرية الثمانينيات نتيجة ارتفاع معدل خدمة الدين الذي أصبح يمثل 80 % من الصادرات الجزائرية إلى إبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1989،[2] بعد تعهد الحكومة الجزائرية بالمضي قدما في سياسة التحرر. والالتزام بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار التي سطره لها صندوق النقد الدولي.[3] وكانت أول

[1]– طاهر علي،سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر–مجلة ،اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد1،(2006)، ص72.

[2]-Benissad-M.H. » la formation economique de l'Algerie et le dualisme ».op.cit.256 .

[3]–. الجيلالي عجة، مرجع سابق، ص،175.

خطوات الاتفاق هي تحرير التجارة الخارجية من كل القيود البيروقراطية، وإنهاء سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتحرير المبادلات التجارية وفق قانون العرض والطلب.

أما الاتفاق الثاني فقد كان في جوان 1991، من أجل استكمال برامج التعديل الهيكلي في معظم المجالات و مزيد من التحرر بالنسبة للمؤسسات العمومية، وعدم التمييز بين الشركات العامة، والمؤسسات الخاصة فيما يخص التجارة الخارجية.وقد تلى هذا الاتفاق، اتفاقيات أخرى مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي سنة 1994، 1996، 1998، بموجب الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى والذي يغطي الفترة (1995-1998).[1]

2 - **الاتفاق مع نادي باريس:** توجهت الحكومة الجزائرية عقب خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994، إلى نادي باريس، واجتمعت مع مجموعة من ممثلى الهيآت الدولية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وغيرها من الهيئات من أجل جدولت ديونها المتوسطة والطويلة الأجل. و بالفعل فقد حصلت الدولة الجزائرية على الموافقة بإعادة جدولة جزء من ديونها بعد مفاوضات طويلة و شاقة.

وقد كان برنامج الإصلاحات القائم منذ سنة 1994، يهدف إلى أربعة أهداف رئيسية وهي:[2]

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.
- الإسراع في تخفيض معدلات التضخم.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للفئات الضعيفة.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي.
- تنويع الصادرات ومزيد من تحرير التجارة الخارجية.

ولإنجاز هذه الأهداف قامت الجزائر بعدة تعديلات هامة شملت معظم القطاعات الحساسة التي تدعم التوجه الجديد للنظام الاقتصادي.

الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وزيادة عبء المديونية وكذا ضغط المنظمات الدولية، قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الإصلاحات بهدف تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي بالرغم من إبقائها على بعض الرسوم الجمركية مرتفعة على الكثير من الواردات، وأهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحليا. فالمرحلة الأولى التي جسدها القانون 88-29 ورغم المرونة التي جاء بها فيما يخص تحرير التجارة، إلا أن هذا التحرير بقي مقيدا من عدة جوانب. لكن مع صدور قانون المالية لسنة 1990بدأت

3- الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد ، بوزريعة، 1996،ص 195.

[2]- الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المرجع نفسه، ص،196.

مرحلة التحرر التام، حيث تزامنت مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي. وفي المقابل اتخذت الدولة عدة إجراءات هامة ومصيرية من بينها:[1]

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع الدعم عن الأسعار.
- تغير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير.
- رفع القيود الإدارية و الكمية عن الواردات.

سبق وأن قلنا أن الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر بهدف التخلي عن النظام الاقتصادي القديم والتحول إلى اقتصاد السوق، قد شملت جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها المالية،والنقدية، بصفة تدريجية. وتجسيدا لهذه الاصلاحات على أرض الواقع قامت الدولة بإصدار جملة من القوانين و النصوص التشريعية لدعم سياسة صندوق النقد الدولي التي وضعها لها ومن أهم هذه القوانين والنصوص مايلي:[2]

- قانون المالية التكميلي لسنة (1990) الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج، وكذلك أعطى الحرية في الاستيراد لكل أنواع السلع المسمحة دون إذن أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين العملة لدى بنك معتمد أو وسيط معتمد.
- قانون المالية لسنة 1994، الذي أجاز للمستوردين الحق في الحصول على مقابل من العملة الصعبة واستيراد كل السلع ماعدا بعض السلع المحظورة بصفة مؤقتة.
- تم تخفيض خلال سنة 1996، المعدل الأعظم للرسوم الجمركية ماعدا بعض السلع التي لم يشملها التخفيض بصفة مؤقة.
- تحرير الأسعار سواء الإدارية منها أو الأسعار الحرة، وهذا ماجاء به قانون في الأمر 95-06 الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، بحيث في نهاية سنة 1997، تم إلغاء الدعم عن كافة السلع الواسعة الاستهلاك مع تحرير كامل للأسعار وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

1 - **ميزان المدفوعات في الفترة(1989-1994)** : لقد عانى الميزان التجاري الجزائري منذ سنة 1986، نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق الخارجية، من عجز كبيرو أزمة مالية خانقة، أثرت على الجبهة الاجتماعية تأثيرا بالغا، فأصبح من الضروري على الدولة إعادة التوازن الخارجي، والذي جعلته من بين الأولويات الرئيسية في برنامج التثبيت الاقتصادي. و للاقتراب أكثر من الوضعية المالية التي كانت سائدة آنذاك، يمكن ملاحظة الجدول التالي:

[1] - **الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، مرجع سابق، ص 203.**

[2] - **الجيلا لي عجة، مرجع سابق، ص125.**

جدول رقم:(19) تطور ميزان المدفوعات للفترة (1989-1994).الوحدة(مليار دولار).

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الصادرات	9.6	12.9	12.4	11.5	10.4	8.9
الواردات	9.5	9.88	7.8	8.3	8.0	9.2
الرصيد	0.1	3.1	4.2	3.2	2.4	0.3-

المصدر :مطبوعات صندوق النقد الدولي,وقاعدة بيانات البنك الدولي 2000.

ففي مجال الصادرات، يوضح الجدول أعلاه أن مداخيل الدولة انتقلت من 9.6 مليار دولار أمريكي سنة 1989، إلى 12.4 مليار دولار سنة 1991، نتيجة لارتفاع أسعار النفط ثم بدأت في الهبوط من سنة 1992 من 11.4 مليار دولار إلى 8.9 مليار دولار سنة 1994، وهذا بسبب معاودة هبوط أسعار البترول مرة أخرى مما أدى إلى حدوث تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدنى الواردات من كافة السلع الغذائية والسلع الوسيطة في الإنتاج، و زيادة على هذا تدهورت الوضعية المالية ووصلت إلى حد الاختناق نتيجة الديون المتراكمة وارتفاع معدل خدمتها، مما زاد من حدة الأزمة المالية الجزائرية. وللتوضيح أكثر يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم:(20) تطور المديونية الخارجية للفترة (1989-2001)

الوحدة(مليار دولار)

السنوات	1989	1990	19 91	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	26.1	26.7	27	26.1	26.4	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.5	25.3	22.3
خدمة الدين	6.6	8.6	9.2	8.88	9.1	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1	4.5	4.5
نسبة خدمة الدين/الصادرت	68.8	66.7	74. 2	76.5	87.5	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5	39.2	20	22.3

المصدر :مطبوعات صندوق النقد الدولي,وقاعدة بيانات البنك الدولي 2002 .

من خلال الجدول نلاحظ أن خدمة الدين الخارجي انخفض في سنة 1994 إلى 4.5 مليار دولار أمريكي بعدما كان 9.2 مليار دولار أمريكي في سنة 1993، ثم عاودت الإرتفاع مرة أخرى خلال سنة 1998 لتصل 5.2 مليار دولار أمريكي وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول مرة أخرى.

الفرع الثالث: الصادرات والواردات خلال الفترة (1994-2001) :

من خلال الجدول أدناه يمكن الإطلاع على تطور الميزان التجاري الجزائري عبرهذه السنوات وذالك عن طريق تحليل الصادرات والواردات.

الجدول رقم: (21) تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994-2001)

الوحدة(مليار دولار)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الميزان التجاري	0.26	0.152-	4.08	5.690	1.510	3.360	12.3	19.090
الصادرات	8.899	10.248	13.174	13.820	13.82	13.320	21.650	19.09
الواردات	91.58	- 10.4	- 9.09	- 8.13	- 8.63	- 8.96	- 9.35	- 9.48

المصدر:تقرير بنك الجزائر2003.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري الجزائري قد انتقل من حالة العجز سنة 1994 و 1995 بمقدار (- 0.26) و (-0.152) على التوالي. إلى تحقيق فائض سنتي 1996 و1997 بمقدار 4.08 مليار دولا أمريكي و 5.69 مليار دولار أمريكي على التوالي. ثم عاود الانخفاض سنة 1998 و لكن بالفائض إلى 1.5 مليار دولار ، ثم عاود الارتفاع وبلغ أقصى حد له بقيمة 12.3 مليار في سنة 2000 . والسبب راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي تشكل 96 % من الصادرات الجزائرية. في المقابل نجد أن الواردات في انخفاض مستمر رغم سياسة تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف وزيادة التسهيلات للحصول على العملة الصعبة، إلا أن انخفاض قيمة الدينار أدى لارتفاع أسعار الواردات في الأسواق المحلية.

الفرع الرابع: <u>إصلاح السياسة النقدية:</u> بعدما تم تعديل الدستور في سنة 1989 وإزالة الطابع الاشتراكي، ظهرت قوانين أخرى أكثر وضوحا و منها قانون النقد و القرض رقم 90 / 10 المؤرخ في 1990/10/14 بفضل إصدار القانون 90 / 10،وبالتالي استقل البنك المركزي و تناقصت التزاماته اتجاه الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد.[1]كما تم إنشاء مركز المخاطر، وقام البنك المركزي بالتعاقد مع الشركة العالمية للاتصال ما بين البنوك ليتمكن من استعمال نظام جديد و متطور لتحسين خدماته و الحصول على المعلومات في ثوان مع 1375 بنك في العالم. وأعتبر مجلس النقد و القرض كأعلى هيئة هرمية للسلطة النقدية في الجزائر،كما أنشئت لجنة للرقابة المصرفية. و بفضل هذه

[1]-الطاهر لطرش،تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2001.ص، 196

الإجراءات الجديدة أصبحت هناك منافسة في القطاع البنكي، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع. كما ساعد قانون 10/90، على تحرير أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية، وتطوير الوساطة المالية، و تخفيض تكلفتها.و يمكن تلخيص أهم ماجاء به قانون النقد والقرض(10/90) في مايلي:[1]

- تحرير البنوك التجارية من قيودها الإدارية.
- تركيز السلطة النقدية في بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض.
- يسمح القانون الجديد بإنشاء البنوك الخاصة، سوءا محلية أو فروع لبنوك أجنبية.
- تنظيم السوق النقدي وحركة الأموال.
- حماية المودعين والمقترضين
- وضع وتطبيق القوانين عند حالات التجاوز.
- العمل على استقرار العملة الوطنية .

كما أدى الإسراف في النفقات العامة إلى رفع معدل التضخم و انخفاض قيمة العملة المحلة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى. وكإجراء وفق الترتيبات المتفق عليها مع الهيئات الدولية، تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان، مما أدى إلى دعم السياسة المالية مع التحكم في حجم الكتلة النقدية. وفي سنة 1994، قامت الجزائر باتخاذ تدابير أخرى لأجل إصلاح السياسة النقدية وفق الإجراءات التالية:

- تحسين أدوات السياسة النقدية بعد إدخال نظام الاحتياطي القانوني.
- تحسين أدوات السياسة النقدية بعد إدخال نظام الاحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994.
- استخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية عن طريق سحب الفائض لدى البنوك.

لكن رغم كل هذه الإجراءات فقد حدث هناك تطوران أساسيان في القطاع المصرفي و هما قضية إفلاس بنكين خاصين في سنة 2003.بسبب عدم تباع قواعد السلامة والحذر،الأمر الذي كلف خزينة الدولة خسارة ب 2 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.[2]

و عليه تم تعديل قانون 90 / 10، بالأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف إلى:[3]

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته كاملة.
- ضمان أفضل حماية للبنوك التجارية.

---

[1] – قانون القرض والنقد 10/90/المادة ،184،المادة .185.

[2] – قانون القرض والنقد 10/90/المادة 185

[3] – الجريدة الرسمية(الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض)

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية.

رغم الإصلاحات المتتالية على القطاع المالي و النقدي، إلا أنه سجل هناك ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر، مما يفسر قلة الثقة به و ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل و المتمثلة أساسا في السوق المالي حديث النشأة، إضافة إلى ضعف التعامل بالنقد الإلكتروني

الفرع الخامس: إصلاح السياسة المالية:

وفقا لهذا الإصلاح، فقد عملت الدولة على ترشيد النفقات العمومية من خلال إتباع سياسة أكثر تقشفا، مع تفعيل ميكانيزمات السوق، وتحسين هيكل الجهاز الضريبي و تشجيع الاستثمار المحلي، وذلك بوضع عدة حوافز للمستثمرين المحليين أو الأجانب، كالإعفاء من الضرائب وغيرها من الحوافز حسب ما جاء به قانون المالية لسنة 1993.وفي سنة 1994، أعيد هيكلة معدلات الضريبة على دخل الشركات من أجل تشجيعها على استثمار جزء من أرباحها بدلا من دفعها كضرائب.

1 - **إصلاح الجهاز الضريبي:** عرف النظام الضريبي الجزائري عدة تغيرات نظرا للتطورات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي عاشتها الجزائر، أثر أزمة البترول التي شهدتها الجزائر سنة 1986، نتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما أثر سلبا على إيرادات الدولة،الأمر الذي جعلها تقف عاجزة أمام تغطيتها نفقاتها المحلية، فكان لابد من القيام بإصلاحات شاملة، ومنها الجهاز الضريبي باعتباره مصدرا هاما لمالية الدولة، وجهاز إستراتيجي فعال في تحقيق التوازنات المالية.

ففي سنة 1987، تشكلت لجنة وطنية للإصلاح الضريبي لتقوم بتكيف الجهاز الضريبي وفق نظام التوجه الجديد، وانتهى عملها بعد وضع تقرير شامل حول كيفية الإصلاح الضريبي الذي طبق محتواه سنة 1992، وهي السنة التي انضمت فيها الجزائر إلى النظام المنسق (Système Harmonisé) لتعين وترميز السلع.[1] و من أهم ما جاءت به هذه الإصلاحات مايلي:

أ)- إصلاح الضريبة على الدخل: ويشمل هذا النوع من الضريبة مايلي:

- عن طريق استحداث ضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الضريبة الجزافية الوحدية (IFU)

ب)- إصلاح الضرائب والرسوم على الأعمال: يمثل هذا النوع من الضرائب أهمية بالغة في هيكل أنظمة الدولة، وتأتي في صدارة هذا النوع من الضرائب: الضرائب على الاستهلاك، كالرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتجات البترولية. وقد استعمل نظام الرسم على القيمة المضافة أربع معدلات هي: 7 %، 13 %، 21%، 40 % وكل معدل يطبق على قائمة معينة

1- شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية 'حالة الجزائر' رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر.2007، ص213 .

من المنتجات.[1] ولكن قانون المالية سنة 1995 ألغى المعدل المضاف (40%) وعوض بمعدل 21 %.[2] كما عرفت التعريفة الجمركية عدة تعديلات وتحولات تدخل كلها في إطار القوانين المالية المتعاقبة منذ 1992 وهي السنة التي انضمت فيها الجزائر إلى النظام المنسق (Système Harmonisé) لتعيين وترميز البضائع، ويظهر هذا التحول بشكل واضح في قانون المالية لسنة 1997 حيث عرفت هيكلة النسب الجمركية المقدرة بـــ: 3 % 7 % لتصبح 5 % وكذا المعدلين 40 % و50 % وذلك بهدف التقليل من عدد النسب الضريبية وحماية الإنتاج الوطني.[3]

بينما في قانون المالية لسنة 2001 تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة، حيث أصبح يشمل معدلين فقط: المعدل المنخفض ب 7 % والمعدل العادي 17 %.[4] ويتدرج هذا التعديل في اتجاه زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة وتخفيض كتلة الأسعار وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص الإعفاءات الضريبية وكذلك في إطار الحد من استهلاك بعض السلع،كما أصدرت الدولة زيادة على حجم الضريبة على كثير من السلع غير ضرورية كالتدخين والخمور وغيرها من السلع.من جهة أخرى كما عملت الدولة على تقليص حجم النفقات حتى تستطيع اجتياز مرحلة الإصلاح الهيكلي بأقل التكاليف. كما قامت بتخفيض نفقات التحويلات التجارية من 39 % سنة 1993، إلى 30 % سنة 1998. وفي المقابل قامت الحكومة برفع الدعم تدريجيا على كثير من السلع المدعمة (القمح، الفرينة، السكر،الغاز...). أما في ما يخص نفقات التجهيز، فقد خفضت الميزانية من 26 % في سنة 1993، إلى 24 % في سنة 1998.وقد سمحت هذه الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الدولة بتحسن في الميزانية كما يبينها الجدول التالي:

---

[1]– ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992–2003)، منشورات البغدادي،2004، ص،98.

[2] – ناصر مراد،المرجع نفسه،ص،.140.

[3]– شامي رشيدة، مرجع سابق، ص223 .

[4]- تقرير وزارة المالية ،2001، ص8.

جدول: رقم (22) تطور الرصيد الإجمالي للخزينة للفترة(1994-2001)

الوحدة (مليار دينار)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الإجمالي للخزينة	100.6-	65.4-	2.4-	74.9	66.2	108.1-	16.5-	398.8	171

Sourse : **Evolution Economique et monetaire en Algerie bonque d'Agerie, rapport 2001, juillet 2002, p.97.**

من خلال الجدول يمكن ملاحظة عودة العجز في الميزانية خلال سنة 1998 قدر ب108.11 مليار دينار جزائري سنة 1998، بسبب معاودة انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات بمعدل 28 %، وهذا ما يدل على أهمية الجباية البترولية في ميزانية الدولة، كما أن الاعتماد على منتوج واحد في التصدير مهما كان نوعه، قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى مخاطر و تقلبات سريعة و غير متوقعة.ورغم أن الهدف من الإصلاح الضريبي كان إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية إلا أن هذه الأخيرة نجدها ما فتئت تتعزز و تتدعم كما بينها الجدول التالي.

الجدول رقم:(23) تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة (1993-2007).

الوحدة: 10^9دج

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير باشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1993	185	126,1	54,2	6,9	30,0	9,0
1994	257,7	163,2	65,9	6,6	47,9	13,3
1995	358,8	233,2	99,9	6,4	73,3	8,9
1996	519,7	290,5	129,5	9,1	84,4	14,6
1997	592,5	313.9	148,1	10,6	73,5	20,2
1998	425,9	329.8	154,9	11,3	75,5	18,9
1999	588,2	314.8	149,7	12,7	80,2	43,6
2000	1213,2	349.5	165,0	16,2	86,3	15,4
2001	1013,4	398.2	179,3	16,8	103,7	90,3
2002	1007,9	482.9	223,5	18,9	128,4	112,2
2003	1350,2	524.9	233,9	19,3	143,8	69,7
2004	1570,7	580.4	274,0	19.6	138,8	63,7
2005	2 352.7	640.5	308.8	19.6	143.9	89.5
2006	2 799.0	720.8	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2 796.8	766.7	347.4	28.1	133.1	116.4

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الجباية البترولية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخري وهي تشكل حوالي 70 % من الإيرادات العامة للدولة وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لم يستطيع تنويع هيكل صادراته وبقي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات الضريبية المحصلة من الموارد البترولية،رغم توجه السياسة العامة للدولة نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثالث : الاتفاقات التجارية الجزائرية الدولية

رغم الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي قامت بها الجزائر في مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يعرف الانتعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه من وراء هذه الإصلاحات والتغيرات الهامة.ويرجع سبب هذا الإخفاق بالدرجة الأولى لاستمرار الدولة في اعتمادها على سعر برميل النفط في الأسواق العالمية. ورغم ما حققته من مدا خيل في السنوات الأخيرة والتي ساعدت على تحسن الوضعية المالية المستقر نسبيا، إلا أنها لم تسهم إلى حد اليوم في إعادة بعث الاستثمارات الحقيقية التي تسمح بتأهيل الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد التحول إلى الاقتصاد التنافسي والانفتاح على الأسواق العالمية و إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية، سوءا الاتفاقات المبرمة مع العالم العربي أو الإتحاد الأوروبي أو فيما يخص المفاوضات الجارية مع المنظمة العالمية للتجارة.

<u>الفرع الاول: إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي :</u> لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل من مفهوم التعاون الذي كان سائدا في سنوات السبعينيات وهذه الشراكة بلورها مؤتمر برشلونة الذي انعقد سنة 1995، والذي يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية. فقد شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة كملاحظ لكن بدخول الألفية الثالثة وقعت على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى.إن اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر والذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من شهر سبتمبر2005، له أهمية بالغة على الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية كما سيترتب عنه بعد فترة (12) سنة من إقامة منطقة حرة للحركة الاقتصادية المتعلقة بالسلع والخدمات في اطار المبادلات التجارية الأورومتوسطية في آفاق 2017.[1]

1 – **أهم الجوانب التي شملها اتفاق الشراكة الأوروجزائرية:** يمكن تلخيص أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل و الآليات المتبعة كما يوضحها الجدول التالي:

1– غراب رزيقة، مداخلة بعنوان "محتوى الشراكة الاوروجزائرية"ملتقى دولي ،حول"أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري" ،جامعة سطيف ،2007،ص.88

الجدول رقم: (24) أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار. منطقة التبادل الحر والآليات المتبعة في ذلك.

أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة	الإجراءات والآليات المتبعة
رسوم على المنتجات الصناعية	تحريرها بالكامل،أي إلغاء كل الرسوم
الحصص من المنتوجات الصناعية	إلغاء معظمها
الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الحصص من المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الفترة الإنتقالية للتفكيك التعريضي	يصل إلى 12 سنة
التعاون الجمركي	نعم
قواعد المنشأ	تبنى قواعد الاتحاد الاوروبي في هذا المجال
إجراءات المراقبة ومكافحة الإغراق	نعم
الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية
حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية لمظمة التجارة العالمية
قواعد المنافسة	احترام توجيهات الساسة الأوروبية في هذا المجال،والتعاون والتنسيق بين طرفي اتفاقية الشراكة
حرية انتقال رؤوس الأموال	نعم
الإطار المؤسساتي	مؤسسة حكومية مثل مجلس الشراكة

المصدر: أبراق محمد،ميموني سمر، الإقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، في ملتقى دولي، جامعة سطيف 2007،ص18.

كما شمل الإتفاق مجموعة من الإجراءات التي تخص التخفيضات الجمركية على السلع و البضائع المتبادلة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر بصفة تدريجية وصولا إلى إلغاءات كاملة للرسوم ولإقامة منطقة التبادل الحر في 2017. وقد تم الإتفاق على ثلاثة قوائم تشملها التخفيضات الجمركية، بحيث تكون التخفيضات بصفة تدريجية وعبر مراحل زمنية متفق عليها. كما أن كل قائمة من القوائم الثلاث تحتوى مجموعة من السلع والبضائع كمايلي:[1]

القائمة الأولى: تتكون أساسا من المواد الأولية وسلع التجهيز.

القائمة الثانية: تتكون من سلع التجهيز والمواد الأولية الصناعية.

---

[1]– أبراق محمد، ميموني سمر، مداخلة بعنوان" الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة"، في ملتقى دولي حول" أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2007،ص18.

القائمة الثالثة: وهي التي تشمل السلع الحساسة بالنسبة للجزائر أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا.

ومن خلال الجدول رقم (25) يمكن توضيح الإجراءات المتفق عليها فيما يخص التخفيضات الجمركية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر وفق كل قائمة من القوائم الثلاثة السالفة الذكر:

جدول رقم: (25) رزنامة عملية التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى (%)	القائمة الثانية (%)	القائمة الثالثة (%)
0	2005	100	–	–
1	2006	00	–	–
2	2007	00	200	10
3	2008	00	10	10
4	2009	00	10	10
5	2010	00	20	10
6	2011	00	20	10
7	2012	00	20	10
8	2013	00	00	10
9	2014	00	00	10
10	2015	00	00	15
11	2016	00	00	05
12	2017	00	00	00

المصدر : معلومات من الجمارك الجزائرية 2008.

كما سمحت اتفاقية الشراكة للجزائر ببعض الإجراءات والتدابير الاستثنائية، بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة والتي يمكن أن تنتج أثارا اجتماعية خطيرة كنتيجة لعملية التفكيك التعويضي، وهذا بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية أو زيادتها بنسبة لا تفوق 25 % من السلع.كما قضت اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية بأن تكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مع تعاون اقتصادي ومالي بهدف ترتيب الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري، ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة .

2 – حجم المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر: يعد الإتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر باعتباره أول متعامل تجاري لها، حيث تؤكد كثافة المعاملات التجارية مع دول الإتحاد مقارنة بتعاملاتها التجارية مع باقي دول العالم، وهذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (26) تطور المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر للفترة(1999-2006)

الوحدة (مليون دولار)

البلد	1999	%	البلد	2000	%	البلد	2001	%
فرنسا	139144.60	22.8	فرنسا	162661.80	23.6	فرنسا	185152.6	24.2
إيطاليا	60468.10	9.9	الو.م.أ	78687.20	11.4	إيطاليا	80324.00	10.5
الو.م.أ	51290.80	8.4	إيطاليا	61409.00	8.9	الو.م.أ	79150.50	10.3
ألمانيا	47226.700	7.4	ألمانيا	53424.50	7.7	ألمانيا	60963.30	8
إسبانيا	33824.40	5.5	إسبانيا	411088.00	6	إسبانيا	40319.80	5.3
كندا	25712.1	4.2	كندا	26339.00	.3	تركيا	29234.50	3.8
اليابان	23767.1	3.9	تركيا	21542.20	3.1	بلجيكا	20352.40	2.7
تركيا	225.7	3.77	اليابان	20557.80	3	كندا	20019.40	2.6
كوريا.ج	2579.4	3.4	روسيا	20554.80	3	بريطانيا	19346.40	2.5
الصين	15292.1	2.5	بلجيكا	17977.40	2.6	روسيا	1847.10	2.4
البلد	2002	%	البلد	2003	%	البلد	2004	%
فرنسا	214969.30	22.5	فرنسا	250264.40	23.9	فرنسا	295538.2	22.5
الو.م.أ	92689.90	9.7	إيطاليا	98587.70	9.4	إيطاليا	111397.2	8.5
إيطاليا	90773.00	9.5	ألمانيا	68070.20	6.5	ألمانيا	86332.6	6.6
ألمانيا	67989.30	7.1	إسبانيا	57462.10	5.5	الو.م.أ	77180.1	5.9
إسبانيا	49643.60	5.2	الو.م.أ	54574.90	5.2	الصين	65997.4	05
تركيا	31286.10	3.3	الصين	40116.60	3.8	إسبانيا	63546.4	4.8
اليابان	29693.00	3.1	تركيا	33883.50	3.2	اليابان	47320.5	3.6
الصين	27230.10	2.8	بريطانيا	31800.90	03	الأرجنتين	42508.7	3.2
كندا	26721.30	2.8	اليابان	29411.00	2.8	تركيا	42109.4	3.2
بريطانيا	24326.60	2.5	روسيا	24378.40	2.3	بلجيكا	35322.0	2.7
لبلد	2005	%	البلد	2006	%			
فرنسا	328137.8	22	فرنسا	317122.7	20.3			
إيطاليا	111819.8	7.5	إيطاليا	136676.9	8.8			
الو.م.أ	99314.7	6.6	الصين	124047.7	8			
الصين	97809.4	6.5	ألمانيا	107252.0	6.9			
ألمانيا	93739.8	6.3	الو.م.أ	103181.9	6.6			
إسبانيا	70991.3	4.8	إسبانيا	47583.3	4.8			
اليابان	57301.7	3.8	تركيا	51634.7	3.3			
تركيا	44452.6	3	اليابان	51551.0	3.3			
الأرجنتين	43408.2	2.9	الأرجنتين	45838.1	2.9			
أكرانيا	39884.5	2.77	بلجيكا	38380.2	2.5			

المصدر:المركز الوطني للاحصائيات 2007.

من خلال الجدول، يمكن ملاحظة أن أكبر مورد تجاري هي فرنسا بنسبة 22.88 % سنة 1999، ثم إيطاليا بنسبة 9.9 % في نفس السنة، ثم تليها أمريكا بنسبة 8.4 %. إلا أنه يمكن ملاحظة أن النسب في تطور مع السنوات، بحيث بلغ حجم المبادلات سنة 2001 نسبة 24.2 % لفرنسا و 10.5 % لأمريكا و 10.3 % إيطاليا.

وأهم ما يمكن استنتاجه أن الموردين الرائسين للجزائر هم من المجموعة الأوروبية، وهذا يدل على ارتباط الاقتصاد الجزائري بالإتحاد الأوروبي قبل البدء في تطبيق بنود اتفاق الشراكة المقرر تنفيذها في سنة 2005 وكذالك بعد الاتفاق. ويرجع سبب الارتباط التجاري بين الجزائر والدول الأوربية بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، إلى عوامل تاريخية وجغرافية كالموقع الجغرافي القريب وهذا ما يساعد على خفض تكاليف نقل وشحن البضائع .كما أن الامتداد الثقافي له دور في تشديد الروابط التجارية.

أ) **الصادرات الجزائرية قبل وبعد اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي** :_من الأهمية بماكان التعرف على توزيع الصادرات الجزائرية على المناطق المختلفة عبر العالم وكذالك معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائر بعد اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. ولهذا أخذنا سنة 2004,قبل سريان الاتفاق و سنة 2005 بعد بدء الاتفاق لمعرفة التوجه العام للصادرات الجزائرية وفق الجدول التالي:

جدول رقم: (27) الصادرات الجزائرية وتطورها خلال الفترة: (2005/2004)

الوحدة (مليون دولار)

المناطق الإقتصادية	2004		2005		نسبة التطور%
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
الإتحاد الأوروبي	17396	54.22	25593	55.64	47.12
دول خارج الإتحاد الأوروبي	11054	34.45	14963	32.53	35.36
باقي دول أوروبا	91	0.28	15	0.03	-83.52
أمريكا الجنوبية	1902	5.93	3124	6.79	64.25
آسيـــــا	683	2.13	1218	2.65	78.33
دول غربية خارج الإتحاد الأوروبي	521	1.62	621	1.35	19.19
دول المغرب العربي	407	1.27	418	0.91	2.70
دول إفريقيا	29	0.09	49	0.11	68.97

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك 2006.

من خلال الجدول نستنتج أن الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء الرئيسيين للجزائر، سوءا قبل أو بعد اتفاق الشراكة، وذلك بنسبة 54 % و 55 % لكل من سنتي 2004 و2005 على التوالي.

ب): الواردات الجزائرية قبل وبعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ: سبق وأن قلنا أن دول الإتحاد الأوروبي تعتبر أكبر مورد للجزائر، وهذا قبل اتفاق الشراكة أو بعده، وهذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول: رقم (28)الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة (2000 – 2006)

(الوحدة مليون دولار)

السنوات / الواردات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	90335.9	90310.6	85154.4	80579.1	103010.2	91484.1	108118.4
طاقة وزيوت	6526.6	7371.5	5443.9	5818.2	6233.0	67743.2	7624.3
مواد أولية	63688.9	12424.5	25210.3	23832.9	22043.0	21638.4	29467.7
منتوجات خام	11661.7	6439.2	1235.6	1381.0	1581.2	2239.9	2975.4
منتوجات نصف مصنعة	73641.9	81910.9	96668.7	114287.3	130637.6	147642.2	213886.4
تجهيزات فلاحية	3920.7	6746	9247.4	7738.2	8669.5	8618.9	5991.9
تجهيزات صناعية	139474.8	177260.7	222797.9	264671.8	317652.8	371470.5	346676.7
مواد إستهلاكية	63662.9	75249.5	83281.8	102960.5	125916.6	135465	132546.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2007

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية من بلدان الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر خصوصا فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الفلاحية والصناعية وكذلك المواد الاستهلاكية، وهذا ما يعكس التبعية الغذائية والتكنولوجية للجزائر قبل أو بعد دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ. بحيث من خلال الجدول يمكن أن نستنتج أن الواردات الجزائرية قد إرتفعت في سنة 2006، خاصة فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية، التي ارتفعت من 9144.1 مليون دينار سنة 2005 إلى 18118.4 مليون دينار سنة 2006، وهذا ما يفسره زيادة التبعية الغذائية للإتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: الاتفاق التجاري بين الجزائر والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر: في الأول من يناير من سنة 2009، وبعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفصيلية للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والتي تتكون من الدول العربية التالية،أو كما يطلق عيها دول المنطقة وهي الجزائر، مصر، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبية، المغرب، موريتانية، اليمن،.وباعتبار أن الجزائر من بين دول المنطقة، فسوف نحاول الإطلاع على حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع هذه الدول، خاصة مع بداية تطبيق الاتفاق. و قد قدر حجم المبادلات التجارية الجزائرية خارج قطاع المحروقات مع دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ب 742.7 مليون دولار أمريكي سنة 2009، منها 693 مليون دولا أمريكي فيما يخص الواردات و 49.76 مليون دولار أمريكي فيما تعلق بالصادرات مقابل 675.8 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2008 منها 540.61 مليون دولار أمريكي من الواردات و 135 مليون دولار أمريكي من الصادرات بحيث نلاحظ ارتفاع الواردات بنسبة 28.2 % في حين أن الصادرات خارج المحروقات انخفضت بنسبة 63 %.[1]

من خلال ما تم تقديمه نخلص إلى أن التبادلات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة، لازالت لم ترق إلى المستوى المنشود مقارنة بحجم المبادلات التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و دول المغرب العربي: المساهمة التجارية الجزائرية مع دول المغرب العربي والدول الإفريقية بصفة عامة ضعيفة جدا، بحيث لا تتجاوز 2% من إجمالي المبادلات التجارية الجزائرية.ومن خلال معطيات الجدول أدناه يمكن أن نشاهد حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وبعض دول المغرب العربي وكذلك مع مصر.

---

[1]– **تقرير وزارة التجارة الجزائرية. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ديسمبر2009.**

جدول رقم(29):حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول المغرب العربي ومصر للفترة (2000-2010)

(لوحدة مليون دولار)

	الدول/السنوات	2000	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الإجمالية	الجزائر	21713.6	54733.7	60183.1	78113.6	45078.2	57218.0
	مصر	7060.8	20545.6	24454.6	29849.3	23089.3	25024.2
	تونس	5829.9	11703.1	15164.9	19203.0	14428.0	16417.0
	المغرب	7405.7	12730.7	15321.9	20138.2	13972.8	17676.0
الواريدات الإجمالية	الجزائر	8644.1	20680.1	25992.3	37444.2	36745.7	37805.4
	مصر	16102.4	33270.9	45255.6	56623.2	45564.3	51537.2
	تونس	8548.8	15425.6	19092.7	24568.4	19177.1	22209.3
	المغرب	11511.3	23938.7	31894.3	42068.6	32636.4	35494.7

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على:

صندوق النقد العربي:التقرير الإقتصاي العربي الموحد 2011.نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية 2000-2009 العدد31,أبوضبي.2011.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المغرب العربي ضعيفة جدا مقارنة بحجم المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي كما أنها لم ترق إلى مستوى أهداف الإتحاد المغربي نتيجة لعدة عراقيل وصعوبات يمكن تلخيصها في مايلي:

- تفكك اقتصاديات هذه الدول.
- التبعية الاقتصادية للغرب (الإتحاد الأوروبي)
- غلق الحدود مع المغرب نتيجة النزاعات السياسية التاريخية حول (المشكلة الصحراوية).
- القيود الجمركية المعقدة.
- مشكلة الأسواق وعدم تميزها بالتنوع السلعي.
- عدم التوصل إلى اتفاق عام حول وحدة المغرب العربي الكبير نتيجة انشغال الدول الأعضاء بظروفها الداخلية.

كل هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى شكلت عائقا أمام نمو المبادلات التجارية بين هذه الدول سوءا المغربية أو الإفريقية.

الفرع الرابع: المبادلات التجارية الجزائرية مع مختلف دول العالم

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على تنويع أسواقها للخروج من التبعية الاقتصادية لأوروبا، وذلك بالتوجه نحو أسواق جديدة في العالم كتركيا، أمريكا، والصين وغيرها من الدول. و وتجسيدا لما سبق ذكره، حول انفتاح التجارة الخارجية الجزائرية على الأسواق العالمية، يمكن توضيح حجم الصادرات والواردات الجزائرية مع مختلف دول العالم من خلال الجدولين الموجودين في الملحق رقم(1)و الملحق رقم (2) اللذان من خلالهما نلاحظ أن أمريكا تستورد من الجزائر ماقيمته 26 % من الصادرات الجزائرية من المحروقات وفي المقابل نجد أن الوردات الجزائرية من أمريكا من الحبوب تصل إلى 9 % من مجموع الواردات من العالم.

كما أن الصادرات الجزائرية شملت معظم دول العالم رغم سيطرة الإتحاد الأوروبي و أمريكا والصين على أكبر النسب. ورغم توجه الصادرات الجزائرية نحوالإتحاد الأوروبي و أمريكا والصين وكندا، نجد أن الواردات الجزائرية أيضا معظمها من الإتحاد الأوروبي وأمريكا والصين وكندا، لكن بنسب متفاوتة. كما نلاحظ أن الجزائر تتعامل مع معظم دول العالم هذا مايدل على أن التجارة الخارجية الجزائرية في توجه نحو مزيد من الانفتاح على أسواق جديدة في العالم.

المبحث الثاني: مدى مساهمة الإطار المؤسساتي والتشريعي الجديد في الجزائر في تحرير التجارة الدولية بغرض تحقيق التنمية المستدامة.

في إطار استكمال مسيرة التنمية الاقتصادية التي وضعتها الجزائر وفق توجهاتها الاقتصادية والتجارية الجديدة والتي شرعت في تطبيقها منذ سنوات، وتدعيما لهذه السياسة، بدأت الدولة في وضع الآليات والإجراءات المناسبة والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا دوليا ووسيلة هامة من أجل الاندماج في التجارة الدولية،التي تشترط معايير ومواصفات فنية وبيئية جد معقدة.

وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب إذ سيتناول المطلب الأول الآليات التشريعية والمطلب الثاني الآليات المؤسسية والمطلب الثالث الآليات الاقتصادية.

المطلب الأول: الآليات التشريعية

تحقيقا للتنمية المستدامة، قامت الجزائر بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، ووضع قاعدة قانونية وتشريعية وطنية بهدف تحقيق النقاط التالية.[1]

- إلزام جميع الهيئات العمومية أو الخاصة بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تفرضها التنمية المستدامة.

[1]–تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،2005.

- التحديد الدقيق للعقوبة المترتبة عن مخالفة أو عدم القيام بهذه الالتزامات.
- إلزام كافة المؤسسات بضرورة جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- يجب أن تعزز وتنعكس هذه الالتزامات على المستوى الدولي والوطني من خلال مجموعة من الإجراءات والتصديق على المعاهدات الدولية وسن القوانين الوطنية.

الفرع الاول: الجهود على المستوى الدولي: قامت الجزائر بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية بهدف تعزيز دورها الدولي في مجال البحث عن السبل الأكثر فعالية من أجل تحقيق الاستدامة وحماية كوكب الأرض، وتحقيق مستقبل مشترك آمن. ومن أهم هذه الاتفاقيات الدولية ما يلي:[1]

- المعاهدة الدولية للوقاية من تلوث مياه البحر من المحروقات والتي تم التوقيع عليها في لندن بتاريخ 12 ماي 1954. والتي انضمت الجزائر إليها بمرسوم رقم 344/63 المؤرخ بتاريخ 11 سبتمبر 1963.
- الاتفاقية الخاصة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات المعدة ببروكسل 18 ديسمبر 1971. والتي صادقت عليها الجزائر بواسطة الأمر رقم 74-55 بتاريخ 13 ماي 1974.
- الاتفاقية المتعلقة بإنجاز المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التي تم التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ 3 ديسمبر 1958، وصادقت عليها الجزائر بمرسوم204/80 المؤرخ بتاريخ 30 أوت 1980.
- الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية التي تم التوقيع عليها بتاريخ 15 سبتمبر 1968 بالجزائر التي صادقت عليها بواسطة المرسوم رقم 440/882 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1982.
- اتفاقية " ريو " حول تغير المناخ، وصادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 440/82 الصادر بتاريخ 10 أفريل 1993.
- الاتفاقية الدولية والمعروفة باتفاقية " بازل " بخصوص التحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود، وقد انضمت إليها الجزائر بتحفظ، وصدربشأنها المرسوم الرئاسي رقم 158/98 بتاريخ 16 ماي 1998.

الفرع الثاني: الجهود على المستوى الوطني : أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية. و في إطار الجهود الوطنية، قامت السلطات التشريعية الجزائرية ومنذ ثمانينيات القرن الماضي بسن العديد من القوانين في مجال حماية البيئة وتحسين المحيط الاجتماعي، والحث على ضرورة إدخال العنصر البيئي و الاجتماعي في برامج

[1]– قرينعي جميلة، بخي حليمة، القانون الدولي والبيئة، ط1، مطبعة الزوبعي، الأغواط ، 2009، ص212.

التنمية،وتحسين الأوضاع الصحية للمواطن وصيانة بيئته.وفي المقابل أصدرت السلطة الجزائرية مجموعة من القوانين والمراسيم فاق عددها الأربعين نصا في هذا الإطار.كما قامت الجزائر بوضع برامج بيئية وطنية تمتد من سنة (2001–2011) مع تكليف الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث بتمويل هذه البرامج. ومن مهام هذا الصندوق أيضا تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى للقضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيه.

1– الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري:

أقرت الجزائر مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية بهدف وضع حد لمختلف أنواع التلوث لاسيما الهوائي والمائي باعتبار الجزائر دولة بترولية، وأن معظم المصانع البترولية تتمركز على الشريط الساحلي، فهي تقذف سنويا ألاف الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية.

وابتدءا من قانون المالية لسنة 1992، أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، حيث قدر هذا الرسم من 3000 دج إلى 30.000 دج حسب نشاط المؤسسة الصناعية.[1]

وفي قانون المالية سنة 2002، حسب المادة الثانية منه المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، يشمل هذا التعديل جانبين، الأول متعلق برفع قيمة الرسم، والثاني متعلق بتصنيف المؤسسات حسب درجة نشاطها الملوث للبيئة على النحو التالي: [2]

- منشآت خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.
- منشآت خاصة لترخيص الوالي المختص إقليميا.
- منشآت خاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

و بالتالي تدفع المؤسسات المصنف في الرقم (1)أكبر رسم على التلوث، تليها المؤسسات المصنفة في الرقم(2)، ثم المصنفة في الرقم (3).

كما أقر قانون المالية سنة (1996) إتاوة على جودة المياه لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية. ويعتبر القانون رقم 10/03 الخاص بالتنمية المستدامة الصادر بتاريخ 2003 من أهم القوانين التي جاءت بصدد حماية البيئة، وتهدف المادة الثانية منه إلى تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة وذلك لترقية تنمية وطنية مستدامة لتحسين الشروط المعيشية والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، خال من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك لضمان الحفاظ على مكوناتها وترقية الأوساط المتضررة وترشيد الاستهلاك للموارد الطبيعية وتحسين المحيط البيئي، والعمل على

[1]–. قرينعي جميلة،مرجع سابق، ص،213.

[2] – الجريدة الرسمية ،العدد 52،الصادرة بتارخ 01 ديسمبر سنة 1990،/المادة 2 المعدلة بأمر 04/50 في 14/08/2004 قنون المالية (2002).

توعية المجتمع بمحيطه وإشراك الجمهور ومختلف الفعاليات في تدابير الحماية البيئية.[1] كما أرست المادة الثانية من القانون السابق رقم 10/03 مجموعة من الشروط اللازمة لحماية البيئة وهي:[2]

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** يعني محاربة كل مظاهر التلوث التي على الغطاء النباتي الطبيعي،والعمل على إنشاء الحدائق العامة.
- **مبدأ حماية الموارد الطبيعية من التدهور:** محاربة التصحر وزحف الرمال والعمل على غرس الاشجار الواقية من زحف الرمال.
- **مبدأ الاستبدال بين المشاريع :** ففي حالة قيام مشروع مضر بالبيئة، وجب استبداله بمشروع يراعي الجوانب البيئية وإن كان أكبر تكلفة، كما جاء في القانون 10/03، في الفصل الرابع من المادتين (15 و 16) بضرورة دراسة أثر المشروع على البيئة.[3]
- **مبدأ الإدماج :** ويعني إدراج الجانب البيئي ودمج أولوياته عند إعداد البرامج والمخططات التنموية .
- **مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية:** وهنا يلزم هذا المبدأ بضرورة استخدام أحسن التقنيات والتكنولوجيات التي تضمن حماية البيئة كإجراء أولي يحمي البيئة في حالة وقوع ضرر، يجب أن يعالج ويصحح.
- **مبدأ الحيطة** : كوسيلة ناجعة في حالة انعدام إمكانية توفر التقنيات الحديثة أو استحالة تصحيح الآثار الواقعية على البيئة.
- **مبدأ الملوث يدفع:** ويقصد به إلزام كل المؤسسات العمومية أو الخاصة بدفع رسوم على التلوث الصادر عن نشاطها الصناعي.
- **مبدأ الإعلام والمشاركة:** وهذا بهدف ترسيخ ثقافة بيئية لدى الأفراد، وذلك عن طريق إطلاعهم على المعلومات من أجل تحسسيهم بضرورة حماية البيئة.

كما أصدرت السلطة التشريعية مجموعة أخرى من القوانين كلها تصب في إطار حماية البيئة وتهيئة المحيط والتقليل من الآثار السلبية والملوثة للبيئة والحفاظ على صحة الفرد وتشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة، ومن أهم هذه القوانين:

- القانون 19/01 المورخ يوم 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالتسيير والمراقبة الاستغناء عن الفضلات.

---

[1]– **الجريدة الرسمية رقم 43 الصادرة بتارخ 20 جويلية 2003،القانون 10/03،المادة 2**

[2]– **الجريدة الرسمية (2003) المرجع نفسه المادة والمادة 4.**

[3]– **الجريدة الرسمية ،(2003)، مرحع سابق القانون 10/03 المادة 15-16.**

- القانون 20/01 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 10/03 المؤرخ يوم 19 جويلية 2004 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 09/04 المؤرخ يوم 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 20/04 المؤرخ يوم 25 ديسمبر 2004.والمتعلق بالوقاية من الأخطار و الكوارث في إطار التنمية المستهدفة.
- قانون المالية 2011، الذي ألغى الضريبة على السيارات المزودة بخزانات الغاز الطبيعي، حيث يهدف هذا الأجراء إلى تشجيع أصحاب السيارات من أجل الحد من استعمال البنزين و المازوت باعتبارهما من المواد الملوثة للبيئة ومن جهة أخرى لأن الغاز أقل سعر من البنزين والمازوت.

هذا ويعد قانون تهيئة الإقليم الجزائري الصادر سنة 2001 من المحفزات الهامة للتنمية المستدامة وحماية البيئة وهو يهدف إلى:

- التشجيع على حماية البيئة والمحيط.
- مكافحة كل أشكال الفوضى العمرانية والنزوح الريفي.
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وخاصة المياه والأراضي الفلاحة، الغابات، والتنوع البيئي.[1]

2 - **تحسين الإطار المعيشي للسكان:** ومن أجل تحقيق وتجسيد القوانين الصادرة على أرض الواقع، باشرت الجزائر بتفعيل جميع القطاعات المعنية وحثها على ضرورة العمل من أجل الحفاظ على البيئة وتنمية الفرد الجزائري، باعتباره العنصر الأساسي والفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة، وعليه وفرت الجزائر أموال وإيرادات لجميع القطاعات والوزارات لأجل مساعدتها على تحقيق مخططاتها ومشاريعها التنموية المبرمجة مع الالتزام بالنصوص والتشريعات البيئة الموضوعة.

[1] – القانون رقم 84/12/ المؤرخ في 23 ماي 1984،المتضمن النظام العام للغابات

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية:

بغرض تحقيق الاستدامة، كان لابد من إيجاد إطار مؤسسي متخصص يعمل على تدعيم الجهود وترسيخ المبادئ،لذا شرعت الجزائر بإنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالبيئة والتنمية المستدامة والتي تعتبر حديثة العهد.

الفرع الأول: المؤسسات والمراكز المعنية بالبيئة: وتتمثل في مايلي: [1]

1 – **المركز الوطني للبيئية والتنمية المستدامة** : و من مهامه، وضع وتسيير الشباكات لقياس التلوث ومتابعة الأوساط الطبيعية، كما يقوم بجمع المعطيات والمعلومات البيئية من الهيئات المختصة بدراسة الأوساط البيئية ونشرها وتوزيعها، ويعتبر المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجهة الرسمية في الجزائر المخولة لوضع مؤشرات قياس التنمية المستدامة والقيام بمهام استشرافية.

2 – **الوكالة الوطنية للنفايات:** مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتكفل بترقية الأنشطة المتعلقة بالتسيير المتكامل للنفايات والقيام بدراسات متخصصة، وتقدم المساعدة التقنية للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.

3 – **المركز الوطني لتطوير الموارد البيولوجية:** يهتم هذا المركز بالمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية وتطويرها، كما يعمل على جمع وجرد أنواع وأصناف النباتات المختلفة وكذا الأنظمة البيئية، كما يساهم في ترقية الموارد البيولوجية في إطار التنمية المستدامة.

4 – **المحافظة الوطنية للتكوين في البيئة:** هي مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تهدف إلى التعريف بنوع التربة البيئية ونشر الثقافة البيئية عن طريق إدماجها ضمن المنظومة التربوية والتكوينية في الجزائر، وذلك عن طريق الاستشارة والإعلام لجميع الفاعلين والاقتصاديين ممن يمارسون نشاطات ذات علاقة بالبيئة.

5 – **المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج لأكثر نظافة** : يختص هذا المركز بدراسة ومتابعة كميات التلوث مع توضيح الأساليب والطرق إنتاج المنتوجات الصديقة للبيئة،كما يساهم في إعادة تأهيل بيئة المؤسسات الصناعية ومرافقتها و مساعدتها في الحصول على شهادة الإيزو 9000 و 14000.ودائما في إطار المساعدة والتوجيه يقدم المركز استشارات للسلطات العمومية حول السياسات الواجب إتباعها من أجل تطوير التكنولوجيا النظيفة. باعتباره جزءا من شبكة مراكز موزعة حول 1000 كلم تعمل على تبادل الخبرات.

6 – **المجلس الوطني للتهيئة الوطنية والتنمية المستدامة:** هيئة استشارة تعمل بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة والمعنية بتهيئة الإقليم على وضع أدوات تهيئة الإقليم وتقسيم الحالة الراهنة التي يعرفها .

---

[1]- بقة الشريف، العايب عبد الرحمان،مرجع سابق، ص،158.

7 - **المحافظة الوطنية للساحل:** والتي تهتم بحماية وتثمين الساحل والاستغلال العمراني للموارد المتاحة وترسيخ ثقافة حماية الساحل لدى جميع الفاعلين الاجتماعيين.

8 - **الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية** : تعمل هذه الوكالة على تتبع التغيرات المناخية وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تقوم بتحديد وجرد المعلومات حول الإنبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، و بتحديد الأدوات العملية لآليات التنمية النظيفة. بالإضافة إلى القيام بالدراسات العلمية المتعلقة بالنمذجة المناخية وتطبيقها على مستوى القطاعات الرئيسية، تعكس هذه الهيئات بمختلف اهتماماتها الإرادة القوية للجزائر في وضع وتدعيم البنية التأسيسية للتنمية المستدامة وترقية التسيير البيئي وإدماجه ضمن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر:

يتطلب وضع وتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة في الجزائرتحديد التكاليف الاقتصادية المرتبطة بمشاكل البيئة أولا، ثم صياغة الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني وبعدها توضع السياسات العامة والفعالة في المجتمع ،والتي تهدف إلى دمج العنصر البيئي في التنمية الاقتصادية، باعتباره عنصر مهم في كل البرامج والمخططات التنموية المستقبلية.و من أجل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة وضعت الجزائر من خلال إستراتيجيها البيئية والاجتماعية مبدأين أساسين وهما:[1]

أ)- إدماج عنصر البيئة في إستراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر.

ب)- تشجيع النمو المستدام أي تحقيق نمو اقتصادي سريع في إطار الاقتصاد التنافسي (القطاع الخاص) مع المقاربة بين الجانب الاقتصادي والجانب البيئي.

وفي إطار المقاربة بين الجانب الاقتصادي والبيئي وضعت الإستراتيجية الوطنية للبيئة مجموعة عناصر قد يؤدي تحقيقها على أرض الواقع إلى تحسين المعيشة والقضاء على الكثير من المشاكل كالفقر والبطالة والتعليم وغيرها من الأمراض الاجتماعية، والاقتصادية التي تهدد المجتمع.

وتتمثل هذه العناصر في مايلي:

أولا: عناصر الإستراتيجية الوطنية للبيئة: وتشمل مايلي:[2]

1 - **تحسين صحة المواطن و تحسين مستويات حياته:** يهدف هذا العنصر إلى العمل من أجل الحد من التلوث والحفاظ على نظافة البيئة والمحيط، لأن الوقاية خير من العلاج، كما يسعى إلى توفير الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب واستعمال الطاقة النظيفة و القضاء على المشاكل الإيكولوجية التي تهدد الحياة كالنفايات الضارة بالصحة العامة، ومحاربة التصحر، الأمية و تحقيق العدالة عن طريق

1- تقريروزارة تهيئة الأقليم والبيئة، حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر (2005)،مرجع سابق،

2- المرجع نفسه،

تقسيم الدخل الوطني بين جميع فئات المجتمع من أجل تخفيض معدلات الفقر وتحسين المعيشة خاصة للطبقة المحرومة، وتحقيق تنمية بشرية حقيقية.كما يهدف هذا العنصر إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية الموجودة واستغلالها بطريقة عقلانية تسمح بالمحافظة على حق الأجيال القادمة في التمتع بماهو متوفر.

2 - **تحسين إنتاجية الرأسمال الطبيعي وديمومته:** يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك عن طريق ترشيد الاستغلال .

3 - خفض الخسائر الاقتصادية: ويعني إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الأكثر تلويثا واقلها من حيث المردود ية المالية.

4 - **حماية البيئة الشاملة:** التركيز على المشاكل الإيكولوجية المحلية والإقليمية وكذا العالمية للاستفادة من العمل المشترك في مجال معالجة المشاكل العالمية.

ولتحقيق هذه الأهداف والأهداف الإستراتيجية المرافقة لها وضعت الجزائر للفترة (2001-2011)، برنامج عمل حسب ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم: (30)الأهداف الإستراتيجية والأهداف العملية للجزائر خلال الفترة (2001 – 2011)

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف الفرعية
تحسين صحة المواطن و تحسين مستويات حياتهم	• من حيث المردودية المالية تحسين إمكانية الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. • تخفيض الأخطار الناجمة عن التلوث الصناعي. • تحسين جودة الهواء،خاصة في المدن الكبرى والمناطق المحاذية للمناطق الصناعية. • تحسين نوعية البنزين المرخص. • تخفيض إنتاج النفايات واستخدام تقنيات حديثة في تسيير النفايات.

تحسين إنتاجية الرأسمال الطبيعي وديمومته.	• توضيح الملكية العقارية للأراضي الفلاحية والسهبية • التخصص الأمثل للموارد المائية واستخدام التكنولوجيا الأكثر نجاعة. • تحقيق الأمن الغذائي عن طريق رفع الإنتاج إلى مستويات مقبولة. • إتباع سياسة ناجحة للري ،التجارة وتحسين تغطية الواردات بالصادرات رغم مساحة الغطاء الغابي و المناطق المحمية. • حماية الأنظمة البيئية الهشة و الاهتمام بالتنوع البيولوجي و المناطق الساحلية • وضع وتحديد إطار قانوني لتنظيم مساهمة المواطنين في الأنشطة المحلية لحماية الموروث الطبيعي • تعزيز التنمية المحلية الريفية من أجل رفع معدلات التشغيل وضمان استدامة الموارد الطبيعية.
فعالية استعمال الموارد (خفض الخسائر الاقتصادية) وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد.	• ترشيد استعمال الموارد المائية. • ترشيد استخدام موارد الطاقة. • رفع معدل تدوير النفايات المنزلية وإعادة تحصيل المواد الأولية. • تحسين التسيير البيئي،التحكم في تكاليف الإنتاج، تحسين صور القيمة السوقية للمؤسسات. • إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الأكثر تلويثا وأقلها من حيث المر دودية المالية.
حماية البيئةالشاملة.	• رفع الغطاء الغابي، وكثافة وتنوعه البيولوجي وزيادة عدد المحميات الطبيعية، المناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة(التهيئة المتكاملة الزراعية والغابية والرعوية). • حماية الواحات من النفايات المنزلية ومن خطورة ملوحتها. • تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة،تقرير حول"مستقبل البيئة في الجزائر" سنة 2007،ص،ص،28،29.

من خلال الجدول يلاحظ أن الأهداف الإستراتيجية المسطرة، أهملت الأهداف التنموية الخاصة بتنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها، واكتفت فقط بتحسين المحيط الذي يعيش فيه الفرد رغم أهمية الإنسان باعتباره أساس التنمية الاقتصادية.

ثانيا: ركائز الإستراتيجية الوطنية للبيئة: ولضمان التنفيذ الجيد للإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، تم تحديد مجموعة من النقاط الإرتكازية وكذا الخطوات العلمية التي تتوضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: (06) ركائز الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

ركائز الإستراتيجية الوطنية للبيئة	التنفيذ
• مصداقية التشريع. • متابعة وتطبيق التشريع. • المقدرة المؤسساتية. • الوسائل الاقتصادية والمالية.	• تسمح الأطر الاقتصادية والسياسية ب: • استخدام الموارد الطبيعية • حماية السكان من التلوث. • التزويد بالخدمات البيئية الصحية. • التنسيق مع متطلبات حماية البيئة والتنمية المستدامة.

source : le plan national d'action pour l'environnement et le dévelopement durable, op.cit 2002.p12.

ومن أجل البدء بتنفيذ وتطبيق البرامج على أرض الواقع، وتفاديا للخلط بين الأهداف والأولويات الإستراتيجية أصدرت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة قرارا فصلت فيه كل هدف من الأهداف والتحديات الإستراتيجية الأربعة عن طريق تحديد الإجراءات المؤسساتية وكذا الاستثمارات ذات الأولوية حسب كل هدف كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم: (31) أهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

تحسين صحة المواطنين وتحسين مستويات حياتهم

الإجراءات المؤسسية و إجراءات المتابعة	الاستثمارات ذات الأولوية.
*تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بوضع قوانين متعلقة ب:– حماية البيئة –التهيئة العمرانية. – التحكم في استخدام الطاقة. – تسير ومتابعة والحد من النفايات.قانون المياه. * تعزيز القدرات المؤسساتية.(الهيئات الوزارية،الجماعات المحلية، الوكالات والمؤسسات)، إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات والمركز الوطني للإنتاج النظيف.	• إعادة تهيئة شبكات المياه. • تسيير النفايات الحضرية الصلبة (إزالة المفارغ العشوائية، وإقامة المفارغ المراقبة)، بالإضافة إلى تسيير النفايات الخطيرة والخاصة. • تقليص النفايات الصناعية (القضاء على الملوث، ودفع المؤسسات التي تبني نظام الإدارة البيئية بمساندة صندوق البيئة وإزالة التلوث). • تقليص النفايات في قطاع لنقل (تحسين وتطوير استعمال الوقود النظيفة) • تهيئة الحظائر الخضراء.
• تعزيز قدرات القياس، المراقبة والمتابعة للمواد الملوثة.(المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة)	• إعادة تهيئة التراث الوطني المصنف.

• الاستثمار في الموارد البشرية وإنشاء المحافظة الوطنية لمهن البيئة. • إدخال وبصورة تدريجية التسيير(المياه، التطهير: النفايات) • تطبيق نظام التسيير الخاص بالمياه وشبكة الصرف الصحي. • إدخال مبدأ الملوث يدفع (النفايات وملحق النفايات)	

تحسين إنتاجية الرأسمال الطبيعي وديمومته.

الإجراءات المؤسسية وإجراءات المتابعة	الاستثمارات ذات الأولوية
• توضيح الملكية العقارية (الحق في الملكية والاستخدام). • مراجعة القانون. • تحديد السياسات الريفية والسياسات المحاربة للفقر. • وضع نظام لتسيير مياه السقي. • تطوير الدراسات والبحوث في مجال التنوع البيولوجي. • إنشاء مركز تطوير الموارد البيولوجية. • وضع قانون متعلق بالساحل. • تحسين الميكانيزمات و الرأسمال الطبيعي	• إعادة إحياء وحماية الثروة الغابية. • حماية الأراضي (لمعالجة ضد المسببات الانجراف،التهيئة المدمجة للأحواض الخضراء). • محاربة التنوع البيولوجي وتهيئة مناطق التنمية المستهدفة. • حماية الأنظمة الصحراوية (الواحات). • حماية الساحل (الأنشطة الوقائية والصلاحية)، لإزالة تلوث الشاطئ. • ترشيد استخدام الموارد الصيدية. • التسيير الرشيد للموارد المائية الموجهة إلى السقي. • تطوير برامج التشغيل الريفي.
فعالية استعمال الموارد (خفض الخسائر الاقتصادية) وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد	
الإجراءات المؤسسية وإجراءات المتابعة	الاستثمارات ذات الأولوية.
• وضع قوانين المياه(التسيير، مساهمة القطاع الخاص وتسيير الأحواض المائية) • الصادقة على النصوص القانونية المتعلقة بالتحكم في الطاقة .	• إعادة تهيئة شبكات المياه الصالحة للشرب، مياه السقي والتطهير. • تدوير وتحصيل النفايات المنزلية والصناعية.

• وضع إجراءات والتدقيق والمراقبة الذاتية.والمتابعة الذاتية من أجل رقابة التلوث الصناعي. • تحسين الأنظمة الإدارية البيئية والتكنولوجيا النظيفة.	

المساهمة في حماية البيئة الشاملة

الإجراءات المؤسساتية وإجراءات المتابعة	الاستثمارات ذات الأولوية
• تحديد الإستراتيجية الوطنية ومخطط الاستعمال الدائم. • حماية والمحافظة على التنوع البيولوجي. • تحديد الإستراتيجية الوطنية فيما يخص التغير المناخي. • وضع وتحديد المخطط الوطني للأنشطة ومحاربة التصحر.	• حماية موارد التنوع البيولوجي، تهيئة مناطق التنمية المستدامة. • تخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة. • إزالة الموارد الملوثة لطبقة الأوزون.

Source : **Le plan national d'action pour l'environnement et le développement durable**, **op**.**cit**.**P14– 16**

إن تحقيق هذه الأهداف المسطرة يتطلب تعبئة عامة لجميع أفراد المجتمع في مختلف مستوياتهم،مع تأكيد على ضرورة المراقبة المستمرة للأموال المخصصة لهذه الأهداف أثناء التنفيذ وبعده لتحقق من ماتم إنجازه ومطابقته مع الأهداف التي سطرت، حتى لا تهدر الأموال في غير محلها.

ثالثا: تصنيف أهداف التنمية المستدامة حسب المرصد الوطني للبيئة وللتنمية المستدامة:

قام المرصد الوطني للبيئة وللتنمية المستدامة بإعداد تقرير في أوت (2010)، وشمل هذا التقرير مجموعة من الأهداف معتمدا على التنمية المستدامة التي تم تبويبها على ثلاثة محاور أساسية، والتي ارتكز عليها في تحديد مجموعة من المؤشرات المتاحة للتنمية المستدامة. والجدول التالي يوضح لنا ذالك.

الجدول رقم: (32) أهداف التنمية المستدامة حسب المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة	المؤشرات المتاحة للتنمية المستدامة
حماية البيئة الكلية	- **التغيرات المناخية الغازات الدفيئة**
التنمية الاجتماعية المستدامة	- **تقسيم التراث المحلي.** - **الحصول على الحاجات الضرورية (الماء والمواد الغذائية)** - **التعاون في مجال التنمية.**
النمو الاقتصادي المستدام	- **التربية والتكوين** - **التهيئة المستدامة للإقليم.** - **الصحة المستدامة.**

Source :KADI, « rapport sur les indicateurs de l'environnement et du développement durable » observatoire national de l'environnement durable août 2010. P 3.

أهم ما يكمن ملاحظته من خلال الجدول رقم(32)، هو الخطأ الظاهر في التصنيف، بحيث نجد أن سياسة الصحة المستدامة والتربية والتكوين وتهيئة الإقليم،كان من المفروض ضمن التنمية الاجتماعية المستدامة والعكس بالنسبة للنمو الاقتصادي الذي من المفروض أن يشمل كل ما جاء في التنمية الاجتماعية حسب الجدول أعلاه.

كما قامت الدولة ودائما في اطار إستراتيجية التنمية المستدامة، بوضع مجموعة من التشريعات والقوانين وتعديلات التي تهدف إلى محاربة كل أشكال الفساد وتكرس الشفافية في مجال تنفيذ النفقات العمومية وضمان كفاءتها، من بين هذه الإجراءات:

- مراجعة القانون رقم 06-01 الصادر في 2006.المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- تدعيم مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية وتوسيع صلاحيتهما.
- مراجعة تنظيم الصفقات العمومية
- تدعيم وتوسيع الرقابة المالية
- تدعيم رقابة منح الاعتمادات وتنفيذ النفقات العمومية
- عصرنة الإدارة الجبائية والجمركية
- تعديل الأمر المتعلق بمخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف

المطلب الثـــالث: الآليات الاقتصادية:

تماشيا مع متطلبات المرحلة بهدف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والتي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وتوزيع واستخدام مصادر الثروة استخداما عقلانيا يراعي حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية ويسمح بتحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، قامت الدولة بتخصيص غلاف مالي هام

من أجل تغطية جميع التكاليف التي تتطلبها البرامج التنموية المسطرة. والجدول التالي يلخص لنا حجم النفقات لكل هدف من الأهداف السابقة الذكر.

الجدول رقم: (33) تمويل الأهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

الأهداف	القيم الإجمالية 10 * 6 دولار أمريكي	الأنشطة ذات الطبيعة المؤسساتية
الصحة ونوعية الحياة	**592.55**	**32.05**
المحافظة على رأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجه	**216.3**	**20.3**
التنافسية والفعالية الاقتصادية	**51.2**	–
البيئة الشاملة	**110.3**	**0.3**
المجموع	**970.35**	**52.85**

Source :le plan national d'action pour l'environnement et le développement durable, **op.cit. Page 14.16**.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن الدولة قامت بتخصيص إيرادات مالية كبيرة من أجل تمويل الأهداف المسطرة و تجسيد ها على أرض الواقع. لكن المهم هو مهما بلغت قيمة الأموال التي تخصصها الدولة تبقى دون جدوى إذا لم تكن هناك رقابة ومتابعة دقيقة لكل دينار يصرف كما سبق الإشارة إليه لأن المثل يقول"المال السائب يعلم السرقة".

و من أجل الحد من زيادة الإنفاق على الأضرار البيئية الناجمة عن التلوث والاستغلال المفرط للموارد المتاحة، لجأت الدولة إلى تخصيص ما قيمته 9.6 مليار دولار من أجل إزالة الضرر وحماية البيئة والقضاء على مظاهر الفقر والبطالة، ، وتلوث المياه الصالحة للشرب، وتخفيض معدلات الأمية وترشيد النفقات العامة، و عصرنة القطاعات الاقتصادية عن طريق إدخال العنصر البيئي كعامل فعال في تحسين جودة المنتوج ما يفتح الأفاق أمام المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة و الخاصة في المشاركة في التجارة العالمية.

الفرع الاول: جهود الدولة و مزيد من المشاريع من أجل تحقيق التنمية المستدامة :

بادرت وزارة المالية في إطار البرامج الموجهة لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص(36.5 مليار دينار) كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية :[1]

- في إطار المؤسسات الصغيرة المتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020، بإمكانها استقطاب مالا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار النوعية والإنتاجية وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية لغرض الإعداد لدخول في الأسواق العالمية.

[1]-. تقرير وزارة المالية ،تقديرات الميزانية العامة للدولة،سنة2007.

- مشروع حماية الساحل.
- مشروع حماية التنوع البيولوجي.
- مشروع من أجل تهيئة المحيط الحضري.
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.
- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا" والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد **الله.**
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط " PAM "، والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في الوطن.
- مشروع ترقية الاقتصاد مع إنشاء مرصد جديد للشغل.
- دعم الأنشطة المنشأة للشغل والمداخل وتقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز وكذا متابعة برنامج السكن).

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي: (2004/2001)

يتمحور حول الأنشطة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية. وهذا من أجل إنشاء محيط ملائم للاقتصاد الوطني وإدماجه في الاقتصاد العالمي.و في إطار الإصلاحات الشاملة التي بدأت بها الجزائر، قامت الدولة بوضع مجموعة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في برنامج وطني شامل ومحدد المدة بهدف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وقد شمل هذا البرنامج القطاعات التالية.

1 - **دعم القطاع الإنتاجي: ويشمل مايلي:**[1]

أ) **تنمية القطاع لفلاحي:** قامت الدولة في إطار الإستراتيجية الشاملة بإدخال إصلاحات هامة على القطاع الفلاحي وذالك ب:

- الحفاظ على ماهو موجود مع زيادة توسيع استصلاح أراضي جديدة وإعطائها إلى مستثمرين شباب في إطار عقد امتياز.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.
- معالجة ديون الفلاحين وتحسين أوضاعهم المالية.

---

[1]- أزرمان كريم،مداخلة "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2009/2001)،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،العدد7، 2010، ص،204.

- تشجيع السكن الريفي وتقديم إعانات مالية للراغبين.

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

ب) **الصيد والموارد المائية :** من أجل إصلاح وتنمية الموارد المائية وتربية الأسماك في الأحواض، خصصت الدولة مبلغ(9.5 مليار دج) لأجل النهوض بهذا القطاع الإستراتيجي الهام. وقد قامت الدولة بإنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق الوطني لتعاون الفلاحي (CNMA) من أجل تمويل هذا المشروع.

2 - **دعم القطاع الاقتصادي:** من أجل الاستمرار ومزيد من الجهود، قامت الدول بتخصيص نفقات هامة لتحسين الآليات والأدوات الفعالة في اقتصاد السوق والتي تتماشى والتوجه العام لسياسة التجارة الخارجية الوطنية. وتتوزع هذه المبالغ كماهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: (34) السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

الوحدة : مليار دينار

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	4.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	–	2
نموذج المتنبأ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	–	–	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر : أزرمان كريم، مداخلة 'التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2009/2001)، مجلة أبحاث إقتصادية إدارية، العدد7، 2010، ص205.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولة قد خصصت نفقات هامة لجهاز الضرائب من أجل عصرنته و تحسين الإيرادات الجبائية. كما قامت الحكومة بتخصيص غلا ف مالي لدعم الصناعة من أجل تحسين و ترقية المنتجات الصناعية، وجعلها أكثر تنافسية مع المنتجات العالمية.

3 - **دعم التنمية الاجتماعية:** جاء اهتمام الدولة في هذا المخطط بإصلاح المحيط البيئي للبلديات وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في إطار التنمية المستدامة الشاملة. وقد خصصت الدولة ماقيمته(274.1 مليار دينار) من أجل الخدمات العامة، وتحسين الإطار المعيشي للسكان.ويتوزع هذا المبلغ كمايلي:

أ) **التجهيزات الهيكلية للعمران:** تهدف إلى تحسين إطار معيشة السكان والمراكز الحضرية الكبرى، وخصصت له الدولة مبلغ 142.9 مليار دينار جزائري موزعة كما يلي:[1]

- البني التحتية للموارد المائية 31.3 مليار دج.
- البني التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج
- الأشغال العمومية 45.3 مليار دج

ب) - **إعادة إحياء الفاءات الريفية للجبال، الهضاب العليا والواحات:** يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على المناطق الجبلية ومناطق الهضاب العليا، والساحل وإعطاء نفس جديد للمناطق المحرومة وترقية معيشة المواطن وتوفير بعض مناصب الشغل. ويتوزع البرنامج على النحو التالي :[2]

- المحيط 6.1 مليار دج.
- الطاقة 16.8 مليار دج.
- الفلاحة وحماية الأحواض المنحدرة 9.1 مليار دج .
- السكن 35.6 مليار دج.

ج)- تنمية الموارد البشرية: قامت الدولة تحت شعار من "أجل حياة أفضل" بإجراء إصلاحات هامة في مختلف القطاعات التي لها علاقة بتطوير وتحسين الحياة البشرية باعتبار أن الإنسان أساس التنمية الاقتصادية، ولهذا خصصت الدولة غلاف مالي معتبر يقدر ب(90.3 مليار دح) وقامت بتوزيعه على مختلف القطاعات التي تخدم التنمية البشرية وفق التوزيع التالي:[3]

- التربة الوطنية 27 مليار دج.
- التكوين المهني 9.5 مليار دج.
- التعليم العالي 18.9 مليار دج.
- البحث العلمي 12.38 مليار دج.
- الصحة والسكان 14.7 مليار دج .
- الشباب والرياضة 04 مليار دج .
- الثقافة والإتصال 2.3 ملياردج.
- الشؤون الدينية 1.5 ملياردج.

---

[1] - أزرمان كريم،المرجع نفسه،ص، ص،209-210.

[2]- تقرير وزارة المالية، تقديرات الميزانية العامة للدولة، (2005).

[3] - أزرمان كريم،مرجع سابق،ص،218.

أهم شيئ يمكن ملا حظته من هذا التوزيع أن أضعف غلا ف مالي تم تخصيصه لوزارة الشؤون الدينية, ووزارة الثقافة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إغفال الدولة على لدور هذين القطاعين في تنمية وتطوير و تحضير الفرد في الحاضر والمستقبل.

ثانيا: البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي(2009/2005):

من خلال هذا البرنامج وضعت الجزائر مشاريع جديدة بالإضافة إلى تكملة المشاريع المتبقية من البرنامج الاقتصادي السابق (2001/ 2004)، والتي لم يتم استكمالها سواء لعدم كفاية الغلاف المالي أو إلى صعوبة تجسيدها على أرض الواقع نظرا لطبيعة المشاريع في حدي ذاتها. وتأكيدا لعزيمة الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وضعت الدولة في هذا لبرنامج التكميلي جملة من الأهداف تتمثل في مايلي:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانتفاح العالمي سواءا تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي.
- إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

ولتنفيذ البرنامج خصصت الدولة مبلغا قدره 4202.4 مليار دج تم توزيعه على القطاعات حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم :(35) التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبلغ	%
أولا:برنامج تحسين ظروف السكان، منها:	1908.5	%45.5
- السكنات	555.0	
- الجامعة	141.0	
- التربية الوطنية	200	
- التكوين المهني	58.5	
- الصحة العمومية	85.0	
- تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال الكبرى)	127.0	
- الشباب والرياضة	60.0	
- الثقافة	16.0	
- إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65.0	
- أعمال التضامن الوطني	95.0	
- تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	

- إنجاز منشأت للعبادة	.10.0	
- عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
- برامج بلدية للتنمية	200.0	
- تنمية مناطق الجنوب	100.0	
- تنمية مناطق الهضاب العليا	150.00	
ثانيا:برامج تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**%40.5**
- قطاع النقل	700.0	
- قطاع الأشغال العمومية	600.0	
- قطاع الماء(السدود وتحويلات)	393.0	
- قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثا:برامج دعم التنمية الاقتصادية،منها:	**337.2**	**%8**
- الفلاحة والتنمية الريفية	300.0	
- الصناعة	13.5	
- الصيد البحري	12.0	
- ترقية الاستثمار	4.5	
- السياحة	3.2	
- المؤسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4.0	
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، منها:	**203.9**	**%4.8**
- العدالة	34.0	
- الداخلية	64.0	
- المالية	65.0	
- التجارة	2.0	
- البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
- قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا: برامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	**50.0**	**%1.2**
المجموع:البرنامج الخماسي 2005-2009	**4202.7**	**%100**

المصدر: مجلس الأمة " البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 "،2005،ص5.وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier.gov.dz : (تم الاطلاع عليها يوم 2011/07/22).

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي2010-2014

نظرا للوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة في هذه الفترة نتيجة الايرادت البترولية، هذا ما حمس الدولة إلى مواصلة عملية التنمية وتسطير البرنامج الخماسي 2010-2014،والذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل عشرة سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001.وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 وكذا برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع لفترة الممتدة مابين 2010-2014. وقد إستلزم البرنامج من النفقات حوالي 21214 مليار دج وهو غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الأن، وهو تأكيد على

عزم الدولة على تخصيص أفضل لعائداتها من صادرات المحروقات لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان.[1]

تم تقسيم المبلغ المخصص للفترة 2010-1-2014 على برنامجين هامين.[2]

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز(سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب...) بغلاف مالي قيمته 9700 مليار دج.

- تخصيص حوالي 11514 مليار للمشاري الجديدة.

وتوجيه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائر بهدف تعزيز التنمية البشرية.تتوزع المبالغ على مختلف القطاعات كالتالي:[3]

- **التنمية البشرية**

تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000مليار دج للتنمية البشرية في اطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة مابين 2010-2014 منها:

- 852 مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصيصا لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية واكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 200 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات،

- 868 مليار دينار للتعليم العالي لا سيما من اجل توفير 600000 مقعد بيداغوجيا و400000 سريرا بالإضافة إلى 44 مطعما جامعيا،

- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم موجهة خصوصاالانجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و 58 داخلية،

- 619 مليار دينار لقطاع الصحة الموجهة لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي،

- ازيد من 350 مليار دينار لقطاع الطاقة لا سيما من اجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء،

- أكثر من 2000 مليار دينار لقطاع المياه قصد إنجاز 35 سدا و35 عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشرب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات ويضاف إلى هذا المبلغ 60 مليار دينار من أجل استكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر،

- أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني ستسمح خصوصا بإنجاز أكثر من 70 مؤسسة لفائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالمعوزين،

---

[1]- **بيان مجلس الوزراء،" برنامج التنمية الخماسي 210-2014"، مرجع سابق(دون صفحة).**

[2]- **بيان مجلس الوزراء، مرجع سابق، (دون صفحة)**

[3]-**بيان مجلس الوزراء، المرجع نفسه، (دون صفحة)**

- كما تم تخصيص 1130 مليار دينار لقطاع الشباب والرياضة من اجل إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم و750 مركبا للرياضة الحوارية و 160 قاعة متعددة الرياضات و أكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و 230 بيتا ودور شباب وكذا أكثر من 150 مركزا للتسلية،

- أزيد من 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين لا سيما من أجل إنجاز 9 مركز لراحة وقاعات للعلاج و 17 متحفا ومركبا تاريخيا وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء،

- أزيد من 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية من أجل إنجاز مسجد الجزائر الأعظم و 80 مسجدا أخر ومراكز ثقافية إسلامية و17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا،

- تخصيص أزيد من 140 مليار دج لقطاع الثقافة قصد إنجاز 40 دار ثقافة ومركبا ثقافيا و340 مكتبة و64 مسرحا و12 معهد موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسلية العلمية،

- أزيد من 106 مليار دينار لقطاع الاتصال.

- **تحسين الخدمة العمومية**

تم تخصيص حوالي 379 مليار دينار لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية توجه إلى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحتاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

- **قطاع الأشغال العمومية**

يتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 6447 مليار دينار موجهة لتطوير المنشات القاعدية.

يوجه أزيد من 3100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق- غرب واستكمال ربطها ب 850 كلم من الطرق الازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناءا للصيد البحري والقيام بتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.

قطاع الري: يتضمن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 في جانبه المخصص لقطاع الموارد المائية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب مع بناء حوالي ستين منشأة قاعدية خاصة بالري. كما بنص البرنامج الذي كرس له غلاف مالي قيمته 21214 مليار دينار لإنجاز 35 سدا ليرتفع العدد الإجمالي لها إلى 104 سدود عبر الوطن و25 نظام خاص لتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.كما تعتزم السلطات العمومية من خلال هذا البرنامج الرفع من نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في أفاق سنة 2014. وبخصوص الري من المقرر أن تبلغ المساحات المسقية 270000 هكتار في 2010 مقابل 157000 في 1999 و 219000 في 20009.

- **الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية:** خصصت الدولة غلافا ماليا فاق 895 مليار دج لتنمية قطاع الجماعات المحلية والآمن الوطني والحماية المدنية، وبالاستفادة من هذا المبلغ ينتظر ان

يعرف قطاع الجماعات المحلية إصلاحات كبرى خلال السنوات الخمس باعتباره يشكل قاعدة اللامركزية ومشاركة المواطنين في التسيير.

الفرع الثاني: أدوات الإدارة البيئية: تتمثل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر كما يلي :[1]

- القيام بحوالي 1000 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.
- القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية.
- مراقبة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية أيزو 14001 = 2004.
- إبرام عقود للفعالية البيئية بين المؤسسات الاقتصادية وحوالي 50 مؤسسة اقتصادية وخاصة، مما يشمله عقد الفعالية البيئية أن تلتزم الشركة من خلاله بتطبيق واحترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئية، حيث تحدد الشركة بشكل طوعي لالتزاماتها البيئية والتي قد تكون: [2]
- تحديد الإجراءات المتعلقة بالحد من التلوث وتطويرها والعمل على تطبيقها
- رد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل النشاط الممارس من طرف المؤسسة.
- إدارة النفايات الصلبة.

كما يشمل العقد التزامات الطرفين الوزارة والمؤسسة فمن ضمن التزامات الوزارة:[3]

- تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعدها في تحقيق الإنتاج وتطبيق الخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة ذات البعد البيئي.
- إسهام المؤسسة في كل البرامج التي تديرها الوزارة والتي من خلالها يتم التفكير والتخطيط في المعايير البيئية.
- مساعدة المؤسسة في وضع أنظمة للإدارة البيئية.
- مساعدة المؤسسة في وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات ومكافحة التلوث.
- إسهام المؤسسة في وضع أنظمة للإدارة البيئية.

---

[1]– **بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص166.**

[2]– **العايب عبد الرحمان، مقال حول "وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 11، 2011، ص172.**

[3]– **العايب عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص173.**

- مساعدة المؤسسة في وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات ومكافحة التلوث.
- صياغة ميثاق المؤسسة الصناعية من طرف حوالي 300 مؤسسة صناعية عامة وخاصة.
- إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى حوالي 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة.

1 - **مشاريع التعاون التقني الجزائري الألماني:** يتضمن هذا التعاون القيام بجملة من المشاريع أهمها:[1]

أ) **مشروع كون فورم 1997:** يهدف هذا المشروع إلى تكوين جملة من الخبراء والمختصين الجزائريين في مجال الإدارة البيئية في وضع المواصفات القياسية 14000 والتدقيق البيئي.

♦ **مشروع الإدارة البيئية المريحة:** يهدف المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

♦ تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل من التكاليف .

♦ تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى.

♦ توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغير في التسيير.

وقد استفادت من هذا المشروع ثمانية مؤسسات كلها خاصة، كما ساعد هذا المشروع البعض منها في الحصول على شهادة إيزو 14001.

ج) **مشروع إيزو 14001 حسب – وزارة البيئة وتهيئة الإقليم**:يهدف المشروع لمساعدة 07 مؤسسات جزائرية في وضع أنظمة الإدارة البيئية بغية الحصول على شهادة إيزو 14001.

ورغم الاهتمام الكبير والتكاليف التي تصرفها الدولة، إلا أننا نجد إقبال ضعيف على وضع الأنظمة الإدارية المطابقة للمواصفات القياسية. حيث أنه وإلى غاية سنة 2007 توجد 1077 مؤسسة اقتصادية جزائرية منها فقط (06) مؤسسات حاصلة على شهادة إيزو 14001، و(05) مؤسسات فقط حاصلة على شهادة يزو 22000. رغم أن ميزانية الدولية تحملت 500 مليون دج كنفقات موجهة لتمويل مثل هذه العمليات. كما نجد أن وزارة الصناعة تخصص ما قيمته 50 % من مدا خيل الصندوق لتحسين تنافسية الصناعة في الجزائر من أجل وضع نظام إدارة الجودة و البيئة،و تكاليف الحصول على شهادة المطابقة للعمل والرأس مال وأهمل عامل الكفاءة الإنتاجية، ما سوف يؤدي إلى الحد من عملية التطور الصناعي.

[1] – **بقة الشريف، العايب عبد الرحمان،مرجع سابق،ص167**

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة

في اطار لاستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة قمت مؤسسة سوناطراك بجملة من المشاريع البيئية تهدف ضمن إسترتيجية دور المؤسسة في تحقيق للتنمية المستدامة نذكر منها:[1]

- مشروع إنجاز أكبر محطة لتحلة مياه البحر في إفرقيا.قدرت تكلفة المشروع ب 250 مليون دولار تم تمويلها عن طريق مشروع مستر كفة الأسهم يجمع بين القطاعين العام والخاص.30% من التمويل مؤسسة المحروقات الجزائري و70% من جنرال الكتريك.
- إنجاز مشروع قدرت تكلفته ب 5 مليار دينار هدفه تخفيض الغازات التدفيئة
- إنجاز 32 مشروع سمح ببلوغ استرجاع 93% من الغاز المشتعل
- إنجاز مشروع عين صالح غاز، يهدف إلى تخفيض غاز $co2$ المنبعث، مكن هذا المشروع المؤسسة من استرجاع 12 مليون طن من غاز أكسيد الكربون سنويا،
- إنجاز مشروع ترقية استخدام الوقود النظيف قدرت تكلفته ب 405 مليون دولار
- القيام بنشاطات التشجير، حيث تم غرس 217218 شجيرة خلال الفترة 2007-2008 مقابل 115108 شجيرة خلال الفترة 2006-2007، أما العدد الاجمالي للأشجار المغروسة منذ سنة 2002 فوصل إلى حوالي 685564 شجرة وقدتم توسيع هذا النشاط خارجيا حيث تم وضع برنامج مع المديرية العامة للغابات لغرس مساحة تقدر ب 516 هكتار، وقدرت تكلفة المشروع ب 17 مليون دينار الهدف من المشروع الحفاظ على المحيط.

وبهدف التقليل من أثار تقلبات أسعار البترول والغاز،ومن أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. قامت السلطات الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الايرادات بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 28 جوان 2000 والذي ينص على مايلي:[2]

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان ' صندوق ضبط الموارد " يقيد في هذا الحساب في باب الايرادات:

-فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية،

- كل الايرادات المتعلقة بسير الصندوق في باب النفقات.
- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي

2- تقرير مؤسسة سونطراك السنوي صحة، أمن، محيط، تنمية مستدامة، ورقة الكترونية على الموقع:
www.sonarach-dz.com /-Revenue Watch institute(2010)-/ transparency,Government and the oil,gaz,and mining industries'le site-1 / www.revenuewatch.org.(consulté le 25/07/2011).

[2]- الجريدة الرسمية لجمهوري الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الاول سنة 1421 ه الموافق 28 جوان 2000، ص7.

- تخفيض الدين العمومي.

هذا ومن اجل تحسين نظم الموازنة، شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذ برنامج لعصرنة نظم الميزانية وقد بلغت تكلفة المشروع 24.4 مليون دولار يهدف البرنامج إلى:[1]

- وضع موازنات متعددة السنوات ترتكز على النتائج المحرزة، من شأن هذه البرامج المقدرة بمؤشرات الأداء أن تسمح بمتابعة أفضل للموازنة.

- تحسين عرض الميزانية ونشرها.

من جهة اخرى، فقد مهدت الجزائر لدينامكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية. وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد غير الناضبة مثل الموارد الشمسية واستعمالاتها لتنويع مصادر الطاقة. هذا التنوع الذي أصبح يشكل رهانا أساسيا للحفاظ على موارد الطاقة الناضبة والمساهمة في التنمية المستدامة.

ويشتمل البرنامج قدرات ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22.000 مغا واط وهذا خلال الفترة بين 2011-2030، كما يحتوي البرنامج على إقامة 60 محطة كهر وضوئية و شمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلفة ويتم تنفيذ البرنامج تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم.[2]خصصت الدولة لتنفيذ البرنامج ماقيمته 62 مليار دولار خلال الفترة 2011-2030.[3]

كل هذه الاجراءت تهدف إلى تحقيق أهداف الاسترتجية الوطنية للتنمية المستدامة التي في ظلها تتحقق العدالة لاجتماعية والانصاف والمحافظة على حق الاجيال القادمة في الموارد المتاحة الحالية.

الفرع الرابع: أهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الجزائر في الفترة(2001-2010):

سوف نحاول توضيح بعض النتائج الواقعية التي حققتها الجزائر خلال للفترة 2001-2010.

- **الدخل الفردي**: في إطار تحسين الوضع الاجتماعي للعامل قررت الدولة رفع مستوى الأجر القاعدي في سنة2009 من (12000 دج) إلى(15000دج)، على أن تحسب الزيادات بأثر رجعي من سنة 2008. فإذا كان الدخل الفردي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في قياس درجة التطور الاقتصادي، فإن التطور ودرجة الرفاهية في الجزائر متفاوتة بين أفراد المجتمع. و أن الزيادات في الدخول في الجزائر لا تعبر عن أي تطور ولا تحسن .وهذا ما أكده التقرير الوطني لحقوق

1- وزارة المناجم،'برنامج الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية' الموقعwww.men-algeria.org- تم الاطلاع عليه يوم 2011/08/15.

2-الجمهورية الجزائرية ، التقرير الوطني الجزائري" في الجمعية 19عشرحول الأممية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة. الموقع www.un.org. تم الإطلاع عليه يوم: 2011/10/12

الإنسان.كما جاء في التقرير أن معظم الموظفين في القطاع العام يلجؤون إلى الاستدانة في أخر الشهر من أجل استكمال نفقات المعيشة.[1]

– **البطالة:** حققت الجزائر نسبة هامة في ما يخص معدلات البطالة.وحسب تصريح وزارة العمل والديوان الوطني للإحصائيات فإن معدل البطالة في تراجع وقد سجل انخفاض كبير مقارنة بالسنوات الماضية، حيث أ صبح يتراوح مابين 10% و 10.2%.في سنة 2010، بعد ما كان 28.50% في سنة 2000.[2] وأهم ما يمكن ملاحظته أن جل الوظائف التي وفرتها الدولة هي عبارة عن وظائف مؤقتة وليست دائمة. وهذا يؤدي إلى معاودة ارتفاع معدل البطالة مرة أخر في السنوات القادمة.

– **النمو الاقتصادي:** بلغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وفقا لبيانات البنك الدولي نسبة 3% في سنة 2008 كمبلغ الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة 172,88 مليار دولار،بعدما كان 54,79 مليار دولار في سنة 2000.وكان السبب وراء هذه الزيادة هو ارتفاع أسعار البترول،وليس بسبب تحسن الأداء الاقتصادي.[3]وقد بلغ النمو خارج المحروقات 6.3 % في سنة 2010، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والاشغال العمومية والسكن (10%) والخدمات (9%).[4]أما القطاع الصناعي الذي يعد قطاعا أساسيا للتحقيق النمو المستدام فإن إسهامه في الإنتاج المحلي الخام يعتبر هامشيا،لأن نسبة نموه لم تتجاوز 1% في 2008.[5] أما القطاع الزراعي فقد ارتفع معدل نموه من 1.9% سنة 2005 إلى 5% سنة 2007 ثم 8.5% سنة 2010.[6]كنتيجة لاستراتيجية التنمية الريفية التي تم إطلاقها في 2006(التجديد الريفي) وفي 2008(تجديد الاقتصاد الزراعي) ويهدف تجديد الاقتصاد الزراعي 2009–2013 باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة، إلى تعزيز الامن الغذائي للبلاد

– **التضخم :**إرتفع معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 5.7% سنة 2009، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار المواد المستوردة نتيجة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

– **الصادرات والواردات**

سجل تحسن في الوضعية المالية الخارجية والتي تعززت من خلال الزيادة في عوائد تصدير المحروقات(26.4%) في سنة 2010، حيث مثلت صادرات المحروقات 97.20% من إجمالي الصادرات

---

[1]– **الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان (تقرير المرصد الوطني لحقوق الانسان تقرير حول 'سوء المعيشة"،(2010).ص31.**

[2]– **تقرير بنك الجزائر، (2007،2010،2011). الموقع : www-bank-of-algeria.dz– تم الاطلاع عليه يوم 25/.2011/01.**

3 –Groupe de Banque Africaine de Developpement « note de dialogue 2011 ; 2012 », p.2 .le site www.afdb.org (consulte le 29/07/2011).

4– الجزائر "تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الالية الإفريقية للتقيم من قبل النظراء"، ورقة الكترونية، ص127 على الموقع: www.premier-inister.gov.dz تم الاطلاع عليه يوم: 2011/07/19.

[5]**–Groupe de Banque Africaine de Developpement (2011) ;op.Cit ; p2 .**

[6]– **الجزائر "تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الالية الإفريقية للتقيم من قبل النظراء"، ص142**

خلال هذه السنة،[1] في الوقت الذي سجلت فيه الواردات ارتفاعا قدر ب 4% مقارنة بسنة 2009 مع العلم أن سلع التجهيز والسلع النصف المصنعة تشكل ما يقارب ثلثي إجمالي الواردات.[2]

– **المديونية الخارجية:** نتيجة تحسن الوضعية المالية للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول استطاعت الجزائر تقليص حجم المديونية الخارجية إلى حدود 5.45 مليار دولار في سنة 2010.[3]كما بلغ احتياطي الصرف 162.22 مليار دولار في نفس السنة.

وعلى ضوء ماتم تقديمه، وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي، إلا أنها لم تستطيع إلى يومنا هذا الخروج من التبعية الغذائية للخارج والقضاء على الفقر، والبطالة، والفساد، وتنويع الصادرات خارج المحروقات وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية التي سوف يتناولها المبحث الموالي.

المبحث الثالث: المشاكل التي تتعلق بأبعاد التنمية المستدامة والتي تميز الجزائر والتي تؤثر على تجارتها الخارجية.

بدأت الجزائر منذ سنوات في تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تماشيا مع التزاماتها الدولية في مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل سنة 1992،والتي تهدف إلى الحفاظ على البيئة ومحاربة التلوث، ومحاربة الفقر وتنمية البشر و تحسين المعيشة للسكان،والتقليل من الاستغلال المكثف للرأس مال الطبيعي مع المحافظة على حق الأجيال المستقبلية من التمتع بالموارد المتاحة.على هذه الأبعاد وضعت الجزائر أهدافها الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وبدأت في تطبيقها في شكل برامج تنموية بدءا ببرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)،والبرنامج التكميلي (2004–2009).ورغم أن هذه البرامج حققت إنجازات هامة إلا أن استمرار الجزائر في الاعتماد على الموارد الطبيعية في التصدير للحصول على العملة الصعبة لأجل تغطية نفقات التنمية، جعل اقتصادها يتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار. و هذا ما أثر بصورة سلبية ومباشرة على البرامج التنموية المسطرة.ولحد الآن ورغم الإصلاحات الكبيرة التي شملت تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية، والمتعددة الأطراف مازالت التنمية الوطنية تعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.وهذا ما ستحاول الدراسة الوقوف عليه من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب بحيث سنتناول في المطلب الأول المشاكل ذات البعد البيئي والاجتماعي وفي المطلب الثاني المشاكل ذات البعد الاقتصادي.أما في المطلب الثالث المشاكل ذات البعد السياسي.والمطلب الرابع سيتناول التجربة الماليزية كمثال في التجارب التنموية الناجحة.

---

[1]-**bank of Algeria (2010),op.cit,p.43**

[2] –**ibid,p.51** –

[3] - **تقرير المرصد االوطني لحقوق الانسان،(2011).**

المطلب الأول: المشاكل ذات البعد البيئي والاجتماعي في الجزائر

جاء في تقرير أصدرته وزارة البيئة وتهيئة الإقليم عن واقع البيئة في الجزائر بأن الوضع الراهن للبيئة قد بلغ حالة من التدهور، ما من شأنه أن يعرض للخطر جزءا كبيرا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في العشرينات الثلاثة الأخيرة، و التي يمكن أيضا أن تحد من إمكانية رفاهية الأجيال المقبلة. كما قامت الوزارة أيضا خلال إعدادها للمخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة بتقديم عرض عن الحالة البيئية في الجزائر. والمثير للاهتمام أنه إستعمل مصطلح "أزمة" لوصف الحالة الإيكولوجية في الجزائر.[1]

وسوف نحاول من خلال هذا المطلب الاطلاع على الواقع البيئي والاجتماعي والوقوف على المشاكل البيئية الحقيقية التي مازالت تعاني منها الجزائر.

الفرع الأول: المشاكل ذات البعد البيئي

أولا:الموارد المائية : يتوقع الخبراء أن الحرب القادمة سوف تكون على الذهب الأبيض وهو "الماء" باعتباره العنصر الأساسي في استمرار الحياة وما تحويها، ويعتبر التساقط بأشكاله المختلفة، المياه الجوفية، المسطحات المائية سوءا الطبيعية أو الاصطناعية من أهم مصادر الماء على الكرة الأرضية. وبالرغم من أن هذه الأخيرة تشكل المياه 70 % من مساحتها الكلية، إلا أن الواقع ينذر حسب دراسات كثيرة باحتمال حدوث كارثة بيئية بسبب نقص المياه في العالم.

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من نقص في الثروة المائية بسبب قلة التساقط، وإن حدث التساقط، يكون في مناطق معينة دون أخرى، الأمر الذي يخلق نوعا من التفاوت من حيث كمية المياه الموجودة من منطقة لأخرى إذ نجد الطلب على المياه الشروب يرتفع في المناطق الشمالية،والسبب يرجع إلى التوزيع غير المنتظم للسكان، مما ولد ضغطا كبيرا على الموارد المائية في هذه المناطق.والجدول الموالي يبن لنا كميات التساقط في مختلف المناطق في الجزائر.

الجدول رقم :(36) التوزيع الجهوي لكميات التساقط

المناطق	المنطقة الغربية	المنطقة الوسطى	المنطقة الشرقية
الساحل	400	700	900
الأطلس التلي	600	700-1000	800-1400
السهول العليا	250	250	4000
الأطلس الصحراوي	150	200	300-400
الصحراء	20-150	20-150	20-150

المصدر: وزارة: تهيئة الإقليم والبيئة تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005.ص188.

.

1- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (2002)،" المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة"،الموقع 'www.mate.gov.dz
تم الاطلاع يوم 2011/06/06 -

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي

- التساقط متفاوت من منطقة لأخرى.
- عملية التساقط تتمركز في المنطقة الشرقية دون المناطق الغربية والوسطى.
- الكثافة السكانية نجدها في المناطق الغربية والوسطى، وهذا ما يخلق نوعا من اللاتوازن في الطلب على المياه.

ورغم أن برنامج التنمية (2010-2014) يحمل عددا مهما من المشاريع التنموية الخاصة بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر والسدود بهدف سد العجز من الثروة المائية والتقليل من الطلب على المياه الصالحة للشرب، إلا أن الكثير من السكان لا يستفيدون من هذه الثروة الحيوية. ويشير التقرير أن نسبة 5 %سنة 2008 من السكان في الجزائر لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب.[1]في الواقع أن معظم السكان الذين يحصلون على مياه الشرب يعانون من نقص الكمية التي يستفيدون منها يوميا نظرا لأن التزويد بهذه المادة ليس بصورة يومية منتظمة وحتى و إن حصلوا عليها فهي لساعات فقط.وهذا مايزيد من معاناة السكان اليومية.

ثانيا: المشاكل الطبيعية التي تؤثر على الزراعة في الجزائر: إذ تعتبر الأرض من المكونات الأساسية للبيئة، بحيث تعتبر مصدرا مهما للغذاء، وخزانا للمياه، ووعاءا لامتصاص التلوث، والجزائر من أكبر الدول مساحة في إفريقيا حاليا، إلا أن نسبة استغلال الأراضي الفلاحية تبقى ضعيفة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (37) استخدامات الأراضي في الجزائر **الوحدة(ألف هكتار)**

الاستخدامات	1985	1995	2000	2003
إجماليالاراضي الزراعية	39919420	40651820	40888100	40.817.940
الأراضي المزروعة	6887570	7519090	7662420	7503690
أراضي مخصصة للزراعة الدائمة	622780	550140	565020	767240
الأراضي الرعوية	31540250	31620110	31794320	31.635.240
مساحات زراعية أخرى	868820	962480	866340	911770
الغابات والأراضي الأخرى مشجرة	366808	3855000	4046000	4071000
الغابات	1473590	1445400	1490000	1468000
أراضي أخرى مشجرة	2194490	2409600	2556000	2603000
أراضي البناء والملحقات السكانية	-	-	-	-
المناطق الرطبة	-	-	-	-
القطاعات الطبيعية المفتوحة ذات طابع نباتي مناطق تواجد نبات الحلفة	4568950	3100000	2949000	2735000
الفضاءات الطبيعية المفتوحة بدون غطاء نباتي أو مع وجود غطاء نباتي قليل الكثافة				

المصدر: نشرية الديوان الوطني للإ إحصائيات (بالتصرف)

[1]- التقريرالإفتصادي العربي الموحد، (2008)، مرجع سابق.

كما سبق وأن جاء في البحث فإن الجزائر تتميز بمساحة شاسعة، غير أنه في المقابل نجد أن المساحة المخصصة للزراعة تقدر بــ 40.817.940 مليون هكتار، أي ما يعادل نسبة 17 % فقط من إجمالي المساحة، ومنها 2 % مصنفة على أنها غير منتجة على مستوى المستثمرات الفلاحية، و78 % مخصصة للأراضي الرعوية، والنسبة المتبقية أي 20 % (8.16 مليون هكتار) تمثل المساحة الصالحة للزراعة والتي تمثل نسبة 3% من إجمالي مساحة الجزائر.

وفي سنة 2006، قامت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة بدراسة متخصصة فيما يخص الأراضي المستعملة في المغرب ومن بينها الجزائر، وخلصت هذه اللجنة في ما يخص الجزائر إلى الجدول التالي:

الجدول رقم: (38) التوسع العام للأراضي في الجزائر للفترة (2002- 2006)

			03/02	04/03	05/04	06/05
المساحة الفلاحية مستخدمة	الأراضي	مزروعات عشبية	3.802.220	4.109.965	3.92.190	4.064.857
		أراضي نباتية	3701.470	3.382.880	3589.890	3.404.758
	الزراعة الدائمة	مروج بيعية	25.950	25.434	26.070	25.548
		الكروم	95.630	99.432	101.710	98.214
		أشجار لفواكه	645.660	703.969	750.780	810.193
المساحة الزراعية الصالحة S.A.U			8.270.930	8.321.680	8389.640	8403.570
أراضي رعوية ومروج			31.635.240	32.24.410	32821.550	32.776.670
الأراضي الغير منتجة التابعة للمزارع			911.770	1.063.540	1.169.440	1.1877.650
إجمالي الأرض المستعملة في الزراعة			40.817940	42.209.600	42	
أراضي أخرى	مناطق الحلفاء		2735.000	2735.000	2793.000	2793.000
	أراضي غابية		4257.000	4260.000	4289.000	40303000
الأراضي الغير منتجة			190.364.160	188.969.500	188.711.470	188.710.210
المساحة الإجمالية			238.174.100	238.174.100	238.174.100	238.174.100

المصدر: نشرية الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2005.

وقد قدرت في سنة 2005 المساحة الصالحة للزراعة بالجزائر ب 0.25 هكتار/نسمة،[1] ورغم ضألة المساحة المخصصة للزراعة أو الأنشطة الفلاحية، إلا أنها تواجه مجموعة من التهديدات الطبيعية، و الأنشطة التي يقوم بها الإنسان.

1- عريوة سهيلة، مذكرة ماجستير، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة"حالة الجزائر" رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة سطيف.2011، ص،94.

1 - **الانجراف المائي:** فقد بين الجرد المائي الذي قام به المكتب الوطني للدراسات و التنمية الريفية، أن (12 مليون هكتار) من الأراضي الزراعية في الجزائر مهددة بانجراف المياه، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الصعب الذي تتواجد فيه معظم الأراضي المخصصة للزراعة.[1]

2 - **الزحف العمراني:** وهذه مشكلة حقيقية تعاني منها الجزائر، بحيث أصبحت الأراضي الزراعية لاسيما القريبة من المناطق العمرانية معرضة لخطر البناء والعمران.

3 - **حرائق الغابات:** التي تمثل السبب الأول وراء تدهور الغطاء النباتي الغابي في الجزائر، وتقدر المساحة الغابية المحروقة خلال الفترة الممتدة من (1965 - 2003) بحوالي(406681 هكتار)، أي بمعدل سنوي يقدر ب (36069 هكتار).[2]

4 - **التنوع البيولوجي:** يعد التنوع البيولوجي من أهم الطالب البيئية والذي بفضله يتحقق التوازن الإيكولوجي، ويشمل هذا الأخير كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان، ورغم تميز الجزائر بتنوع بيولوجي كبير، راجع إلى موقع الجغرافي ومساحتها الشاسعة. ونتيجة لهذه الجغرافيا الطبيعية الكبيرة والمتنوعة، تتميز الجزائر بمناطق إحيائية متنوعة بين الرطب إلى الصحراوي، ووفرة نباتية متوسطية وصحراوية، ويتضمن التنوع البيولوجي في الجزائر حوالي 16000 صنف، غير أن الاقتصاد الجزائري لاستخدم إلا 1% من هذا المجموع.[3]

ثالثا: الأنشطة الإنسانية وأثرها على البيئة: بالإضافة إلى المشاكل السالفة الذكر هناك عوامل أخرى ساعدت على زيادة التلوث وتدهور الأراضي سواء المستغلة منها أو غير المستغلة من خلال الانشطة والتصرفات غير المسؤولة للكثير من الأشخاص سواء كانوا مسيرين أو عوام ومن بين هذه المشاكل:[4]

- النمو السكاني غير المستغل و غير رشيد، لاسيما في المدن، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية مما يؤدي إلى انتشار النفايات المنزلية وبقيا الأغلفة البلاستكية وغيرها من الملوثات البيئية .
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها نتيجة أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالي، ما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
- الفساد الاقتصادي والاجتماعي والإداري، المنعكس أساسا في هدر المدخرات الوطنية في مشاريع كمالية.

2- عريوة سهيلة، نفس المرجع، ص،94.

1 - عقون أحمد،' حماية البيئة والتراث في الجزائر' تم الاطلاع عليه يوم 12/20/ 2012 ورقة إلكترونية على tioutwahat.blogspot.com.

[3]- عقون أحمد،' حماية البيئة والتراث في الجزائر'، المرجع نفسه.

[4]- عريوة سهيلة ،مرجع سابق، ص106.

- مشكلات الفقر، وسوء المعيشة(يعني عدم الاهتمام بالمحيط).
- عدم توفير التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- مشكلة النفايات وخاصة الطبية منها التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة. والتي يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا.
- تلوث المياه الصالحة للشرب، بحيث أثبتت الوكالة الوطنية للموارد المائية أن 45 % من المياه ذات نوعية مرضية و 15 % ذات نوعية رديئة.
- تلوث مياه البحر نتيجة لرمي النفايات الصناعية به، مما يؤثر سلبا على الكائنات البحرية و على التنوع الحيواني البحري.

رابعا :استمرار إنبعاثات الغازات

رغم المشاريع التي أنجزتها الدولة من أجل التقليل من انبعاث الغازات السامة إلا أن مؤشرات البيئة تدل على تدهور في البيئة، حيث ارتفعت انبعاثات الغازات الدفيئة من 110 مليار طن سنة 1995 إلى 372 مليار طن سنة 2000 ثم إلى 489 مليار طن سنة 2005.[1]فيما يخص انبعاثات غاز co2 فقد سجلت ارتفاعا رغم الاستثمارات المالية الهامة التي قامت بها الدولة لإقامة البنية التحتية اللازمة لتخزين وعزل co2. والجدول الموالي يوضح تطور إنبعاثات غاز co2

جدول رقم(39) : تطور انبعاثات غاز co2 الوحدة (كيلو طن)

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
113.668	120.904	121.195	121.853	133.420	133.420	140.005

Source: wordbank (2008) »co2 emissions, algeria »le site: www.worldbank.org consulté le 12/09/2011

من خلال جدول يلاحظ أن غاز ثاني أكسيد الكربون في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخري وهذا راجع إلى طبيعة الصناعات النفطية .وتعتبر هذه الغازات سبب في ظاهرة الاحتباس الحراري والأمطار الحمضية كما لها أثارا سلبية على التنوع البيولوجي وتسبب التسريبات النفطية في تلويث المياه وغيرها من الآثار البيئية التي تفرض على الجزائر بذل المزيد من الجهود وتخصيص جزء من العائدات النفطية لاستثمارها في المشاريع البيئية.

خامسا: أسباب مؤسساتية: ويمكن تلخيصها في العوامل التالية:[2]

- نقص التأطير والتمويل على مستوى المؤسسات التي تهتم بالبيئة.
- محدودية وسائل المراقبة والمتابعة للأنظمة البيئية.

1-Source:word bank (2008) "co2 emissions,algeria "le site:www.worldbank.org consulté le (12/09/2011)

2- تبغه صونيه، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية،أفاق وتحديات"حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة،2008،ص50.

- قلة الوعي لدى المجتمع المدني.
- عدم التوافق بين السياسة الزراعية والسياسة الرعوية مع التنمية الريفية، بالإضافة إلى نقص التنظيم العقاري.

سادسا:أثر التصحر على التنمية المستدامة في الجزائر

يخلف التصحر على البيئة والحياة الطبيعية بصفة عامة أثار بالغة،حيث أن الرمال الزاحفة تغطي المساحات الرعوية والأراضي الزراعية وتقضي على التنوع النباتي وتغير المناخ من المعتدل إلى الحار مما يعرض الكثير من الحيوانات الى عدم التكيف ويكون مصيرها الموت والاندثار.كما يؤثر التصحر على التنمية الاقتصادية ويلحق بها خسائر كبيرة من جراء نقص المحاصيل الزراعية والحيوانية وتدهور البيئة والمحيط الاجتماعي مما يرهق ميزانية الدولة ويزيد من نفقتها لتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.وبدلا من توجيه هذه الجهود والأموال إلى التنمية يصبح الهدف هو الحد من التصحر مما يعقد التنمية المستدامة.وعليه سوف تحاول الدراسة تحليل أثر التصحر على التنمية المستدامة في الجزائر.

1- مفهوم التصحر وأسبابه:

أ)- **مفهوم التصحر:** هو انخفاض أو تدهور قدرة الانتاج لبيولوجي للأرض مما قد يفضي في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية،وتحول الأراضي المنتجة في أخر المطاف إلى صحراء.

وتشير الإحصائيات أنه بلغ مجموع المساحات المتصحرة في العالم حوالي (46)مليون كيلومتر مربع منها 13 مليون كيلومتر مربع في الوطن العربي.إي بنسبة 28 في المائة من جملة المناطق المتصحرة في العالم.[1]

ب)- أسباب التصحر:يعد الاختلال في التوازن البيئي الطبيعي والبشري من أهم مسببات التصحر ويمكن حصر هذه الأسباب في:[2]

ج) – الأسباب الطبيعية:

- تناقص كميات تساقط الامطار.
- فقر الغطاء النباتي نتيجة قلة التساقط.
- انجراف التربة بفعل الرياح وسهولة نقلها من منطقة إلى أخرى.
- تعرية التربة خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة.
- زحف الكثبان الرملية.

1- أحمد حسين الشميمي، التصحر في العالم،مرض مزمن يبحث عن علاج، ورقة الكترونية، 2007، على الموقع: www.ahewar.org تم الاطلاع عليه يوم: 2011/10/12.

2- فرحات حدة،'استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر'،.مجلة الباحث، العدد7، ص.31.

د)- الأسباب البشرية:

- تجريف التربة الزراعية نتيجة استعمل الطبقة السطحية لها في بعض الصناعات كصناعة الطوب.
- الزحف العمراني على لأراضي الزراعية.
- الخطأ البشري في استخدام المكثف لري والأسمدة وغيرها من المواد الضارة بالأرض بالإضافة إلى الحراثة العميقة لها.
- استنزاف الموارد الجوفية للأرض والتربة مما يعرضها لتملح وتدهور نوعيتها.
- الرعي الجائر وغير المنظم أدى إلى إزالة الغطاء النباتي مما يهئ الفرصة لزحف الرمال.
- حريق الغابات أدى إلى زيادة التعرية مم يساعد على التصحر.

ورغم تعدد الأسباب وتنوعها وراء انتشار وتوسع ظاهرة التصحر إلا أن السبب الحقيقي وراء هذه الظاهرة هو العنصر البشري.

2- التصحر في الجزائر

في بيان لوزارة الفلاحة الصادر سنة 2010، أوضح أن الجزائر سجلت تدهور وضعية 238 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة منها 200 مليون هكتار تخص الأراضي الصحراوية و1.4 مليون هكتار بين الأراضي الواقعة بالمناطق الجبلية التي تأثرت بعامل انجراف التربة و23 مليون هكتار تخص المناطق السهبية التي تأثرت بظاهرة التصحر.كما تسجل الجزائر تهديد 1.4 مليون هكتار من الغابات بالتقلبات المناخية وهو ما ينعكس سلبا على نوعية وكمية المحاصيل الزراعية خاصة بالنسبة لسكان الأرياف.[1]

وقد أكد السيد عبد الكريم شلغوم، رئيس نادي المخاطر الكبرى لجريدة "الخبر" الصادرة في يوم 2011/05/20، أن التصحر هو واحد من المخاطر الكبرى التي تغزو وتتقدم في صمت كلما وجدت المناخ المناسب لها.ويضيف المتحدث أن زحف الرمال خلف أضرارا شديدة على مدى الثلاثين سنة الماضية لثماني ولايات الواقعة بشريط الهضاب العليا وهي(الجلفة، بسكرة، المسيلة، تيارات، تلمسان، البيض، برج بوعراريج، باتنة).وأضاف رئيس النادي ،أن كل ولاية من هذه الولايات فقدت بين 30 إلى 40 في المائة من أراضيها التي كانت تحتضن نبات الحلفاء ونباتات أخرى،مشيرا إلى أن السبب وراء ذلك يعود إلى زحف الرمال وانجراف التربة ولا سيما بعد توقف عملية غرس الأشجار.كما جاء في محتوى التصريح أن هناك ثلاثة ولايات أخرى وهي البيض، غرداية، ورقلة.[2] تعد في خانة الولايات التي تعرف خطرا عاليا في التصحر.

---

[1]- **بيان وزارة الفلاحة والتمية الرفية،(2010).**

[2]- **جريدة الخبر اليومية،الصادرة بتارخ 2011 /10/20 ' حوار خاص مع السيد رئيس نادي المخاطر الكبرى ' .**

كما أكدت دراسة فرنسية لإعداد "المخطط الوطني للمحافظة على الأراضي ومكافحة التصحر في الجزائر خلال 25 سنة القادمة أن تدهور الغطاء النباتي واتساع رقعة المناطق الصحراوية وانجراف التربة وتوحل السدود في ارتفاع مستمر. ويضيف رئس مكتب الخبرة الفرنسي الذي يعمل لصالح وزارة تهيئة الإقليم والبيئة،والفلاحة والتنمية الريفية،"أن التصحر المتسارع أصبح يهدد الاقتصاد الرعوي في كثير من المناطق المتقدمة جدا من الهضاب العليا وفي مقدمتيها ولاية مسيلة،سعيدة،تبسة،وجنوب خنشلة وهذا ما أثر وسيؤثر على الغطاء النباتي في هذه الولايات وفقدها بيئتها الطبيعية".

(2-1)-أثر التصحر على الأراضي الزراعية والرعوية في الجزائر

ولتأكيد هذا الأثر سوف يحاول عرض الوضعية البيئية لبعض ولايات الوطن التي تعاني من هذه الظاهرة.

تشير التقارير الصادرة أن ألاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في تدهور مستمر بسبب التصحر وخاصة في ولاية النعامة، عين الصفراء، سعيدة، تيارت، معسكر، غليزان، تلمسان، خنشلة، تبسة، مسيلة، الجلفة، مشرية برج بوعراريج، باتنة، البيض، سطيف. كل هذه الولايات مهددة بالتصحر نتيجة عوامل طبيعية وأخرى بشرية كالتوسع الفوضوي للعمران والرعي العشوائي واقتلاع الأشجار وحريق الغابات وعزوف الدول عن غرس الأشجار.وللإشارة فإن مديرية البيئة لولاية النعامة أحصت خلال سنة 2010 أكثر من 400 ألف هكتار من السهوب الرعوية قد تصحرت.[1]كما أشار باحثون من جامعة ستراسبورغ الفرنسية مع مديرية البيئة لهذه الولاية أثناء معاينتهم لمايقرب 500 ألف هكتار من مراعي هذه الولاية إلى إنقراض النباتات الطبية وتعرضها لخطر القطف والجمع المكثف والعشوائي قد مس حوالي 73 في المائة من النباتات البرية هذا بالإضافة إلى فقدان الولاية لحوالي 42 في المائة من أرضيها الرعوية.[2] كما أحصت مدرية البيئة لولاية سعيدة أكثر من 400 ألف هكتار أي مايعدل 43 في المائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والرعي قد أصبحت غير صالحة للاستغلال بسبب تصحر.[3]كما أفاد تقرير البيئة من ولاية غردية لسنة 2009 أن 21 في المائة من مجموع الأراضي الزراعية والرعوية أي ما يقدر حوالي 120 ألف هكتار قد أصبحت من دون جدوى بفعل التصحر[4].

كما يشير تقرير البيئة الصادر من مديرية الغابات لولاية غليزان أن الولاية تعيش عدة مشاكل بسبب انجراف التربة وتأكل الغطاء النباتي وشبه التصحر الذي يطبع مناطق عديدة.وفي نفس السياق

1- تقريرمدرية البيئة لولاية النعامة (2010)،. ورقة إلكترونية متوفرة على الموقع:www.tioutwahat-blogspot.com تم الاطلاع عليه يوم 2011/10/02.

2- تقرير مدرية البيئة لولاية سعيدة (2007).

3- تقرير مدرية البيئة لولاية غرداية (2007).

4- تقري مديرية الغابات لولاية غيليزان (2010).

تشير مديرية البيئة لولاية تلمسان أن الولاية تعاني من خطر التصحر وانجراف التربة بسبب الحرث العشوائي والجفاف واندثار نبات الحلفاء مما سمح بتشكيل زوابع رملية طوال السنة تسببت في تكسير العديد من النباتات.

(2-2)-أثر التصحر على الاقتصاد الوطني

كشفت دراسة خاصة حول خوصصة العقار الفلاحي في الجزائر في سنة 2005 ، أن التصحر دمر أكثر من 8 مليون هكتار من الأراضي الصالح للزراعية أي ما يقدرب 3 في المائة من المساحة الإجمالية. مما تسبب في نقص المحصول الزراعي من الحبوب الجافة خاصة القمح.هذا ماخلق عجز في العرض هذه المادة في الاسواق المحلية. و من أجل سد العجز من الحبوب التي تعتبر الغذاء الرئيسي لسكان قامت الدولة في سنة 2010 بتخصيص ماقيمته 2.5 مليار دولار لاستراد المواد الغذائية منها 1.2 مليار للحبوب فقط.[1]ويعتبر هذا المبلغ كبير و يؤثر على ميزانية الدولة وينقص من الأموال المخصصة للتنمية ويكرس التبعية الغذائية.

(2-3)- تكاليف الأضرار البيئية في الجزائر: نظرا للحالة البيئية التي وصلت إليها الجزائر والتي تنذر بالقلق نتيجة زيادة حجم النفايات وخاصة الصلبة منها،والاستغلال الجائر واللاعقلاني للموارد للطبيعة المتاحة خاصة الثروات الناضبة منها (البترول، الغاز، وبعض الموارد الطبيعية الأخرى..) وما تسببه من تلوث بيئي خطير على حياة الانسان والحيوان والنبات، ومن أجل تدارك الوضع قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بتخصيص مبلغ قدره (9.3 مليار دولار) والتي تعد ثاني أكبر ميزانية في المنطقة العربية,تهدف إلى إصلاح الضرر الذي لحق بالبيئة من جراء العوامل الطبيعية ومخلفات الصناعة وخاصة الصناعة الاستخراجية.[2]

وكمثال يمكن توضيح تكلفة التدهور البيئي لسنة (1998)على الناحية الاقتصادية والاجتماعية محسوبة بتكلفة الاستعاضة كما يلي:

قدرت كلفة الأضرار (التكلفة الاقتصادية والاجتماعية) لتدهور البيئة في الجزائر في مجموعها بنسبة 5.83% من إجمالي الناتج المحلي الجزائري سنة 1998و (7.02%) باحتساب التأثيرات في البيئة الشاملة، ومن خلال الجدول الموالي يمكن الإطلاع على نسبة التكاليف لكل من الأصناف الاقتصادية والاجتماعية محسوبة ب " كلفة إزالة الضرر الناجم " أو "تكلفة الاستعاضة".[3]

[1]- تقريروزارة التجارة ، (2011).

[2]- تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2008.مرجع سابق، ص17

[3]- عريوة سهيلة، مرجع سابق، ص202

الجدول رقم: (40) التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتدهور البيئي حسب كل من الأصناف الاقتصادية والقطاعات البيئية. **الوحدة(%)**

الأصناف الاقتصادية/ القطاعات البيئية	الصحة ونوعية الحياة	رأس المال الطبيعي	الخسائر الاقتصادية	الإجمالية حسب القطاعات	تكلفة الاستعاضة	تكلفة الأضرار/تكلفة الاستعاضة.
الماء	0.69	0.62	0.18	1.49	0.70	0.47
الهواء	0.94	0.01	–	0.95	0.23	0.24
الأراضي الغابات،التنوع البيولوجي	0.15	1.22	–	1.37	0.94	0.69
النفايات	0.19	–	0.13	0.32	0.26	0.83
الساحل والتراث الأثري	0.01	–	0.59	0.60	0.54	0.89
الطاقة والمواد الأولية والتنافسية	–	–	1.10	1.10	0.09	0.08
الكلفة حسب الأصناف الإقتصادية	1.98	1.85	2.00	5.83	–	–
تكلفة الإستعاضة	0.48	1.11	0.81	–	2.76	–
تكلفة لأضرار/ تكلفة الإستعاضة	0.41	0.42	0.60	–	–	0.47

المصدر : المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ص 59.

بالإضافة إلى هذه التكاليف والخسائر الاقتصادية الناجمة عن سوء التسيير والاستعمال المفرط لما هو متاح، هناك خسائر أخرى من السياحة والاستشراف تشكل 2 % من إجمالي الناتج المحلي.

وللتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الحياة البشرية والكائنات الحية وتضر بالبيئة الطبيعية وترهق الاقتصاد، وضعت الدولة من خلال تصريح السيدة دليلة بوجمعة مديرة عامة بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في ندوة صحفية بيومية المجاهد في سنة 2011، بمناسبة اليوم العالمي للبيئة،عرضت المديرة

السياسة البيئية في الجزائر الحالية والمستقبلية في إطار البرنامج الخماسي لسنة 2010-2014 في مجال حماية البيئة، حيث ذكرت أنه هناك خمسة محاور منها:[1]

1- تحسين الإطار المعيشي للسكان .

1- ندوة صحفية للمديرة العامة بوزارة تهيئة الاقليم والبيئة بيمية المجاهد بمناسبة اليوم العالمي للبيئة. (2011)، وثيقة إلكترونية: متوفرة على الموقع: tioutwahat.blogspot.com تم الاطلاع عليها يوم 2011/11/12

2- المساعدة على النمو الصناعي مع تشجيع الصناعات الصديقة للبيئة.

3- حماية التراث الطبيعي الوطني كمكافحة التصحر

4- إبراز ثقافة بيئية في المؤسسات،مع التوعية بمخاطر التلوث.

5- محاربة التلوث الصناعي.

كما كشف وزير البيئة وتهيئة الإقليم أن الدولة تتحمل خسائر قيمتها 3.5 مليار دولارسنويا أي مايعادل 7% من الناتج المحلي الوطني من جراء التلوث البيئي.وهذا مايزيد من معاناة الاقتصاد ويقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة.[1]

(2-4)-أثر التصحر على التنمية الاجتماعية

يخلف التصحرأثارا بالغة على البيئة إذ يفقدها مظهرها الطبيعي والحيوي،وتتحول الحياة في المدن التي أصابها التصحر إلى شبه صحراوية إذ تصبح الرمال فيها تغطي كل مظاهر الحياة الطبيعية فتفقدها جمالها الطبيعي ومظهرها الحيوي و هذا مايؤثر بدوره في الحياة اليومية للسكان فيدفعهم هذا الشعور السلبي إلى الهجرة إلى المدن، وهذا مايزيد من حدة الكثافة السكانية ويخلق طلبا متزايدا على الشغل والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئة والاجتماعية نتيجة شيوع الفقر والبطالة.وتشير الدراسة أن ثمانية ولايات جزائرية مهددة بالتصحر الكامل في السنوات القادمة في حالة عدم الإسراع في اتخاذ التدابير للازمة.

وقد أقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر أن ضخامة المشاكل الإيكولوجية في الجزائر كانت وثيقة الصلة بمنهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي وضعتها الدولة في محاربتها للتلوث وتدهور البيئي، إلا أن مظاهر التلوث مازالت السمة الأساسية في القطر الوطني. ومن الواضح أن السبب الرئيسي لاستمرار هذه الظاهرة في الجزائر ترجع بالدرجة الأولى إلى قصور السياسات والبرامج الحالية.

الفرع الثاني: المشاكل ذات البعد الاجتماعي:

تعاني الجزائر من مشاكل اجتماعية عويصة وخطيرة في نفس الوقت، رغم المحاولات والجهود المبذولة التي قامت بها الجزائر منذ سنوات بهدف التغلب على الصعوبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية،والتي تشمل القضاء على الفقر، والبطالة،وتحسين الدخل الفردي، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار بيئة نظيفة خالية من مظاهرا التلوث.إلا أن معظم الجهود باءت بالفشل نظرا لكثرة المشاكل وتراكمها من جهة، وفشل السياسات المتبعة من جهة أخرى.

---

[1] – ندوة صحفية للمديرة العامة بوزارة تهيئة الاقليم والبيئة، المرجع نفسه(دون صفحة).

أولا:مشكلة البطالة: وصفت منظمة العمل العربية في تقرير لها في شهر مارس 2005، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية ب " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع ، وأنه في الطريق ليتجاوز جميع الخطوط الحمراء "[1]. كما يؤكد تقرير منطمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دولة عربية محصنة ضد البطالة، وبإعتبار الجزائر من بين الدول العربية، فهي أيضا تعاني من هذه المشكلة بكل أنواعها.رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها وتبذله الدولة من أجل التقليل من نسب هذه الظاهرة الخطيرة.وسوف نحاول من خلال الجدولين أدناه للإطلاع أكثر على نسبة تطور معدلات البطالة ونسبة تطور سوق العمل في الجزائر عبر السنوات، والتعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

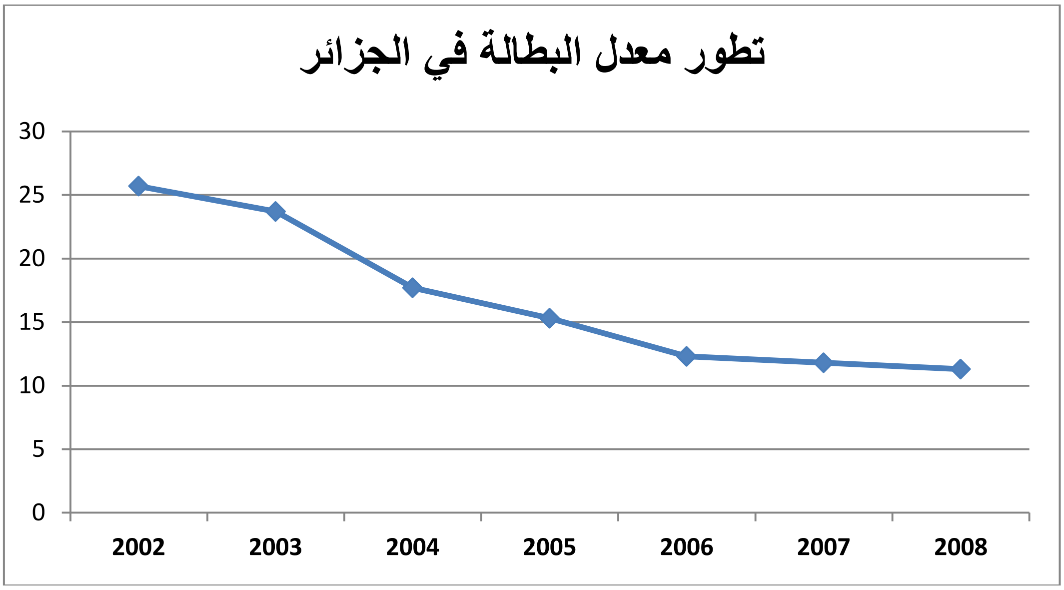
الجدول رقم: (41) تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2002-2008)الوحدة(%)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. 2010

[1]– **تقرير الاقتصادي العربي الموحد، منظمة العمل العربية(2008).**

الشكل رقم(07) يمكن تمثيل الجدول (41) بيانيا كما يلي:



من خلال الشكل رقم (07) يمكن ملاحظة أن نسبة البطالة في سنة 2002، كانت 25.7 %، ثم بدأت في الإنخفاض تدريجيا حتى وصلت 11.3 % سنة 2008. إلا أن الوضع لا يعكس هذه الصورة، إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عدد الوظائف المؤقتة المسجلة من أجل المقارنة بين النتائج .و الجدول التالي يوضح لنا بصورة أحسن الوظائف الحقيقية والدائمة والمؤقتة.

الجدول رقم: (42) تطور سوق العمل ما بين(2006-2008)

السنة	طلبات التوظيف المسلمة	عروض التوظيف المسلمة	الوظائف		
			توظيف دائم	توظيف مؤقت	المجموع
2006	590784	132117	17627	79223	96850
2007	749678	168950	19307	106334	125641
2008	1176156	213194	21304	133968	155272

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.الموقع: www.ons.dz(تم الاطلاع يوم 2011/09/10)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن عدد الوظائف المؤقتة قد فاقت على مدى ثلاث سنوات عدد الوظائف الدائمة. ففي سنة 2008، أصبحت الوظائف المؤقتة تساوي تقريبا 6 أضعاف عدد الوظائف الدائمة، وهو أمر لا يمكن إ غفاله عند تحليل نسب البطالة في الجزائر وعدد مناصب الشغل المسلمة، إذ يجب أن تكون هذه المناصب دائمة وحقيقية.هذا ما يؤكد أن هذه المناصب جاءت عن طريق قرار سياسي ساعده في ذالك تحسن الوضعية المالية لدولة. وحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء فإنه ينبغي إنشاء 320000 فرصة عمل سنوي لخفض معدل البطالة بالنصف بحلول سنة 2025.[1]وتجدر الإشارة إلى أنه

[1] - الديوان الوطني للإحصاء، فيفري 2010.

تم تخصص 37 مليار دينار من الموازنة ل 2010 لاستحداث 572000 وظيفة.[1] بالرغم من هذا تبقى البطالة حالة مقلق وخاصة بين الشباب وأكبر دليل على عدم جدوى السياسات المتبعة من قبل السلطات المعنية بالتشغيل هي الأحداث الحالية الواقعة في جنوب البلاد من أجل التشغيل.

ثانيا: مشكلة الفقر: تعتبر البطالة ظاهرة سلبية على المجتمع وهي السبب الرئيسي في تفشي ظاهرة الفقر. أشار تقرير البنك الدولي الصادر سنة (2001) أن عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم قد زاد من 1,2 إلى 1,87 مليار شخص سنة 1998.كما أشار التقرير أيضا إلي أن الفقر مازال يشكل واقعا قياسيا في كثير من أنحاء العالم ولا سيما في الدول النامية[2]. و في الجزائر بلغت نسبة حد الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2004 ب 1.9% من السكان الجزائريين[3]. غير أن هذه النسبة قد ارتفعت إلي 2.5 %حسب تقرير نشرته لجنة الشراكة الاورومتوسطية للمنتدى الاورو متوسطي لسنة 2005[4]. و أحصت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أن177 بلدية فقيرة تضم 1569637 شخص يقل دخله عن 5 دولار يوميا منها 46 بلدية تعاني الفقر المدقع و الإقصاء، ومحرومة من خدمات الصحة و التربية والماء,و قنوات الصرف الصحي,و الغاز إلى جانب انتشار البطالة و الأمية والسكن الغير اللائق.وقد أشار تقرير الديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية المعوزة إذ تبقى دون المستوى المطلوب رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من 375.6 مليار دينار سنة 2004 إلى 403.5 مليار دينار سنة 2005.[5] والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر.

---

[1]– **المذكرة التوضيحية للمشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2010، سبتمر 2009.**

[2]– **تقرير البنك الدولي حول التنمية البشرية للدول النامية، ورقة الكترونية على الموقع: www.world bank.org تم الاطلاع عليه يوم: 2011/11/10.**

[3]– **التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حول التنمية البشرية، (2004).**

[4]– **تقرير المرصد الوطني لحقوق الانسان (2010)، مرجع سابق، ص8.(تقرير لجنة الشراكة الاورومتوسطية للمنتدى الاورو متوسطي، 2005)**

[5]– **تقرير المرصد الوطني لحقوق الانسان (2010)، مرجع سابق، ص8.**

جدول رقم (43) تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000-2008

السنوات/ المؤشر	مؤشر الفقر البشري	معدل الأمية لدى البالغين	احتمال عدم العيش إلى سن الأربعين	نسبة المحرومين من المياه الصالحة للشرب	النسبة المئوية للأطفال الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم
2000*	22.98	32.80	7.84	11.00	6.00
2001	22.60	32.20	9.30	11.00	6.00
2002	21.90	31.0	9.30	11.00	6.00
2003	21.30	30.20	7.80	13.00	6.00
2004	18.15	26.00	6.39	5.50	3.50
2005	16.60	23.70	6.39	5.00	3.50
2006	18.95	27.2	6.03	5.00	3.70
2007	18.35	26.16	5.83	5.00	3.70
2008	17.16	24.60	5.71	5.00	3.70

Source : PNUD,Rapports mondiaux sur le développement humain 2000.2001.2002.2003.2004 et2005.
Le site: www.undp.org (consultés le 08/09/2011)
(*) CNES-PNUD (2006): « Rapport national sur le développement humain, algérie »,p33.
CNES-PNUD (2008):« Rapport national sur le développement humain, algérie »,p36 Le site: www.dz.undp.org

من خلا ل جدول يلاحظ أن مؤشر الفقر البشري عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2000-2008 حيث انخفض من 28.98% سنة 2000 إلى 17.16% سنة 2008. غير أن الملفت للنظر، أن الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر محل شك.ففي الوقت الذي يؤكد فيه التقرير الصادر عن الحكومة الجزائرية حول أهداف الألفية الإنمائية في 2005[1] أن نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من 1 دولار في اليوم قد انخفض من 1.9% سنة 1989 إلى 0.8% سنة 2000، أي إنخفاض إلى النصف وهو مايدل على تحقيق هدف تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم قد تحقق سنة 2000. كما أكد نفس التقرير أن نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من 1.5 دولار في اليوم قد إنخفض من 3.1 سنة 2000 إلى 1.6% سنة 2004، وهو مايدل أيضا على تحقيق الهدف.[2]ونجد أن التقرير الصادر

---

[1]- تقرير الحكومة الجزائرية (2005): حول" الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التنمية".الجزائر، ص18 ورقة الكترونية على الموقع: www.dz.undp.org تم الاطلاع عليه يوم 2011/11/19.

[2]- تقرير الحكومة الجزائرية (2005)، المرجع نفسه، ص185.

عن منظمة حقوق الإنسان في 2010، يؤكد أنه يوجد 7% من السكان الذين يعيشون تحت العتبة الدولية للفقر(1.25) دولار في اليوم حسب إحصائيات 2005.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الأسباب الحقيقية وراء انتشار وزيادة هذه الظاهرة في الجزائر هي تخلي الدولة عن دعم المواد الأساسية, وانتشار البطالة و ضعف الأجور وتصفية بعض المؤسسات العمومية, وانعدام العدالة في توزيع الدخل الوطني، هذا ما أكده مؤشر (جيني) حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2010 ما مقداره 35.5 وهو مايدل على وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل.ووفقا لدراسة أجرتها النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية نشرت في ماي 2009، فإن كل فرد ينقصه بصفة هيكلية ما متوسطه 10000دج شهريا لتحمل جميع النفقات.[2] كما تؤكد دراسة أن ثلاثة أرباع الموظفين العموميين يلجئون إلى الاستدانة لتغطية نفقاتهم كل شهر.

ثالثا:المساواة الاجتماعية: ترتبط المساواة مع درجة العدل والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص وإتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، بين جميع أطياف المجتمع في التعليم،والمشاركة السياسية و مساهمة المرأة في سوق العمل وتقلدها لجميع الوظائف الإدارية والسياسية مثلها مثل الرجل لأن مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبحت ضرورة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والجدول الموالي يوضح تطورات التنمية البشرية المتعلق بالجنس في الجزائركمايلي:

جدول رقم(44) تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس للفترة (2000-2008)

السنوات/المؤشر	مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس	مؤشر المساواة في العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر المساواة في نسب التمدرس	مؤشر المساواة في توزيع الدخل
2002*	0.697	0.790	0.645	0.541
2004*	0.753	0.830	0.689	0.648
2005*	0.731	0.826	0.726	0.643
2006*	0.725	0.844	0.711	0.621
2007*	0.732	0.845	0.724	0.626
2008*	0.745	0.845	0.743	0.646

Source:(*) CNES-PNUD(2006) : Rapport National sur Développement Humain Algerie »,p41
(*).CNES-PNUD(2008) : Rapport National sur Développement Humain Algerie »,p37 le site : **www.dz.undp.org (consultés le 07/09/2011).**

[1]– تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان (2010)،مرجع سابق، ص8

[2]– تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان (2010)، المرجع نفسه، ص11

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم(44) انخفاض في التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة، نسبة التمدرس ، توزيع الدخول. مع ملاحظة أن مؤشر المساواة في توزيع الدخل يبقى الأضعف رغم التطور الإيجابي الذي عرفه هدا المؤشر، حيث ارتفع من 0.541سنة 2002 إلى 0.646 سنة 2008.ويرجع انخفاض قيمة هذا المؤشر إلى انخفاض نسبة عمالة المرأة والتي لا تتعدى 17% حسب إحصائيات 2008.[1]أما بالنسبة لمؤشر مشاركة المرأة في النشاط التجاري، فقد ارتفع عدد النساء المسجلات في السجل التجاري من 93000 امرأة سنة 2005 إلى 105000 امرأة سنة 2008 أي تطور بنسبة 6.1% خلال 3 سنوات. أما مشاركة المرأة في القرارات السياسية فتبقى ضعيفة، فحسب إحصائيات 2007 يوجد بين 27و 30 امرأة في البرلمان، أي نسبة مشاركة النساء في البرلمان لم تتعد 6.2 %.[2]

مشكلة الصحة: رغم التخصيصات المالية الكبيرة التي حضي بها القطاع الصحي في البرامج التنموية السابقة أو الحالية إلا أنه و رغم التقدم الملحوظ الذي حققته الدولة في هذا القطاع من حيث تخفيض نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى 41 حالة وفاة طفل من ألف مولود في سنة 2007، إلى 36.7 حالة وفاة طفل من ألف نسمة في سنة 2009.كما استطاعت رفع نسبة الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) من 110 طبيب لكل مائة ألف نسمة و 130 ممرضة في سنة 2007، إلى117 طبيب و 140ممرضة في سنة 2009، إلا أن الرعاية الصحية في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة تبقى دون المستوي وهذا راجع إلى المشاكل الداخلية التي يعاني منها القطاع الصحي ومن بين هذه المشاكل مايلي:

- يتميز القطاع الصحي في الجزائر بصفة عامة بالرداءة والإهمال ولا مبالات وعدم التكفل الجيد بالمرضى.
- ضعف التكوين للكوادر الطبية أثر بدوره على الخدمات الصحية المقدمة.
- كما يتميز قطاع الصحي في الجزائر بأنه من القطاعات التي تقدم أجور متدنية مقارنة بما تقدمه المصحات الخاصة.
- تميز بعض المستشفيات بقلة النظافة وانتشار الأوساخ مما زاد من معانات المرضى.
- معظم المستشفيات في الجزائر ليس لها محارق للنفايات الطبية مم ساهم في زيادة تدهو الحالة البيئية .

كما سبق وأن قلنا فإن البطالة والفقر ظاهرتان سلبيتان على المجتمع، فهما يسهمان بطرقة مباشرة في انتشار ظاهرة التلوث البيئي، مما يسبب تدهور الأوضاع الصحية للسكان، كما نجد أن غلاء المعيشة، والنمو السكاني المطرد و غير المستغل، كلها عوامل ساعدت على انتشار الأمراض خاصة

-1 **CNES-PNUD(2006) : « Rapport National sur Développement Humain Algerie »,p38** le site : **www.dz.undp.org (consultés le 07/09/2011)**

-[2] **(*).CNES-PNUD(2008) op.cit,p40**

النفسية و القلبية نتيجة الضغوط الاجتماعية اليومية، وهذا ما يشكل ضغوطا إضافية على القطاع الصحي. ورغم أن الدستور في الجزائر قد كفل مجانية العلاج لكل الطبقات والأطياف في جميع المصالح الإستشفائية التابعة لها.إلا أن الرعاية الصحية والتكفل بالمرضى يبقى دون المستوى في معظم المستشفيات العمومية. وفي الحقيقة فإن الصحة في الجزائر تحتاج إلى مستشفى يرعاها.

رابعا:مشكلة التعليم: تبقى معدلات التعليم المحققة في الجزائر ضعيفة مقارنة بما تبذله الدولة من مجهودات جبارة في سبيل إلحاق الغير متعلمين ودمجهم في محيط المعرفة، حيث أن المنظومة التعليمية في الجزائر مازالت تعاني من مشكل خطير تكمن في التسرب المدرسي،فاستنادا إلى تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن النسبة الوطنية للالتحاق بالمدارس للفئات المتراوحة أعمارها من 6 الى24 سنة قدرت ب67.18% في سنة 2006[1].في حين سجلت مناطق أخرى من الجزائر نسبا دون المستوى الوطني ووفقا إلى تقرير الحكومة فإن 50% من التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي 12% منهم فقط الذين يحصلون على شهادات التعليم العالي. وهذ راجع إلى أن أكثر من نصف التلاميذ يتركون مقاعد الدراسة في الطور المتوسط والثانوي.[2]ويعتبر معدل التسرب والرسوب من أهم مؤشرات مستوى التعليم في الجزائر،إذ لا يستفد التلاميذ الجزائريون من تعليم جيد ولا يحصلون على تحضير كافي للمضي قدما في مسارهم الدراسي.

أما بالنسبة لوضع التعليم العالي فهو ليس أحسن حال من التعليم الابتدائي ’فهو صعبا ومترديا للغاية رغم نسب النجاح في الباكالوريا المطردة سنويا.ويرجع هذا الضعف إلى نقص الموازنات المخصصة مما يؤثر بصورة مباشرة في ظروف التعليم والنقص في الوسائل المادية (المختبرات’و المكتبات ....الخ) التي أصبحت بالية مما اثر على تكوين و تاطير الطالب.

خامسا: مشكلة السكن: يعد الحصول على سكن في الجزائر ضربا من الخيال ,خاصة مع تزايد الإعداد الكبيرة من طلبات السكن مع قلة العرض،رغم أنه تم بناء أكثر من 810.417 وحدة سكنية، خلال الفترة(1999-2004)،[3]ومليون مسكن خلال الفترة (2005-2009)،[4] أي تقريبا تم إنشاء مليوني مسكن خلال عشر سنوات. ومن المخطط إنشاء مليون وحدة سكنية أخرى خلال الفترة (2010-2014).

و بالرغم نجد في الجزائر العاصمة مثلا سعر المتر مربع في السوق السوداء يفوق (مائتين آلف دينار جزائري) وفى المقابل نجد أن الأجر القاعدي (خمسة عشرة ألف دينار جزائري) وهذا ما يزيد في تعقيد الحياة الاجتماعية للمواطن ويساهم في انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج لدى الشباب مما يجر إلى

1-: تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر(2010")، ص13

[2] – المرجع نفسه، ص23

[3] – تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر(2010")،ص11

[4]– الرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)، ملحق انجازات الفترة 1999-2004، ورقة الكترونية على الموقع: www.premier-minister.gov.dz تم الاطلاع عليع يوم: 2011/09/08.

الانحراف وفساد الأخلاق. وفي الأخير يبقى السكن حلم الكثيرين من الجزائريين حسب دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية.

سادسا: مشكلة الأمن: نقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس وممتلكاتهم وحماية العرض، النسل، العقل، المال والدين، ولتحقيق هذه المقاصد يجب أن يكون النظام الأمني قوي وعادل وديمقراطي حتى لا يتحول هو الآخر إلى متعدي على حقوق الناس بسبب التعسف في استعمال السلطة، والتي يرتكز عليها جدول الأعمال الخاص بالقرن 21، إذ أعتبر أن مشكلة العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة، من الأولويات التي يجب على رؤساء الدول الالتزام بها.ونجد في الجزائر أن نسبة الجريمة قد ارتفعت بشكل يثير الانتباه لاسيما في السنوات الماضية.

سابعا:النمو السكاني: توجد علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والنمو السكاني ، فكلما زاد معدل النمو السكاني، كلما أدى ذلك إلى زيادة نسبة الطلب على الاستهلاك من الموارد الطبيعية، و مزيد من المشكلات البيئية، وهو ما يقلل فرص تحقيق لتنمية المستدامة. و في الجزائر نجد أن النمو السكاني يتجه نحو الارتفاع من سنة إلى أخرى حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (45) معدل النمو السكاني في الجزائر للفترة(2006-2010)

الوحدة(مليون نسمة)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان	33481	34096	34591	35268	35978
النسبة %	1.78	1.86	1.92	1.96	2.03

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2011

من خلال الجدول رقم (39)، نلاحظ أن معدل النمو السكاني في الجزائر في إرتفاع مستمر حيث بلغ 2.03 % في سنة 2010. بعدما كان 1.78 % في سنة 2006، هذا ما يشكل ضغطا إضافيا على قطاع السكن والعمل وعلى الموارد الطبيعية، مما يزيد من تعقيد المشكلات البيئية، ورغم المشاريع السكانية الكبرى التي تم نجازها ما يزال السكن حلم الكثيرين من الجزائريين.

سابعا:التنمية البشرية في الجزائر: يمكن تلخيص الحالة الاجتماعية في الجزائر من خلال متابعة تطورات مؤشرات التنمية البشرية (**IDH**) والذي يتألف من ثلاثة مؤشرات جزئية هي: العمر المتوقع عند الولادة(عامل الصحة)، معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس(عامل المعرفة) والناتج المحلي الإجمالي للفرد (عامل المعيشة) عبر السنوات مثلما يوضحها الجدول التالي.

الجدول رقم :(46) تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH) خلال الفترة (2000–2008)

السنوات/المؤشر	تطور مؤشر التنمية البشرية IDH	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	نسبة التمدرس	الناتج المحلي الاجمالي
2000	0.697	0.66	0.69	0.74
2001	0.697	0.74	0.69	0.66
2002	0.704	0.74	0.69	0.68
2003	0.722	0.77	0.71	0.69
2004	0.728	0.77	0.71	0.70
2005	0.733	0.778	0.711	0.711
2006	0.760	0.845	0.715	0.719
2007	0.768	0.845	0.730	0.728
2008	0.779	0.845	0.746	0.747

Source.PNUD :" Rapports Mondiaux sur le Développement Humain,2000,2001 ,2002,2003,2004 ,2005 et 2009 ». Documents internet disponibles sur le site : www.undp.org(consultés le 02/09/2011).
(*) C.N.E.S-PNUD « Rapport National sur le développement Humain »,P.18
Document internet disponible sur le site :www.dz.unp.org(consulté le 02/09/2011).

ملا حظة:

يشمل دليل التنمية البشرية(IDH) وفق برنامج الامم المتحدة الإنمائي كمايلي:

- **معدل تنمية بشرية مرتفعة إذا كان المعدل أكبر من 0.588**
- **معدل تنمية بشرية متوسطة إذا كان المعدل يساوي 0.588**
- **معدل تنمية بشرية منخفضة إذا كان المعدل أقل من 0.393.**

تعتبر الجزائر من بين الدول التي خطت خطوات إيجابية في مجال التنمية البشرية، حيث حققت نتائج معتبرة خلال السنوات الخيرة وهذا ما يعكسه دليل التنمية البشرية، نتيجة الإهتمام المتزايد بتحسين بعض الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم، الصحة، وغيرها. إلا أن ترتيب الجزائر في التقرير العالمي حول التنمية البشرية جاء في المراتب الأخيرة في سنة 2002، أين احتلت الرتبة 108 عالميا بالرغم من أنها حققت مؤشر تنمية بشرية 0.704.كما صنفت في سنة 2005، ضمن الدول ذات الأداء المتوسط من حيث التنمية البشرية، رغم أنها حققت مؤشر تنمية بشرية 0.733. لكن في سنة 2010، تقدمت الجزائر خطوات كبيرة، حيث صنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، باحتلالها المرتبة 84 عالميا، وبمعدل دليل التنمية البشرية ب0.806. غير أنه مقارنة مع بعض الدول العربية كالإمارات العربية

المتحدة، قطر، تبقى متأخرة نسبيا. وهذا ما يفرض على الدولة المزيد من الاهتمام بتحسين الخدمات للمواطنين حتى يستعطوا االمشاركة بجدية في تحقيق الاستدامة السياسية للدولة.

المطلب الثاني: المشاكل ذات البعد الاقتصادي

تعاني الجزائر من مشاكل اقتصادية عويصة، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والبيئية السالفة الذكر.و التي حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق للأجيال القادمة، ومن بين هذه العوائق والعراقيل ما يلي :

الفرع الأول:تطور الناتج المحلي الخام وعلاقته بالبيئة : من المهم جدا إدراك أن أي اقتصاد لا يزال يعرف بالناتج المحلي الخاص به وهو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات المنتجة في العام.وفي الاقتصاديات التقليدية,يكون الهدف الأساسي هو زيادة السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك تعتمد الاقتصاديات التقليدية على افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن ينمو رأسيا وبلا نهاية،,وأن هذه الزيادة الإجابية ومفيدة للجميع وممكنة،إلا أن تحليل النمو الاقتصادي ينقصه شمول الصحة ،والتعليم ،والنظم الإيكولوجية الضرورية للرفاه البشري،ومن ثم فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا تشير إلى حقيقة صحة الاقتصاد. ويشير الكثير من الاقتصاديين أنه مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا بد أن تتأثر حالة البيئة، وهي نظرية المنحنى البيئي لكزنتس (kuwnet curve)،ومفادها أن كثير من مؤشرات الصحة البيئية كتلوث المياه والهواء ترتفع بارتفاع نصيب الفرد

من الدخل حتى تصل إلى حد معين، وبالوفاء بالاحتياجات الطبيعية الأساسية تظهر الرغبة في بيئة نظيفة.الناتج الوطني من أبرز المؤشرات التقليدية المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية ويتميز هذا المؤشر في الجزائر بالتغير وعدم الاستقرار ما يعكس عدم الاستقرار في النمو الإقتصادي مما يزيد من تعقيد المشاكل الاقتصادية والبيئية. نحاول توضيح تطورات هذا المؤشر في الجزائر خلال السنوات حسب الجدول الموالي :

جدول رقم (47) تطور الناتج الوطني الخام ونصيب الفرد منه بين (2000،2005-2010).

الوحدة (دولار)

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تطور الناتج المحلي الخام/مليون دولار	54728	103066	117220	135032	171756	138126	161947
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام/دولار	1799	3132	3501	3965	4958	3920	4518

المصدر: تقارير متعددة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة مايلي:

-أن الناتج المحلي الخام ينمو من سنة إلى أخرى إذ بدأ في سنة 2000 ب(54728) مليون دولار وصولا إلى (161947) مليون دولار في سنة 2010.وما يفسر هذا النمو هو طبعا ارتفاع أسعار البترول.

-أن نصيب الفرد من الناتج المحلي أيضا ارتفع من (1799) دولار في سنة 2000 إلى (4518) دولار في سنة 2010 .

ومن خلال الملاحظة الأولى يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي في تحسن مستمر وهذا من المفروض أن ينعكس على تحسين المعيشة وأن المجتمع وصل إلى مرحلة الاكتفاء من الضروريات على الأقل. لكن في الواقع أن أغلب الفئات تجد صعوبة في الحصول على كامل الضروريات المعيشية.

ومن خلال الملاحظة الثانية نستنتج أنه لا توجد عدالة في توزيع الدخل الوطني مقارنة بحجم المداخل من الريع البترولي.

وفي الأخير يمكن استنتاج أن نظرية المنحنى البيئي لكزنتس(kuwnet curve) مازالت بعيدة التطبيق لأن المستوى المعيشي الذي يتكلم عنه لكزنتس مازال لم يصل إليه المجتمع الجزائري وأن البيئة هي الأخرى تبقى تعاني من اللامبالاة وعدم الاهتمام من طرف الجميع.

الفرع الثاني: المشكلات الاقتصادية.

مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من هدر الموارد نتيجة الاختناقات الاقتصادية والإختلالات الهيكلية رغم محاولات الحكومة ومن بين هذه المشاكل:[1]

1-مشكلة الأسواق: للسوق دور هام في استيعاب المنتجات الصناعية أو الزراعية، فكلما كانت الأسواق كبيرة ولديها درجة إستيعاب كبيرة، كلما أدى ذلك إلى تشجيع الإنتاج المحلي من جهة والبحث على منافذ خارجية من جهة أخرى. ذلك أننا نجد الجزائر تعاني من ضيق الأسواق بسبب اعتمادها على النشاطات الاقتصادية، كالصناعة الثقيلة التي تتطلب موارد مالية كبيرة وأسواق أكثر اتساعا.

2-مشكلة الموارد المائية الصناعية: تعتمد معظم الصناعات الحديثة على الماء باعتباره عنصرا أساسيا في الحياة الصناعية، ولان سوء التسيير للمياه المتوفرة حال دون إمكانية الصناعة ولا الزراعة في الجزائر من تحقيق إكتفائمها من هذه المادة الرئيسية، بحيث نجد أن الجزائر تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب للبشر كما سبق الإشارة إليه ، ناهيك عن المياه الخاصة للصناعة.

3-مشكلة الطاقة: تمتلك الجزائر ثروة طبيعية هائلة من الموارد الطبيعية كالبترول، الغاز، الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى الموارد الأخرى كالذهب، الفوسفات، الحديد وغيرها من الموارد الضرورية للصناعة،إلا أنها تعاني من الهدر الناتج عن سوء أو عدم الاستغلال، لانعدام إستراتيجية بأهداف واضحة.لأن الاستغلال نابع من الحاجة للموارد المالية فقط.

4-مشكلة الأمن: رغم أن الأمن يعتبر من العوامل السياسية إلا أنه يؤثر بصورة واضحة وكبيرة على الإستثمارات الأجنبية والتقليل من الحركة الاقتصادية.إذ نجد أن الجزائر عانت ومازالت تعاني من المشاكل الأمنية وخاصة خلال الفترات الماضية أثرت، وبصورة جلية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني: لقد ذكرنا سابقا أن حجم القوة العاملة الجزائرية 10 مليون فرد، وهذه القوة العاملة تتوزع على القطاعات المشكلة للإقتصاد القومي الجزائري، ويلاحظ أن القسم الأكبر من القوة العاملة موجود في القطاع العام. هذا إن دل على شيئ، فإنما يدل على ضعف القطاع الخاص وكذا قلة مساهمته في التنمية الإقتصادية الوطنية. كما يلاحظ أن الاستثمار الخاص

1- محمد راتول،علي كساب،التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في ايطارالتدافع الأقتصادي والشراكة،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الأول،2001،ص58

يعمل في المجالات التجارية التي تدر الأرباح الكبيرة في أوقات قياسية، وهو ما يزيد من تعقيد المشكلات الاقتصادية المحلية.

6- **مشكلة التكنولوجيات:** إن التحكم في التكنولوجيات الحديثة يساعد على التطور من جهة، وتحسين المنتوج من جهة أخرى، مما يسمح بزيادة الطلب عليه. فكلما كانت الدول تعتمد تكنولوجيا الحديثة في التصنيع كلما أدى ذلك إلى تطور صناعتها والتحكم أكثر في الأسواق الداخلية والخارجية. غير أن في الجزائر نجد معظم مؤسساتها تعتمد على تكنولوجيا القديمة في الانتاج مما أفقد منتجاتها القدرة التنافسية في الأسواق المحلية أو الخارجية مع مثيلتها من السلع الأجنبية. وهدا بدوره أثر على نمو وتطور تجارتها الخارجية.

7- **البنية التحتية:** وتشمل البنية التحتية جميع قطاعات النقل البري والنقل الجوي والنقل البحري، فكلما كانت نسبة الموانئ والمطارات والطرقات متطورة، كلما ساعد على السرعة في حركة الأشخاص والبضائع من مكان لآخر، لأن الوقت في لغة الإقتصاد هو المال. وكذلك كلما كانت شبكة الاتصالات متطورة، كلما أدى ذلك إلى سرعة الخدمات والتقليل من هدر الوقت وتضييعه. فالبنية التحتية المتطورة تساعد بصفة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية وتطوير التجارة

8- **العمالة:** تتمتع الجزائر على غرار باقي دول العالم العربي بقوة عمل شبا نية مهنية وجامعية متخصصة، إلا أنها تعاني من الهدر والبطالة بأنواعها، والتذمر وعدم الرضا هما من قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية، مما دفع بالكثير من الكفاءات المحلية إلى الهجرة إلى الخارج من أجل العمل والعيش هناك، وبالرغم من المصاريف الكبيرة التي أهدرتها الدولة في تكوين هذه العينة، إلا أنها أهملتها وأهدرتها لسبب أو لآخر، مع أن الإستثمار في الموارد البشرية أثقل أنواع الاستثمارات تكلفة وأطولها فترة في الإنجاز وأكثرها تأخرا في العائد.

9- **مشكلة المناخ الاستثماري:** تعاني الجزائر، من نقص الاستثمارات الأجنبية، وهذا راجع إلى وجود جملة من العوائق، حالت دون رغبة المستثمرين في الدخول إلى الأسواق الجزائرية، ومن أهم هذه العوائق:[1]

- نقص الإستقرار السياسي.
- مشكلة الاستقرار النقدي والمالي.
- المنظومة القانونية المنظمة للأسعار والتي تتميز بقلة المرونة والتكيف مع الحالة الاقتصادية.
- نقص المحفزات الضريبية والجمركية الهادفة.

---

[1]- **محمد راتول،علي كساب، مرجع سابق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الأول،2001،ص،75.**

- انتشار مظاهر الفساد والتلاعبات الاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى نقص ثقافة المستثمر المحلي، لأن معظم رجال الأعمال الجزائريين لا يملكون المؤهلات العلمية الكافية للدخول في المشاريع الاستثمارية التي يتطلب الاستثمار فيها نوعا معينا من التكوين العلمي، وتوجههم نحو الاستثمارات سريع الأرباح كصناعة المشروبات وبعض المواد الغذائية دون مبالاة بجودة ونوعية المنتوج، مما أثر بشكل واضحا على انعدام التنوع في المنتجات المحلية وطبعا وهذا ما أدى إلى عدم تنوع الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية واستمرار الحكومة في الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية.

10-**عدم المرونة في الطاقة المالية:** نقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل، ونقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على وجود بدائل تمويلية، وهذا ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري، بحيث نجد أن الدولة هي الممول الوحيد، معتمدة على نفس المنتوج في التصدير من أجل الحصول على الطاقة المالية، وكذلك ضعف الأسواق المالية أو وجود الأسواق المالية مع عدم الثقة وقلة السيولة، جعلها هي الأخرى عبئ على الاقتصاد الوطني بدلا من أن تكون مصدر بديل للطاقة المالية.

الفرع الثالث: المتطلبات البيئية و أثرها على الصادرات الجزائرية

ظلت فكرة حماية السوق المحلي لأي دولة هي الشغل الشاغل للعديد من حكومات العالم المختلفة، لكن، ومع ظهور منظمة التجارة العالمية و تحفيز الدول على ضرورة فتح أسواقها المحلية على المنتوجات الخارجية دون عوائق أو تعريفات جمركية أو غير جمركية، ورغم ماتوصلت إليه منظمة التجارة العالمية من تطورات كثيرة ومتلاحقة فيما يخص رفع الحواجز الجمركية وتغيير السياسات التجارية الخارجية لمعظم الدول، إلا أن العوائق البيئية أصبحت تشكل حاجزا أمام وصول منتجات الدول العربية إلى الأسواق العالمية نظرا للشروط والمعايير التي تفرضها الدول المتقدمة فيما يخص الصادرات المتأتية من الدول العربية وخاصة المنتوجات الزراعية ، و الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن المعايير البيئية تعتبر مطلبا دوليا، نجد الدول الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الأول لمعظم الدول العربية،كما تعتبر أولى المناطق التي أولت البيئة ومعايير التوافق البيئي اهتماما كبيرا، ليس هذا فحسب، بل إن السوق الألماني يعتبر من أكثر الأسواق العالمية تشددا فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية.

أولا : المتطلبات البيئية للسوق الأوروبية: بعد أن كان اهتمام المستوردين منصبا على كيفية الحصول على منتجات ذات جودة عالية وبأسعار منخفضة، تغير الوضع وأصبح الطلب على المنتوج الذي يتميز بالمواصفات البيئية الموضوعة حسب المقاييس الدولية، حيث لايسمح بدخول الأسواق الأوروبية كل منتوج لا يخضع للمعايير البيئية ومواصفات الجودة العالمية الموضوعة من قبل الإتحاد الأوروبي، وباعتبار أن معظم الصادرات الجزائرية، مع الشريك الأوروبي، فهذا ما سوف يؤثر على

التجارة الخارجية الجزائرية في المستقبل إن لم تتخذ الإجراءات المناسبة، ويمكن صياغة أهم المواصفات البيئية التي وضعها الإتحاد الأوروبي فيما يلي:[1]

أ)- **<u>قانون منع أصباغ لأزو:</u>** حيث قام الإتحاد الأوروبي بإصدار قانون رقم 2002/61/EEC، يحضر استخدام أصباغ لأزو (Azotyles) في صباغة المنتوجات، حيث أوضح البحث العلمي أن مثل هذه الأصباغ تعتبر أصباغ مسرطنة.[2]

ب)- **شهادات <u>التوافق البيئي:</u>** أو ما يعرف بعلامة الإيزو، والتي تشهد بأن المنتوج الحائز لها صديق للبيئة، ولا يحتوي على كيماويات ضارة بالمستهلك. وعادة ما تقدم علامة الإيزو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة. وهناك عدد كبير من أنظمة علامات الإيزو يغطي مجموعات مختلفة من المنتجات، فنجد منها ما يتعلق بمراحل إنتاج المنتوجات، وأخرى تتعلق بالمتوج في صورته الأخيرة.[3]

ثانيا: <u>المتطلبات الاجتماعية:</u> أو ما يسمى بشهادة المسؤولية الاجتماعية والمعرفة ب 18000، والتي قامت بإصدارها هيئة التجارة الأوروبية (FTA)، تحت اسم (Code of conduits BSCI). والذي يحتوي على مجموعة من المتطلبات ذات الارتباط بالبيئة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

- ساعات العمل الرسمية.
- المكافآت.
- الضمان الاجتماعي.
- الحد الأدنى لعمر الأيدي العاملة.
- منع الإجراءات التعسفية ضد العمال.
- إعطاء الجماعات العمالية كامل الحرية في التجمع والتحاور والمناقشات داخل المصنع.
- وقف أي مظاهر من مظاهر التفرقة العنصرية بين العاملين بالمصنع.
- تحسين ظروف العمل بالمصنع.
- إجراءات السلامة وصحة العاملين بالمصنع.
- العمل المسيء للأطفال.

---

[1]- **هشام البدري، البيئة والتجارة الدولية، دار الإسكندرية، 2002، ص32**

[2]- **هشام البدري، المرجع نفسه،ص38.**

[3]- **حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية،مذكرة ماجسترغيرمنشورة،جامعة سطيف،2011،ص148.**

[4]- **خالد مصطفى قاسم،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،الدار الجامعية،القاهرة،2007،ص75**

هذا بالإضافة إلى إجراءات وقوانين أخرى تخص المستوردين بصفة عامة، والتي يجب عليهم الالتزام بها وهي :[1]

- الخطط الإستراتيجية ومدى الالتزام بها عند التنفيذ.
- الرقابة على العقود الفرعية والتي يبرمها المصنع مع مورديه.
- الرقابة على الأعمال التي تتم بالمنازل.
- التعويضات.
- عمالة الأطفال.
- لاتصالات الخارجية التي تتم بين الإدارة والجهات الخارجية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين والإجراءات، أكدها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،هذا يعني أن الجزائر معنية بمحتوى هذه الوثيقة.ورغم هذا فإن معظم المؤسسات الانتاجية في الجزائر مازالت لا تستطيع إنتاج منتجات بمواصفات عالمية تسمح لها من دخول الأسواق الخارجية و تعزيز تنافسيتها التجارية.وهذا ما سوف يؤثر على نمو وتطور تجارتها الخارجية. وحتى وإن سلمنا بأن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية سوف لن يخرج عن إطار تصدير البترول وبعض الموارد الطبيعية فإن الاشتراطات البيئية(الضريبة الكربونية،شهادة المسؤولية الاجتماعية..) و غير البيئية سوف تكون حاضرة في المستقبل وبقوة على الصادرات من الصناعة الإستخراجية التي تعتبر المتنفس المالي الوحيد للجزائر في الحصول على العملة الصعبة.

الفرع الرابع: مشكلة تنوع الصادرات

يتمحور هدف كل دولة في العالم حول كيفية وطريقة تنوع هيكلها السلعي من الصادرات باعتبار هذه الأخيرة تعد وسيلة هامة في الحصول على العملة الصعبة والمشاركة في التجارة العالمية.إلا أن في الجزائر نجد أن معظم الصادرات تتركز في البترول وبعض الموارد الطبيعية الأخرى وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

---

[1] -هشام البدري،المرجع السابق،ص39.

جدول رقم(48) تطور الصادرات خارج المحروقات(2000-2010) الوحدة(0/0)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	590	560	591	477	660	910	1185	1311	1954	1066	1619
نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات	2.7	2.9	3.2	1.95	2.05	1.96	2.10	2.15	2.44	2.34	2.80

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11،سبتمبر 2010،ص26.

-بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية،(2007)،ص22

-بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية،(2007)،ص28

-بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية،(2010)،ص28

وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.bank-of- algeria-dz تم الاطلاع عليه يوم: 2001/08/16.

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة الصادرات خارج المحروقات تتميز بالتذبذب كما أن مساهمتها في الصادرات الاجمالية ضعيفة جدا.إذ لم تعرف هذه النسبة تطورا مهما خلال فترة عشرة سنوات كاملة فبعدما كانت نسبة الصادرات تمثل 2.7% سنة 2000 أصبحت تمثل 2.8% سنة 2010.

إذ تؤكد دراسات لصندوق النقد الدولي أن الصادرات الجزائرية هي من الصادرات الأقل تنويعا في العالم،أنه إذ لم تتمكن الجزائر من تنويع صادراتها فإن اقتصادها يبقى عرضة للآثار السلبية للتقلبات في القطاع النفطي، ويبقى التنويع الاقتصادي التحدي الأكبر الذي توجه الجزائر.[1]وهذا ما تؤكده مؤشرات تنافسية الصادرات حيث يوضح الجدول رقم(49) مؤشري التنوع والتركيز في الصادرات.

يقيس مؤشر التنوع درجة تنوع في الصادرات وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، حيث كلما اقترب المؤشر من 1 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى. أما مؤشر التركيز فتقيس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع وتتراوح قيمة المؤشر بين 1،0، يرمز 1 إلى تركز تام للصادرات.

1-FMI « l'Algerie doit devenir moin tributaire du pétrole et créer plus d'emplois »,bulletin du Fmi.(211). le site.www.imf.org (cosulté le 18/08/2011).

الجدول رقم:(49) :تطور مؤشرات تنافسية الصادرات

البيان/السنوات	2000*	2003**	2005***	2006****	2008*****
مؤشر التنوع	0.836	0.690	0.832	0.797	0.785
مؤشر التركيز	0.519	0.598	0.591	0.606	0.599
عدد المنتجات	101	101	118	106	147

Source :(*) Unctad(2009) : « Handbook of statistics »,p,200
(*) Unctad(2005) : « Handbook of statistics »,p,400
(*) Unctad(2006) : « Handbook of statistics »,p,194
(*) Unctad(2008) : « Handbook of statistics »,p,195
Le site: www.unctad.org (consulté le: 16/09/2011).

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (49) أنه بلغت قيمة مؤشر التنوع 0.836 سنة 2000 وهي قيمة قريبة من 1 مما يدل على ضعف تنوع الصادرات .ارتفع مؤشر التركيز من 0.519 سنة 2000 إلى 0.982 سنة 2007 وهو ما يدل على زيادة قوة تركز الصادرات ومؤشر التنوع بقي قريبا من الواحد حتى 2008. يمكن إرجاع هذا التركيز وعدم التنوع في الصادرات الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها الاعتماد المفرط على النفط الذي أدى إلى الحد من التوسع في القطاعات الأخرى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية سواء من حيث النوعية أو السعر.بالرغم من أن الجزائر دخلت في الاقتصاد التنافسي منذ سنة 1989، وبالرغم من أنها أمضت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وهي في طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.وبالرغم من أنها وضعت إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة منذ سنة 2001، إلا أنها مازالت تعتمد على تصدير البترول منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

المطلب الثالث: المشاكل ذات البعد السياسي

قبل التطرق إلى المشاكل السياسية و البيروقراطية التي تعاني منها الجزائر والتي أثرت على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، سنحاول توضيح نوع الحكم السياسي الذي حددته هيئة الأمم المتحدة و الذي في ايطاره تتحقق التنمية المستدامة ثم بعد ذالك سنحاول مقاربته مع الحكم السائد في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الحكم الراشد حسب الأمم المتحدة :

يمكن النظر إلى الحكم الراشد، بأنه الحكم الذي يقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية، و ينطوي على المساءلة، ويتسم بالفعالية والإنصاف و يعزز سيادة القانون. ويكفل الحكم الرشيد أن توضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق الأداء الواسع في المجتمع، كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية.

وللحكم ثلاثة أضلع: الاقتصادي، السياسي والإداري، فالحكم الاقتصادي يشمل عملية صنع القرارات التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقته بالاقتصاديات الأخرى، وهو يترك

بصورة واضحة آثارا رئيسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة، الفقر، ونوعية الحياة، أما الحكم السياسي، فهو عملية صنع القرار من أجل صيانة السياسات، في حين أن الحكم الإداري هو نظام تنفيذ السياسات، والحكم الرشيد الذي يضم الأضلع الثلاثة، يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسة، الاجتماعية والاقتصادية.[1]

أولا: علاقة التنمية بالحكم الراشد: يعتبر الحكم الرشيد شرطا من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، ويتميز الحكم الراشد بمعايير مالية وركائز أساسية يقوم عليها، وفي ظلها تتحقق التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المعايير:[2]

4 - إقامة دولة الحق والقانون .
5 - التعددية السياسية.
6 - الرقابة البرلمانية.
7 - الشفافية في تسيير شؤون الدولة.
8 - المحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية.
9 - حرية الرأي والتعبير.

وبالتالي نجد أن هناك علاقة تربط بين التنمية والحكم الراشد، والذي يعني عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في التنمية، أي لابد من توفير كل العناصر البشرية والمادية واستغلالها بالشكل الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: متطلبات التنمية في ظل الحكم الراشد: وتشمل متطلبات التنمية في ظل الحكم الراشد مايلي:[3]

- التمكين: ويعني توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء.
- التعاون: ونعني به الشعور بالأهمية وبالوجود مع الآخرين.
- الإنصاف: وهي حق الناس جميعا في النظام التعليمي الموجود .
- الاستدامة : المحافظة على الحاضر وضمان المستقبل.
- التنمية البشرية: تعني الحق في الحياة بكرامة وعزة.
- تحسيس الفرد: بأنه مهم ودوره في المجتمع فعال مهما كانت وظيفته.

وهكذا تتحقق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل تحقيق متطلبات الحكم الراشد.

1- وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدةالانمائي في دعم الحكم الراشد، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، جانفي 2007. الموقع:.www.shebacers.com/or/researches,php ?action(تم الاطلاع عليه يوم 2011/8/20).

2- جدو فؤاد، مداخلة بعنوان"التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر.ملتقى دولي حول الحكم الراشد،جامعة بسكرة.2006 ، (دون صفحة).

3- جدو فؤاد،مداخلة، مرجع سابق، (دون صفحة).

الفرع الثاني: المشاكل السياسية والديمقراطية التي تعاني منها الجزائر

لقد عرفت الجزائر الكثير من التغييرات على مستوى البنية السياسية وما رافقها من تغيرات في الهيكلة الاقتصادية، غير أن هذه التغيرات مازالت لم ترق إلى مستوى طموحات وأمال الشعب الجزائري وهذا راجع إلى تفاقم المشاكل السياسية والتي أثرت بصورة مماثلة على الجبهة الاجتماعية والناحية الاقتصادية.

ويمكن حصر المشاكل السياسية والديمقراطية فيما يلي :

أولا:المشاركة الشعبية: رغم الإصلاحات السياسية التي تبعتها الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، ورغم دخول الجزائر في كافة المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الفردية، فإن المجتمع الجزائري مازال يشعر بعدم القدرة على التعبير بحرية في اختيار ممثليه خاصة في السنوات الماضية. وقد أدى شيوع الفقر والأمية في معظم الفئات الشعبية إلى جعلها تعيش مهمشة وتسعى فقط للبحث عن لقمة العيش تاركة وراءها فراغا كبيرا في الساحة السياسية، كما نجد أن معظم الأحزاب السياسية لم تستطع القيام بالتعبئة الشعبية، وهذا راجع إلى نقص الثقة بها، مما جعلها (أي هذه الأحزاب) تتحول من معارضة للنظام إلى مشاركة في السلطة، من أجل البقاء في الساحة السياسية وفقط. [1]

ثانيا:مشاركة المرأة في الحياة السياسية: ينظر للمرأة في الجزائر على أنها العنصر الضعيف في المعادلة السياسية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى المرأة في حد ذاتها، وبالدرجة الثانية إلى العادات والتقليد التى تربت عليها معظم الأسر الجزائرية خاصة الأسر الريفية التى تعاني نوع من تسلط العنصر الذكري على كافة شؤونها مما حرم الكثير منهن من المشاركة في عملية التنمية والتمثيليات الشعبية.

كما نجد أن النسبة الكبيرة من ألإناث لا يذهبن إلى المدارس، وإن ذهبن، فإنهن يغادرن مقاعد الدراسة في مرحلتها الابتدائية تماشيا مع العادات والتقاليد التي مازالت تمارسها بعض العائلات الجزائرية على بناتها.

كما نجد أن القوانين التي تحمي صفوف المرأة الجزائرية مازالت لم تصل إلى المستوى الذي تنادي به هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وهذا ما يترتب عنه نوع من التمييز في العنصر البشري، كما يعتبر تعديا على القوانين والتشريعات الدولية فيما يخص حقوق المرأة.[2]ورغم هذا نجد المرأة الجزائرية أحسن من مثيلاتهن في كثير من الدول النامية.وللإشارة أنه لأول مرة حضيت النساء الجزائريات بالمشاركة في البرلمان بنسبة 30 %.[3] وهذا يعد تطور ملحوظ في مشاركة المرأة الجزائرية في صنع القوانين وتوجيه السياسات.

---

[1]– **الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجزائر، 'سوء المعيشة'، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2010.ص31.**

[2]– **الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجزائر، تقرير حول سؤ لأحوال الاقتصادية والاجتماعية(2010)،مرجع سابق.ص16**

[3]– **قانون الإنتخابات البرلمانية (2012).**

ثالثا:مشكلة المؤسسات القانونية والتشريعية: تعاني الجزائر، من ضعف المؤسسة التشريعية المحلية وعدم قدرتها على سن القوانين في الظروف والمراحل المواتية. ويرجع هذا الضعف إلى:[1]

- الفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، لدى بعض من المسؤولين.
- ضعف الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
- ضعف أجهزة الرقابة بكل أنواعها.
- الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- الفساد وانتشار آلياته، بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

رابعا: مشكلة الديمقراطية :_تعني الديمقراطية الحكم للأغلبية وحتى تتحقق هذه الأغلبية لابد من المشاركة الشعبية الكبيرة في اختيار المسئولين، غير أننا نجد أن الجزائر تعاني من مشكلة عويصة، هي عدم ذهاب الناخب المعني إلى الاقتراع لأسباب شخصية ترجع بالدرجة الأولى إلى انعدام الثقة بالمرشحين أنفسهم و إلى التشكيك بنزاهة الانتخابات نتيجة الممارسات البيروقراطية التي تتعامل بها الإدارة الجزائرية.[2]

كما نجد معظم المعنيين بالانتخابات ليست لهم دراية حول البرامج المقدمة من الأحزاب السياسية. كما توجد قيود سياسية أخرى على حرية التعبير سواء على الصحافة المرئية أو المسموعة أو المكتوبة وهذا ما سمح بالتستر على جرائم الفساد و الهدر للأموال العامة من طرف بعض المسؤولين.

وإذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم، فقد ارجع البنك الدولي في تقريره حول التنمية الإنسانية العربية، إلى أن الأسباب الحقيقية وراء الفشل السياسي في الدول العربية ترجع إلى ضعف الجهاز السياسي والإداري، وبطأ عملية المشاركة الديمقراطية، الأمرالذي أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية.و في ظل هذا الاختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي نمت العديد من الأمراض الاجتماعية وعم الفساد الإداري.

الفرع الثالث: انتشار الفساد وغياب الحكم الراشد في الجزائر :

قبل التطرق إلى الفساد الذي تعاني منه الجزائر، نحاول إعطاء صورة حول مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (50): الجزائر ومؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي 2000-2008

السنة/المؤشر	حرية الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	جودة التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد

[1] – الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المرجع نفسه، ص،38

[2] –: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان،المرجع نفسه،ص،35

2000	1.25-	1.76-	0.93-	0.76-	1.09-	0.75-
2002	1.02-	1.73-	0.63-	0.67-	0.72-	0.73-
2003	1.05-	1.77-	0.60-	0.57-	0.67-	0.56-
2004	0.79-	1.43-	0.45-	0.59-	0.66-	0.50-
2005	0.74-	1.13-	0.35-	0.56-	0.70-	0.44-
2006	0.96-	1.02-	0.45-	0.66-	0.61-	0.43-
2007	1.00-	1.12-	0.53-	0.66-	0.68-	0.43-
2008	1.05-	1.15-	0.50-	0.79-	0.70-	0.44-

Souce.Daniel Kaufann ,Aart Kraay, Massimo Mastruzzi(2008) « gover,acematters VII », policy working paper 4654.Document internet disponib sur le site; www.worldbank.org.(cosullte le 16/09/2011)

ملاحظة:

- تتراوح قيمة المؤشر بين (-2.5 و2.5)، كلما اقتربت من -2.5 دل ذلك على غياب الحكم الراشد.

يصنف البك الدولي الجزائر ضمن الخانة البرتقالية أي الدرجة المتوسطة، وفقا للنموذج المعروف بتسمية Daniel Kaufmann,Aart raay.Massimo Mastruzzi "ا لمكون من ستة أبعاد، ويوضح الحكم أن كل مؤشرات الحكم الراشد بالنسبة للجزائر سالبة، ورغم أن البنك الدولي يشير أن هناك تحسنا في نمط الحكم في الجزائر، إلا أن هذا التحسن ضعيف جدا، وتبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق معدلات مقبولة فيما يتعلق بالحكم الراشد.

أما في ما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فالجزائر تحتل مراتب متدنية بحصولها على أقل من 3 نقاط من 10 خلال فترة زمنية طويلة. وهو مايوضحه الجدول رقم (51).

الجدول رقم (51): الجزائر ومؤشر مدركات الفساد(CPI) خلال الفترة 2003-2010

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
CPI	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية(2011). مؤشرات الفساد في الدول العربية،الموقع: www.transparency.org. تم الإطلاع عليه يوم 2011/09/11

منذ سنة 2003 والجزائر تحقق نفس النتائج، ولم تستطيع أن تتعدى حاجز 3 نقاط من 10، في الوقت الذي تعتبر فيه منظمة الشفافية الدولية حصول أية دولة على أقل من 3 نقاط، مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب الحكم وأحهزة ومؤسسات الدولة.

حصلت الجزائر في سنة 2010 ، على مؤشر فساد 2.9 وعليه حصلت على المرتبة 105 عالميا. إن المستوى المتدني الذي توجد فيه الجزائر لا يعكس مصادقة الحكومة الجزائري على إتفاقية الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي لمكافحة الرشوة. هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الوطني فقد وضعت السلطات الجزائرية العديد من التشريعات والقوانين وتبنتها للحد من ظاهرة الفساد والرشوة.[1]غير أن هذه القوانين لم ترق إلى مستوى الرهانات التي تواجهها، فمثلا بالنسبة للقانون 06-01 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 21 محرم سنة 1427 الموافق ل 20 فيفري 2006، الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، فالمادة 4 منه تلزم الموظفين العموممين بالتصريح بممتلكاتهم ،لا تقترن بأية عقوبة في حالة عدم الإلتزام بالتصريح. كما أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي أنشئت قانونيا بموجب المادة 17 من القانون 06-01 لم يتم تأسيسها فعلا إلى حد الأن.[2]رغم عزم الدولة على محاربة الفساد وما تفشى من الظواهر السلبية داخل المجتمع ،وذلك بالمصادقة على عدة اتفاقيات دولية المناهضة للفساد واصدار مجموعة من التشريعات والقوانين لأجل الحد من الفساد ومعاقبة المفسدين.والقيام بإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد و الجريمة المنظمة، إلا أن المتتبع للجزائر يرى أن الفساد في زيادة مستمرة ساعده في ذلك الوفرة المالية التي تعيشها البلاد منذ سنوات والتي فتحت المجال أمام انتشار كل الأمراض الاجتماعية كالرشوة في الصفقات المشبوهة ،والتحايل في تضخيم الأغلفة المالية للمشاريع التنموية، و الإعانات المقدمة للفقراء والمعوزين والاختلاسات المالية..وغيرها من الجرائم المضرة بالاقتصاد والمجتمع، كل هذا في غياب الرقابة البرلمانية والمساءلة القانونية وضعف الجهاز القضائي.

أولا: مظاهر الفساد في الجزائر

تمثل عوائد النفط مصدرا هاما لميزانية الدولة، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على عوائد النفط.يعد مشروع ضبط الميزانية الأداة الفعالة لتقيم مدى تنفيذ الميزانية مع إعطاء المقاربات بين تقديرات واستهلاك الموارد وترشيد إنفاقهما.[3]غير أن هذا المشروع لم يطرح على المجلس الشعبي الوطني إلا أربع مرات تخص السنوات:1978-1979-1980-1981، فلم تكن هناك رقابة لأوجه صرف المال العام إلا بالنسبة لسنوات المذكورة.[4]

1- موسى بودهان,النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر،ط.الأولى، الطبوعات الجامعية ،2009 ،ص.56.

2- الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة بتاريخ 21 محرم سنة 1427 الموافق إلى 20 فيفري 2006 قانون رقم 06-01- 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

3-الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 198، 20 صفر عام 1432 ه الموافق 24 يناير 2011، ص21.

4- الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم،199،20 صفر عام 1432 ه الموافق 24 يناير 2011، ص21.

في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية (2008) للمناقشة أمام البرلمان.[1] ويعد هذا الإجراء الأداة المثلى للممارسة الديمقراطية وتكريس مبادئ الحكم الراشد،كما يعد قفزة نوعية في إخضاع ميزانية الدولة إلى الرقابة الشعبية عبر ممثله ومراقبة مدى الكفاءة في تسير المال العام.[2]

اعتمد مشروع قانون ضبط الميزانية على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد على ضعف كفاءة استخدام الاموال المرصودة لسنة 2008، وذلك من خلال تسجيل العديد من المخالفات ذات الطابع الاداري والمالي تم ارتكابها من طرف الأمرين بالصرف وفي مقدمتهم الوزراء ومسؤلين سامين تنفيذيين فهناك وزارات أودعت مرتين فواتير عن نفس المصدر وهناك وزارات تكفلت بمصاريف كبيرة بمناسبة تنظيمها الاجتماعات والندوات ولجأت إلى إعداد شهادات إدارية لتغطية هذه النفقات دون تقديم مبررات كافية،كما أن هناك وزارات قد منحت إعانات لمؤسسات تابعة لوصايتها دون أن يتم تقييمها ولا متابعتها ولا مراقبة استعمالها.[3]

إضافة إلى هذا سجل مجلس المحاسبة العديد من الملاحظات بخصوص تسيير المال العام خلال سنة 2008 نلخصها في مايلي:[4]

– نقائص في تحضير المشاريع والتقييم غير الدقيق للاحتياجات، أي عدم نضج المشاريع وما يترتب عنها من أثار سلبية على التمويل وأجال الإنجاز ونوعيته.[5]

– عدم الصرامة في منح الصفقات، حيث يلاحظ اللجوء إلى المنح بالتراضي للمشاريع في كثير من الأحيان،

– تعديل المشاريع وزيادة كلفتها مما يؤدي إلى ضعف قدرات التمويل العمومي للاستثمارات الجارية ويشكل خطرا على ميزانية الدولة، فهناك مشاريع تضاعفت تكلفتها المالية،

– عدم التطابق بين تقديرات كلفة المشاريع والتغطية المالية الكافية لها،

– كثرة الصناديق الخاصة حيث أحصى تقرير مجلس المحاسبة أكثر من 69 صندوق خاصا سنة 2008 بعضها لم يصرف منه دينارا واحد منذ نشأته وبعضها معطل بسبب عدم صدور النصوص

التطبيقية مما يعطل تحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله. كما أبدى مجلس المحاسبة انشغاله إزاء الآلية التي من خلالها يتم تسير الحسابات والتي تفتقر للشفافية والرقابة الصارمة.

---

[1]– مشروع قانون ضبط الميزانية في الجزائر (الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 199).

4– القانون المتضمن تسوية الميزانية على أحكام المادة 160 من الدستور بالإضافة إلى قانون 17–84 المؤرخ في يونيو 1984 والمتعلق بقوانين المالية وكذا الأمر رقم 95–20 المؤرخ في 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم.(الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 199).

[3]– الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم199، مرجع سابق، ص27

6– الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم،189،23 محرم عام 1432 ه الموافق 29 ديسمبر 2011، ص23

7– هناك الكثير من المشاريع التي لم تحترم أجال إنجازها كما تطلبت مضاعفة الأغلفة المالية المخصصة لها، فمثلا المطار الجديد للطيران بقسنطينة انطلقت بها الأشغال سنة 2000 وحتى سنة 2010 لم تنته الأشغال بها والمبلغ المقدر وصل إلى 160 مليار سنتيمم. حصيرة السيارات بقسنطينة انطلقت بها الأشغال سنة 2001،وكان من المفروض أن تنتهي بها الأشغال سنة 2003 وإلى 2010 لم يسلم المشروع وارتفعت تكلفته من 25 مليار سنتيمم إلى 60 مليار سنتيم (الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 187، ص8).

- تلجأ كل القطاعات إلى قانون المالية التكميلي وهي تحتاج دوما إلى أغلفة مالية إضافية بعد إعادة تقييم المشاريع وهذا دليل على سوء التسير.

ثانيا:الفساد من خلال الصفقات المشبوهة

تعد الصفقات العمومية التي تبرمها مختلف القطاعات الاقتصادية العمومية الجزائرية مع المتعاملين والمستثمرين الخواص المحلين أو الاجانب من أهم الأبواب لتشجيع الفساد وانتشاره بين مختلف الاجهزة في الدولة. وبإعتبار الجزائر من الدول المصدرة للبترول والذي تعتمد عليه بنسبة تفوق 97% في التصدير للحصول على العملة الصعبة من أجل تغطية المشاريع الوطنية. فإن معضم الصفقات البترولية التي تبرمها الجزائر مع المتعاملين التجارين الأجانب تتم مع مؤسسة سوناطراك بإعتبارها المؤسسة العمومية المشرفة على هذا القطاع الهام والحساس.ولهذا سيتم التركيز على مؤسسة سوناطراك عصب الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: الفساد من خلال الصفقات المشبوهة في القطاع النفطي

تعد شركة سوناطراك القائمة على تسير القطاع النفطي في الجزائر من شركات الطاقة العملاقة ،فهي الأولى إفريقيا، والثانية عربيا والثالثة عشر عالميا.[1]

بالرغم من الأهمية الكبرى للشركة حيث تمثل عصب الاقتصاد الجزائري إلا أنها لا تخضع لرقابة صارمة. كما أنها تفتقد للشفافية في معاملاتها وانشطتها، هذا في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتمويل الشركة بمبالغ ضخمة تقارب 10 مليار دينار في السنة ومع هذا فإن عقود التنقيب واستغلال النفط تتميز بالسرية التامة.[2]

رغم أن المادة 9 من القنون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والخاصة بإبرام الصفقات

العمومية تؤكد أنه:[3]

' يجب أن تؤسس الإجراءت المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية '،ويجب أن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص:

- علانية المعلومات المتعلقة بلإجراءات إبرام الصفقات العمومية،

1- أوابك، " سوناطراك رافعة الاقتصاد الجزائري" ، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد7، ص25. الموقع:www.oapcorg.org .تم الإطلاع عليه يوم 2010/09/8

1-Institut de prospective Economique du Monde Médeterraanéen(IPMED), (2009): «Scandale sonatrach: Un decteur opaque en débat dans un climat de fin de régne »le site:. www.ipemed.coop (consulte le 12/05/2011).

3-نوي نبيلة، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقييق التنمية المستدامة،رسالة ماجيستير،غير منشورة جامعة سطيف 2012،ص117،ص119

- الإعداد المسبق لشروط المشاركة والإنتقاء،
- ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.

غير أن سوناطراك أصبحت فوق القانون حين قامت بإبرام عقود بالتراضي مع شركة فرنسية في حين أن القانون يفرض الإعلان عن مناقصة في الجزائد.كما قامت بإبرام العديد من الصفقات على هذه الطريقة.

ومن جهة أخرى نجد أن هناك العديد من النشاطات والاتفاقات التي تبرمها سوناطراك يكتنفها الغموض، كما تتسم بمخالفتها للقانون، وسنذكر فيما يلي بعض هذه الصفقات والأنشطة:[1]

- في 06 أكتوبر 2002 تم إمضاء اتفاقية مع Exportation et développement-canada للحصول على قرض،ولكن لم تنشر أية تفاصيل عن قيمة القرض، أو استخدامته أو الضمانات الممنوحة.

- أمضت سوناطراك اتفاقية مع مجمع أوراسكوم بتاريخ 19 مارس 2007 لإنشاء شركة sorfert، دورها إنجاز مصنع لإنتاج الأمونياك بأرزيو، وفي نفس الوقت أمضت sorfert ثلاثة عقود في 24 جوان مع ثلاثة شركات للتنازل عن موقع المصنع. مع العلم أن الشركات الثلاث لا تملك الموقع بل هو ملك للدولة.

- قامت سوناطراك بتمويل العديد من النوادي الرياضية، وقد نشرت سوناطراك أسماء النوادي الرياضية التي إستفادت دون نشر أية تفافصيل في مايخص المبالغ التي لم يتم تسجيلها محاسبيا.وهذا مخالف للقانون.

-ظهر في تقرير 2008 أن 65 وحدة لسوناطراك قامت بعمليات تشجير،[2] دون نشر أية تفاصيل عن تكلفة هذه العمليات، مع العلم أن المناطق الأكثر تلويثا لم تتم فيها عمليات التشجير.

إن هذا الغموض الكبير والسرية التامة حول القروض والنشاطات والصفقات الاتفاقيات التي تقوم بها سونا طراك ،يدل على أن هذه الصفقات مشبوهة كمايدل على غياب الرقابة بجميع أنواعها.

رابعا: الفساد من خلال التحايل في قيمة الصادرات

يوضح الجدول الموالي تطور صادرات البترول الخام بالإعتام على مصدرين مختلفين، المصدر الأول هو منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " opec " التي تحصل على الإحصائيات من وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر، أما المصدر الثاني فهو BP(Base de Production) أين يتم حساب الكمية المصدرة بطرح الكمية المستهلكة من الكمية المنتجة.

3-عبد جميل البحلا ني(2010)،"ملفات الفساد في الجزائر تعود للواجهة على وقع فضيحة سوناطراك ورقة الكترونية على الموقع: www.dw.world.de تم الاطلاع عليه يوم: 2011/11/20.

[2]- **Maamar boudrssa(2010) ; op.cit**

الجدول رقم(52): مقارنة بين قيم صادرات البترول من مصادر مختلفة

الوحدة ألف برميل يومي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات حسب BP*	1386	1362	1458	1621	1706	1763	1743	1730
الصادرات حسب OPEC*	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2	1253.5
الفرق	924.9	920.5	891.8	880	812.8	792.7	795.8	476.5
سعر البرميل	29.77	24.47	24.91	28.73	38.5	54.64	68.05	74.66
القيمة غير المسرح بها بملايير الدولارات	27534.27	22524.64	22214.74	25282.4	31292.8	43313.13	54186.02	35575.49

Sourse.(*)BP statistical revieuw of world eergy le site.www.bp.com cnsulté le : 09/09/2011.

ومن خلال سعر البرميل المعتمد في تقارير الأوبك تم حساب القيمة الضائعة أو غير المصرح بها خلال كل سنة، أما القيمة الجمالية غير المصرح بها للفترة 2000-2007 فقد بلغت 261923.66 ألف دولار.هذا المبلغ مهم وخسارته يعني حرم المجتمع من الكثير من المشاريع التنموية في الوطن.

بارغم من هذا يبقى إصرار المسؤ لين على تغيب الشفافية وعدم الإفصاح عن الفضائح الكثيرة التي شهدتها سوناطراك في السنوات الأخيرة خاصة فضيحة 2010 المرتبطة بملايير الدولارات.

خامسا: غياب الرقابة البرلمانية:

أعطى الدستور من خلال نص المادة 161 صلاحيات واسعة للبرلمان في التدخل

والرقابة على المال العام، يقول: المثل" المال السائب يعلم السرقة" فالمال السائب هو المال الذي لا يحاسب عليه أحد".

هذا ماخلق من مشاكل خطيرة في المنظومة السياسية ولإدارية نظرا إلى انتشار الأمراض الاجتماعية والخطيرة كالرشوة والمحسوبية والتفرقة بين الأفراد في مناصب العمل، سوءا في التعيينات السياسية أو في المناصب العادية مما أدى إلى نوع من عدم الثقة بين الطبقة المحكومة والطبقة الحاكمة.ومما دعم عدم الثقة هو ماتكتبه الصحافة اليومية حول جرائم الاختلاس بكل أنواعها والتي يقوم

بها بعض المسوؤلين في الدولة دون أن يتعرضون للمساءلة القانونية لما يعرض المال العام الى التسيب والهدر ويضعف الاقتصاد الوطني ويعطل الكثير من المشاريع التنموية للمجتمع ويؤدي بدوره إلى تعميق معانات الأفراد فيشعرون بالإحباط وعدم الاستقرار في وطنهم.

سادسا: غياب المساءلة القضائية:

يمنح الدستور من خلال المادتين 138،147[1]،صلاحيات واسعة للسلطة القضائية من أجل الحفاظ والرقابة على الأموال العمومية، وإخضاع المسؤولين للمساءلة القضائية في حالة إهدارها أو اختلاسها أو حتى لمجرد الاشتباه.غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فرغم كثرة المخالفات واختراق القوانين من قبل مسؤولي سوناطراك ،إلا أنه لم يسبق أن خضع مسؤولي هذا المؤسسة للمساءلة القضائية إلا في القليل من القضايا والتي تكون مثيرة وأهمها قضية 2010، حيث شهدت هذه السنة فضيحة فساد داخل الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك ، وقد وضع الرئيس التنفيذي للشركة تحت الرقابة القضائية مع عدد من الأشخاص الأخرين، من بينهم أعضاء في إدارة الشركة على خلفية قضايا اختلاس.[2]

إن هذه القضية لاتمثل سوى جزء بسيط من فساد إنتشر بشكل كبيرة في القطاع النفطي سعده في ذلك غياب الرقابة بكل أنواعها.

وعلى ضوء ماتم تقديمه نخلص إلى أنه بالرغم من النتائج التي حققتها الجزائر من خلال البرامج التنموية التي وضعتها من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتي تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والبعد السياسي، إلا أن اعتمادها على تصدير الموارد الطبيعية (البترول،الغاز...) جعل من اقتصادها يتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار، مما أثر بدوره على نمو وتطور تجارتها الخارجية.وقد أدى انتشار الفساد في القطاعات الحساسة في الدولة إلى ظهور أمراض اجتماعية خطيرة في المنظومة الادارية أثرت هي الأخرى على نوعية الخدمات العامة للمجتمع وخلقت نوع من البيروقراطية الادارية و السياسية، كل هذا في ظل غياب الرقابة والمساءلة القانونية.هذه المشاكل وغيرها جعلت من الصعوبة بماكان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذا ما أرادت الجزائر الخروج من هذه المشاكل لابد عليها من الاسراع في حل جميع المشاكل الاقتصادية السالفة الذكر والمتعلقة بطرق الانتاج الحالية عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة في عملية الانتاج، لتحسين نوعية المنتوج، حتى تصبح منتوجاتها قادرة على المنافسة التجارية في الأسواق الخارجية. كما تفرض المرحلة على السلطات الجزائرية العمل وفق إستراتجية بعد النظر وتعزيزها بالاستمرار في محاربة كل أشكال التلوث وفق إسترتجية التنمية المستدامة التي تهدف إلى محاربة كل مظاهر التلوث التي تؤثر على المحيط الاجتماعي والاقتصادي مع الحزم في تطبيق القوانيين البيئية الموضعة ومعاقبة كل من يخالفها.

ودائما وفي نفس الهدف البيئي يجب على الدولة تشجيع الانتاج خارج المحروقات و تنويع هيكل الصادرات والحد من الاعتماد المفرط على تصدير الرأسمال الطبيعي حفاظا على حق الأجيال القادمة في

1- الدستور الجزائري،(1989) الباب الثاني: تنظيم السلطات،الفصل الثالث: السلطة القضائية.

2- نوي نبيلة، مرجع سابق،ص120،ص121.

التمتع بالموارد الحالية المتاحة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى ينصح بالعمل على محاربة كل ما تفشى من مظاهر الفساد بكل الوسائل القانونية وذلك بتفعيل المؤسسات الرقابية وإعطاء العدالة الاستقلالية الكاملة في محاربة الجرائم المتعلقة باختلاس وإهدار المال العام مع التطبيق الصارم للقانون على مرتكبيها مهما كانت مستوياتهم في المسؤولية. وعندها تكون الجزائر قد بدأت فعلا في تطبيق الحكم الراشد الذي تحت رايته تتحقق التنمية المستدامة والتي تعني العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع وحينها يشعر الناس بالثقة في من يحكمهم فيتحقق الاستقرار الاجتماعي الذي بفضله تستمر الدولة.

المطلب الرابع: التجربة الماليزية كمثال في التجارب التنموية الناجحة:

تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم وإنجاز السياسات الاجتماعية والاقتصادية.كما تعتبر التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصا انها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول العربية لتحديث تجربتها التنموية.وليس بالضرورة إعادة تطبيق تجربتها التنموية بل الهدف هو الاسترشاد بالمناهج والآليات المستخدمة في التصميم والإنجاز والتنسيق.

وقبل التطرق الى تحليل التجربة الماليزيا في التنمية والحفاظ على البيئة، فإنه من الاهمية بماكان إلقاء نظرة عامة على هذا البلد، ثم التطرق الى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ساعدت ماليزيا على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة دون إهمال البيئة.

تقع ماليزيا في جنوب شرق اسيا ،تبلغ مساحتها 329.757كلم.[1] وتتكون من شبه جزيرة ماليزيا بالإضافة إلى مجموعة اخرى من الجزر، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 23 مليون نسمة حسب بيانات البنك الدولي لسنة 2010.[2] أغلب سكانها من الملابو.وتعتبر ماليزيا من اكثر الشعوب تعددية في العالم سواء من حيث الديانة أو الجنس البشري ورغم هذا التعدد العرقي فإن المجتمع الماليزي بقي متماسك وهذا مساعدها على الاستمرار في تحقيق النجاح. كما تمتلك ماليزيا موارد طبيعية هائلة، إذ صنفت في سنة 2004 في المرتبة 24 من حيث احتياطي النفط، و13 من حيث احتياطي الغاز.[3] كما تملك ماليزيا راس مال بشري يتميز بدرجة وعي عالية وبحبه للعمل. يعتبر الرأسمال البشري العنصر الاقوى في نجاح مسيرة التنمية في ماليزيا بالإضافة إلى العوامل التالية.

1- عبد الحافظ الصاوي،" تجربة ماليزيا التنموية"،مجلة الوعي الاسلامي،العدد 451، الكويت،2003،ص28 .الموقع : www.kantakji.com (تم الاطلاع عليه يوم 2011/12/20).

[2] – الموسوعة الحرة للمعرفة الموقع -ar.wikipedia.org.

[3] – عبد الحافظ الصاوي، المرجع نفسه،ص21

الفرع الاول :العوامل الإجتماعية المساعدة في ماليزية

سبق وأن جاء في البحث أن ماليزيا تتميز بالتعددية العرقية، والجنسية، والدنية، ورغم هذا الخليط العرقي إلا أن المجتمع بقي متماسك وحقق إنجازات هامة في التنمية.ويرجع هذا كله إلى القائمين على تسير هذا العمل ساعدهم في ذلك عدة عوامل منها:[1]

– الوعي الاجتماعي لدي الافراد وحتمية الإتحاد من أجل تحقيق المصلحة العامة.

– تمسك الشعب الماليزي بعاداته وتقاليده الدينية واعتبار الإسلام دين الدولة مع إعطاء الحرية الشخصية للاعتقاد.

–الاتفاق على اللغة الملا ونية كلغة رسمية للبلاد مع احترام للغات الأخرى دون إهمال حق الأقلية العرقية في تكلم لغتها.

– تميز الفرد الماليزي بحبه للعمل وجعله المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة وأن المصلحة الخاصة تتحقق في عند حقيق المصلحة العامة.

– كما يتميز الشعب الماليزي بقبوله لطرف الأخر بسهولة ودون النضر لاعتقاده ومنهجه.

– إعطاء المرأة جميع الحقوق والامتيازات مثلها مثل الرجل مع إشراكها في سوق العمل.

– الدعم المنصف لسكان المناطق الريفية والجماعات الفقيرة ذات الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة

– دعم الحكومة للاستقرار مع الاستمرار في دعم الاحتياجات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم والمساواة الاجتماعية.

وبهذه العوامل المساعدة واستمرار الدولة في العمل الجاد، استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات مرتفع في التنمية البشرية والاجتماعية واهم هذه الانجازات مايلي:[2]

أولا:التنمية البشرية في ماليزيا

يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2010/2009 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،إلى أن ماليزيا قد حققت ترتيبا تصاعديا بلغ المرتبة الثالثة والخمسون بين دول العالم، مما جعلها تدخل ضمن مجموعة البلدان التي حققت مستوى عال في التنمية.وقد قدر دليل التنمية البشرية ماقيمته 0.911 خلال سنة 2009،[3]وهذا مايفسر الإنجازات التالية:

4– رزق بن مقبول الحمدان الريس،" التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية"مركز الدراسات المعرفية، القاهرة،2008، ص16، ورقة الكترونية على الموقع: www-law.net/aw/thread تم الاطلاع عليه يوم: 2011/12/20.

[2] – رزق بن مقبول الحمدان الريس،مرجع سابق،ص18.

[3]– تقرير برنامج الانمائي للأمم المتحدة "التنمية البشرية في العالم" (2009)

1-التنمية الصحية:إن استثمار ماليزيا في الصحة يمثل عنصر مركزيا في إستراتيجية التنمية الشاملة،بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل يعد محصلة للتنمية الاقتصادية، في الواقع ماهو إلا وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولقد ارتكزت برامج التنمية في القطاع الصحي منذ سنة 1957، على تحسين صحة كل الماليزيين من خلال توفير منضومة متكاملة وشاملة من خدمات صحية عالية الجودة. وقد أكد الدستور الفيدرالي على التوزيع المنصف للخدمات الصحية من خلال تحسين الرعاية الصحية واستمرار الحكومة في تحسين وتطوير القطاع الصحي ووضع الدولة برامج وخطط من أجل تحسين وتطوير الخدمات الصحية. وشملت هذه الإسترتيجيات مجموعة من البرامج كمايلي:[1]

(1-1)- **برامج الخدمة الصحية الوقائية والمعززن:** تهدف هذه الاسترتيجية بالدرجة الاولى إلى تقليل الإنفاق على خدمات العلاج وإعادة التأهيل والحد من انتشار الأمراض المعدية والتوعية الصحية.

(1-2)- **برامج التحصين** :الهدف منها توفير اللقاح للأطفال،والتوعية الأسرية وتوفير إدارة مناسبة للمرضى على مستوى الرعاية الصحية الأولية.

(1-3)- **برامج الإصحاح البيئي والصحي:** يهدف هذا البرنامج إلى القضاء على الأمراض الناجمة عن المياه.

(1-4)-**برامج الخدمات الرعاية الطبية:** الهدف منه إنشاء هياكل صحية كالمستشفيات والمراكز الصحية في الأرياف وتجهيزها بمعدات تخضع إلى نضام تكنولوجيات المعلومات .كما يشمل هذا البرنامج على نضام التحكم وإنتاج واستخدام المنتجات الطبيعية والأدوية ذات الجودة العالية لضمان الفعالية.

(1-5)- **برامج العاملين في مجال الصحي:** يهدف هذا العنصر إلى تأهيل الطاقم الطبي وجعله يساير جميع التطورات الحاصلة في العالم في مجال التطبيب والتمريض والإدارة الصحية.

(1-6)- **برامج البحث العلمي:**أسس في ماليزيا سنة 1900 معهد البحث الطبي كمركز إقليمي لمنظمة الصحة العالمية.كما أسس مركز التحكم في مرض الملا ريا والتلوث البيئي وغيرها من المعاهد القومية للصحة وتهدف جميعها إلى تحسين الرعاية الصحية.

كما سمحت الحكومة في السنوات الأخيرة للخواص بإنشاء مستشفيات في المناطق الحضرية لدعم القطاع مع تعهد المستشفيات الخاصة بتقديم الدعم للمستشفيات الحكومية.

ولتحقيق هذه البرامج والإستراتجيات خصصت الدولة وحسب البيانات المتوفرة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال الفترة (2001-2005) ما قيمته 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.كما أن نصيب الفرد في النسبة من مجموع المصروفات الصحية بالدولار تقدر ب 143دولا، مقارنة ببعض الدول العربية كمصر فهو لا يتعدى 59 دولار والسودان 20 دولار، وفي اليمن 19 دولار.

3- سالي جمعة، "التجربة الماليزية في التنمية" (2008)،ص3.ورقة إلكترونية على الموقع: .www.law.net/aw/thread
تم الاطلاع عليه يوم20/12/2011.

هذا وقد أدت برامج الصحة في ماليزيا ،وما تنفقه على تحسين الصحة الى تصنيفها من قبل منظمة الصحة العالمية في المرتبة 49 عالميا وهي بذلك تتقدم في هذا الصدد على كل الدول العربية وكمثال صنفت في سنة 2005السودان في المرتبة 134واليمن 120ومصر63.[1]

وهذا ما يدل على سلامة البرامج الصحية المطبقة في ماليزيا.

2- التعليم: يعتبر التعليم والتدريب مكونا هاما في السياسات الاقتصادية والاجتماعية كما للحكومة الماليزية أهداف عديدة وراء سياسة التعليم منها توسيع قدرات المنشأة التعليمية وزيادة فرص الوصول إلى كل أشكال التعليم وتعزيز عملية تلقي الخدمات.

وفي هذا المجال وضعت ماليزيا إستراتيجيات من أجل تحقيق مايلي:[2]

-تحسين الجودة العامة للتعليم.

-توفير التعليم للجميع.

-توليد مصدر كافي للموارد البشرية القومية.

-بناء شخصية وطنية.

-بناء أمة موحدة وموالية للدولة.

وتجسيدا لهذه الأهداف قامت وزارة التعليم بماليزيا بتوفير برامج تعليم أولي. ثانوي. عالي. و بالإضافة إلى هذا، قامت الوزارة المعنية بوضع مشروعات لتدريس المعلمين، وبرامج تعليمية للفصول ما قبل المدرسة لجميع الأطفال كما أعطت الحكومة اهتمام خاص للفئات الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدماجهم في عالم المعرفة، ثم بعد التكوين يندمجون في عالم الشغل والمساهمة في بناء الوطن.

أما في ما يخص التعليم الثانوي والعالي فإن الدولة تولي له اهتمام خاص نظرا لأهمية القطاع في توفيره لليد العاملة الفنية والمتكونة بجودة عالية.مما يسمح للاقتصاد من تلبية حاجياته من اليد العاملة.

ولضمان جودة التكوين واستمراره قامت الحكومة الماليزية بوضع برامج وخطط تعليمية تعتمد على التكوين الحديث ما يسمح لجميع القطاعات الأخرى بالاعتماد على اليد العاملة المحلية.

ومن أجل إعطاء ومنح الفرصة لجميع الطلاب في مواصلة تكوينهم، وخاصة الذين ينحدرون من الأسر الفقيرة، أنشأت الحكومة صندوق التعليم العالي القومي، مهمته الأساسية تقديم الدعم والإعانات للطلاب الفقراء .كما أقامت الحكومة صندوق تنمية المهارات والذي يتكفل بالطلاب ذوي المستويات الاكاديمية في تلقي التدريب المهني في المراكز المتخصصة والتي بنيت على أساس التكنولوجيات المتقدمة، والهدف الأساسي لهذه المراكز هو تكوين اليد العاملة المحلية التي يطلبها الاقتصاد.أما في

---

[1]- **كل البيانات العربية ماخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة، (2008، 2009،2005).**

[2]- **علي عبد الرزاق جلبي: التجربة الماليزية في التنمية الانسانية، مركز الدراسات المعرفية، 2008، ورقة الكترونية على الموقع: www.flaw.net تم الاطلاع عليه يوم: 2012/02/20.**

التكوين العالي سمحت وزارة الإرشاد التعليمي للقطاع الخاص بإنشاء معاهد وجامعات خاصة تعمل موزاتا مع نضيرتها في القطاع العام وهذا كله من اجل تحسين التكوين والإستمرار في التكوين العالي الجودة.[1]

وتحقيقا لهذه البرامج التعليمية خصصت الدولة في الفترة 2001-2005 حسب بيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مقيمته 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كأبر نسبة لهذا القطاع.[2]

وقد ترتب على برنامج التعليم وما انفق عليها استنادا إلى السياسة الاجتماعية في ماليزيا تحسن واضح في الاوضاع التعليمية،حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى انخفاض معدل الامية من 11.5 في المائة في الفترة(2000-2005) إلى 6 في المائة في سنة 2010.[3] و بالمقارنة نجد هذا المعدل يقل كثيرا عن نضيره في الدول العربية إذا أخذنا كمثال السودان فإن معدل الأمية يتجاوز فيها نسبة 40 في المائة في سنة 2010. وهذا مايدل على فشل البرامج التعليمة المنتهجة في السودان وفي معظم الدول العربية الأخرى وسلامتها في ماليزيا.

3-المساواة بين الجنسين: يصعب تحقيق أي تقدم وطني كبير دون مشاركة كافة أطياف المجتمع في عملية التنمية وخاصة النساء القادرات على العمل واللواتي يملكن مؤهلات علمية وتكوين عالي يسمح لهن بالمشاركة في سوق العمل.وهذا مانجده في ماليزيا، إذ أن المرأة الماليزية لقيت ترحابا واسعا في اعتلاء كامل الوظائف الموجودة في الدولة دون تميز بينها وبين الرجل، ساعدها في ذلك الحماية القانونية والدستورية التى تسمح للمرأة بالتعليم والعمل في جميع الوظائف في الدولة حتى العسكرية منها.[4]

وتشير بيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادرة سنة 2003، أن نسبة مشاركة المرأة الماليزية في الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي بنسبة 38 في المائة،[5] ونسبة النساء الموجودات في البرلمان في سنة 2005 تقدر بحوالي 9.1 في المائة وفي المناصب الوزارية دون الوزير 14 في المائة.[6] وتعتبر هذه النسب مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول العربية على سبيل المثال نجد اليمن أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتعدى 6.1 في المائة من مجموع اليد العاملة.[7]

1- رزق بن مقبول الحمدان الريس،" التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية"، مرجع سابق،25.

2 - علي عبد الرازق جلبي، مرجع سابق،ص26

3- سمير شحاتة، النموذج الماليزي للتنمية،المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية مؤسسة الاهرام،(2004).،ورقة إلكترونية الموقع: www.digital.ahram.org تم الاطلاع عليه يوم 2011/08/15.

4- عبد الحافظ الصاوي،" تجربة ماليزيا التنموية"،مرجع سابق،ص،23.

5 - سالي جمعة، "التجربة الماليزية في التنمية" (2008)، مرجع سابق،ص،24

6 - سالي جمعة، "التجربة الماليزية في التنمية" (2008)، المرجع نفسه،ص، 22

7- بيانات التقريرالاقتصادي العربي الموحد سنة (2005).

ثانيا: محاربة الفقر: ففي سنة 1970 كان نصف سكان ماليزيا تقريب فقراء بل ربما كانوا تحت خط الفقر.وللخروج من هذه المشكلة وضعت الحكومة الماليزية عدة سياسات لمحاربة هذه الظاهرة واستطاعت في ظرف وجيز تخقيض نسب الفقر غلى درجة كبيرة ساعدها في ذلك التخطيط المحكم والرؤية المستقبلية الجيدة،حيث في سنة 2005، وضعت ماليزيا برامج وخطط إستراتجية هامة على المدى الطويل للحد من الفقر وتقليص عدد الفقراء وفق البرامج التالية:[1]

1–دفع النمو الاقتصادي السريع

2–توليد فرص عمل وتشغيل الفقراء

3–تحسين الوصول إلى كل أشكال التعليم والتدريس للفقراء.

4–تمكين الفقراء من الحصول على فرص عمل في مناصب عليا لتحسين أوضاعهم المعشية.

5–إعطاء فرص للأسر الفقيرة في الحصول على سكن مع تسهيلات في الخدمات.

6–دعم الحكومة للأسر الفقيرة عن طريق تقديم مساعدات مالية لهم.

7–إنشاء جهاز الامن والحماية الاجتماعية،مهمته الاساسية مساعدة الفقراء وتأمينهم

8–إعطاء منح لربات البيوت وتأمينهم .

ومن خلال هذه البرامج وتجسيدها على أرض الواقع تمكنت ماليزيا من تقليل نسبة الفقر المدقع من 2.1% في سنة 1995 إلى 1.4% في سنة 1999 وصولا إلى 1 % سنة 2005، كما إنخفضت نسبة الفقراء من 8.7% سنة 1995 إلى 3.5% في سنة 2005.[2]

وعموما استطاعت ماليزيا تخفيض نسبة الفقر والفقراء في ظرف سريع وإلى درجة كبيرة وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ وصلت نسبة الفقراء في ماليزيا حسب بيانات البنك الدولي في سنة 2010 إلى حدود 2 في المائة.[3] مقارنة مع الدول العربية التي بلغت نسبة الفقر في بعض الدول منها مازالت في حدود 35 في المائة.

الفرع الثاني :العوامل الاقتصادية المساعدة

انتهجت ماليزيا إستراتجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الاصلين الذين يمثلون الأغلبية وعلى الموارد المحلية باعتبارها من الدول التى تمتلك البترول والغاز بالإضافة إلى المطاط والذي تحوز فيه الميزة النسبية في الإنتاج. وهذا ما سمح لها بتوفير رؤوس الاموال للازمة لتمويل التنمية الوطنية .هذا وقامت ماليزيا منذ سنوات بوضع إستراتيجيات مبنية على الرؤية

---

[1]-عبد الحافظ الصاوي،" تجربة ماليزيا التنموية"،المرجع نفسه، ص،29.

[2]–على عبد الرازق جلبي التجربة الماليزية، مرجع سابق،صن27. .

[3]– سالي جمعة، "التجربة الماليزية في التنمية" (2008)، مرجع سابق،ص،21

المستقبلية والاستدامة تهدف إلى تسريع التنمية و زيادة النمو الاقتصادي وتحسين المعيشة في الحاضر والمستقبل.ومن أهم هذه الإستراتجيات مايلي:[1]

1-تخصيص الحكومة نفقات كبيرة لمشروعات البنية الاساسية.

2-الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة .

3-تعاملت ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر،وذلك عن طريق وضع شروط أساسية في صالح الاقتصاد الوطني ومنها:

-ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

-أن تصدر الشركة 50 في المائة على الأقل من جملة ماتنتجه.

-الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستخدام خمسة أجانب فقط لتشغيل بعض الوظائف في الشركة.

-توجه الحكومة الماليزية مختلف المشروعات الاقتصادية مع تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص.

-توجه ماليزيا نحو التكتلات الإقليمية لتقوية الاقتصاديات المشاركة مما يؤدي إلى قوة واستغلال ها التكتل في المحيط الاقتصادي.

-إستراتيجية تقليل الطلب على العمل،وذلك بإدخال الاعمال الكثيفة التكنولوجيا بدلا من الصناعات الكثيفة العمل.

-دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

وقد كان لهذه الاستراتيجيات التي وضعتها ماليزيا وأنجزتها ومازال أثر بالغ على تحسن المعيشة للسكان، وزيادة النمو الاقتصادي وغيرها من المؤشرات التي سمحت لها بالحصول على مرتبة عالية مع الدول الصناعية في العالم.

وأيضا امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية المستدامة والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى اليوم.بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

الفرع الثالث: العوامل السياسية المساعدة

سبق القول أن الشعب الماليزي يتميز بالتعددية العرقية والدينية، إلا أنه ملتف حول وحدة ماليزيا وحكامها وهذا نتيجة الروح الوطنية والوعي بالمسؤولية التي يتمتع بها هذا الجتمع.وهذا الشعور المتنامي سمح للسلطة بالعمل في هدوء فوضعت دستور للبلاد يكفل حقوق الجميع في المشاركة السياسية عن

[1]- سالي جمعة، "التجربة الماليزية في التنمية" (2008)، المرجع نفسه،ص،23

طريق النهج الديمقراطي والمشاورة المستدامة لجميع الأحزاب السياسية مهما كانت توجهاتها العرقية أو الدينية في كل المسائل الوطنية.كما ساعد على تحقيق الإستقرار السياسي عوامل كثيرة منها:[1]

– المناخ السياسي الملائم،حيث أن ماليزيا لم تتعرض في مسيرتها السياسية إلى أي نوع من الإستلاء على الحكم بطريقة غير شرعية.

– المشاورات والمفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية ما جعل سياسة ماليزيا تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الاحوال.

– تعتبر ماليزيا من بين الدول التي تتميز بسياسة واضحة اتجاه التفجيرات النووية،وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا الواوية في الجزائر.

– توجه السياسة العامة للدولة نحو التنمية الاقتصادية بدلا من توجيه التمويل المتاح إلى أسلحة الدمار الشامل.

– إعلان منطقة جنوب أسيا منطقة خالية من السلاح النواوي.

هكذا استطاعت ماليزيا من خلال الحكم الراشد والتشاور المستمر مع جميع الاحزاب من الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحقيق تنمية شاملة مستدامة .

الفرع الرابع :التجربة الماليزية في الحفاظ على البيئة

لتعزيز التنمية المستدامة وضعت الحكومة الماليزية اطار للعمل المؤسسي والقانوني لحماية البيئية و تشجيع المستثمرين على إدراج العوامل البيئية خلال المراحل الاولى من التخطيط لمشروعاتهم وتتضمن هذه الإجراءات نواحي مكافحة التلوث، التعديلات الممكنة في خط سير العملية لتقليل النفايات الناتجة عن الصناعة، النظر إلى الوقاية من التلوث على أنه جزء من عملية الإنتاج،بالإضافة إلى التركيز على خيارات إعادة التدوير.

أولا:السياسة البيئية في ماليزيا

وضعت الدولة سياسة بيئية عامة تسعى من ورائها إلى إحراز التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لماليزيا وتحسين نوعية حياة المواطنين عبر التنمية المستدامة وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق ما يلي:[2]

–بيئة نضيفه وآمنة وصحية ومنتجة للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

–الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد والذي يتميز بالتنوع والتفرد وذلك من خلال المشاركة الفعالة لجميع قطاعات المجتمع.

---

[1]– سالي جمعة، "التجربة الماليزية في التنمية" (2008)، مرجع سابق،ص،25

1– على خضير العنبوري، ماليزيا تجربة في التعايش الديني والثقافي، مجلة تظامن العدد 7،(2009) بواسطة الموقع: www.marafea.org تم الاطلاع عليه يوم: 2011/08/18.

–أسلوب حياة مستد يم ونمط استهلاك وإنتاج محدد.

كما تؤكد السياسة البيئية في ماليزيا على:

– احترام البيئة ورعايتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والأدبية

– الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي لضمان سلامة التنوع البيئي وأنظمة دعم الحياة.

– ضمان التحسين المستمر لإنتاجية البيئة وجودتها مع السعي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

– إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي.

–دمج الأبعاد البيئية في تخطيط وتطبيق السياسات والأهداف والأدوار الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئة.

– تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وإدارتها.

– ضمان أعلى درجة من الالتزام بحماية البيئة والاستمرارية من جانب صناع القرار في القطاعين العام والخاص ومستخدمي الموارد والمنظمات الأهلية وعامة الناس في صياغة أنشطتهم والتخطيط لها وتطبيقها.

– المشاركة بجد وفعالية في الجهود العالمية والإقليمية للحفاظ على البيئة وتدعيمها.

ثانيا: المتطلبات البيئية التي تفرضها الحكومة على المستثمرين :تنفيذا للسياسة الوطنية الماليزية في ما يخص محاربة التلوث وتحسين المحيط والحفاظ على البيئة، وضعت الحكومة جملة من الاشتراطات البيئية على كل مستثمر أن يلتزم بها ويقدمها في ملف المشروع الذي يرغب القيام به.وتشمل هذه الإجراءت مايلي:[1]

1– تقييم الأثر البيئي للأنشطة المقررة.

2–تقييم ملائمة الموقع للأنشطة غير المقررة.

3– تصريح بناء كتابي

4– موافقة خطية لتركيب موقد إحراق القمامة،معدات حرق الوقود والمستوقد.

5– ترخيص شغل المرافق المقررة ووسائل النقل المقررة.

6– انبعاث الغازات ومعايير التدفق.

7– التحكم في العناصر المستنزفة للأوزون.

8– إدارة المخلفات المجدولة.

1–عبد العزيز بن حمد القاعد، تحقيق التنمية المستدامة تجارب ودروس، ورقة الكترونية على الموقع: www.aleqt.com تم الاطلاع عليه يوم: 2011/12/23.

وتجدر الإشارة أن ماليزيا بمناسبة الاحتفال بيوم الأرض الذي يصادف 23 أفريل من كل سنة أطلقت حملة تحت شعار "شجرة لكل مواطن" وخصصت لذلك 26 مليون شجرة على أن تنتهي هذه الحملة في سنة (2014).وليتذكير أن العملية بدأت منذ سنة 2010.[1]

الفرع الخامس:الدروس التي يمكن الاستفادة منها في التجربة الماليزية

تقدم التجربة الماليزية في التنمية لدول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية نموذجا متميزا بعد أن أثبتت تفوقا واستثناءا، مما جعلها الدولة الجديرة بالإتباع نظرا للإنجازات المحققة على مختلف الأصعدة بمعدلات رفعتها إلى مصاف القوى الاقتصادية المتقدمة في العالم اليوم.

و لعل أول دروس النجاح التي يمكن أن تمدنا بها التجربة الماليزية، نستمده من تمكنها خلال ما يقرب من نصف قرن من أن تتحول من بلد فقير يعيش على زراعة المطاط إلى نموذج سريع للنمو بين مجموع دول العالم وبهذا استطاعت ماليزيا في ظرف وجيز تحقيق معدلات في التنمية البشرية سمحت لها بإحراز مرتبة مرموقة في مصاف الدول المتقدمة.كما استطاعت تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية في كافة المجالات وخاصة في تنمية الرأس المال البشري الذي يعد العنصر الأساسي في هذا النجاح ككل، وأصبحت من بين الدول التي تمكنت من تحقيق مستويات التشغيل الكامل.

2- غراهام لاند، حوافز الإدارة البيئية في دولة ماليزيا.(2010)،ورقة إلكترونية على الموقع: **www.arabnet**. تم الاطلاع عليه يوم 2011/12/18.

خلاصة الفصل:

جربت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة سياسات تنموية كانت تهدف للخروج من التبعية الاقتصادية والسياسية للمستعمر الفرنسي، وبهذا دخلت الجزائر في مرحلة جديدة تبنت فيها النظام الاشتراكي كمخرج لتحقيق التنمية الاجتماعية أكثر منه التنمية الاقتصادية. وفي ظل هذا النظام أصبحت الدولة مجسدة في شخصية الشركات العمومية تشرف على جميع عمليات التصدير والاستيراد أي هيمنة واحتكار الدولة للتجارة الخارجية.وقد تميزت التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة بالاعتماد الكلي على تصدير البترول وبعض الموارد الطبيعة من أجل تغطية الواردات من السلع الغذائية و احتياجات التنمية الوطنية، كما تميزت أيضا بعدة مميزات منها:

- إنشاء البنك المركزي الجزائري مع تكليفه بالإشراف على السياسة النقدية.
- اعتماد الدينار كعملة سيادية للدولة الجزائري.
- دعم الدولة لجميع السلع الغذائية الضرورية.

لكن مع مرور السنوات بدأت تظهر بوادر فشل هذه السياسة المتبعة،حيث أصبحت المؤسسات العمومية المكلفة بعملية استيراد وتوزيع المواد الغذائية عاجزة على إيصال السلع إلى كافة مناطق الوطن بطرقة دورية و منتظمة مما خلق نوع من الندرة في كثير من الولايات.كما أدت كثرة الاجراءات الإدارية المعقدة والطويلة لعملية الاستيراد إلى صعوبة وصول السلع في الوقت المحدد.فبدأت الجبهة الاجتماعية تشعر بندرة المواد الغذائية من حين إلى أخر مما حفزها على الاستهلاك من أجل الادخار خوفا من عدم وجود السلع في المستقبل. هذا الشعور السلبي خلق صعوبة كبيرة للشركات المستوردة والموزعة إذ أصبح تنظيم التوزيع وتلبية الطلب المتزايد على السلع أمر شبه مستحيل .وقد استمر الوضع على حاله إلى غاية حدوث أزمة البترول سنة 1986 أين انخفضت أسعار البترول إلى درجة خطيرة أثرت مباشرة على الاقتصاد الجزائري الذي كان مرتبطا ارتباطا كليا بأسعار البترول وأصبحت الدولة عاجزة عن توفير السلع الضرورية للسكان، ودخلت البلاد في أزمة اقتصادية خانقة أثرت بصورة كبيرة على الحياة العامة للسكان. ومع استمرار الأزمة، وفي سنة 1988، دخلت الجزائر في مرحلة خطيرة كادت أن تؤدي بها إلى عواقب خطيرة وغيرمتوقعة. ومن أجل الاستمرارفي توفير المواد الضرورية وإرضاء الجبهة الاجتماعية لجأت الدولة إلى الاستدانة لتغطية الواردات من السلع الغذائية. وهكذا أثبت السياسة المتبعة في ظل النظام الاشتراكي فشلها في احتواء الأزمة، وكان لابد من إيجاد حلول سريعة وفعالة للخروج من هذا المأزق، فكان اختيار الحكومة هو التخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى الاقتصاد التنافسي. وبهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل جدولة ديونها المتراكمة و الخروج من هذه الأزمة، وانتهت هذه المفاوضات بحصول الجزائر على الموافقة من الصندوق بجدولة ديونها مع تطبيق سياسته المقترحة وفق مراحل يحددها الصندوق.

ومن أهم الاجراءات التي جاءت في هذه السياسة نجد:

-التخلي نهائيا عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق

- تخلي الدولة نهائيا عن دعم الأسعار

- تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار)

-التوجه نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها

- تحرير التجارة الخارجية من هيمنة الدولة مع تشجيع الخواص

وهكذا بدأت الدولة في تطبيق سياسة الصندوق بكل صرامة الامر الذي أثر مباشرة على الجبهة الاجتماعية التي أصبحت تعاني من غلاء المعيشة نتيجة تخلي الدولة عن دعم أسعار السلع الضرورية، ودخول البلاد في مرحلة صعبة نتيجة التحول السياسي و الاقتصادي، وارتفاع نسبة الدين الخارجي وشيوع البطالة، والفقرنتيجة غلق الكثير من المؤسسات العمومية وتصفيتها وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة وتحرير التجارة الخارجية.

ورغم هذا بقي الاقتصاد الجزائري يعاني نتيجة استمرار أسعار البترول في الانخفاض هذا ما ساعد على زيادة حدة الصراع بين الحكومة والجبهة الاجتماعية التى رفضت سوء المعيشة، وكاد هذا الصراع أن يعصف بكل البلاد .

وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بتحرير التجارة الخارجية ودخول الخواص في عمليات الاستيراد والتصدير.كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، واتخذت أيضا مجموعة من القرارات والإجراءات التي تهدف إلى التخفيض المرحلي للرسوم الجمركية.كما قامت بإدخال إصلاحات هامة على السياسة النقدية عن طريق إصدار قانون النقد والقرض الذي أعطى لأول مرة الحق للمستثمرين الخواص بإنشاء بنوك خاصة مع إسناد مهمة الاشراف على السياسة النقدية للبنك المركزي.

وفي سنة 2001، بدأ ت الجزائر تسترجع الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي نتيجة معاودة ارتفاع أسعار البترول مما شجعها على مواصلة عملية التنمية الاقتصادية وفق إستراتيجية التنمية المستدامة فوضعت الدولة برنامج إنعاش الاقتصاد للفترة (2001-2004) كان الهدف من هذا البرنامج هو إخراج الاقتصاد الوطني من الركود الذي لزمه لفترة طويل. وتكملة لهذا البرنامج وضعت الدولة برنامج تكميلي لبرنامج الانعاش الاقتصاد ي للفترة (2004-2009)، وقد تميز هذا البرنامج بكثرة المشاريع التنموية فاقت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.وفي هذه المرحلة حققت الدولة عدة إنجازات هامة ومسيريه مست جميع القطاعات منها:

- تخفيض معدل التضخم

- زيادة النمو الاقتصادي

- تقليل نسب الفقر الاجتماعي
- تخفيض نسبة انبعاث الغازات
- رفع معدل التنمية البشرية(التعليم، الرعاية الصحية، المساواة في الجنس)

و نتيجة للوفرة المالية الجيدة التي تتمتع بها البلاد وضعت الجزائر برنامج تنموي ضخم للفترة(2010-2014)،ولتجسيده على أرض الواقع خصصت له ميزانية وصفت بأنها الاولى إفريقيا والثانية عربيا.

غير أن الملاحظات الهامة التي يمكن استنتاجها من المسيرة التنموية التي مرت بها الجزائر منذ مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا، هو عدم تمكن الدولة من تنويع الهيكل السلعي للصادرات رغم المشاريع التنموية التي حققتها ورغم توجه السياسة العامة نحو الاقتصاد التنافسي،واستمرارها في الاعتماد على تصدير الرأس مال الطبيعي مما أثر بصورة واضحة على نمو وتطور التجارة الخارجية وجعل الاقتصاد الوطني عرضة لكل التقلبات في الأسواق العالمية.من جانب أخر فبالرغم من أن الجزائر قد صادقت على الكثير من الاتفاقات الدولية وخاصة اتفاقية مؤتمر ريو سنة 1992، التي تدعو إلى ضرورة الحفاظ على البيئة والحد من التلوث الناتج عن مخلفات الصناعة، والعمل على تغيير انماط الانتاج والاستهلاك الحالية بأساليب وطرق أكثر ببيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال القادمة في التمتع بالثروات الحالية. وقد زادت أهمية هذه المتطلبات البيئية عندما تبنتها منظمة التجارة الدولية والتي تسعى الجزائر إلى الانضمام إليها (للإشارة فإن المفاوضات مستمرة إلى يومنا هذا)الأمرالذي دفع بالجزائر إلى الاسراع في وضع السياسات الاستراتيجية الخاصة بالتنمية البيئة،مع العمل على تطبقها وفق متطلبات التنمية المستدامة التي أصبحت هي الاخرى مطلبا عالميا.

ورغم الشعور المتنامي للجزائر بمخاطر التلوث على البيئة وصحة الانسان والحيوان والنبات،وكذلك الشعور بأن متطلبات التجارة الخارجية قد أصبحت أكثر تعقيدا مما كانت عليه وأن الاشتراطات البيئة صارت تلقى اهتماما متزايدا من جميع الدول وخاصة الاتحاد الاوربي الذي يعد شريك تجاري مهم للجزائر، فإن الاقتصاد الجزائري مستمر في الاعتماد على الايرادات البترولية التي جعلت البلاد في وضعية مالية جيدة مما شجع الكثير من أصحاب القرار على الفساد بكل أشكاله في ظل غياب الرقابة بكل أنواعها.

وعلى ضوء ماتم تقديمه خلصت الدراسة بالرغم من الشعور الكبير لدي السلطات الجزائرية بمخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من جراء انخفاض أسعار البترول في المدى الطويل،والأثر البيئية الخطيرة التي تنتجها هذه الصناعة إلا أن الحكومة الجزائرية مسرة على الاستمرار في الاعتماد الكلي على الايرادات البترولية في تغطية احتياجاتها التنموية.وبالرغم من أن السياسة العامة للدولة تتجه نحو تحرير التجارة الخارجية، إلا أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات

مازال يعاني من التنوع السلعي وحتى الموجود منها لا يخضع لمواصفات ومعايير الجودة العالمية مما أفقدها مقدرتها التنافسية. ومن جهة أخرى، فإنه بالرغم من أن السلطات الجزائرية واعية بمخاطر الفساد وآثاره الخطيرة على الاقتصاد والجبهة الاجتماعية، إلا أنها مازالت لم تقم بالتحقيق في الكثير من جرائم الاختلاس التي يتعرض لها المال العام.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة التحليلية لأثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية، خلصت الدراسة إلى أن التجارة الدولية شهدت عدة مراحل وتحولات يرجع الفضل فيها إلى تطور النظريات التجارية المصاحبة لها، والتي تعتبر الدعائم الأساسية للتجارة الدولية. غير أن هذه النظريات وحدها لم تستطع مساعدة التجارة الدولية في حل الكثير من المشاكل التي تعترضها والناتجة عن توسع حجم المبادلات الدولية، نتيجة الثورة التكنولوجيا الكبيرة التي شهدها العالم، والتي أدت إلى انتشار الصناعة، وظهور المصانع العملاقة والشركات المتعددة الجنسيات،والتي سيطرت على مجمل الأسواق العالمية، مما خلق نوعا من الهيمنة على حركة وتطور التجارة الدولية، هذا ما دفع بالمجتمع الدولي إلى التفكير في إقامة هيئة دولية تشرف على تسير وتنظيم التجارة الدولية إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.والمتمثل في (الغات). ومع ظهور هذه المنظمة بدأت في عقد عدة جولات دولية كان الهدف منها هو التوصل إلى صياغة ميثاق تجاري عالمي يكون بمثابة دستور ينظم ويشرف على التجارة الدولية، وتكون مواده ملزمة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.وفعلا استطاعت (الجات) بعد جولات طويلة وعسيرة دامت أكثر من نصف قرن من المفاوضات، انتهت في جولتها الأخيرة بالأوروغوي إلى صياغة دستورها النهائي وفق إجماع دولي كبير.وفي مراكش سنة 1994، تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بدلا من (الغات) كهيئة دولية تشرف على تنظيم وتسير التجارة الدولية.وبعدها بدأت الدول في الانضمام إليها ومن بينها الدول العربية.

وفي الاتجاه المقابل وفي سنة 1972، بدأ المجتمع الدولي تحت غطاء الأمم المتحدة يشعر بخطر التلوث الناجم عن انبعاث الغازات الكربونية والنتروجين والكبريت بالجو، والتي تأكل طبقة الأوزون ،والاحتباس الحراري. كل هذه العوامل وغيرها أصبحت تهدد الحياة البشرية وكل الكائنات الحيوانية والنباتية على كوكب الأرض. وقد أرجعت الأمم المتحدة أسباب هذا التدهور البيئي الخطير إلى نمط الإنتاج(الصناعي، والزراعي) والاستهلاك الحاليين الذين تتميز بهما الدول الصناعية ، وإلى زيادة الطلب العالمي على الموارد الطبيعية والتي تتميز بها معظم الدول العربية، وهوما شجع هذه الأخيرة على زيادة الاستغلال المكثف لمواردها الناضبة من أجل التصدير للحصول على العملة الصعبة لتغطية احتياجات التنمية المحلية، متناسية في ذلك الآثار التي تتركها هذه الصناعة الإستخراجية على البيئة والمحيط الاجتماعي.ورغم التحذيرات التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة من الخطر البيئي القادم، إلا أن المجتمع الدولي استمر في نفس الأساليب والطرق الإنتاجية والاستهلاكية المضرة بالبيئة.ومع استمرار هذا الوضع ازدادت معه مخاوف الأمم المتحدة من حدوث كارثة بيئة عالمية. وبقي الوضع على حاله إلى غاية سنة 1987،حين أصدرت لجنة البيئة التابعة إلى هيئة الأمم المتحدة برئاسة الوزيرة النرويجية السابقة (بريترلند) تقريرها المفصل بعنوان "مستقبلنا المشترك ' حول المشاكل البيئية التي تهدد الكائنات الحية بما فيها البشر،وقد حذرت للجنة جميع الدول من خطر الاستمرار في طرق وأساليب الإنتاج والاستهلاك الحلين، ومن الهدر والاستنزاف الجائر للرأس مال الطبيعي دون ترك حق الأجيال القادمة في

التمتع بالموارد الطبيعية الحالية.كما حاولت إعطاء مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية أكثر شمولية وإنصاف،إذ أصبحت التنمية حسب التقرير تعني الاهتمام بالبشر في الحاضر والمستقبل والمحيط البيئي الذي يعيش فيه و محاربة الفقر والبطالة، وتحسين الرعاية الصحية، والتعليم مع الحفاظ على البيئة.كما نوه التقرير أيضا أنه لا يسمح لجميع الدول سواء الصناعية أو الدول النامية بالتحجج بمتطلبات التجارة الدولية لأجل المزيد من التلوث، وإذا ما أرادت الدول فعلا محاربة التلوث فيجب عليها جميعا السعي في تطبيق التنمية المستدامة كمخرج لإنقاذ كوكب الأرض والبشرية من هذه الظاهرة الخطيرة . ومنذ نشر هذا التقرير بدأ الوعي البيئي الدولي يزداد بأهمية الحفاظ على البيئة، والدعوة بضرورة اعتماد التنمية المستدامة التي تتطلب إدماج البعد البيئي والاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية التي تطبقها الدول من أجل استدامة المبادلات الدولية من جهة، و الحد من التلوث والحفاظ على الموارد المتاحة و ترك حق الأجيال القادمة في التمتع بالخيارات الحالية من جهة أخرى. ووفقا لهذا المبدأ بدأ المجتمع الدولي في إبرام الاتفاقيات الدولية وصل مجملها إلى حوالي (200) اتفاقية، تهدف كلها إلى الحفاظ على البيئة. ودائما وفي نفس الإطار عقد في سنة 1992 في ري ودي جنيرو مؤتمر عالمي للبيئة والتنمية المستدامة والذي يعد من أهم المؤتمرات الدولية نظرا للحضور الدولي الكبير الذي فاق (182) دولة مشاركة،وقد سمي هذا المؤتمر(بقمة الأرض). و فيه حاول المؤتمرون إبراز خطر المشكلة البيئة على كوكب الأرض مع التأكيد على ضرورة إيجاد حلول سريعة وفعالة يلتزم بها كافة الدول باعتبار أن المستقبل واحد.

وفي هذا المؤتمر تبادلت التهم بين الدول الصناعية والدول النامية عن مسؤولية التلوث في العالم، فأشارت الدول المتقدمة بأصبع الاتهام إلى الدول النامية محملة إيها مسؤولية التلوث، وأرجعت السبب إلى النمط الصناعي السائد فيها والذي يعتبر كمصدر كبير في انتشار التلوث. فرفضت الدول النامية الاتهامات الموجهة إليها واعتبرت أن الدول المتقدمة هي المتسبب الحقيقي في ارتفاع معدلات التلوث البيئي وانبعاث الغازات الكربونية والاحتباس الحراري نتيجة انتشار مخلفات الصناعة وظهور المصانع العملاقة فيها و التي تعد مصدر كبير من مصادر التلوث في العالم. وحاولت الدول النامية ومنها الدول العربية توضيح وجهة نظرها إذ اعتبرت أن مثل هذه القضايا البيئية ليست لها نفس الأهمية في الدول النامية، لآن أولوياتها مختلفة إذ تعاني هذه الدول من قضايا بيئية مرتبطة بالفقر والتخلف والتعثر على طريق التنمية، و مشكلة توفير الحاجات الأساسية لسكانها من ماء نظيف ،مسكن ملائم وخدمات صحية راقية، غير أن هذا لا يعني أن نصيب الدول النامية في التلوث منعدمة.وقد أرجعت الدول النامية أسباب تفاقم ظاهرة التلوث إلى الخط الصناعي الذي سارت عليه الدول المتقدمة إذ أدى انتشار الآليات والمركبات،وزيادة الإنتاج والإستهلاك وازدياد عدد السكان، واستهلاك الطاقة بمعدلات متسرعة كان سببا واضحا في ظهور المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم اليوم،كما أن هذه المشاكل ليست و ليدة السنوات القليلة الماضية و إنما نتيجة تراكمات على مدار عشرات السنين، كانت حينها الدول العربية على هامش عملية التحولات الاقتصادية، ومن ثم فالدول المتقدمة تعد المسئولة الأول وربما الوحيدة عن الكثير منها. ولكن أياكان المتسبب في المشكلة البيئية وآيا كان نطاقها فهي تسبب أضرارا جسيمة على كوكب الأرض.

وهكذا، وبعد مفاوضات ونقاشات طويلة جاء الإعلان الختامي للمؤتمر و الذي حث فيه جميع الدول المشاركة والتي صادقت على الاتفاقية، على ضرورة جعل القضايا البيئة، و الاجتماعية ومحاربة الفقر من الأولويات في السياسات والبرامج التنموية التي تضعها الدول.وفي هذا المؤتمر توصل المجتمعون إلى وضع أجندة القرن21 والتي أصبحت في مابعد مرجع هام في القضايا البيئية لجميع الدول.و فيه أيضا تم تحديد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة.وفي الأخير أشار الحاضرون إلى ضرورة عقد ملتقيات دولية أخري في نفس الهدف.ومنذ إعلان ريو ازداد اهتمام منظمة التجارة العالمية بالقضايا البيئية خاصة عندما وضعت أجندته الختامية ضمن اهتماماتها رغم أن المنظمة تشرف على القضايا التجارية إلا أن العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة دفعها إلى إدراج القضايا البيئية ضمن قوانين التجارة الدولية.

وقد ترك تقرير بريتنلاد ،وبعده مؤتمر ريو ثم إدراج المنظمة العالمية للتجارة القضايا البيئة في كثير من نصوصها التشريعية، أثرا بالغا على جميع الدول مما شجعها على الإسراع في تغير برامجها التنموية ووضعها وفق متطلبات التنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا دوليا ووسيلة هامة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية و الاقتصادية. وهكذا بدأت دول العالم ومنها الدول العربية في رسم سياستها التنموية وفق متطلبات التنمية المستدامة والمنظمة العالمية للتجارة، حيث بدأت الدول العربية بإصدار النصوص والتشريعات من أجل التقليل من التلوث و الحفاظ على التوازن البيئي، والعمل على إدماج البعد الاجتماعي في برامجها التنموية. وفي القطاع الاقتصادي حاولت الدول العربية تغيير نمطها الإنتاجي وذلك بإدخال معاير ومواصفات الجودة العالمية بهدف إعطاء منتجتها ميزة تنافسية مع جنيستها من السلع في الأسواق العالمية التي أصبحت تشترط في المنتوج مواصفات ومعاييرالجودة العالمية وبعض الاشتراطات البيئية، وخاصة أسواق الاتحاد الأوروبي التي بدأت منذ مؤتمر ريو في سن التشريعات والقوانين البيئية الخاصة بدخول السلع إلى أسواقها التجارية وخاصة السلع المتأتية من الدول النامية نتيجة البيئة القاسية التي تعيش فيها. غير أن الدراسة السابقة لاقتصاديات الدول العربية خلصت إلى أن معظم السياسات التنموية المطبقة في الدول العربية لم تستطع زيادة النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر، والبطالة وتحسين الرعاية الصحية والتعليم ، والحد من التبعية الغذائية إلى الخارج، وتنويع الصادرات والتقليل من الاعتماد على الموارد الطبيعية. هذا على مستوى القطر، أما على المستوى الإقليمي العربي، فقد بقيت كل المبادرات والاتفاقيات العربية المتعلقة بالتجارة البينية العربية وإقامة المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر تعاني من عراقيل ومشاكل عويصة ترجع بالدرجة الأولى إلى الصراعات السياسية العربية العربية وإلى الصراعات الداخلية القطري خاصتا في السنوات الأخيرة أين اشتد الصراع الداخلي ووصل إلى حد الحروب الأهلية كما هو الحال اليوم في(ليبيا،و سوريا، والعراق، ومصر، وتونس والبحرين) وهذا ما زاد من تشتيت الوحدة العربية، بالرغم من أن العالم اليوم أصبح لايعترف إلا بالقوة الاقتصادية التي تخلقها التكتلات الاقتصادية، وأن الأسواق العالمية أصبحت أكثر تعقيدا عما كانت عليه قبل إعلان ريو، مما قد يعرض الصادرات العربية في المستقبل إن وجدت بتلك المرونة التي تتطلبها التجارة الدولية إلى تحديات جديدة قد تصعب عليها دخول الأسواق العالمية.

وفي الأخير يمكن القول أن الدول العربية تملك من المقومات البشرية،والمادية لو أحسنت استغلاها لاستطاعت القضاء على معظم المشاكل الحالية التي تعاني منها التنمية والتخلص من التبعية الغذائية للخارج، والنهوض بالتجارة البينية التي تعتبر كمخرج من القيود الدولية المفروضة على التجارة العالمية.

أما في ما يخص الجزائر فإن الوضع لا يختلف كثيرا عما هو عليه في الدول العربية، رغم أن الجزائر تعتبر من الدول العربية التي تتمتع بوفرة كبيرة من الموارد البشرية و الطبيعية وخاصة البترول الذي يعتبر المتنفس الوحيد الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على العملة الصعبة. ولقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل هامة تميزت كل مرحلة بمميزاتها الخاصة بها، بدءا من مرحلة الخروج من الاستعمار إلى مرحلة الاحتكار الدولة للتجارة الخارجية ثم مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد التنافسي. وتعد هذه المرحلة الأخيرة من أهم المراحل نظر لما تميزت به من مشاكل وصعوبات كبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وكان البلد قاب قوسين من الدخول في حرب أهلية. نتيجة عدة عوامل منها:

-الأزمة البترولية سنة 1986، والتي أدت إلى انخفاض أسعار البترول بدرجة كبيرة مما أثر على مالية الدولة وأصبح من الصعب عليها الاستمرار في الاستيراد لتلبية الحاجات الضرورية للسكان.

- ارتفاع حجم المديونية ونسبة خدمة الدين.

- تطبيق السياسة التقشفية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي.بهدف التحول إلى الاقتصاد الحر.

وهكذا استمر الوضع إلى غاية نهاية التسعينيات أين عاودت أسعار البترول الارتفاع مما سمح إلى الجزائر من استعادة استقرارها الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة الوفرة المالية التي أصبحت تتمتع بها الدولة. وبدأت الجزائر في وضع البرامج التنموية وفق إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تماشيا مع متطلبات الدولية.ولتحقيق هذه الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية خصصت الدولة لكل قطاع غلاف مالي هام. غير أنه من خلا ل الدراسة السابقة توصل البحث إلى أن التنمية الوطنية مازالت تعاني من مشاكل كبيرة وخطيرة ،كزيادة نسبة الفقر، والبطالة ،وقلة الرعاية الصحية،وانتشار الفساد وخاصة في القطاع النفطي ساعده في ذلك الوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة، أما من ناحية البعد الاقتصادي فمازالت الدولة تعتمد على البترول في التصدير بنسبة كبيرة جدا.

ولم يستطع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم تنويع الصادرات خارج المحروقات وهوما جعل اقتصادها يتميز بالهشاشة والتقلبات المفاجئة في إيراداتها المالية نتيجة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.وبالرغم من إبرام الجزائرالاتفاقيات التجارية الدولية الثائية أو المتعددة مع الاتحاد الاوروبي أو مع الدول العربية في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر، فهي تسعى الأن للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

أما في ما يخص البعد البيئي فبالرغم من أن الجزائر قد شاركت وصادقت على الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وحماية الإنسان و النبات والحيوان ،إلا أنها مازالت تعتمد على الصناعة الاستخراجية التي تخلف أضرارا بيئية كبيرة على المحيط السكاني والنباتي وتعرض الرأس مال الطبيعي إلى النضوب مما يحرم الأجيال المستقبلية من حقها في التمتع بها.بالإضافة إلى التهديدات البشرية هناك عوامل أخرى طبيعية كالتصحر إذ بينت الدراسة من تحليل أثر التصحر على التنمية المستدامة في الجزائر أن أكثر من 288 مليون هكتار من الأراضي الزراعية مهددة بالتصحر وأكثر من ثماني ولايات جزائرية في الطريق إلى التصحر. وبالرغم من أن الدولة تنفق ماقمته 7بالمائة من الناتج الوطني الخام أي مايقدر 3.5 مليار دولار سنويا على البيئة وتهيئة الإقليم إلا أن التصحر مازال يشكل خطرا كبير على البيئة والاقتصاد الوطني. كما بينت الدراسة أيضا أن أكثر من 625 نوع نباتي طبي قد زال نهائيا من الوجود.

أما في ما يخص البعد السياسي فقد بينت الدراسة من خلال مؤشرات الفساد و مدركات الحكم الراشد في الجزائر التي وضعتها الأمم المتحدة، رغم إشارة هذه الأخيرة إلى تحسن نمط الحكم، إلا أن الفساد انتشر بشكل ينذر بالخطر خاصة في القطاع النفطي نتيجة الوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة منذ سنوات بسبب ارتفاع أسعار البترول ساعده في ذلك غياب الرقابة بكل أنواعها.

وعموما يمكن القول بأنه عليه بالرغم من بعض الإنجازات التي قامت بها الدولة منذ الشروع في تطبيق للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلا أنه مازالت هناك الكثير من المشاكل في انتظار الحلول خاصة ما تعلق منها بالفساد، والفقر، والبطالة والسكن، وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والتصحر، وانتشار التلوث بكل أنواعه.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن تحرير التجارة الخارجية بالشكل الذي تفرضه اتفاقيات الدولية الجديدة يساهم إيجابا في تحقيق التنمية المستدامة.

يمكن اعتبار هذه الفرضية صحيحة من الناحية النظرية إلا انه تطبيقها على أرض الواقع يستدعي توافر بعض الشروط ومن بينها مايلي

1- أن تلتزم أولا الدول المصنعة بمحتوى هذه المعاهدات حتى تكون مثالا يقتدى به لجميع الدول الأخرى.

2- لابد أن تأخذ هذه المعاهدات بعين الاعتبار ظروف ومعانات الدول النامية ومن بينها الدول العربية (الاقتصادية والاجتماعية والمالية) حتى تستطيع الالتزام هي أيضا.

الفرضية الثانية: أن تحرير التجارة الخارجية اعتمادا على القواعد الجديدة سيجعل الدول العربية سوقا كبيرا للمنتجات المتأتية من الدول الأكثر احتراما للبيئة والمجتمع.

صحيح أن هذه الفرضية تتطابق مع ما هو موجود ومرتقب على أرض الواقع وهذا راجع إلى ضعف الأنظمة الاقتصادية وهشاشتها في الدول العربية وصعوبة التحول من طرق وأساليب الإنتاج الحالي إلى طرق وأساليب أكثر تطورا وانسجاما مع متطلبات التجارة البيئية. وهذا نضرا لما تتطلبه هذه العملية من تكاليف إضافية يصعب على الدول العربية توفرها في الوقت الحاضر وخاصة الدول الغير بترولية.

الفرضية الثالثة: إن الإطار الحالي سوءا المؤسسي أو التشريعي في الجزائر لا يسمح باحترام القواعد الجديدة للتجارة العالمية وبالتالي سيضعف أكثر فأكثر من اقتصاديتها.

في الحقيقة أن هذه الفرضية صحيحة إذا ما طبقت على الواقع التشريعي والمؤسسي في الجزائر وهذا راجع إلى مايلي

- بالرغم من إصدار الدولة إلى مجموعة من القوانين والنصوص التي تهدف إلى حماية البيئة وتهيئة المحيط الاجتماعي وتنمية المواطن، إلا أنها غير كافية ولا تتماشى مع القواعد والمبادئ التي جاءت بها منضم التجارة العالمية. كما أن تطبيقها على أرض الواقع يبقى بطيء و تنقصه الفاعلية والدقة والتركيز.

2-اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على البترول في التصدير أدى إلى عدم التنبؤ بالمداخيل الحقيقة من العملة الصعبة في المدى المتوسط والطويل مما يعرض اقتصادها إلى تقلبات مستمرة. كما أن الصناعة البترولية تعد من بين الصناعات الملوثة للبيئة والمحيط الاجتماعي مما يزيد في تعقيد المشكلة البيئية.

3- غياب الثقافة البيئية لكثير من المسؤولين والمسيرين التجاريين وعدم إدخال الإدارة البيئية في تسير المؤسسات الصناعية وافتقارها إلى الأساليب الفنية ومعايير الجودة العالمية وكذالك عدم

مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر الذي يسمح بالانضمام إلى منضمة التجارة العالمية هذا ما أثر سلبا على جودة وتنافسية المنتوجات الوطنية في الأسواق العالمية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

من خلال الدراسة السابقة لأثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية خلصنا إلى النتائج التالية:

- أن الدول العربية لا يمكنها التحول في الوقت الحالي إلى الإنتاج الذي يعتمد التكنولوجيا الحديثة نظرا للتكاليف الباهظة التي تتطلبها العملية في الوقت الحالي، وحتى وإن توفرت الأموال تبقى نقص الفعالية وسؤ التسير الميزة الأساسية لمعظم الدول العربية
- أن الدول الصناعية تنظر دائما إلى الدول العربية على أنها مصدر هام للموارد الأولية وبالتالي تعمل جاهد على تركها كذلك.
- اعتماد الدول العربية في تصدير الموارد الأولية هذا سوف يعرض مداخليها من العملة الصعبة إلى تقلبات مما يعرض مدا خيلها من العملة الصعبة إلى تقلبات مستمرة على المدى المتوسط والطويل.
- أن دخول الدول العربية في المنظمة العالمية لتجارة أصبح يشكل تحديا جديدا يضاف إلى التحديات الأخرى التي تواجهها.

ثانيا: التوصيات:

- تعتبر التجربة التنموية الماليزية مثال في النجاح وهي دول تتقارب مع الدول العربية في كثير من المسائل وعلى هذا وقع الاختيار على هذه التجربة حتى تكون كمثال قريب للدول العربية للتعلم والاستفادة من تجربتها التنموية.
- كما يوصي البحث جميع الدول العربية بالاستثمار في المعرفة الإنسانية كأحسن استثمار للمستقبل.
- القضاء على كل مظاهر الفساد عن طريق تفعيل أجهزة الرقابة بكل أنواعها.
- أن تعمل الدول العربية على إزالة جميع الحواجز والعراقيل التي تعترض التجارة البينية العربية وتفعيل المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر كمخرج من القيود الدولية المفروضة على التجارة الدولية.
- التعاون بين الدول العربية الغنية والفقيرة في محاربة التصحر والتلوث.
- التقليل من الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية والعمل على استغلال الثروات الزراعية في المنطقة العربية من أجل الخروج من التبعية الغذائية.
- العمل على تحسين جودة المنتوج وفق المتطلبات التجارة الدولية عن طريق إدخال العنصر البيئي في جميع المؤسسات الإنتاجية مع تشجيعها على استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي

والزراعي بهدف التقليل من التلوث والحفاظ على البيئة من جهة، وزيادة الإنتاج وتنويعه مما يسمح لها بالمشاركة في التجارة العالمية.

أفاق البحث

من خلال الدراسة السابقة للأوضاع الحالية التي تعيشها الدول العربية خلص البحث أن معظم هذه الدول مازالت تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وتجارية وسياسية وبيئية صعبة للغاية قد يتطلب الخروج من هذه الوضعية الحالية المزيد من البحث والتدقيق في العوامل والأسباب والصعوبات الحقيقية التي حالت دون امكانية الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة المسطرة في معظم الدول العربية .

وهذا يسمح للباحثين للمزيد من الدراسة حول أهمية تطبيق التنمية المستدامة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتوازن البيئي في الدول العربية.

كما يفتح أيضا هذا البحث الأفاق أمام المهتمين بميدان التجارة من أجل المزيد من الدراسة حول أهمية التجارة البينية العربية كمخرج من القيود المفروضة على التجارة العالمية.

كما يفتح هذا البحث للمهتمين موضوع إستراتيجي هام يتمثل في :مرحلة مابعد البترول ومستقبل التجارة الخارجية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية.

الملاحق

ملحق 01:

الصادرات الجزائرية مع مختلف دول العالم للفترة (1999- 2006)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

المناطق الإقتصادية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإتحاد الأوروبي	537510.3	1036588.4	943862.1	959393.3	1122134.9	1278583.8	1903577	208997.8
ألمانيا	13868.5	55185.3	14211.2	34970.8	21296.7	19408.6	93468.1	28871.2
النمسا	420.3	1325.8	148	1.2	0.3	0	1.6	0
بلجيكا	21937.5	49550.7	24189.6	36935.4	54600.3	57377.3	116096.1	145591.5
chypre	-	-	-	-	-	91	0.2	698.4
الدنيمارك	1681	0	0	4.5	82.1	94.5	1481.3	2.5
إسبانيا	89178.8	175167.7	173199.3	180970.9	231309.2	263142.3	375319.3	435899.9
استونيا	-	-	-	-	-	0	27.8	3.4
فلندا	84.1	165.7	0	179.3	0	62	2686.8	4305.9
فرنسا	115318.9	219581.1	223678.7	203876.5	238838.1	280513.6	341786.3	333003.9
بريطانيا	15129.3	48722.1	23241.3	31004.7	30348.9	41506.9	51417.1	118305.7
اليونان	2185.3	8783.2	5477.2	5190.6	7346.1	10193.7	7761.9	13768.8
المجر	-	-	-	-	-	0.1	71.8	0
إيرلندا	336.2	0	0	1334.5	0	0.4	0.3	2836.9
إيطاليا	197437.3	332271.7	332631.5	301336.8	364588.2	372786.4	560186.7	678621.5
لكسمبورغ	0	0	0	0	0	1.7	0.4	0.1
مالطا	-	-	-	-	-	2476.2	602.5	1416.7
هولندا	68502.1	124622.6	105251.9	135356.2	130876.4	173028	224870.4	207254.8
بولونيا	-	-	-	-	-	188.9	6.4	60.7
البرتغال	10338.4	18726.5	22945.2	2719.3	41838	57358.9	124225.9	117633.4
شيك	-	-	-	-	-	114.5	77	1.3
سلوفينيا	-	-	-	-	-	209.1	2385.5	0
السويد	1092.7	2485.8	888.2	1112.7	1010.7	9.6	1103.5	1703.3

15132.5	148147.3	111691.4	97004.7	86399.5	85119.3	124125.4	48918.1	بلدان أوروبية أخرى
0	0	0	0	0	0	0	0	هوندوراس
48.5	5.6	2.3	0	54.5	0	0	1512.9	بلغاريا
–	–	–	133.2	7.2	0	1160.1	0	شتونيا
1032.2	15.6	787.3	2107.9	584.1	3256.7	1822.9	84.1	نورفج
16.5	0	1	0.1	2180.3	0	0	168.1	بولونيا
16.5	0	1	0.1	2180.3	0	0	0	رومانيا
160.7	114.2	283.3	109.9	348.7	0	0	84.1	روسيا
6607.9	17086.3	6590	4462.3	134.5	888.2	8949	3782.3	سويسرا
135833	128320.8	98926.2	82223	76834.1	75497.1	100261.5	40596.9	تركيا
38.7	80.2	3125.4	1483.9	2809.5	3108.7	2651.5	588.4	يوغسلافيا
0	0	0	0	0	0	0	0	السويد
0	0	0	0	0	0	0	0	فلندا
0	0	0	0	0	0	0	0	النمسا
1343188.9	956528.8	660105.6	486361.2	288588.6	263499.8	316362.5	144905	أمريكا الشمالية
1082428.1	788237.9	517111.7	378658.6	213321.5	210207.7	257697	117756.4	الو.م.أ
260760.8	118290.9	142993.9	107702.5	752677	53292.1	58665.4	27148.7	كندا
178134.7	238388.5	149791.2	100695.7	80060.9	94001.3	135063.1	75058.1	أمريكا اللاتينية
6 .137867	2143771.7	137732.8	86765.2	71356.3	797198	113022.1	677719.8	البرازيل
0	0	0	0	0	0	0	0	البرتغال
377505.2	31071.6	32097.3	20148.4	1970	21464.9	19223.7	11515.1	المغرب
1409.3	1030.2	1320.7	822.1	740.7	0	0	0	ليبيا
7740.6	7423.6	13259.5	6218.6	6817.5	6513.5	5634.5	4118.5	تونس
28253.9	22606.7	177168.3	12946	11396.4	14063.2	12760.6	6219.8	المغرب
101.4	11.1	348.8	161.7	815.4	888.2	828.6	1176.7	موريطانيا
43034.1	461770.2	37415.6	27541.8	20775.4	25165.7	4308.8	4538.8	البلدان العربية
32888.7	40861.77	33631.3	23737.1	12601.9	8437.9	1491.5	1681	مصر
360.1	110.5	140.1	54.88	24.7	1332.3	165.7	0	العربية

السعودية								
لبنان	0	497.2	0	833.9	1962	12.8	882.77	763.6
السنيغال	0	165.7	0	0	130.1	436.7	100.77	281.2
آسيا	15129.3	18395.1	44410.1	39671.5	48061.7	63105.2	90978.2	134678.5
اليابان	4286.6	1822.9	6069.4	3025.4	7081.9	9888	412.4	4035.9
سنغافورة	1260.8	1491.5	740.2	3839.6	0	1965.1	17.8	1173.6
باقي العالم	672.4	0	1776.4	2281	22.4	1723.7	3012.2	0.8
أستراليا	672.4	0	1776.4	221	22.4	1669	2377.5	0.8
المجموع	840516.5	16577215.6	1480335.8	1501191.9	1902053.5	23337447.8	3421548.3	3979000.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء.

ملحق 02:

الواردات الجزائرية مع مختلف دول العالم.للفترة(1999- 2006)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

المناطق الإقتصادية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإتحاد الأوروبي	343382.9	395593.4	453059.3	529040	601269.1	719078.8	785302.3	847287.2
ألمانيا	45226.7	53424.5	60963.3	67989.3	68070.2	86332.6	93739.8	107252
النمسا	7212.8	8699.9	8781.5	8626.6	9789.6	11874.2	13858.4	17125.9
بلجيكا	12855.7	17977.4	20352.4	22921.9	24092.7	35322	31077.9	38380.2
chypre	-	-	-	-	-	252.17	301.36	446.11
الدنيمارك	184.9	2069.1	3052.7	4466.5	3973.8	5722.8	4078.4	15141
إسبانيا	33824.4	41108	40319.8	49643.6	57462.1	63546.4	70991.3	74583.3
إستونيا	-	-	-	-	-	162.42	25.61	165.14
فلندا	6492.8	7268.5	6851.2	7721.4	8863.9	952.3	9236.6	10786.9
فرنسا	139144.6	162661.	185152.6	214969.3	250264.4	295538.2	328138.4	317122.7
بريطانيا	14570.2	15819.2	19346.4	24326.6	31800.9	281177.2	26246.8	28045.3
اليونان	808.5	2772.9	5146.4	47710.4	3688.8	3784.5	3000.5	16250.7
المجر	-	-	-	-	-	2648.8	5362.89	7383.31
إيرلندا	3646.9	2204	1869.8	3788.7	4283.9	4686.4	6865.5	8653.3
إيطاليا	60468.1	61409	80324.9	90773	98587.8	111397.2	111819.8	136676.9
لكوانيا	-	-	-	-	-	142.77	498.12	1749.97
لتوانيا	-	-	-	-	-	247.38	536.98	472.98
لكسمبورغ	204.4	306.4	558.2	586.5	860.5	627.9	1667.2	792.2
مالطا	-	-	-	-	-	31.84	771.58	30.9

19692.4	17072.1	17099.9	16846.3	17172.6	11448.8	13191.1	10929.2	هولندا
8745.51	12544	7833.9	–	–	–	–	–	بولونيا
6309.6	4979.6	4445.4	3631.6	3529.3	37748.2	2495.4	1121.8	البرتغال
897.17	268.49	37.53	–	–	–	–	–	شيكوسلوفاكيا
1130.53	7702.92	4770.84	–	–	–	–	–	سلوفينيا
19052.5	32990.1	23078.2	19232.6	77814.2	5143.1	4186.2	50277.6	السويد
130113.3	180628.6	147742.2	130914.9	108666.3	89340.1	76611.1	62798.9	بلدان أخرى
1578.4	4297.2	931.1	1611.12	2993.53	1311.8	828.3	819.5	بلغاريا
1453.1	658.4	366.3	730.37	1490.38	684.3	912.7	605.9	النرويج
5202.8	714.2	3767.2	4654.6	3180	1647.1	2164.6	2818.3	رومانيا
14757.2	4419.5	23719.4	24378.38	21323.62	18487.1	20554.8	9042.1	روسيا
51634.7	44452.6	42109.4	33883.48	31286.09	299234.5	21542.2	22500.77	تركيا
739.4	1224.1	890.4	1690.28	1507.99	7725.7	1061.8	1221.8	يوغسلافيا
122975.6	115982	97765.2	78130.2	119411.2	99169.8	105026.2	77002.9	أمريكا الشمالية
103181.9	99314.7	77180.1	54574.9	92689.87	79150.5	78687.2	51290.8	الو.م.أ
19793.7	16667.2	20585.1	23555.3	26721.29	20019.4	26339	25712.1	كندا
101777.9	989477.9	90369.7	56325.4	38733.5	30210.5	19394	23209.8	أمريكا اللاتينية
38057.4	38846.4	30792	13928.3	8498.91	3944.3	4237.6	6983.6	البرازيل
9074.5	8313.4	7047.1	11705.4	8084.42	9686.6	8760.2	6960.2	المكسيك

45838.1	43408.2	42508.7	18390.4	12856.3	13940.4	56774.5	8183.3	الأرجنتين
17105.2	15898.9	12345.7	9302.6	10126.5	5505.6	3726	2383.1	المغرب
15.2	1998.4	272.4	173.8	140.85	251.1	128.2	105	ليبيا
1003.6	1478.77	1429.8	539.3	4377.23	254.2	79.3	109.2	موريتانيا
12463.2	10568.3	7956.2	7068.9	8156.68	4529.2	3212	1669.7	تونس
35762.2	30933.7	37066.3	32406.4	26106.7	13761.2	10575.4	11257.5	البلدان العربية
6879.5	4684	4505.2	3072.2	2376.04	2890.8	1824.9	1677.6	السعودية
14362	10369.7	12014.9	10582.51	4667.8	2238.9	1748.8	679.5	مصر
5433.7	5346.5	5379.1	3993.31	3674.41	2371.8	1667.3	1187.6	الأردن
1708.6	1919.7	2421.9	1947.83	2095.36	1313.8	630.7	381.1	لبنان
1991.8	2656.3	3812.3	8596.51	10060.56	1894.2	1948.6	4359	سورية
2744.4	3587.9	6199.3	2793.45	4111.27	1815	1777.1	2406.3	الإمرات المتحدة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء2010

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1 - إبراهيم محمد الفار، السياسة التجارية الخارجية، ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية، دراسة خاصة بالدول النامية، جامعة القاهرة،1987.

2 - إبراهيم مشروب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل للبناني، بيروت،1997.

3 - أحمد عادل حشيش، محمود حمدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، القاهرة ،2004.

4 - أحمد عبد الخالق السيد، السياسات البيئية والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار الكتاب المنصورة،1994.

5 - أحمد فرغلي، البيئة والتنمية المستدامة، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، علم الكتب، القاهرة،2007.

6 - باسل البستاني،جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة" منابع التكوين وموانع التمكين"،بيروت،2009.

7 - بها جيراث لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، السيد أحمد عبد الخالق، منظمة التجارة العالمية دليل للإطار للتجارة الدولية، دار المريخ، السعودية،2008.

8 - بها جيراث لال داس، مقدمة الاتفاقات منظمة التجارة العالمية، تعريب أحمد يوسف الشحات، السيد عبد الخالق، دار المريخ السعودية،2009.

9 - تمام الغول، الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية، بحوث أوراق عمل المؤتمر الرابع، المنعقد بصنعاء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

10 - جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي الأردن،2010.

11 - حسين عبد الحميد أحمد رسوان، البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي، الجديد الإسكندرية، 2006.

12 - حسين عمر، مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 1998

13 - خالد محمد السواغي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، علم الكتب الحديث، عمان،2010/2009.

14 - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعية، الإسكندرية،2007.

15 - خليل حسين ، السياسات الزراعية العربية، دار المنهل اللبناني،بيروت،2006.

16 - رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية وفق اتفاقية الجات في مجال الخدمات، ط1، دار الفكر الجامعي، القاهرة،2008.

17 - ريتشارد هارينبرغ، سراب النفط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

18 - ريمون يوسف فرحات، المصارف الإسلامية، سود يكو سكوير، لبنان،2004.

19 – سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الدول الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت،2007.
20 – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
21 – سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئي حول ' المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة'، تونس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.
22 – السريت محمد أحمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
23 – سمير صارم، معركة سياتل من أجل الهيمنة، دارالفكر، دمشق، 2009.
24 – سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان،2006.
25 – شريف قاسم، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2008.
26 – صحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن،2007.
27 – صلاح الدين فهمي محمود، التنمية الاقتصادية، جامعة الأزهر القاهرة، بدون سنة نشر.
28 – طالب حسين موسى، قانون التجارة الدولية، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
29 – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.
30 – طلعت مصطفي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهر،2009.
31 – عادل عبد العزيز السني، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة،2002.
32 – عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، دار الميسرة، عمان،2004.
33 – عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، الأردن،2007.
34 – عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، القاهرة،2003.
35 – عبد النور علي، مشكلة الزراعة في الوطن العربي، جامعة أسبوط، القاهرة، 2002.
36 – عبد الهادي عبد القادر السويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، جامعة أسيوط، القاهرة،2007.
37 – علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار النشر، عمان،2010.
38 – فتيحة محمد الحسن، مشكلات البيئة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2006.

39 – فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002 .
40 – فليح حسن يخلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010.
41 – قرينعي جميلة، بخي حليمة، القانون الدولي والبيئة، ط1، مطبعة الزوبعي، الأغواط ، 2009.
42 – كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صنعاء، عمان،2009.
43 – كحول عبد الله، السياسة العربية، دار الأرقام للنشر، الإسكندرية،2005.
44 – ماجدة أبو زنط، قياس التنمية المستدامة ومعاييرها، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،2006.
45 – محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل، لبنان،2010.
46 – محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، 2001.
47 – محمد عبد العزيز عجمية، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
48 – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظريتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.
49 – محمد عبد الكريم علي عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، دبي،2003.
50 – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، لاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة،1999.
51 – محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، عمان،2008.
52 – محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أبعاده وتطوره، جامعة الدول العربية،2001.
53 – محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا، بيروت،2010.
54 – محمود الخطيب، مشاكل التلوث في الوطن العربي، جامعة أسيوط، القاهرة،1998.
55 – مصطفى حسن مصطفى، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية والتشريعات الاقتصادية، جامعة المنوفية، مصر ،2004.
56 – مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دارالجامعية، الإسكندرية،1998.
57 – مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992.
58 – موردخاي كرياني، ترجمة، محمد إبراهيم منصور، علي سعودي عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ، السعودية،2007.

59 – موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، ط.الأولى، الطبوعات الجامعية،2009.
60 – نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء، الإسكندرية،2007.
61 – نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، بيروت.1996.
62 – الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، 1996.
63 – الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة علاقته بالجزائر، الطبعة الأولى، دار هومة،1996.
64 – هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية، وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، عمان،2009.
65 – يلماظ أكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والأفاق المستقبلية، تعريب، أحمد عبد الخالق، دار المريخ، السعودية،2008.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1 - بن حمودة سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مابين (1984-1989) رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة الجزائر.1991.
2 - بن زغدة حبيبة، دراسة الجدوى البيئية الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المستدامة، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة سطيف، سنة2011.
3 - سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية،"حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، جامعة سطيف، سنة2011.
4 - شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية 'حالة الجزائر' رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر.2007
5 - صالحي صالح، البترول والتنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، سنة1985.
6 - عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة. 2003.
7 - عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مذكرة ماجستير غير منشورة–جامعة الشلف، 2005.
8 - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات البغدادي، الجزائر، **2004.**

التقارير:

1 -الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، سنة 1996.

2 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية'،2006.

3 -تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2009).

4 -تقرير التنمية البشرية العربية، مكتب الإقليمي للتنمية، الأردن، المطبعة الوطنية، سنة2003.

5 -تقرير الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالجزائر، تقرير عن "سوء المعيشة"، سنة2010.

6 -تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير ماي2001.

7 -تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرنوفمبر1998.

8 -تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ' تحقيق الديمقراطية في عالم مفتت'،2002.

9 -تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية(2010).

10 - تقرير برنامج الإنمائي للأمم المتحدة 'التنمية البشرية في العالم' (2009)

11 – تقرير دولة الإمارات العربية (2008).

12 – تقرير عن التنمية في العالم، إعادة تشكيل الجغرافية في العالم، ترجمة هيبة عجيبة الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008.

13 – تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاعتبارات البيئية المؤثرة بالتجارة الزراعية والزراعة الصناعية داخل المنطقة العربية، 2006.

14 – تقرير منظمة العمل العربية، بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

15 – تقرير منظمة الشفافية الدولية:(2010) جزء(الفساد في الدول العربية)،(2010).

16 – تقرير و إحصائيات البنك الدولي(2008).

17 – تقرير وزارة المالية ،2001،ص،8.

18 – تقرير وزارة المالية ،تقديرات الميزانية العامة للدولة،سنة،2007.

19 – تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة حول مستقبل البيئة في الجزائر(2005).

20 – الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول سنة 1421 هـ الموافق 28 جوان.2000.

21 – الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 01 ديسمبر سنة 1990، المادة 2 المعدلة بأمر 04/50 في 14/08/2004 قانون المالية (2002).

22 – الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة بتاريخ 21 محرم سنة 1427 الموافق إلى 20 فيفري 2006 قانون رقم 06–01– 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

23 – الجريدة الرسمية رقم 43 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003، القانون 10/03، المادة 2.

24 – الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 198، 20 صفر عام 1432 هـ الموافق 24 يناير 2011، ص21.
25 – الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم،189،23 محرم عام 1432 هـ الموافق 29 ديسمبر 2011، ص23.
26 – الجريدة الرسمية(الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض).
27 – الدستور الجزائري، (1989) الباب الثاني: تنظيم السلطات، الفصل الثالث: السلطة القضائية.
28 – قانون الانتخابات البرلمانية (2012).
29 – قانون القرض والنقد 10/90/المادة،184، المادة، 185.
30 – القانون رقم 84/12/ المؤرخ في 23 ماي 1984، المتضمن النظام العام للغابات.
31 – المذكرة التوضيحية للمشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2010، سبتمبر، 2009.
32 – من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الثامنة والخمسون الملحق رقم (3).
33 – منظمة العمل العربية، (2009) توقعات المنظمة، لسنوات (2020).
34 – وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة سنة1997.

المجلات:

1 - أرزمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2009)، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، أبحاث اقتصادية، العدد السابع، جوان 2010. ص 201.
2 - أندروسيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1996، ص،5، ص،6.
3 - أوراق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم الراشد لخدمة التنمية البشرية، فيفري1997.
4 - بالعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد، 6، 2008.
5 - جمال عبد العزيز، التنافسية العربية بين آفاق المستقبل ومشكلات الحاضر، أورق بحثية غير منشورة، جامعة وهران، 2008 .
6 - طاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر –مجلة، اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد 1، ص.72.
7 - فرحات حدة، 'استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر'، مجلة الباحث، العدد7 ، 2007.
8 - لعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 6، 2008، ص4، نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

9 -محمد راتول، علي كساب، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول،2001، ص58.

المؤتمرات والملتقيات:

1 -أبراق محمد، ميموني سمر، مداخلة بعنوان" الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة"، في ملتقى دولي حول" أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2007، ص18.

2 -إسماعيل عبد المجيد المحشي، الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الأوروغواي 1986 إلى مؤتمر هونج كونج 2005، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث، سورية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص،228.

3 -جدو فؤاد، مداخلة بعنوان"التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر. ملتقى دولي حول الحكم الراشد، جامعة بسكرة، 2006.

4 -جمال الدين زروق، مداخلة "واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية' ملتقى دولي "التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على الاقتصاديات العربية"، الكويت 2007.

5 -سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، مؤتمر العربي حول التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، سبتمبر 2006، ص 54.

6 -صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية لثروة البترولية في الجزائر، فى ملتقي دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف يوم 08/07 أفريل 2008، ص، 867.

7 -صفوت عبد السلام عوض الله، مداخلة، دراسة الآثار المحتملة لاتفاقية (trimez) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، ملتقى دولي حول' الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية'، المنعقد في صنعاء، 2004.

8 -العايب عبد الرحمان، مقال حول "وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف، العدد11،2011.

9 -علي لطفي، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، المؤتمر العربي الثاني مسقط، مارس،2007، ص26.

10 – غراب رزيقة، مداخلة بعنوان "محتوى الشراكة الاوروجزائرية"ملتقى دولي، حول"أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة. الاقتصاد الجزائري"، جامعة سطيف،2007، ص88.

11 – محمد خالد المهايني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث، سورية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 5.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Benachenhou.A : « planification et développement (1962-1980) », éditions, CREAD, Alger, 1981.
2- Benissad-M.H. «La formation économique de l'Algérie et le dualisme ». OPU. Alger. 1980.
3- Bazin Daniele et Vilcot jean yves : «vers une éducation du développement durable, CRDP de l'académie d'Amiens.2007
4- Durare ademe : «objectif de développement durable», Toulouse, France.2004.
5- Emmanuel Nyahto et Pierre-proul : «le commerce internationale, théories politiques et perspectives industrielles», 3eme Edition, université Québec.2006.
6- Farid baddache «le développement durable», Edition Eyrolles, 2008.
7- Lahsen Abdelmalik et Patrick rundler «économie de l'environnement et du développement durable», Édition, université de Bruxelles.2010.
8- Yvette veyret et Gac queline «développements durables, tous les enjeux, en 12 leçons», éditions autrement, Faubourg, 2010.
9- Les ressources naturelles au service du développement durable de l'Afrique rapport sur le développement en afrique2007 la banque africaine de développement économique.2008.

المواقع الإلكترونية:

ar.wikipedia.org.
http://hachi,formalgerie.net//107-topic.
http://islamfin.go-forum.net/t611p15-topic.
http://soudia wto.com/world trade/word-articles/article58.html.
w.w.w.djazairess.com
www. syrecon.org.
www. tioutwahat.blogspot.com.
www.afdb.org.
www.ahewar.org.
www.aldjeera.net.
www.aleqt.com2
www.aliamanhiria.com

www.arab.net.
www.arab-api.org.
www.arabgeografes.net.
www.digital.ahram.org.
www.dz.undp.org.
www.escwa.un.org.
www.flaw.net
www.hadardah.com.
www.imf.org.
www.ipemed.coop.
www.kantakji.com
www.marafea.org
www.mate.gov.dz
www.oapcorg.org.
www.ons.dz.
www.pmeart.dz.org.
www.premier-,inistre.gov.dz
www.premier-ministre.gov.dz.
www.revenuewatch.org.
www.shbab1.com..
www.shebacers.com.
www.swmsa.net.
www.un.org.
www.un.org.
www.un.org.
www.unnultimedia.org.
www.world.org.
www.worldbank.org.
www.wto.org.
www.yemen-nic.
www-bank-of-algeria.dz.

فهرس الجداول والأشكال

فـــهرس الجـــداول

فهرس الأشكال:

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات	الصفحة